الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري- تيزي وزو

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

التخصص: اللغة والأدب العربي

الفرع: لغوي

بحث لنيل شهادة الدكتوراه

إعداد الطالب: عمر بورنان

الموضوع:

وظـــائف علامـــات الإعـــراب

لجنة المناقشة:

أ د/ عبد الجليل مرتاض، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان، رئيسا.

أ د/ صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي وزو، مشرفا ومقررا.

أ د/ عبد الناصر بوعلي، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان، عضوا ممتحنا.

أ د/ كمال قادري، أستاذ التعليم العالي، جامعة سطيف 2، عضوا ممتحنا.

د/ السعيد حاوزة، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة تيزي وزو، عضوا ممتحنا.

د/ يوسف مقران، أستاذ محاضر صنف أ، المدرسة العليا للأساتذة الجزائر، عضوا ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 19/ 11/ 2014

مقدمة: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته الغر الميامين، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعد:

بذل علماء العربية جهدا كبيرا للمحافظة على فصاحة اللغة العربية، فدرسوا أصواتها وأحصوا ألفاظها، ووصفوا جملها وتراكيبها، وبيّنوا سنن العرب في كلامها؛ ولكنَّهم أعطوا النحو من الاهتمام ما لم يُعط غيره من العلوم اللغوية، حتى كادوا يسمونه علم العربية، وأعطوا الإعراب من الاهتمام ما لم يُعط باب من أبواب النحو، حتى أصبح النحو عندهم علمَ الإعراب، وكأن العربية هي الإعراب.

إنَّ هذا الاهتمام لَدافع إلى الحيرة والاستغراب، وداعٍ إلى التساؤل عن كُنْه الإعراب والاستفهام عن أسباب وجوده في الكلام العربي، وباعث على البحث عن حقيقته للإجابة عن أسئلة تتبادر إلى ذهن كل من أدرك شدة تمسك القدامى بالإعراب وحرصهم عليه وهي:

- هل الإعراب أساس من أسس اللغة العربية، تزدهر بالمحافظة عليه، وتنهار بضياعه؟
- ما وظيفة علامات الإعراب في الكلام؟
- ألا يمكن الاستغناء عن الإعراب بقرائن أخرى هي أسهل للمتكلم وأيسر للمستمع؟
- أليس الإعراب عَقَبة تُعيق طريق العربي المعاصر، وتحوِّله من التفكير في المعاني إلى التفكير في حركات لا تغني عنه شيئا؟
- ألم يكن اهتمام القدامى بالإعراب لأِمر قد لمسوه فيه، أدركنا بعضَه وفاتنا بعضُه؟

ولا تزال الأسئلة حول موضوع الإعراب كثيرةً، اقتصرتُ على ذكر بعضها اختصارا، ما بعث العلماء قديما والباحثين حديثا على دراسته، والنظر فيه من جوانب مختلفة أذكر منها:

- البحث في أصالة الإعراب في العربية إثباتا أو إنكارا.
- البحث في ماهيته: ألفظي هو أم معنوي؟
- محاولة الكشف عن جنسه: أحركة هو أم حرف؟
- النظر في دلالته على المعاني من عدمه.
- الدعوة إلى التخلص منه، أو الدفاع عنه والحث على تعلمه والمحافظة عليه.
- دراسته دراسة تاريخية لمعرفة أصل علامات الإعراب، وهذا ما قام به المستشرقون وقد أشار إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن) إلى بعضهم.
- محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أظَهر الإعراب مع الكلام العربي أم أنه متأخر عنه زمانيا؟
- لمَ وقع الإعراب في الحرف الأخير دون الحرف الأول أو الوسط؟
- ما حكم الأسماء قبل التركيب أمبنية هي أم معربة؟
- هل الحركة مع الحرف أم قبله أم بعده؟

وثمة أسئلة أخرى تتفرع عن هذه الأسئلة يطول ذكرها.

وقد حاول الباحثون المحدثون تأليف كتب تتناول ظاهرة الإعراب بطريقة مختلفة عن طريقة القدامى، أذكر منهم: إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النحو)، وأحمد حاطوم مؤلِّف (كتاب الإعراب)، ومحمد حماسة عبد اللطيف الذي ناقش موضوع الإعراب في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) إلا أن البحوث المنجزة في موضوع الإعراب وحقيقته – على كثرتها - لا تذكر جميع وظائف علامات الإعراب، ولكنها تختص بوظيفة واحدة وتنفي عنها بقية الوظائف، حتى يشعر القارئ باستحالة الجمع بينها، وأن القائل بواحدة منها يلزمه نفي الأخرى، لذلك رأيت أن أجمعها في بحث واحد يغني عن قراءة بحوث متفرقة، ويزيل شبهة التناقض بين تلك الوظائف، فشمرت عن ساعديّ لإنجاز هذا البحث الموسوم بـ**(وظائف علامات الإعراب)** الذي ضمنته مقدمة، وتمهيدا، وأربعة فصول، وخاتمة.

ناقشت في التمهيد القضايا التي لها علاقة بالموضوع ولا يمكن إدراجها في فصل من الفصول، وعرّفت فيه المصطلحات المشتركة بين فصول البحث، وخصّصت كل فصل بدراسة وظيفة من وظائف علامات الإعراب، وأما الفصول فهي على النحو التالي:

الفصل الأول: وَسَمْتُه بـ**(الوظيفة الدلالية)** بيَّنتُ فيه دلالة علامات الإعراب على المعاني وذلك في مباحث ثلاثة، جعلت المبحث الأول منها بعنوان (علاقة علامات الإعراب بالدلالة) افتتحته بتعريف الدلالة، ثم بيّنت آراء العلماء في دلالة علامات الإعراب على المعاني قديما وحديثا، ثم ذكرت الأدلة المثبتة للوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب، وكان مجمل الأدلة التي ذكرتها في المبحث الأول نظرية، وخصصت المبحث الثاني بالأمثلة التطبيقية، لذلك عنونته بـ (أمثلة تطبيقية على الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب)، أتبعتها تحليلا للأمثلة مثالا مثالا، ثم خَلُصت من خلالها إلى نتائج تكشف طرائقَ تأدية علامات الإعراب وظيفتَها الدلالية، وأنهيت الفصل الأول بالمبحث الثالث الذي بحثت فيه عن (ماهية علامات الإعراب)، وإن كان ظاهر هذا المبحث أن يكون مُقدَّما على المبحث الثاني، فإنّ حقيقة أمره غير ذلك، لأن استنتاج ماهية علامات الإعراب يكون بعد إثبات وظيفتها الدلالية والاطلاع على طرائق تأديتها.

الفصل الثاني: عَنونته بـ**(الوظيفة البلاغية)** إذ أثبتُّ فيه دور علامات الإعراب في زيادة فضل كلام معرب على كلام مختلف عنه في الإعراب، وفرضَتْ عليّ طبيعة الموضوع تقسيمه مبحثين اثنين، سميت المبحث الأول منهما (علامات الإعراب بين النحاة والبلاغيين)، بيّنتُ فيه سبب تعدد وجوه الإعراب للجملة الواحدة ومنهج النحاة في دراستها، ثم وقفت عند آراء بعض العلماء حول علاقة الإعراب بالبلاغة المنكرين منهم والمثبتين، ولأزيل الشك في وظيفة علامات الإعراب البلاغية أتبعت آراء العلماء والباحثين المبحثَ الثاني الذي ذكرت فيه (أدلة الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب وطرائق تأديتها) وقسَّمتُ الأدلة قسمين اثنين: نظرية وتطبيقية، وختمت الفصل الثاني بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها فيه.

الفصل الثالث: وهو بعنوان **(الوظيفة الاتساقية)** درست فيه أثر علامات الإعراب في اتساق النص، حيث بيّنت فيه مساهمتها في ارتباط أجزاء النص بعضها ببعض، وذلك في مبحثين اثنين: إذ كان المبحث الأول بعنوان (علامات الإعراب والإحالة النصية) افتتحته بتعريف مصطلحات لها علاقة بالفصل الثالث، ثم ذكرت أدلة تأثير علامات الإعراب في اتساق النص، وكان المبحث الثاني مخصصا بالدراسة التطبيقية لوظيفة علامات الإعراب الاتساقية، حيث اخترت نصوصا استخرجت منها أنواع الإحالة المختلفة لعلامات الإعراب، وختمت الفصل الثالث بأهم النتائج المتحصل عليها من المبحثين الأول والثاني.

الفصل الرابع: وهو تحت عنوان **(الوظيفة الجمالية)**، بيَّنتُ فيه أثر علامات الإعراب في جمال النص، ولبيان هذه الوظيفة وتوضيح الطرائق التي تسلكها علامات الإعراب لتأديتها قسمته ثلاثةَ مباحث، بيَّنت في المبحث الأول منها قدرةَ علامات الإعراب على تأدية الوظيفة الجمالية بذاتها، ولمَّا لم يكن ذلك في كل الحالات، وكانت علامات الإعراب محتاجةً إلى قرائن أخرى أحيانا، رأيت أن أخصص المبحث الثاني ببيان تضافر علامات الإعراب وقرينتي الرتبة والحذف لتأدية وظيفتها الجمالية؛ ثم درست في المبحث الثالث الوظائف الأربعة مجتمعة في نصين اثنين، أما النص الأول فهو قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، وإنما وقع عليها اختياري لشهرتها، ولكونها من عصرٍ بلغت اللغة العربية فيه أعلى درجات تطورها؛ وأما النص الثاني فهو مقال بعنوان (منزلة المثقفين في الأمة) لمحمد البشير الإبراهيمي، والسبب الذي جعلني أختاره هو كونه مقررا في برنامج السنة الثالثة من التعليم الثانوي، فحاولت من خلال دراسته اقتراح تدريس وظائف علامات الإعراب لتلامذة السنة الثالثة ثانوي خلال دراستهم النصوص؛ وأنهيت البحث كلَّه بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الفصول الأربعة.

تعود أهمية هذا البحث إلى عدة اعتبارات أذكر منها:

- دراسة الإعراب من عدة جوانب، إذ يُبيِّن أثر الإعراب في الدلالة، ويثبت أنه سبب من أسباب تفاضل الكلام بعضه عن بعض من حيث البلاغة، ويلحقه بوسائل ترابط أجزاء النص كما يجعله محققا للجانب الجمالي للنص.
- ربطه الدرس النحوي بالدراسات الحديثة.
- نقله ظاهرة الإعراب من مجال الجملة الضيِّق إلى مجال النص الواسع.
- مساعدته على تنمية مدارك دارس النحو العربي، وجعله متفاعلا مع تغير علامات الإعراب من جملة إلى جملة.

وللوصول إلى النتائج التي أصبو إلى تحقيقها، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم ووصف ظاهرة الإعراب فيما بين يديَّ من شواهد وأمثلة، كما يتماشى وتحليلها، وذلك ما يُسهِّل الوصول إلى حقيقة الظاهرة كما أحسها العرب، ويساعد على اكتشاف وظائفها في اللغة العربية كما استعملوها في كلامهم شعرا ونثرا.

وقد رجعت أثناء إنجازي هذا البحث إلى مصادر النحو العربي ككتاب سيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي الاسترابادي، ونتائج الفكر في النحو للسّهيلي وغيرها من أمهات الكتب النحوية، كما رجعت إلى تفاسير القرآن الكريم وإعرابه كالكشّاف للزمخشري وتفسير القرطبي ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، واستأنست بكتب المحدثين لمناقشتهم الموضوعَ بطريقة مختلفة عن القدامى، ولم أقتصر في ذلك على الكتب النحوية، ولكنني رجعت إلى كتب بلاغية ولسانية، وذلك ما جعلني أواجه صعوبة وحيدة وهي كثرة المؤلفات في الموضوع، واستحالة الإحاطة بجميعها، وذلك لكون موضوع البحث غير مقتصر على الجانب النحوي، ولكنَّه مُوزّع على تخصصات مختلفة (النحو البلاغة، تحليل الخطاب، العروض...)، فإن أدركت منها جزءا فاتتني أجزاءُ.

وفي الأخير أسدي جزيل الشكر ووافر الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور صالح بلعيد، بأن تشرفتُ بقبوله الإشرافَ على هذا البحث أولا، ولِما أفادني به من توجيهات علمية زادت البحث ثراء ثانيا، كما أشكر كل من ساعدني ولو بكلمة أثناء إنجازي هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذين الفاضلين رابح العربي ومحمد بوتالي، ولله الحمد والشكر أولا وآخِرا.

تمهيد: ثمة قضايا متعلقة بموضوع هذا البحث لا يمكن إغفالها، غير أنها ليست من صميمه، ولا تمثل عنصرا جوهريا من عناصره، كما أنه لا يمكن إدراجها في فصل من فصوله لاختلافها عما أناقشه في كل فصل؛ لذلك رأيت مناقشتها في التمهيد لأفرغ إلى موضوعات الفصول وقد أوضحت ما له مُسْكَةٌ بالموضوع، ولمَّا علمتُ أن بعض المصطلحات ستتكرر في البحث، رأيت شرحها في هذا التمهيد حتى لا تكون سببا في غموض جزء من أجزائه، أما المصطلحات الخاصة بفصل دون غيره فسأشرحها في موضع ورودها لكي لا يكون الفاصل بين موضع استعمالها وموضع شرحها كبيرا، فلا يضطر القارئ إلى الرجوع إلى التمهيد ليفهم معناها، وإنما يجد شرحها حيث يحتاج فهمَ معناها.

I. تعريفات:

1. الوظيـــــــــفة (Fonction): أصل اللفظ (وظيفة) مقدارٌ من العلف أو الشراب يُخصَّص للدابة يوميا، قال ابن منظور: «الوَظِيفَةُ من كلّ شيء: ما يُقدَّر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها الوظائف والوُظُف[1]» ثم انتقل هذا المعنى إلى التعبير عن مبلغ يخصص للعامل مقابل جهده في زمن محدد، وذلك لأن هذا المبلغ هو مقدار من الرزق، ولما كان هذا المبلغ مرتبطا ارتباط تلازم بالمنصب الذي يشغله العامل، أصبح اللفظ (وظيفة) يُعبِّر عن المنصب بحد ذاته مجازا، بإطلاق اسم المسَبَّبُ على السبب، وذلك «كتسمية النبات غيثا[2]»، وهو معنى مولّد أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ جاء في المعجم الوسيط: «والوظيفة: المَنْصِبُ والخِدمة المُعيّنة (مو) (ج) وُظُف ووَظائف[3]» ثم اقتبس اللسانيون العرب هذا اللفظ بمعنى الخدمة التي يقوم بها شخص في عمله للتعبير عن «الدور الذي يؤدِّيه كل مكون (صوتية، صرفية، كلمة، مركب...إلخ) في البنية النحوية للعبارة[4]» فنتج مصطلح لساني يُعبِّر عما يقوم به عنصر لغوي في تركيب ما. ولمصطلح (الوظيفة)

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت: 1428- 1429هـ، 2008م، دار الفكر، ج3، مادة (وظف).

2- جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، ط2. بيروت: دس، دار الفكر العربي، ص298. (بتصرف)

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 1425هـ، 2004م، مكتبة الشروق الدولية، مادة (وظف).

4- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، ط2. الدار البيضاء: 2002م، مطبعة النجاح الجديدة، ص58.

عدة معان تختلف باختلاف المدرسة اللسانية التي تستعمله[1]، وإنما ذكرت المعنى الذي أقصده عند استعماله وأهملت ما لا علاقة له بموضوع البحث.

2. **العلامـــة:** يمكن حصر المعاني اللغوية لكلمة علامة في: «السِّمة، والفصل يكون بين الأرضين، وما ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة[2]» وهي في اصطلاح علماء الأصوات اللغوية «خاصية، الصوتية التي بوجودها أو عدم وجودها في وحدة معطاة تكفي لمقابلتها مع الوحدات الأخرى المُماثِلة لها في اللغة نفسها[3]» وهذا التعريف يشترك مع المعنى اللغوي في كون العلامة سمةً تميّز شيئا عن شيء، أرضا كان أو وحدة لغوية، كما أنها وسيلة يهتدي بها الإنسان إلى شيء ما، وهذا السبب هو الذي جعل النحاة القدامى يسمون حركة الحرف الأخير من الكلمة علامةً، ذلك أنهم يعتبرون البناء والإعراب شيئين خَفِيَّيْنِ لا يُدْرَكان بالسمع، وهذه الحركات الظاهرة هي الدالة عليهما، قال ابن الأنباري: «الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ[4]» وهذا المذهب محتاج إلى نظر، لأن العلامة إنما تدل على شيء يدرك بها ويدرك بغيرها، والدليل على ذلك أنها متأخرة عن العلم به، كأن يكون شخص يعرف طريقا، ويخشى أن ينساه أو يخشى أن يضل عنه غير العالم به، فيضع له علامة لم تكن من قبل، وإن كان الطريق معلوما من قبل وضع العلامة الدالة عليه، ولا يمكن إدراك الإعراب إلا بوجود هذه الحركات، ما يجعلنا نشك في إمكانية فصل الإعراب عن علاماته، وقد يصل الأمر إلى جعلهما شيئا واحدا، وإنّ ما دعا النحاة إلى هذا التمييز بين الإعراب وعلاماته هو اعتبارهم الإعراب معنويا والعلامات الدالة عليه لفظية، ولا فائدة ترجى من هذا التمييز.

وملخص المسألة أن للكلمات العربية معاني معجمية تدل عليها حروفها الأصول، ولكن الوظيفة النحوية للكلمة الواحدة تختلف من جملة إلى جملة، ومن تركيب إلى تركيب، فلا بد للمتكلم من وضع إشارات يهتدي بها السامع إلى تلك الوظائف، قال محمد حسن حسن جبل: «العلامة إشارة منطوقة أو مكتوبة، تعبِّر عن تقرير منشئ الكلام للعلاقة بين معاني المفردات حسب ما يريد، ثم إن تلك العلامات

1- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، ص58.

2- ابن منظور، لسان العرب، ج5، مادة (علم). (بتصرف)

3- مكتب تنسيق التعريب، المرجع السابق، ص89.

4- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، دط. دمشق: دس، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص21.

هي في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام[1]» فلا ينفصل مفهوم مصطلح (علامة) عن الغرض الذي جعل العرب تعرب كلامها.

ومع أنَّ مصطلح علامة قديم في الاصطلاح النحوي العربي، كثير التواتر في كتاب سيبويه نحو قوله: «فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامةً للرفع[2]» إلا أن اللغويين العرب المحدثين اختلفوا في المصطلح الأجنبي المعبِّر عن مفهوم العلامة عند العرب، فقد وضعه مكتب تنسيق التعريب نظيرا لمصطلح (Marque)[3]، ووضعته خولة طالب الإبراهيمي نظيرا للمصطلح (Signal) وأشارت إلى أن بعض الدارسين يخلط بين المصطلحين الدليل والعلامة، ولكنها ترجمت المصطلح (Marque zéro) بالعلامة العدمية[4]، وترجم الباحث المنصف عاشور المصطلح (Signe) بالعلامة[5] وبهذا يكون لمصطلح (علامة) عدة نظائر في اللغة الفرنسية، وسبب ذلك أن تلك المصطلحات تقع في سياقات مختلفة، فتترجم حسب السياق، إلا أن هذا الاختلاف لا يؤثر على دلالة (علامة) في النحو العربي، لأنها لم تُقتبس من الدراسات اللسانية الحديثة وإنما وضعها النحاة معبرين عن مفهوم نحوي وهو تغير حركات أواخر الكلم العربي، ولكنه يؤثر في نتائج الدراسات اللسانية لأن لكل مصطلح مفهومه وخلفياته، فلا بد أن تكون ترجمته ترجمة دقيقة لئلا يحدث خلط بين المفاهيم.

3. **الإعــــــراب:** عرف النحاة الإعراب اصطلاحا بطريقتين: **الأولى** انطلاقا من نظرية العامل[*] وذلك ليستبعدوا حركات تكون في آخر اللفظ وليست بإعراب، كحركة البناء وحركة الإتباع ونحوهما قال ابن هشام: «الإعراب أثر ظاهر، أو مقدَّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك: جاء زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدٍ، والمقدر كالذي في آخر (الفتى) في قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فإنك تقدر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في

1- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط2. مصر: 2000م، البربري للطباعة الحديثة، ص139.

2- أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل، ج1، ص19.

3- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، ص89.

4- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. الجزائر: 2006م، دار القصبة للنشر، ص195.

5- كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر المنصف عاشور، دط. الجزائر: 1984م، ديوان المطبوعات الجامعية، ص164.

*- العامل عند النحاة «هو ما عمل في غيره من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، وجملة العوامل أربعة: معنوي، وفعل، واسم، وحرف» مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي، دليل الطالبين لكلام النحويين، دط. الكويت: 1430هـ، 2009م، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، ص73.

الثالث لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب[1]» وبتمعن هذا التعريف ندرك أن الإعراب هو في حقيقة أمره علامات الإعراب، فهي التي تظهر على آخر بعض الألفاظ ويتعذر ظهورها على نهاية بعضها الآخر، وقد صرح بذلك ابن هشام، إذ قال: «فإنك تقدر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها» ثم قال: «وذلك المقدر هو الإعراب» وقد أفصح السيوطي عن ذلك في قوله: «وحدُّه على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر كما سيأتي والمراد بالأثر: الحركة والحرف والسكون والحذف، وبالمقدر ما كان في المقصور ونحوه[2]» فبيّن أن علامات الإعراب هي الإعراب، ولا فائدة علمية ترجى من إعطاء مفهوم لعلامات الإعراب مختلف عن الإعراب، ولا يمكن تصور شيء في اللفظ غير حروف بنائه وحركاتها وعلامات الإعراب.

والثانية: من منطلق آخر غير العامل، وإنما بالنظر في وظيفته، وهو ما جعل الإعراب أوسع مجالا، وأقرب إلى الدراسة الوصفية للغة، قال ابن جني معرفا الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[3]» وقد يعتقد بعضهم أن ابن جني اعتبر في تعريفه هذا، كلَّ إبانة بالألفاظ إعرابا، وخاصة إن قرأ الأمثلة التي ذكرها بعد هذا التعريف، كقوله: «وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني[4]» والأمر ليس بذاك، لأن ابن جني جعل القرائن التي ذكرها تقوم مقام بيان الإعراب، وما قال: الإبانة بالألفاظ، إلا ليخرج الإبانة بغير الألفاظ كالإشارة ونحوها، ومع ذلك فقد استطاع ابن جني ربط الإعراب بالمعنى، وكأنه يصف اللغة أثناء الاستعمال، لا بما تواضع عليه النحاة من تأثير الكلم بعضه في بعض.

ولا يوجد اختلاف كبير بين النحاة القدامى في تعريف الإعراب اصطلاحا، لكونه ظاهرة واضحة المعالم، يدركها السمع وينتبه إليها المتلقي بمجرد سماعه قدرا من الكلام، بينما يُعرِّفه اللسانيون بالنظر في وظيفته، فهو عندهم: «إشارة إلى وظيفة الجملة الاسمية، أو إلى ارتباط الجملة

1- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11. مصر: 1383هـ، 1963م، المكتبة التجارية الكبرى، ص45.

2- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، دط. بيروت: 1413هـ، 1992م، مؤسسة الرسالة، ج1، ص41.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، دار الكتب المصرية، ج1، ص54.

4- نفسه، ج1، ص35.

الاسمية بالفعل أو بالجمل الاسمية الأخرى في الفقرة[1]» وإن كان الإعراب في العربية غير الإعراب في غيرها من اللغات اللاتينية، إلا أن بينهما تشابها في الوظيفة.

أما أصله اللغوي فهو مصدر الفعل أعرب وهو من المشترك اللفظي، قال الأشموني: «الإِعرابُ في اللغة مصدر أَعْرَبَ أي أبان أي أظهر. أو أَجَالَ. أو حسَّنَ. أو غيَّر. أو أزالَ عَرَبَ الشيء وهو فساده. أو تكلَّم بالعربية. أو أَعْطَى العُربون. أو وُلِد له ولد عربي اللّون. أو تكلَّم بالفحش. أو لَم يلحن. أو صار له خيل عِرَاب. أو تحبَّب إلى غيره[2]» وإذا حاولنا معرفة الأصل الذي اشتق منه الإعراب، فإننا نقتصر على أبان وحسّن، وغيّر، وأزال عرَب الشيء، وتكلم بالعربية، ولم يلحن لتعلق هذه الألفاظ بالجانب اللغوي، وأقرب أصل منها إلى المعنى الاصطلاحي هو (أبان)، وذلك لِمَا كان النحاة يرونه من وظيفة الإعراب في الإبانة، قال غريب عبد المجيد: «يطلق الإعراب في اللغة على عدة معان، ألصقُها بعلم النحو الإبانة والإزالة، فيقال على الأول: أعرب عنه لسانُه، وأعرب عما في ضميره، إذا أبان وأفصح... ألا ترى أن الإعراب يكشف معنى الكلمة، كما يكشف الإنسان عما في ضميره، لأن الإعراب الذي هو جزء من علم النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بعلامات الإعراب. ويقال على الثاني: أعرب الحرفَ إذا أزال عربه، وهو إبهامه كما يقال: أعرب الجرحَ إذا أزال عنه عربه وهو فساده، فالهمزة هنا للسلب والإزالة[3]» ولا أرى المعنى الاصطلاحي مأخوذا من (أعرب) بمعنى أزال، لأن وجود أعرب بمعنى أبان تغني عن المعنى أزال، ثم إن أعرب الجرح معناه أزال الفساد فإذا نقل هذا المعنى إلى الكلام كان مجازا، ولا حاجة إلى كل هذا التكلف وبين أيدينا ما هو أقرب منه.

وإذا ثبت أن أصل الإعراب هو الفعل أعرب بمعنى أبان، فإن معناه سيصبح أوسع من وسم الكلمات بعلامات في أواخرها، وإنما يصبح مرتبطا بمعنى الكلام وطريقة تواصل المتكلم والمستمع وهذا ما جعل سالم علوي يقول: «وهنا يتسع معنى الإعراب ليتناول جميع مكونات الجملة العربية

1- Laurel J. Brinton and Donna M. Brinton, The Linguistic Structure of Modern English, Amsterdam, 2010, Library of Congress Cataloging –in- Publication Data, p119.

والنص الأصلي هو: «Case may be defined rather simply as an indication of the function of a noun phrase, or the relationship of a noun phrase to a verb or to other noun phrases in the sentence»

2- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح طه عبد الرؤوف سعد، دط. دس. المكتبة التوفيقية، ج1، ص96، 97.

3- غريب عبد المجيد نافع، الإعراب أصوله وأسراره، ط1. دم: 1411هـ، 1991م، المكتبة الفنية، ج1، ص09.

الصوتية منها والصرفية، والتركيبية والتناسق بين أجزائها واحتوائها على نبأ جديد لدى السامع؛ إذًا فليس الإعراب حركة معزولة، بل حركة فاعلة دالة على الحدث الكلي المستنتج من الكلام، وهذا هو المفهوم الحقيقي للإعراب في أصل نشأته[1]» ولمّا رأى النحاةَ يحصرونه في دراسة الحركات والحروف التي تلحق أواخر الكلم العربي المعربة، اعتبر هذا المصطلح محرَّفا لقصور في فهم اللغويين، فقال: «ما علمت مصطلحا أصابه التحريف، وقصور الفهم مثل ما أصاب مفهوم الإعراب[2]» غير أن الأمر على غير ما ذهب إليه الباحث، وذلك أن من شأن المصطلحات التطور في الدلالة مثلها مثل بقية الألفاظ، إذ يكون لفظا عاما يدل على معناه المعجمي الذي وضعه له واضع اللغة، ثم يصبح مصطلحا يتداوله العلماء بمفهوم مختلف عن معناه اللغوي، ثم يحدث تطور في العلوم فتنبثق عدة علوم من علم واحد، كما انبثقت من اللسانيات العامة اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات الوظيفية، واللسانيات النصية وغيرها، وكل علم يستعمل المصطلحات التي كانت مستعملة في العلم الأم (الأصل) بمفهوم مختلف عن أخواته من العلوم، وهذا عينه ما حدث لمصطلح (الإعراب)، فقد كان بمفهومٍ، ثم اختص النحو العربي باستعماله بمفهوم الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، وإن كان قبل ذلك بمفهوم أوسع، وهذا أمر طبيعي جدا غير مُنكَر.

II. اللغة العربية لغةٌ معربةٌ: أنكر بعض الباحثين المعاصرين وجود الإعراب في اللغة العربية الفصحى كالمستشرقَيْنِ كارل فولّرز (Karl Vollers) وپاول كاله (Paul Kahle) اللذين يزعمان أن النص الأصلي للقرآن قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها تلك النهايات المسماة بالإعراب، كما يزعمان أن العربية الفصحى التي رواها اللغويون العرب والتي نطق بها القرآن مصنوعة. وأنكرا إنكارا تاما أن هذه العربية الفصحى كانت حية في مكة على عهد النبي @، وإنما هي –حسب زعمهما- من وضع النحاة ليرتقوا بالقرآن الكريم إلى درجة اللغة الأدبية الراقية[3]، كما ذهب إبراهيم أنيس مذهبا يكاد يتفق ورأي المستشرقَيْن كارل فولّرز وپاول كاله، يرى فيه «أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب، وقاسوا بعض أصوله، رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة، وكان لهم بهذا، الفضل في نشأة ذلك النظام المحكم الذي حدثونا به في

1- سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دط. الجزائر: 1421هـ، 2000م، دار هومه، ص75.

2- نفسه، ص231.

3- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط6. القاهرة: 1420هـ، 1999م، مكتبة الخانجي، ص376- 379. ومحمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، ط1. بيروت: 1425هـ، 2005م، المكتبة العصرية، ص336، 337. = وزهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، ط1. دمشق: 2010م، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ص81.

كتبهم، وفرضوه على كل العصور من بعده[1]» وبذلك يتفق المستشرقان وإبراهيم أنيس على أن الإعراب مجرد اختراع وضعه النحاة وألزموا الناس به، ما جعل المتكلم العربي المعاصر –حسبهم- يعاني من صعوبة لغته وتعقيد نحوها. ذلك ما جعلني أخصص هذا العنصر من البحث، لأذكر فيه الأدلة الواضحة مختصرةً على أن الإعراب ظاهرة لغوية طبيعية غير مخترعة في كلام العرب، وأن النحاة ما زادوا على أن اكتشفوه سماعا، ووضعوا له القواعد والقوانين استنباطا وقياسا، وحاولوا بعد ذلك دراسته تفسيرا وتعليلا، وقد لخصتها في خمسة أدلة هي:

أولا رسم المصحف الشريف: من المعروف أن العلماء حافظوا على رسم المصحف كما كُتب في عهد عثمان بن عفان < ، وما زادوا عليه غير نقاط الإعجام وحركات الشكل، وبالرجوع إلى المصحف الشريف نجد الأسماء الخمسة موافقة لما قرره النحاة من رفع ونصب وجر، كقوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ) (يوسف: 04)، وقوله: (لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ۝٩) (يوسف: 07)، فالكلمات: أبيه، السائلين، أخوه، أبينا، أبانا، أرضا، يخلُ، أبيكم، قوما، صالحين. كلها رسمت في المصحف مطابقة لما قرره النحاة، مما يدل على أن القرآن أنزل معربا[*].

ثانيا أوزان الشعر: الشعر العربي مبني على تتابع الحروف المتحركة والساكنة، ومن ذلك ظهر ما يعرف بالمقاطع العروضية التي تتكون أساسا من سبب خفيف (/0)، وسبب ثقيل (//)، ووتد مجموع (//0)، ووتد مفروق (/0/)؛ بتكرار هذه المقاطع بطرائق مختلفة تتكون البحور الشعرية على اختلافها، ولا يمكن أن نتصور قصيدة خالية من الإعراب أو معربة إعرابا مخالفا لما أقره النحاة تحقق بحرا من البحور. ولنمثل لذلك بقول لبيد بن ربيعة في معلقته (من الكامل):

مِنْ مَعْشَرٍ سَنَّتْ لَـــــهُمْ آبَاؤُهُمْ وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُـــــهَا

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6. القاهرة: 1978م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص216.

*- تناول غانم قدوري الحمد الموضوعَ بالتفصيل في بحث له بعنوان: (ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف)، تتبع فيه الكلمات التي تعرب بالحروف ثم التي تعرب بالحركات، ورتبها حسب أبوابها النحوية، ينظر: غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، ط1. عمان: 1426هـ، 2005م، دار عمار.

إِنْ يَفْــزَعُوا تُلْقَ المَغَافِرُ عِنْدَهُمْ وَالسِّنُّ يَلْمَعُ كَالكَوَاكِبِ لامُهَا

لا يَطْبَعُونَ، وَلا يَبُورُ(*) فَعَالُهُمْ إِذْ لا تَمِيلُ مَعَ الهَوَى أَحْلاَمُها(1)

فيمكن أن نستنتج من الأبيات الثلاثة أمرين اثنين يتعلقان بأصالة الإعراب في اللغة العربية:

الأمر الأول: لو قمنا بتسكين ما يمكن تسكينه من كلمات الأبيات الشعرية لفقدت وزنها الذي يربطها ببقية الأبيات، وبذلك تضيع الوحدة الموسيقية للقصيدة.

والأمر الثاني: لو غيَّرنا إعراب الأفعال الواردة في الأبيات الثلاثة فنقول: (يفزعون، تُلقى، يطبعوا يبورْ، تَمِلْ) لفقدت وزنها كذلك.

ولا يمكن أن نستنتج من هذا إلا إحدى نتيجتين: إما أن العروض وضعه العلماء موافقا لما وضعه النحاة من إعراب، وأجبروا الشعراء على اتباع قواعدهم، وهذا أمر لا يقول به عاقل؛ وإما أن يكون الشعر العربي قاله الشعراء عن سليقة وهو الأرجح، وبذلك تتضح أصالة الإعراب في اللغة العربية اتضاحا لا يبقى معه أدنى شك. ولما كان ذلك من المعلوم بالضرورة عند النحاة القدامى، كان من شواهدهم المشهورة قول الشاعر (من الطويل):

فلستُ بنَحويٍّ يلوكُ لسانَهُ ولكنْ سليقيّ أقولُ فأُعْرِبُ(2)

وتثبت أصالة الإعراب في اللغة العربية بما رُوي عن العرب من نصوص معربة، كالوصايا والخطب والأمثال والحكم، بل إن الشاعر كان يشتكي من نقد النحاة، ولكنه لا ينسبهم إلى ابتداعه وإنما يفتخر عليهم بتمكنه من الإعراب دون صناعة، لأنه عربي النشأة، فهو متمكن من الإعراب بطبعه قال الشاعر (من البسيط):

---

*- «المغافر: جمع مغفر، وهو زرد ينسج على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. السن: أراد الأسنة، جمع سنان. لامها: جمع لأمة بهمز وغيره، وهي الدرع. لا يطبعون: الطبع تدنس العرض، وتلطخه. البوار: الهلاك» محمد علي طه الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، ط2. جدة: 1409هـ، 1989م، مكتبة السوادي للتوزيع، ج2، ص111- 113. (بتصرف)

1- نفسه، ص10.

2- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط1. بيروت: 1417هـ، 1996م، دار الكتب العلمية، ج1، ص204.

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ   قِيَاسِ نَحْوِهِمْ هَذَا الذي ابْتَدَعُوا

إِنْ قُلْتُ قَافِيَةً بِكْراً يَكُونُ لَهَا   حَتَّى يُخَالِفَ مَا قَاسُوا وَمَا صَنَعُوا

قَالُوا لَحَنْتَ وَهذَا الحَرْفُ مُنْخَفِضٌ   وَذَاكَ نَصْبٌ، وَهَــذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ[1]

إلى أن قال:

كــَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ   وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى الإِعْرَابِ قَدْ طُبِعُوا

وَبَيْنَ قَــــومٍ رَأَوْا شَيْئًا مُعَايَـــــنَةً   وَبَيْنَ قَوْمٍ حُكُوا بَعْدَ الذِي سَمِـــعُوا

إِنِّي رُبِّيتُ بِقَومٍ لاَ تَشِبُّ بِـــــــهَا   نَـــارُ المَجُوسِ ولاَ تُبْنَى بِـــهَا البِيَعُ

وَلاَ يَطَأُ القِرْدُ وَالخِنْزِيـــرُ تُرْبَتَـــهَا   لَكُمْ بِهَا الرِّيمُ وَالآسَــادُ والضَّبُعُ[2]

يشتكي هذا الشاعر من القواعد التي وضعها النحاة التي قد تخالف ما يقوله، وفي الوقت نفسه يفتخر بتمكنه من الإعراب أحسن من النحاة أنفسهم، فهم مجرد نقلة وهو أخذ الإعراب من البيئة الطبيعية التي يستعمل فيها، وقد قالت العرب: «ليس الخبر كالمعاينة[3]» ولو كان الإعراب بدعة أحدثها النحاة لأشار الشاعر إلى ذلك.

ثالثا: ومن الأدلة العقلية على أصالة الإعراب إجماع النحاة القدامى على وجوده، ولو وضعه شخص أو فريق لأنكر عليه مخالفُه، فـــ «رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وما أشبه ذلك، كان من الحقائق المسلمة التي لم يشك فيها واحد من النحاة القدامى[4]» وغاية ما اختلفوا فيه هو

1- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك، تح سمير حلبي، طنطا: 1409هـــ، 1989م، دار الصحابة للتراث والتحقيق والتوزيع، ص65.

2- ابن عبد البر، أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك، ص66.

3- أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، مجمع الأمثال، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دط. 1374هـــ، 1955م، مطبعة السنة المحمدية، ج2، ص182.

4- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص373.

جواز مسألة من عدمها، أو تعليل حالة بعلة ما. وقد قاموا بمناظرات حول هذا، وألفوا فيه الكتب، وهو أدنى من اختراع شيء ليس من كلام العرب.

ويضاف إلى هذا، ما نقل عن العلماء من حرصهم على الإعراب، ورفضهم اللحن ووصفهم إياه بأقبح الصفات.

رابعا: ولو سلمنا باتفاق نحاة المدرستين على وضع الإعراب، فمن العجب أن يوافقهم الناس ويخضعوا لقواعد لا صلة لها بلغتهم التي عهدوها[1]، فاللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن لأحد التحكم فيها.

خامسا: ليس الإعراب خاصا بالعربية حتى نشك في أصالته، وإنّما هو ظاهرة مشتركة بين العربية والأكدية، والحبشية، والبابلية والآشورية مع اتفاقه مع العربية في حالات واختلافه عنها في حالات أخرى، كما اكتشف العلماء آثارا منه في غيرها[*].

إن دليلا واحدا من هذه الأدلة لكافٍ لإثبات أصالة الإعراب في اللغة العربية، فإذا تضافرت كانت أكثر إثباتا وتوكيدا، وما كنت لأخوض في هذا الموضوع لوضوحه، لولا ما كتبه من ينكره للتمهيد إلى إلغائه، والدّعوة إلى إبدال اللغة العربية الفصيحة بالعاميات.

III. علامات الإعراب: علامات الإعراب نوعان: حركات وحروف، وهي على الإجمال خمس عشرة علامة «هي: الضمة والواو والألف والنون للرفع، والفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون للنصب، والكسرة والفتحة والياء للجر، والسكون وحذف حرف العلة وحذف النون للجزم[2]» وغالبا ما يذكرها أصحاب المتون النحوية في بداية كتبهم، ويذكرون ما تدل عليه من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم.

1- نفسه، ص391، 392.

*- أثبت كثير من الباحثين اشتراك اللغة العربية ولغات أخرى في الإعراب اعتمادا على بعض الآثار التي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا. كالمستشرقين: برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي للغة العربية)، وكارل بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية)، وفالتر ڤ. مولر، في مقال له بعنوان (العربية القديمة والعربية الكلاسيكية)، نشره في كتاب (دراسات في العربية أصولها – مراحلها التاريخية – بنيتها – لهجاتها – علاقاتها بأخواتها الساميات) لمجموعة من المستشرقين المعاصرين. وكذا سلك بعض الباحثين العرب المسلك نفسه كفاضل صالح السامرائي في (كتابه معاني النحو)، وخليل أحمد عمايرة في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق).

2- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط، القاهرة: 2001، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص155.

انطلاقا مما يعرف بالأصل والفرع عند النحاة القدامى، اعتبروا الحركات أصلا والحروف فرعا عليها، قال ابن يعيش: «اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها[1]» حتى إن سيبويه لم يذكر الحروف عند بيانه مجاري أواخر الكلم من العربية، وإنما اكتفى بذكر الحركات دون الحروف، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف[2]» وسبب ذلك، لئلا يغفل حركات البناء، لأنه بصدد الكلام عما تنتهي به الكلمات العربية بغض النظر إن كان إعرابا أو بناءً.

ومع أن القدامى كانوا يدركون أن حروف المد ما هي إلا حركات طويلة، أو بعبارة أخرى، لم يَفُتْهم أن «الحركة حرف صغير[3]» إلا أنهم لم يخرجوا الواو والألف والياء من علامات الإعراب ولكن من المحدثين من رأى غير ذلك، واعتبر علامات الإعراب ثلاثة: ضمة وفتحة وكسرة، قال مهدي المخزومي: «وليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية[4]» وهو رأي له ما يبرره، خاصة إذا درسنا الحروف دراسة صوتية، فإن النتيجة هي أنه لا اختلاف بين الحركات وحروف المد إلا في الكم الصوتي.

وفي الحقيقة أن الخلاف بين المحدثين والقدامى ليس كبيرا، ولا أراه يتعدى الاصطلاح، فسواء آعتبرنا الضمة حركة أم اعتبرناها واوا صغيرة، فإن ذلك لا يغيِّر في الدرس النحوي شيئا، غير أن تقسيم علامات الإعراب إلى حركات وحروف له ما يبرره، أجمله في أمرين اثنين:

الأمر الأول: أن هذه الحروف تنطق وتكتب.

والأمر الثاني: أنها ليست الحروف الوحيدة الدالة على الإعراب، وإنما ثمة النون في الأفعال الخمسة.

فلا مفر –إذًا- من دلالة الحروف على الإعراب، كما أن لحروف العلة في الأفعال المضارعة دورا في الدلالة على الإعراب، وإن كان بحذفها لا بثباتها.

1- موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 1422هـ، 2001م، دار الكتب العلمية، ج1، ص152.

2- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص13.

3- ابن جني، الخصائص، ج2، ص315.

4- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1406هـ، 1986م، دار الرائد العربي، ص68.

ولما كانت الألفاظ من حيث الإعراب نوعين: معربة ومبنية، فرق النحاة بين المصطلحات الدالة على علامات الإعراب وحركات البناء، قال جلال الدين السيوطي: «يقال في حركات الإعراب رفع ونصب، وجر أو خفض، وجزم. وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف[1]» ولم يضعوا هذه المصطلحات دون مبرر، وإنما وضعوها وفق حركات الفم عند النطق بواحدة منها، وهذا ما يستنتج من قول أبي الأسود لكاتبه: «خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا [ضممتهما[*]] فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئا من الحركات غنة فانقط نقطتين[2]» وهذه النقاط هي نقاط الإعراب لا الإعجام، وإنما يكون الفتح والضم والكسر في الفم، قال فاضل صالح السامرائي: «وهذه التسميات ليست تسميات اعتباطية، وإنما هي منتزعة من أوصاف حركات الفم عند النطق بها، فسميت الضمة بذلك لأن الشفتين تنضم إحداهما إلى الأخرى عند النطق بها وترتفعان من مكانهما، فسميت الحالة الإعرابية رفعا وسميت الحركة ضمة، وسميت الفتحة بذلك لأن المتكلم عند النطق بها يفتح فمه وأما النصب فمعناه الإقامة والوقوف... وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل عند النطق بالكسرة...[3]» فكأن النحاة وصفوا الحركات من الناحية الصوتية، واعتمدوا كيفية النطق بها لوضع المصطلح المُعبِّر عنها.

ولما رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن هذا التمييز بين المصطلحات الدالة على حركات البناء وعلامات الإعراب من شأنه أن يكون عقبة أمام طالب النحو، رأى «أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء، وأن يكتفى بألقاب الإعراب[4]» فنقول في مثل: رأيت زيدا، زيدا منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وفي نحو: أنت بطل، أنت: ضمير منفصل مبني على الفتحة؛ في حين يرى شوقي ضيف العكس، أي أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء، ويكتفى بألقاب البناء «لأن تلقيب المبني في مثل (مَنْ) بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق، بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق؛ لأن الأعراض إما حركة وإما سكون، والسكون نوع واحد، والحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر[5]» ومع ما

1- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، دار الكتاب العربي، ج1، ص201.

*- في الكتاب (ضممتها) وهو خطأ طباعي لعدم انسجامه مع سياق الكلام.

2- كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1405هـ، 1985م، مكتبة المنار، ص20.

3 - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط2. الأردن: 1430هـ، 2009م، دار الفكر، ص34.

4 - محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسَّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، دط. القاهرة: دس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، ص20.

5 - نفسه.

في هذين الرأيين من تيسير على الناشئة، فإن الأرجح أن يُفَرَّقَ بين علامات الإعراب وحركات البناء حتى يكون الدارس على علم بأن الضمة والفتحة والكسرة والسكون علامات تتغير بتغير موضع اللفظ في الجملة، وأن الضم والفتح والكسر والسكون حالات قارّة لا تتغير، وقد كان كلام سيبويه عند بيانه علامات الإعراب وحركات البناء دقيقا، إذ قال بعد ذكر ما يمكن أن يلحق آخر اللفظ من حركات: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[1]» وليس من الصعب على الطالب استيعاب هذا الفرق بين علامات الإعراب وحركات البناء، لذلك فالأحسن اتباع القدامى لما في ذلك من فائدة.

ولا تنحصر الحركات في اللغة العربية في حركات الإعراب والبناء فقط، وإنما توجد حركات تدخل في بناء الكلمة سواء في فائها أو عينها أو لامها، ولها أثر على تغير معنى الكلمة، كالفرق بين المثلثات نحو: جَنَّةٌ، وجُنَّةٌ، وجِنَّةٌ، وكالفرق بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، نحو: كَتَبَ وكُتِبَ، وحركات ناتجة عن ظواهر صوتية، أو بالأحرى حركات سماعية أغلبها غير خاضع لقواعد النحاة، لخصها الباحثون في: حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر، وحركة بناء تشبه حركة الإعراب وهي ضمة المنادى المفرد، وحركة الإتباع في نحو: ﴿الحمدُ لُلّه﴾ (الفاتحة: 01) بضم اللام إتباعا لحركة الدال في إحدى القراءات، وحركة التقاء الساكنين، وحركة مناسبة وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم، وحركة حكاية في نحو: من زيدا؟ لمن قال: رأيت زيدا، وحركة نقل كقراءة: ﴿قدَ أَفلح من زكاها﴾ (الشمس: 09)، بفتح دال (قد)، وحركة مجاورة في نحو قولهم: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[2]، غير أن النحاة لم يهتموا بهذه الأنواع من الحركات اهتمامهم بعلامات الإعراب لما يعلمونه من أهميتها.

IV. صعوبة الإعراب: نظرا لتغير علامات الإعراب من حال إلى حال، وتعدد أشكالها إذ لكل من المفرد، والمثنى، والجمع بأنواعه الثلاثة: جمع التكسير وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة علاماتٌ خاصة، كان التمكن من إعراب الكلام أمرا صعبا، لذلك قلّ من يستطيع مراعاة الإعراب والإتيان بكل كلامه على الوجه الصحيح، قال أبو حيان التوحيدي: «إنّ من يتكلم بالإعراب والصحة ولا يلحن ولا يخطىء، ويجري

1- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص13.

2- جميل علوش، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، ط1. بيروت: 1417هـــ، 1997م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص170- 173.

على السليقة الحميدة والضريبة السليمة، قليل أو عزيز[1]» وهذا الحكم ليس مقصورا على العامة من الناس، ولكنه يتجاوزهم إلى الخاصة وإلى من عُرف بالفصاحة منهم، إذ غالبا ما يتعثر أمام عتبته الفحل من الشعراء، والمِصْقَع من الخطباء، قال ضياء الدين بن الأثير: «لم أجد أحدا من الشعراء المفلقين سلِم من مثل ذلك، فإمّا أن يكون لحن لحنا يدل على جهله مواقع الإعراب، وإمّا أن يكون أخطأ في تصريف الكلمة؛ ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا، بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي، ومن كان قبله كالبحتري، ومن تقدمه كأبي تمام، ومن سبقه كأبي نواس، والمعصوم من عصمه الله تعالى[2]» وهذا ما أشار إليه ابن جني كذلك بقوله: «إن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجري مجرى مناقلة الفرس، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل، دون الكودن الثقيل[3]» وهذا هو السبب الذي أدى إلى اختفائه في العاميات المعاصرة، وذلك أن المتكلم يجنح نحو السهولة.

ولكن هذا لا يعتبر سببا وجيها لترك الإعراب، بحجة أن الكلام المبني أسهل وأيسر من الكلام المعرب، ولقد ضرب فاضل صالح السامرائي مثلا للكلامين وشبههما بجهازين يؤديان الوظيفة ذاتها، أحدهما أصعب استعمالا من الآخر ثم قال: «فإن كان في هذا التعقيد والصعوبة مزايا وفوائد كبيرة لا يؤديها الجهاز الآخر، كان هذا التعقيد مزية له، وإن لم يكن في هذا التعقيد نفع أو فائدة توازي صعوبته كان هذا التعقيد عيبا لا مزية، فليست السهولة هي المقياس وإنما المقياس الفائدة[4]» وهذا ما أروم إثباته في هذا البحث، من أن للكلام المعرب مزايا كثيرة على الكلام غير المعرب.

7. أوصاف الإعراب: لو كان الكلام العربي المعرب والكلام غير المعرب متساويين في الفضل وكان الكلام المعرب أصعب مسلكا وأوعر سبيلا، فإن العرب المحدثين مجبرون على المحافظة على الكلام المعرب، ذلك أنه رابط قوي بين المراحل الزمنية للأمة العربية، فبضياع الإعراب ينغلق القرآن الكريم، ويصعب فهم الأدب العربي القديم شعرا ونثرا، كما يصبح من العسير علينا فهم الكتب اللغوية القديمة ككتاب سيبويه والخصائص ودلائل الإعجاز وغيرها، وفي هذا هدم للحضارة، وضياع للغة العربية برمتها.

1- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين، دط. بيروت: دس، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص106.

2- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح كامل محمد محمد عويضة، ط1. بيروت: 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، ج1، ص29، 30.

3- ابن جني، الخصائص، ج2، ص32.

4- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص43، 44.

ولما أدرك علماء العربية أهمية الإعراب في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، أولوه اهتماما كبيرا، ووصفوه بما لم يصفوا به ظاهرة لغوية غيره، فقد وصفه ابن قتيبة بالوشي والحلي، قال مبينا مناقب العرب: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين[1]» ووصفه أحمد بن فارس بالجلالة، واعتبره خاصية من خصائص العرب فقال: «من العلوم الجليلة التي خُصَّت بِهَا العرب الإعرابُ الذي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذِي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد[2]» وعلى هذا الرأي درج علماء العربية القدامى، إلا أن بعض الباحثين المحدثين ممن يريدون التخلص من الإعراب بحجة صعوبته، ومحاولة منهم لجعل العربية مثل اللغات الأجنبية، وينسون أن «للعربية خصوصية تنفرد بها عن غيرها... وإخضاعها (العربية) لنظام غيرها تعسف مسقط على نظامها، وبالتالي سيؤدي إلى إسقاط المستعمل وما استودعته نصوصها[3]» لا يتورعون عن وصفه بصفات مناقضة تماما لما أقره القدامى، ومن هؤلاء «الكاتب التونسي الجنيدي خليفة الذي وصف في كتابه (نحو عربية أفضل) بأنه خراب وعبث وثمرة من الشمع للتحفة[4]» ولا يريد من وصفه هذا غير التخلص منه واعتباره جزءا من الماضي قد انتهى أمره.

ولا يخفى على الباحث المنصف أن الإعراب من خصائص اللغة العربية الفصحى، فلا يمكن إغفال دراسته، والبحث في أسرار دخوله على كلام العرب، وأي مساس به هو مساس بلغة القرآن الكريم، وبتراث أمة كاملة، ولا يزال الإعراب جسرا رابطا بين ماض قد انقضى وحاضر مستمر لم ينقض، فإذا هدم تعذرت الاستفادة من النتاج الفكري للقدامى ويا له من نتاج!

VI. اتجاهات التجديد في النحو العربي: عرف النحو العربي بصعوبة مسائله، وغموض كثير من أبوابه، والسبب في ذلك هو المنهج الذي اتبعه النحاة قديما لدراسة الظواهر النحوية، فقامت

1- عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، ط2. القاهرة: 1393هـ، 1973م، دار التراث، ص14.

2- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، ص43.

3- أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، ط1. الرياض: 1428هـ، 2007م، مكتبة الرشيد- ناشرون، ص260.

4- مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، دط. بنغازي: دس، منشورات جامعة قار يونس، ص590، 591.

محاولات عديدة لتيسيره وتقريبه من الناشئة، هذه المحاولات تتفق في الهدف وهو تيسير النحو العربي وتختلف في الطريقة المتبعة لتحقيق هذا الهدف المشترك.

ولا تخلو محاولة من تلك المحاولات من التطرق إلى موضوع الإعراب لأهميته في الدراسة النحوية، ومع أنها كثيرة من حيث العدد، إلا أنها لا تخرج من حيث مبادئها الأساسية عن أحد الاتجاهين التاليين[*]:

1. **الاتجاه الإحيائي:** يقر هذا الاتجاه دلالة علامات الإعراب على المعاني، ويرى أصحابُه وجوب إحداث تغييرات على منهج النحو العربي من حيث ترتيب أبوابه، وحصْرها تحت كليات تُسهِّل على الدارس فهم النحو، ولتحقيق هذا الهدف «عمدت هذه الحركة التجديدية إلى عملية دمج الأبواب، وادعوا لها الكمال وأنها اطردت تحتها الأبواب بالاستقراء، ولم يشذ عنها إلا القليل النادر، وكان التراث منبع أصولهم فهم وجهوا النقد للتراث من التراث[1]» أهم أعلامه: إبراهيم مصطفى صاحب (إحياء النحو)، وعبد الرحمن أيوب الذي أفصح عن آرائه التجديدية في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي)، وعبد المتعال الصعيدي وكتابه بعنوان (النحو الجديد)، ومهدي المخزومي وله كتابان ضمنهما أفكارا تجديدية في النحو العربي هما (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، و(في النحو العربي نقد وتوجيه).

ولعل أشهر ما جاء به هذا الاتجاه يتلخص في قول إبراهيم مصطفى: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة... أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة[**] المستحبة عند العرب[2]» ولا

---

*- مع أن بحوث المحدثين في موضوع الإعراب ومعاني علاماته كثيرة جدا، إلا أن الباحث عز الدين مجدوب، حصرها في قسمين اثنين في كتابه (المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة)، وذلك بالنظر في الاعتراف بدلالة علامات الإعراب على المعاني أو إنكار علاقتها بها وهو أمر مقبول، ولكنني قسمت بحوثهم قسمين: قسم يتبع النحاة القدامى ويحاول بناء فكرة جديدة اعتمادا على نتائجهم، وقسم يخالفهم ولا يأبه بما توصلوا إليه، ويتخذ اللسانيات الحديثة بديلا عن دراساتهم.

1- أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، ص24.

**- هذا الذي ذهب إليه إبراهيم مصطفى من استخفاف الفتحة هو عينه ما أقره النحاة القدامى، قال ابن جني: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها أن كل واحد منهما يُهرب إليه مما هو أثقل منه» ابن جني، الخصائص، ج1، ص61. ولكن مع خفتها واستحباب العرب لها، فإنها تبقى علامة إعراب لأنها تفرق بين كلام وكلام.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دط. القاهرة: 1423هـ، 2003م، دار الآفاق العربية، ص50.

يختلف عنه من شاركه هذا الاتجاه إلا في ما لا بال له، أعرضت عن ذكر تفاصيل آرائهم توخيا للاختصار.

2. **الاتجاه اللساني الرافض لمعطيات النحو العربي:** تأثر أصحاب هذا الاتجاه بمناهج اللسانيات الحديثة ونتائجها، فرأوا ضرورة إعادة بناء النحو العربي على ضوئها، ولا يأبهون بما قاله النحاة العرب القدامى، أهم أعلامه إبراهيم أنيس وهو أشهرهم صاحب كتاب (من أسرار اللغة)، وأنيس فريحة الذي جمع آراءه في تجديد النحو العربي في كتابه (نحو لغة ميسرة)، وخليل أحمد عمايرة أهم كتبه التي ناقش فيها هذا الموضوع (في نحو اللغة وتراكيبها).

وإن كان أصحاب هذا الاتجاه مختلفين في بعض التفاصيل، فهم متفقون على أن علامات الإعراب لا تدل على معنى[1]، وسأُعرِّج على هذين المذهبين في الفصل الأول، مبيّنا آراء كل فريق، ومناقشا آراء بعض الباحثين من الفريقين، لأخلص إلى رأي هو أشمل مما ذهب إليه كل فريق منهما.

1- ينظر: أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم.

الفصل الأول
الوظيفة الدلالية

المبحث الأول: علاقة علامات الإعراب بالدلالة

I. تعريف الدلالـــــــــــــة

II. وظيفة الإعراب الدلالية بين الإثبات والإنكار

III. لعلامات الإعراب وظيفة دلالية

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية على الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب

1. الأمثلة

2. تحليل الأمثلة

المبحث الثالث: ماهية علامات الإعراب

I. حد علامات الإعراب

II. معاني علامات الإعراب.

المبحث الأول: علاقة علامات الإعراب بالدلالة

I. تعريف الدلالة:

1. الدلالة لغة: للدلالة معان لغوية مختلفة، أقتصر على أقربها إلى المعنى الاصطلاحي المتعلق بموضوع البحث؛ قال ابن منظور: «دلَّه على الشيء يدُلُّه دَلاًّ ودَلاَلَة فَانْدَلَّ: سدَّدَهُ إليه[1]» وهي بفتح الدال وضمها وكسرها، وإلى ذلك أشار صاحب القاموس بقوله: «وَدَلَّهُ عليه دَلاَلَةً، ويُثلَّث، ودُلُولَةً فَانْدلَّ: سدَّدَه إليه[2]» وإنما ذكر الفيروزآبادي الدَّلالة بالفتح ثم أشار إلى جواز الكسر والضم، ليبيِّن أنها بالفتح أفصح، وأشار ابن منظور إلى ذلك تصريحا فقال: «وقد دَلَّه على الطريق يدُلُّه دَلاَلَةً وَدِلاَلَةً وَدَلُولَةً، والفتح أعلى[3]» فهذه المعاني المذكورة في المعاجم العربية تتفق على أن معنى الدلالة يتضمن وجود شخصين أحدهما يعلم والآخر لا يعلم، فيرشد الأولُ الثاني إلى شيء أو طريق أو ما شابه ذلك فالدلالة باتفاق المعاجم العربية هي «الإرشاد[4]» إلى طريق أو غيره.

2. الدلالة اصطلاحا: الدلالة عند العلماء نوعان: لفظية وغير لفظية، ولكلاهما أقسام، لذلك يُطلِق العلماء تعريفها بقولهم: **«**هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول[5]**»** ولا يحددون ماهية هذا الشيء ليكون التعريف جامعا، إذ يصلح لتعريف الدلالة عند الفلاسفة والأصوليين واللغويين وغيرهم، وقد صاغ التهانوي تعريف الدلالة وبيَّن أنه مشترك بين علوم مختلفة فقال: «الدَّلالة بالفتح هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر... والشيء الأول يسمى دالا والشيء الآخِر يسمى مدلولا[6]» غير أننا نجد تعريفا لنوع من الدلالة اللفظية يحددها بـــ «كون

1- ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (دلل).

2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مراجعة محمد الإسكندراني، دط. بيروت: 1429هـــ، 2008م، دار الكتاب العربي، مادة (دلل).

3- ابن منظور، المصدر السابق، ج4، مادة (دلل).

4- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة (دلل).

5- علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دط. القاهرة: دس، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مادة (دلل).

6- محمد علي التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج، ط1. بيروت: 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، ج1، مادة (دلل).

اللفظ متى أُطلق أو أُحِسَّ فُهم منه معناه للعلم بوضعه[1]» وهذا التعريف متفق والمعنى المعجمي للدلالة لأن المتكلم يرشد المستمعَ إلى المعنى الذي يريد التعبير عنه بالألفاظ؛ والأقسام التي أشار إليها ابن جني في (باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية[2]) تندرج كلها تحت القسم الأول (الدلالة اللفظية)، لأنها إنما تُستَنتج من اللفظ بالنظر إليه من جهات مختلفة.

وإذا كانت للفظ ولبنيته دلالة، فإن للحركات في اللفظ دلالة كذلك، «ومن ذلك قولهم للسلم: مِرقاة، وللدرجة مَرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه (وبه) كالمطرقة والمئزر والمنجل، وفتحة ميم مَرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة[3]» وإنما كانت لمثل هذه الحركات دلالة، لأنها جزء من بناء اللفظ. ولنا أن نقيس عليها علامات الإعراب لما تدل عليه من وظيفة الكلمة في التركيب من فاعلية ومفعولية وغيرهما.

انطلاقا من المعنيين اللغوي والاصطلاحي للدلالة، يمكنني تعريفها بأنها معنى اللفظ للعلم بوضعه أو هي معنى يُفهم من بنائه أو إعرابه.

II. وظيفة الإعراب الدلالية بين الإثبات والإنكار:

1. الوظيفة الدلالية للإعراب عند القدامى:

أ. رأي جمهور النحاة: أجمع النحاة القدامى – إلا قطربا- على دلالة الإعراب على المعنى[4]، وما كان اهتمامهم به إلا لعلمهم بأثره في المعنى، فعملوا على بيان قوانينه وأحكامه، وتوضيح علاماته وعوامله، ليتمكن غير العربي الفصيح من قراءة القرآن الكريم وفهمه على الوجه الذي أنزل به، بل لرسوخ دلالته في أذهانهم وتيقنهم من أثره في المعنى عرَّفوه بأنه «الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها[5]» واعتبروه المفتاح الذي يُمكِّنُ المستمع من فهم معاني الجمل، لأن العلم بالمعاني المعجمية للألفاظ العربية غير كاف لفهم التركيب، قال الجرجاني: «إذ كان قد عُلِم أن

1- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دط. الكويت: 1413هـ، 1993م، وزارة الإعلام في الكويت، ج28، مادة (دلل).

2- ابن جني، الخصائص، ج3، ص98.

3- نفسه، ج3، ص100، 101.

4- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، ط3. بيروت: 1399هـ، 1979م، دار النفائس، ص70.

5- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص196.

الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها[1]» ولذلك أولوه اهتماما بالغا، حتى غلب على البحث النحوي، وسُمي النحو كله مع كثرة موضوعاته: من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، وإظهار وإضمار، وترخيم وتصغير وغيرها بعلم الإعراب، قال عبد القاهر الجرجاني متحدثا عن كتابه دلائل الإعجاز: «وإنه على الجملة بحث ينتقي لك من **علم الإعراب** خالصه ولُبِّه[2]» وإنما سموا النحو بعلم الإعراب وهو جزء منه لأهميته عندهم.

ب. رأي قطرب: اعتمد قطرب -عند تحديده علاقة الإعراب بالمعنى- تقسيمات عقلية بحتة، إذ لاحظ أن بعض الجمل العربية متفقة الإعراب مختلفة المعاني نحو: (إن زيدا أخوك)، و(لعل زيدا أخوك) و(كأن زيدا أخوك)، وبعض الجمل مختلفة الإعراب متفقة المعاني نحو: (ما زيد قائما) و(ما زيد قائمٌ) فاستنتج أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعاني، وإنما أعربته لتفادي التقاء ساكنين عند وصل الكلام بعضه ببعض، ولم تقتصر على حركة واحدة توسعة على المتكلم، فتترك له فسحة عند التكلم فيرفع وينصب ويجر وإن كانت الحركات كلها تساعد على وصل الكلام[3]، ومما يدعو إلى التشبث برأيه هذا عدم انتهاء كلام العرب بمتحرك، وكأن وظيفة الحركات تتوقف عند وصل الكلام بعضه ببعض.

وردّ عليه مخالفوه بحجة عقلية بحتة كذلك، فقالوا: «لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تُعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيَّر في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم[4]» وتوقف البحث في هذه المسألة عند هذا الحد، ولم يُكتَب لرأي قطرب الشيوع، فلم يتبعه -فيما أعلم- أحد من القدامى، إلى أن ألَّف إبراهيم أنيس كتابه (من أسرار اللغة) الذي أعاد القضية جذعة.

2. **الوظيفة الدلالية للإعراب عند المحدثين:** انقسم المحدثون عند دراستهم قضيةَ الإعراب فريقين اثنين، فريق يقر الوظيفة الدلالية للإعراب وفريق ينكرها، ولكلٍّ منهما أدلته وحججه.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 1424هـ، 2004م، مكتبة الخانجي، ص28.

2- نفسه، ص42.

3- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70، 71.

4- نفسه، ص71.

I. المثبتون: من المحدثين من يثبت الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب، ولكنهم لا يتفقون اتفاقا تاما، فلكلٍّ منهم نظرته الخاصة للمسألة، يمكن تصنيفهم إلى فريقين اثنين:

الفريق الأول: يذهب هذا الفريق مذهبَ القدامى، فيعطي الإعراب أهمية قصوى في تحديد دلالة التركيب، ولا يمكن تحديد معنى كثير من الجمل – حسبهم- بغيره، فمنهم من ألف كتبا تعليمية في النحو وعالج قضية الإعراب بمنهج القدامى مراعيا التبسيط والتيسير، كعباس حسن في كتابه (النحو الوافي) إذ خصص فيه مبحثا مطولا تناول فيه الإعراب والبناء واتبع فيه منهج القدامى، ولم يخالفهم إلا في الأمثلة المستعملة، وعبده الراجحي الذي تناول موضوع الإعراب والبناء في كتابه (التطبيق النحوي) وشرحه بطريقة ليس بينها وبين طريقة القدامى كثير اختلاف، حتى إنه أرجع الإعراب إلى العامل اتباعا للنحاة القدامى، ومنهم من درس قضية الإعراب وبيَّن أنه خاصية من خصائص اللغة العربية وأكد أهميته الدلالية، قال فاضل صالح السامرائي: «إن القول بأن الإعراب إنما هو للدلالة على المعاني المختلفة حقيقة لغوية ليس فيها شك فيما نرى[1]» وغيره ممن يذهب مذهبه كثير، أذكر منهم: صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، وعلي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) ورمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه اللغة العربية)، ومحمد حسن حسن جبل في كتابه (دفاع عن القرآن الكريم). وإنما قالوا بدلالة الإعراب على المعنى، لما رأوه من شواهد وأمثلة يتغير معناها بتغير إعرابها، وليس لمجرد تقليدٍ للنحاة القدامى، فكثير من النصوص الفصيحة لا تزال بين أيدي الباحثين المحدَثين على صورتها الأولى التي كانت عليها في عصر الاحتجاج اللغوي، كالقرآن بقراءاته المختلفة والقصائد الشعرية، وذلك ما يمكّنهم من دراستها والتحقق مما قيل عن دلالة الإعراب عن المعنى، كما تلقوا ما رواه النحاة من شواهد بالقبول، ثقةً منهم بصحة أخبارهم، وصدق نيتهم في خدمة اللغة العربية.

الفريق الثاني: ومنهم من يقر وظيفته الدلالية، ولكنه لا يرى له أثرا كبيرا في تحديد المعنى وإنما يذهب إلى إمكانية فهم الكلام وإن لم يكن معربا، فما الإعراب عندهم إلا قرينة واحدة من جملة القرائن التي تبيِّن المعنى وتوضحه، وغالبا ما يُغْني بعضها عن الإعراب، من هؤلاء الباحثين أحمد حاطوم الذي يقول: «إن دور الإعراب في وظيفة التفاهم باللغة العربية المعربة هو دور بالغ الضآلة ليس له أبدا أن يتناسب مع أوهام تحيط به ومبالغات[2]» وما أصدر هذا الحكم المخالف لما ذهب إليه جمهور النحاة القدامى إلا بعد استقراء كامل للقرآن الكريم، فتوصل إلى أنه يمكننا فهم القرآن الكريم

1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص34.

2- أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ط1. بيروت: 1412هـ، 1992م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص278.

دون الإعراب إلا في مواضع ثمانية منه، وفي ذلك يقول: «لقد قرأنا النص المنزل من أوله إلى آخره ونقَّبنا فيه عن شواهد الإعراب الدلالي المبوَّب الذي لا يشمل المنصوبات التركيبية، وشواهد الإعراب الدلالي غير المبوَّب(*)، فكان كلّ ما عثرنا عليه، نحن، ثمانية شواهد فقط(1)» ثم يُفرغ علامة إعراب الفعل المضارع من الوظيفة الدلالية، ويعيد شواهده التي تحصَّل عليها من استقرائه آيات القرآن الكريم إلى إعراب الأسماء دون الأفعال، فيقول: «إننا، بنظرة سريعة إلى ما قدمنا من شواهد **الإعراب الدلالي**(**)، نلاحظ أن هذه الشواهد منحصرة في الاسم دون الفعل المضارع(2)». إن ما ذهب إليه أحمد حاطوم من عدم دلالة علامات الإعراب على المعنى في الأفعال المضارعة في القرآن الكريم كلِّه فيه نظر؛ ذلك أن بعض الآيات القرآنية يختلف معناها باختلاف إعراب الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ (المجادلة: 22). فهي على الإخبار، أي أن كل من يؤمن بالله واليوم الآخر فإنه لا يحب من حاد الله ورسوله، ولو جُزم الفعل (تجدُ) لكان المعنى منه النهي وليس هو المقصود.

فإن قيل: إن معنى الآية مفهوم عقلا وشرعا، إذ من غير المعقول أن يُنهى النبي @ عن أشياء خارجة عن طاقته، ولا هي تحت إرادته، وقد ورد في القرآن ما يثبت ذلك كقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ (البقرة: 233).

فالجواب: ثمة آيات أخرى يتغير معناها بتغير إعراب الفعل المذكور فيها، ولا مُرجِّح لأحد المعنيين، كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾

---

*- يقصد أحمد حاطوم بالإعراب الدلالي المُبَوَّب إعراب معمولي (كان) المعرفتين وأخواتها، وإعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه، وإعراب المنصوبات التركيبية، ويعرف الإعراب الدلالي غير المُبَوَّب بقوله: «هو، كما تدل التسمية، كل إعراب دلالي لا يقبل التبويب، بل نقع على شواهده في أيّ باب من أبواب النحو المعروفة المغايرة لأبواب الإعراب المبوب الثلاثة التي كشفها لنا الاستقراء، أو أيّ باب يكشفه توسيع البحث، بابه العام الواسع هو الدلالة» أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص247.

1 - نفسه، ص252.

**- يقصد أحمد حاطوم بالإعراب الدّلالي «كل إعراب لا تؤدّى المعاني النحوية التركيبية لكلماته ولا تفهم إلا به» نفسه، ص230.

2 - نفسه، ص254.

(البقرة: 214). فقد قرأها نافع بالرفع[1]، فيصبح المعنى أن الرسول والذين آمنوا معه قالوا: متى نصر الله؟ لأنهم زُلزلوا. قال سيبويه: «لو قلت: سرتُ حتَّى يدخلُها ثَقَلي، وسرتُ حتَّى يدخلُها بدَني لرفعتَ لأنّك جعلتَ دخول ثَقَلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك. وبلغنا أن مجاهدا قرأ هذه الآية: ﴿وزلزلوا حتّى يقولُ الرسول﴾؛ وهي قراءة أهل الحجاز[2]» فقد اشترط النحاة لرفع الفعل المضارع بعد حتى شروطا ثلاثة، منها أن يكون «مسبَّباً عما قبلها[3]» وذلك ما يتحقق برفع (يقول) في الآية السابقة. وقرأها غيره بالنصب فيكون المعنى عندئذ: زلزلوا إلى غاية أن قال الرسول والذين معه متى نصر الله.   وعليه، فالمعنيان مختلفان، ما جعل بعض العلماء يرجح قراءة الآية بالرفع عن قراءتها بالنصب، «قال النحاس: فعلى هذا القراءة بالرفع **أبين وأصح معنى**، أي وزلزلوا حتى الرسول يقول أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة، غيرُ منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى[4]» إلا أن القرينة المعتمدة لترجيح القراءة بالرفع غير متعلقة بالسياق ولا بما يقتضيه العقل ولا الشرع، ولكنها من باب حمل الآيات القرآنية على المعنى الأصح، فمما هو معمول به عند العلماء في مثل هذه الحالات هو حمل القرآن على أشرف المذاهب[5]، وما قاله العلماء في قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتّى يقولُ الرسول﴾ ينطبق على كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ﴾ (البقرة: 120)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾ (البقرة: 187).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ (طه: 77). فإن معنى الآية الدقيق لا يفهم إلا بمعرفة إعراب الفعل (تخاف) فإن كان مرفوعا دلَّ على أن موسى قد بُشِّر بأنه لن يخاف من أن يدركه فرعون، وإن كان مجزوما كان موسى منهيا عن الخوف مع إمكانية خوفه من جهة

1- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح عبد الله المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، ط1. بيروت: 1427هـ، 2006م، دار الرسالة، ج3، ص411.

2 - سيبويه، الكتاب، ج3، ص25.

3- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص68.

4- القرطبي، المصدر السابق، ج3، ص411.

5- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تح محمد أحمد الدالي، ط3. بيروت: 1418هـ، 1997م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص931.

مخالفة النهي، فالرفع إخبار والجزم نهي ولا يتساوى الأسلوبان دلالةً، كما أنه لا يمكن معرفة أي المعنيين مقصود بقرينة أخرى غير الإعراب، لذلك قرئت الآية بالرفع والجزم[*].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ (آل عمران: 111)، فقد جاء الفعل (ينصرون) مرفوعا وإن كان ظاهر أمره أنه معطوف على مجزوم ما يجعلنا نعتقد جواز جزمه، غير أن معنى الآية سيختلف إن غُيِّر إعراب هذا الفعل من الرفع إلى الجزم، قال الزمخشري مُوضِّحا الفرق بين الوجهين: «فإن قلت: هلاَّ جزم المعطوف في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾؟ قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداءً كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قلت: فأي فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مُقيَّدا بمقاتلتهم، كتولية الأدبار، وحين رفع كان نفي النصر وعدا مطلقا[1]».

إن القارئ لا يستطيع معرفة المعنى المقصود من الآية، ولا يمكن له أن يدرك أن هزيمة الكفار أمر مُقدَّر عليهم غير مرتبط بالقتال ولا بعدمه، ما لم يُعتَمَد إعراب الفعل (ينصرون)، فإن كان جزما فُهِم معنى، وإن كان رفعا فُهِم معنى مختلف تمام الاختلاف عن المعنى الأول، فكيف يمكن أن نأخذ بقول أحمد حاطوم الذي يذهب فيه إلى انعدام الوظيفة الدلالية في الأفعال في النص القرآني؟!

ولو سلمنا بصحة ما ذهب إليه أحمد حاطوم من خلو القرآن من الأفعال المضارعة التي يدل إعرابها على المعنى، فإن ذلك لا يعني أنه كذلك في اللغة العربية جميعها، بل إن ثمة جملا وشواهد لا

---

*- يذكر المفسرون أن الآية تقرأ بالوجهين الرفع والجزم، ويشيرون إلى معناها في الحالتين. قال الزمخشري: «﴿لَّا تَخَـٰفُ﴾... وقرئ: ﴿لا تخف﴾» أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط1. الرياض: 1418هـ، 1998م، مكتبة العبيكان، ج4، ص98. وقال أبو حيان: «وقرأ الجمهور ﴿لَّا تَخَـٰفُ﴾... وقرأ الأعمش وحمزة وابن أبي ليلى ﴿لا تخف﴾ بالجزم على جواب الأمر...» أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، ط1. بيروت: 1413هـ، 1993م، دار الكتب العلمية، ج6، ص245. وقال القرطبي: «﴿لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾... وقرأ حمزة: ﴿لا تخف﴾ على أنه جواب الأمر» القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج14، ص109.

1- الزمخشري، المصدر السابق، ج1، ص609، 610.

يتحدد معناها الدقيق إلا بإعراب أفعالها المضارعة، ومن ذلك: «(يريد أن يعربه فيعجمه) فإنه يصح الرفع في (فيعجمه) ولا يصح النصب لأن المعنى سيتناقض، فإن المعنى يكون على ذلك: يريد إعرابه فإعجامه، ونحو (أريد أن تأتيني فتشتمني) فإنه لا يصح النصب في (تشتمني) بل يلزم الرفع لأنه لم يرد الشتيمة ولكنه أراد: أريد أن تأتيني ولكنك تشتمني[1]» ولو كان إعراب الفعل المضارع منفصلا كل الانفصال عن الدلالة لكانت للمتكلم الحرية الكاملة في إعرابه، إن شاء رفعه وإن شاء نصبه، غير أنه امتنع وجه من الإعراب لفساد المعنى، وإن كان من غير المعقول – في الحالات العادية- أن يطلب شخص من صاحبه أن يأتيه ليشتمه، لذلك ينصرف الذهن إلى المعنى الآخر الذي هو التعجب من أمره، كيف يقابله بالإساءة وهو يحسن إليه؟ فإن بعض الجمل العربية لا تفهم إطلاقا إلا بإعراب الأفعال الواردة فيها، منها «المثال المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل) ويكون النهي عنهما جميعا فكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحد على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولكن أكل السمك وحده مباح، وشرب اللبن وحده مباح. ومعنى الرفع أنه منهي عن أكل السمك على أية حالة، ومباح له شرب اللبن على أية حال، فكأنه قال: ولك شربُ اللبن[2]» فلا يمكن للمستمع أن يفهم ما أراده المتكلم في مثل هذه الحالة إلا إذا كان معه الإعراب، لأن بقية القرائن غير كافية لتوضيح المعنى.

ومن المحدثين القائلين بالوظيفة الدلالية للإعراب دون الإفراط في أهميتها؛ تمام حسان الذي بيَّن أن المعنى في اللغة إنما يتم بتضافر مجموعة من القرائن المعنوية كالإسناد، والتعدية، والملابسة والظرفية... والقرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والربط، والتضام، والتنغيم... فقال: «إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها[3]» وذهب إلى ارتباط الإعراب ببقية المستويات اللغوية، واستحالة فصل بعضها عن بعض فقال: «يتوقف إعراب نص ما على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات، فلا يفصل في الذهن بين كل ذلك إلا لأغراض التحليل اللغوي، أما في التركيب فلا فصل[4]» ومعنى النص حسب تمام مرتبط بمجموعة من القرائن، كل قرينة تساعد الأخرى في تحديد المعنى، ولا يمكن لقرينة واحدة أن تنوب عن بقية القرائن فلا دليل إذن لمن قال بإمكانية فهم المعنى دون الإعراب اعتمادا على قرائن أخرى،

1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص35، 36.

2- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص33.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. الدار البيضاء: 1421هـ، 2001م، دار الثقافة، ص207.

4- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

لأن ذلك صادق على كل القرائن فـ«المعنى النحوي لا يعتمد في كل أحواله على الإعراب، ولا يستغني في كل أحواله عنه ولا يقوم إلا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغني عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التي تتضافر على بيان المعنى[1]» ومع ذلك، فإنه يرى أن القرائن الأخرى غير الإعراب قد لا تجدي نفعا لتحديد المعنى الذي «قد يتوقف على الإعراب في بعض الحالات كما في ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ (التوبة 31) بالنصب على لفظ المسيح[2]» فتمام حسان لا ينكر دلالة علامات الإعراب على المعاني ولا يراها منفردة بالمعنى دون بقية القرائن التي تناولها بالدرس، وإنما ذهب من القضية مذهبا وسطا.

II.المنكرون: أشهر المنكرين لدلالة علامات الإعراب على المعاني اثنان، قطرب من القدامى وإبراهيم أنيس من المحدثين، ولعل إبراهيم أنيس أخذ الفكرة من قطرب وتناولها بطريقة تتماشى ومناهج البحوث اللغوية المعاصرة.

وإنْ كان رأي إبراهيم أنيس موافقا رأي قطرب في إنكاره الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب فإنَّ إبراهيم أنيس يذهب أكثر مما ذهب إليه قطرب، إذ يتمثل رأيه في أفكار رئيسة يمكن تلخيصها في ما يلي:

- لم يكن الإعراب ظاهرة لغوية يعرفها عامة العرب وخاصتهم، ولكنه كان مجرد اصطلاح بين الخاصة منهم ثم بين النحاة من بعدهم، وفي ذلك يقول: «فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب[3]» إذاً، فللغة العربية –حسب إبراهيم أنيس- مستويان: مستوى معرب يستعمله الخاصة في ما بينهم وهو المستوى الذي درسه النحاة فيما بعد، ومستوى غير مُعرَب يستعمله عامة العرب في بيوتهم وأسواقهم، وهذه الصورة شبيهة بما عليه اللغة العربية في عصرنا هذا.

- ليس للحركة الإعرابية مدلول، وإنما هي مجرد وسيلة تساعد المتكلم على وصل الكلام بعضه ببعض، وهو بذلك يقول برأي قطرب، قال: «لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض. وقد قرَّر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الإعرابية

1- تمام حسان، البيان في روائع القرآن الكريم دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط2. القاهرة: 1420هـ، 2000م، عالم الكتب، ج1، ص28.

2- نفسه، ص17، 18.

3- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، دط. القاهرة: 2003م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص76.

لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية[1]» والملاحظ أن إبراهيم أنيس يصف القائلين بخلو علامات الإعراب من الدلالة بـــ **(ثقات العلماء)**، وبذلك تضعف حجته، لأن القائلين بدلالة الإعراب على المعاني ثقات أيضا، فتبطل حجته بروايته عن الثقات برواية مخالفيه عن الثقات كذلك.

هذا الرأي الذي قال به إبراهيم أنيس موزع على عدة بحوث له، من ذلك مقال له بعنوان (رأي في الإعراب بالحركات) نشره في الجزء العاشر من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1958م يرى فيه أن حركات أواخر الكلمات لا تفيد المعاني التي يشير إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام المتصل، فوظيفتها وصل الكلم بعضه ببعض، فالإعراب عنده ظاهرة صوتية لا علاقة لها بالدلالة، ورأيه هذا صواب –في ما أرى- لو لم يُفرغ علامات الإعراب من الدلالة، لأنه لا تناقض بين أن تؤدي علامات الإعراب دلالة ما، وبين أن تساعد المتكلم على وصل الكلام بعضه ببعض. وأما ما أشار إليه من أن وظيفة علامات الإعراب تنتهي عند وصل الكلام بعضه ببعض؛ فيمكن الجواب عنه بحجتين اثنتين:

الحجة الأولى: يقال له ما قاله العلماء القدماء للرد على قطرب: «لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخَيَّر في ذلك وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم[2]» فمن غير المعقول أن يلتزم المتكلم بالرفع عند وصل الفاعل، وبالنصب عند وصل المفعول وهكذا بالنسبة لجميع أبواب النحو، لو لم يكن يروم هدفا آخر غير قضية الوصل، وتناسق الأصوات التي قال بها إبراهيم أنيس.

الحجة الثانية: وهي وجود كلمات معربة من غير حاجة لوصلها، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا ۝١ فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشۡرٗا ۝٣﴾ (المرسلات: 01- 03)، فإن الكلمات: (عرفا، عصفا، نشرا) يتوقف عليها لأنها فواصل، ووجود النصب فيها غير خاف وإن لم ينطق التنوين، وأمثال هذه الآيات في القرآن كثير، كما نجد المتكلم يعرب الكلمة وهي مفردة لم ينطق بغيرها، وذلك في حالة الحوار، إذ يعرب المجيب كلامه على حسب ما ورد في كلام السائل، قال

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص237.

2- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص71.

سيبويه: «ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيت؟ فتقول: زيدا على كلامه... فإنما تحمل الاسم على ما يحمل السائل[1]» وإن كان في مثل هذه الجملة عدة حالات فإنه في حالات أخرى إعراب واحد لا غير نحو:

- ما اسمك؟
- زيدٌ.

إذ لا يُنصب ولا يُجر (زيدٌ) لخلو السؤال من عوامل النصب وعوامل الجر، فما اختار المجيب علامة إعراب دون غيرها ليصل الكلام بعضه ببعض وهو لم ينطق إلا لفظا واحدا، وإنما اختارها ليُبين عن معنى أراده.

ومما يُتعلق به لإثبات مذهب إبراهيم أنيس قول سيبويه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو[2]» فليس المقصود من هذا القول علامات الإعراب فقط، وإنما المقصود به حركات الحروف الأصول للكلمة، فقد ذكره سيبويه في (هذا باب علم حروف الزوائد[3]) واعتبر في آخره الحركات زوائد كذلك، لأن أصل الفتحة ألف، وأصل الضمة واو، وأصل الكسرة ياء، والحروف الأصلية للكلمة هي حروفها الساكنة، وإن كانت علامات الإعراب جزءا مما أشار إليه الخليل في قوله هذا، فليس من المعقول أن يغطي هذان السطران –مع ما يحتملان من تأويل- كتابَ سيبويه كلَّه المملوء بأقوال الخليل الصريحة وبأقوال غيره من العلماء التي تثبت لعلامات الإعراب وظيفتَها الدلالية.

- أجبر النحاةُ فحولَ الشعراء وكبارَ الأدباء على الالتزام بقواعدهم التي وضعوها، ثم تجاوزوهم إلى القُرَّاء فأجبروهم على قراءة القرآن بما يوافق آراءهم النحوية، قال إبراهيم أنيس: «نرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات[4]» ولكنه يواجه حقيقة لغوية من شأنها أن تعصف بكل ما جاء به، وهي أن اللغة ظاهرة اجتماعية يستحيل إخضاعها لرغبة فرد ما قال فاردينان دي سوسور (*Ferdinand de Saussure*): «فاللغة لها وجود في كل فرد، ومع ذلك

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص93، 94.

2- نفسه، ج4، ص241، 242.

3- نفسه، ص235.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص209.

فهي موجودة عند المجموع، وهي لا تتأثر برغبة الأفراد الذين تخزن عندهم[1]» ولما كان إبراهيم أنيس على علم بذلك، بقي متسائلا عن سبب خضوع العرب للقواعد التي وضعها النحاة، ولكنه لم يستطع الإجابة عن هذا السؤال فقال: «ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب اللَّسَن فيهم[2]» ثم اهتدى إلى جواب برر به مذهبه فقال: «فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان؟ لا ندري، إلا أن نقول: إن تلك القواعد الإعرابية، رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نسّقها النحاة تنسيقا جديدا، فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل[3]».

وفي الواقع أن هذا التبرير الذي ذكره إبراهيم أنيس، لم يخرجه من الحيرة والتناقض مع طبيعة اللغة، لأن قياس النحاة ونتائجهم التي توصّلوا إليها المتعلقة بموضوع الإعراب ودلالته على المعاني لا يخرج عن أحد أمرين: إما أن يكون موافقا لكلام العرب، وإما أن يكون مخالفا لكلامهم، فإن كان موافقا؛ فإن النحاة ما زادوا على أن اكتشفوا ظاهرة لغوية ودرسوها وبقي العرب يتكلمون لغتهم كما ورثوها عن أسلافهم ولا سلطان –عندئذ- للنحاة عليهم؛ وإن كان مخالفا لكلامهم فيبقى السؤال: (كيف خضع فصحاء العرب لقواعد مخالفة لما عهدوه في لغتهم؟) دون جواب مقنع، ولا أعتقد أن ثمة جوابا مقنعا إلا جوابا واحدا وهو «أن النظام الذي سوّاه علماء اللغة هو مشتق من رحم اللغة[4]» وليس مجرد قصة حاكها النحويون.

ولم يتناقض رأي إبراهيم أنيس مع مسلمات علم اللغة الحديث فحسب، ولكنه تناقض مع بعض أقواله هو ذاته، فقد قال في معرض إثبات وضع النحاة للإعراب: «ولا تعرف لغة من لغات البشرية مثل هذه الدّقة والاطراد في ظاهرة من ظواهرها[5]» وكأن دقة الإعراب في اللغة العربية دليل على أنه مصنوع غير طبيعي، وقال في موضع آخر: «لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، يراعيه المتكلم بها، ويستمسك به في كلامه، لأنه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخل المتكلم بهذا النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ[6]» ولا يمكن أن يكون القولان صحيحين معا، ونظرا لفساد القول الأول ردّ عبد السلام المسدي عليه قائلا: «... لكان من المظنون أن يقول عكس ما قال، وأن يؤكد أنَّ أي لغة من لغات البشر لا بد أن تنبني على التماسك في ظواهرها

1- فاردينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر يوئيل يوسف عزيز، دط. بغداد: 1985م، دار آفاق عربية، ص38.

2- إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص199.

3- نفسه، ص209.

4 - عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، دط. تونس: 2003م، مركز النشر الجامعي، ص168.

5- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص198.

6- نفسه، ص138.

وعلى الاطّراد في تداولها، بل ليس من لسان طبيعي إلا وهو محكم دقيق[1]» وهذا ما لا يشك فيه أحد من علماء اللغة، ولو كان غير ذلك لتعذر الفهم والإفهام، لانعدام النظام الذي يُمكِّن المستمع من الفهم عن المتكلم.

أشار رمضان عبد التواب «... إلى أن نظريته هذه لم تلق قبولا لدى أي باحث من الباحثين[2]» إلا أن في قوله هذا نظر، بل لقد وافق إبراهيم أنيس بعض الباحثين نذكر منهم عبد الحميد إبراهيم، في مقال له بعنوان (الإعراب ظاهرة جمالية[3]) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما ذكر عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض جماعة منهم في كتابه (ظاهرة الإعراب في العربية[4])، وإنما اقتصرت على رأي إبراهيم أنيس لشهرته، والخوض في رأي كل واحد منهم على حدة، وذكر عللهم وأدلتهم يؤدي بي إلى البحث في موضوع قد قتل بحثا، كما ينأى بنا عن الموضوع، وفي نهاية هذا العنصر أشير إلى أن ما جاء به إبراهيم أنيس ومن قال بقوله فيه جانبان: جانب كشف عن حقيقة من حقائق علامات الإعراب، وهي وصل الكلم بعضه ببعض وذلك ما سأتناوله بالبحث في فصل لاحق، وجانب لم يوافقه عليه أكثر العلماء المعاصرين وهو نفيه الوظيفةَ الدلالية لعلامات الإعراب.

III. لعلامات الإعراب وظيفة دلالية:

تحدد علامات الإعراب وظيفة الكلمة في الجملة فتؤدي بذلك وظيفة دلالية، يستنتج ذلك من نوعين من الأدلة:

النوع الأول: إجماع العلماء القدامى على ذلك[5]، واتباع جمهور الباحثين المحدثين لهم، قال فاضل صالح السامرائي: «وكون الإعراب علما على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البيِّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الالتزام[6]» وهذا هو الرأي الذي استقرت عليه

1- عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص164، 165.

2- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص376.

3- عبد الحميد إبراهيم، "الإعراب ظاهرة جمالية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 57، القاهرة: 1406هـ، 1985م، ص160- 168.

4- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ط1. طرابلس: 1990م، دار اقرأ للطباعة والترجمة والنشر والخدمات الإعلامية، ص194- 204.

5- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

6- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص23.

عليه بحوث القدماء والمحدثين، وإنما يأتي بعض الباحثين المعاصرين باعتراضات، ناتجة عن سوء فهم منهم لسنن اللغة، فينفون اعتمادا عليها الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب نلخصها في ما يلي:

الاعتراض الأول: أنَّ العربي المعاصر وإنْ كان من العامة، يفهم الجملة العربية دون حاجته إلى الإعراب، قال عبد الحميد إبراهيم: «... الرجل من عامة الناس يستطيع أن يفهم الاسم دون حاجة إلى العلامات التي اخترعها النحاة[1]» إنّ صاحب هذا القول لم يدرس الإعراب دراسة علمية، بحيث يضع هذه الظاهرة في سياقيها المكاني والزماني، وإنما يأتي برجل من عامة الناس ممن لم يتعودوا إعراب الكلام، ويقرأ عليه نصا ملحونا فيفهم عنه؛ وبذلك يحكم بأنّ الإعراب لا يؤدي وظيفة دلالية، وفي هذه العملية من الفساد ما فيها، فلو عممنا هذا المنهج على الموضوعات اللغوية، وجئنا برجل من عامة الناس وسألناه: هل تجد فرقا بين واو العطف وثم، وبين الفاء والواو، وبين بلى وكلاّ، وبين المائدة والخوان، وبين المطر والغيث؟ وما شابه ذلك، فإنه لن يجد فرقا بين أغلب الكلمات المعروضة عليه لجهله بلغة العرب، فهل سنحكم كذلك على هذه الألفاظ بأنها مترادفات ولا فرق بينها؟

إنَّ الرجل الذي يُعتبر فهمُه حجةً في مثل هذه التجارب، هو العربي الذي لم تفسد لغته، وقد كفانا القدماء بحثا في المسألة وجرَّبوا ذلك، فوجدوا أن الرجل من عامة الناس يأبى النطق بجملة فيها لحن فضلا على أن يفهمها؛ قال ابن جني: «وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي - تميم جوثة - فقلت له: كيف تقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: أقول: ضربتُ أخاك. فأدرته على الرفع فأبى وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقلتُ: ألستَ زعمتَ أنَّكَ لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام[2]» فما رفض هذا الرجل الرفع في موضع وما أقرَّه في موضع آخر إلا لما يحسه من تغير المعاني بتغير الإعراب.

الاعتراض الثاني: وضوح المعنى وإنْ تغيرت علامات الإعراب، فيحكم بعض الباحثين من ذلك على علامات الإعراب بخلوها من الوظيفة الدلالية، قال زكريا أوزون: «إنه ليستوي **عندي** إذا قلتُ: كان أحمدُ فائزا، أو قلتُ: كان أحمدَ فائزٌ، أو قلتُ: كان أحمدُ فائزٌ، أو قلتُ: كان أحمدْ فائزْ[3]» لأن المعنى واضح عنده في الجمل الأربعة.

1- عبد الحميد إبراهيم، "الإعراب ظاهرة جمالية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 57، ص160.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص76.

3- زكريا أوزون، جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام، ط1. بيروت: 2002م، رياض الريس للكتب والنشر، ص31، 32.

هذه الفكرة لم تَخْفَ على علماء العربية القدماء، ولم تجعلهم يقولون بما قال به بعض المحدثين من أن علامات الإعراب لا تؤدي وظيفة دلالية، وأذكر في هذا المقام نصا مُطوَّلا لابن الأثير يلخص فيه حيثيات هذه القضية، لأبيِّن بأن القدامى كانوا على وعي تام بعلاقة الإعراب بالدلالة، قال ابن الأثير: «ألا ترى أنك لو أمرت رجلا بالقيام فقلت له: قوم بإثبات الواو ولم تجزم، لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط لو قلت: إن تقوم أقوم، ولم تجزم لكان المعنى مفهوما. والفضْلات كلها تجري هذا المجرى كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: جاء زيد راكبْ، وما في السماء قدرْ راحة سحابْ، وقام القوم إلا زيدْ، فلزمت السكون في ذلك كله ولم تُبِيِّنْ إعرابا، لما توقف الفهم على نصب الراكب والسحاب، ولا على نصب زيد. وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وفي المبتدإ والخبر، وغير ذلك من أقسام أخر لا حاجة إلى ذكرها. لكن قد خرج عن هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيّده، وإنما يقع ذلك في الذي تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة، ولنضرب لذلك مثالا يوضحه فنقول: اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل فإنه إذا لم يكن ثَمَّ علامة تُبِينُ أحدهما من الآخر وإلا أشكل الأمر، كقولك ضرب زيد عمرو بالوقف عليها، ويكون زيد هو المضروب فإنك إذا لم تنصب زيدا وترفع عمرا وإلا لا يفهم ما أردت، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْۗ﴾ (فاطر: 28) وكذلك لو قال قائل: ما أحسن زيدْ، ولم يُبِينْ الإعراب في ذلك لما علمنا غرضه منه، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بَيَّنَ الإعراب في ذلك، فقال: ما أحسن زيدا! وما أحسن زيدٍ؟ وما أحسن زيدٌ، علمنا غرضه، وفهمنا مغزى كلامه لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب[1]» إذاً فالكلام العربي قسمان: قسم يُفهم معناه بغير إعراب، وقسم لا يفهم معناه إلا بإعراب.

أمثِّل للقسم الأول بالجملة (1): أكل زيدٌ تفاحةً.

وأمثِّل للقسم الثاني بالجملة (2): كلَّم سعيدٌ زيداً.

ومن المبادئ التي تقرها اللسانيات الحديثة أن «اللغة تحرص على الاطراد قدر حرصها على [أمن[*]] اللبس[2]» فنستنتج من هذا المبدأ أن سبب رفع (سعيدٌ) ونصب (زيداً) في الجملة (2) هو رفع اللبس بين الفاعل والمفعول، وسبب رفع (زيدٌ) ونصب (تفاحةً) في الجملة (1) هو حرص اللغة على

1- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص24.

*- في المطبوع: أمر اللبس، ولعله خطأ طباعي، صوابه: أمن اللبس.

2- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ط1. القاهرة: 1427هـ، 2006م، عالم الكتب،ج1، ص180.

الاطراد، فلا يمكن أن تكون ظاهرة لغوية تخضع لاختيار المتكلم يوجهها كما شاء، ولكن للغة نظاما يتَّبعه المتكلم ولا يحيد عنه، لأن المستمع يترجم كلامه اعتمادا على ذلك النظام، قال إبراهيم أنيس: «لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، يراعيه المتكلم بها، ويستمسك به في كلامه، لأنه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخل المتكلم بهذا النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ(1)» وحتى لا يكون الكلام العربي خارجا عن هذا المبدأ (الاطراد) أُعْرِب في كل الحالات، دون النظر إن كان مفهوما بالإعراب أو بغيره، وفي هذا المعنى بالذات يقول الرضي الاستربادي: «... ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد سواء كانت الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها(2)» فكان قوله هذا وصفا للكلام العربي، وإشارةً منه إلى سنة من سنن كلام العرب.

الاعتراض الثالث: يمكن فهم الجملة العربية بقرائن أخرى غير الإعراب كالرتبة والسياق والتنغيم وغير ذلك؛ قال عبد الحميد إبراهيم: «فاللغة العربية مثل أية لغة في العالم، إنما تفهم بسياق الكلام دون حاجة إلى إعراب أو منطق(3)» والجواب عن هذا الاعتراض يتلخص في ما يلي:

أ. **لا نستطيع الاعتماد على القرائن الأخرى في كل الحالات،** فلا أثر للتنغيم في الكلام المكتوب، كما أن السياق قد نعلمه وقد نجهله، وفي حالات كهذه فإننا نحتاج إلى قرينة الإعراب لفهم المعنى كما أراده السامع لأنه جزء من اللفظ يستوي فيه الكلام المنطوق والكلام المكتوب، وما قام العلماء القدامى بضبط المصحف بالشكل إلا لعلمهم بأنه يمكن فهم القرآن على وجه غير الذي أنزل به، قال أحمد مختار عمر: «وحتى ضبط المصحف بالشكل يعد في حقيقته عملا دلاليا لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي إلى تغيير المعنى(4)» فالشكل يمس الحركات بصفة عامة بما في ذلك علامات الإعراب، ولا يفهم من هذا الكلام أن الإعراب يغني عن السياق والتنغيم وبقية القرائن، ولكن المقصود منه أن بقية القرائن اللفظية والمعنوية لا تلغي وظيفة علامات الإعراب في الدلالة، بل إنّ هذه القرائن يتضافر بعضها مع بعض لتوضيح المعنى فـــ «السياق وحده لا يدل، الإعراب وحده لا يدل، السياق

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص138.

2- الرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتع يوسف حسن عمر، ط2. ليبيا: 1996م، منشورات جامعة قار يونس، ج4، ص18.

3- عبد الحميد إبراهيم، "الإعراب ظاهرة جمالية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 57، ص161.

4- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5. القاهرة: 1998م، عالم الكتب، ص20.

بالإعراب يدل، الإعراب بالسياق يدل[1]» فتعدد القرائن وتضافرها يساعدان المستمع على ترجمة الكلام، فما عجزت عنه قرينة تمكنت منه قرينة أخرى[2]، ولا تناقض بين وجودها جميعا من أجل إظهار المعنى وتوضيحه.

ومن الأمثلة على جَهْل المستمع سياق الكلام وحاجته إلى إعرابه، ما روي عن الرشيد أنه كتب «في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أفتنا – حاطك الله- في هذه الأبيات:

فَإِنْ تَرْفَقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ   وَإِنْ تَخْرَقِي يَا هِنْدُ فَالخَرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَاقٌ والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ   ثَلاثاً وَمَنْ يُخْرِقْ أَعَــــقُّ وَأَظْلَمُ

فقد أنشد البيت (عزيمةٌ ثلاثٌ) بالرفع (وعزيمةٌ ثلاثاً) بالنصب، فكم تُطلّق بالرفع؟ وكم تُطلّق بالنصب؟ قال أبو يوسف: فقلتُ في نفسي: هذه مسألة فقهية نحوية إن قلتُ فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت: لا أعلم، قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أنَّ أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع، فقلت: ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم، وقلت للجارية: خذي الشمعة بين يدي فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه فأقرأته الرقعة فقال لي: خذ الدواة واكتب: أما من أنشد البيت بالرفع فقال: عزيمة ثلاث، فإنما طلقها بواحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه، وأما من أنشد بالنصب (عزيمة ثلاثا) فقد طلقها وأبانها، لأنه قال: أنت طالق ثلاثا[3]» ولو كان السياق مغنيا عن الإعراب لسأل أبو يوسف عن السياق الذي صدر فيه حكم الطلاق ثم أفتى ولكنه علم أن السياق لا يسعفه لمعرفة ما أراده المتكلم، فاتجه إلى الكسائي ليبيِّن له الفرق بين (الطلاق عزيمة ثلاث) بالرفع و(الطلاق عزيمة ثلاثا) بالنصب فإذا عرف الفرق في المعنى استطاع إصدار الفتوى[*].

ب. **تتسم الجملة في اللغة العربية بالحرية:** كما أنَّه لا يمكن الاستغناء عن علامات الإعراب بقرينة الرتبة، لأن الجملة العربية لا تتقيد ببنيتها الأصلية، فقد تقدِّم ما حقه التأخير وتؤخِّر ما حقه التقديم

1- أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص248.

2- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب.

3- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص115، 116.

*- سواء أكانت هذه القصة صحيحة أم مولدة، فهي صالحة للاستشهاد على عدم نيابة السياق عن علامات الإعراب في تأدية الوظيفة الدلالية، لأنها تعتبر شاهدا إن حدثت كما رواها النحاة، وإن كانت مجرد قصة موضوعة فهي مثال ولا تشترط الصحة في المثال.

لأسباب دلالية وبلاغية وجمالية، وذلك «ما يقوي الحاجة إلى علامة مميِّزة لكل ركن من أركان الجملة حيثما حل، وأينما انتقل... ومن ثَمَّ فلا يمكن الاستغناء بنظام الجملة على علامات الإعراب[1]» وما قلته عن السياق وعلامة الإعراب يمكن قوله عن الرتبة وعلامات الإعراب كذلك، وسأمثل بالجمل التالية:

الجملة (3): كتب زيد رسالة.

الجملة (4): كتب رسالة زيد.

الجملة (5): مدح الطبيب المريض.

الجملة (6): مدح المريض الطبيب.

إن الجملة (3) مفهومة الدلالة اعتمادا على الرتبة، فـــ(زيد) فاعل و(رسالة) مفعول، والجملة (4) مفهومة كذلك من السياق، ولكن الإشكال في الجملتين (5) و(6)[*]، إذ لا يمكن معرفة الفاعل من المفعول إلا بقرينة الإعراب، فلا مانع في الجملتين من أن يكون الطبيب فاعلا، ولا مانع كذلك من أن يكون مفعولا، ولذلك يجب رفع الفاعل ونصب المفعول في الحالات التي لا يغنينا السياق ولا الرتبة عن علامات الإعراب للتمييز بينهما، وحتى يتحقق مبدأ الاطراد الذي تحرص عليه اللغة كل الحرص يجب رفع الفاعل ونصب المفعول في الحالات التي يمكننا فيها التمييز بينهما، وألخص القول في هذه المسألة في:

رُفع الفاعل ونُصِب المفعول في الجملتين (5) و(6) لرفع اللبس بينهما.

رُفِع الفاعل ونُصِب المفعول في الجملتين (3) و(4) لتحقيق مبدأ الاطراد.

وما قيل عن الفاعل والمفعول يقال عن بقية الوظائف النحوية كاسم النواسخ وخبرها، والصفة والحال وغيرها.

وقد يُعترض عما قلته، بالسؤال التالي: لماذا لا نكتفي بالرتبة، فنعتبر الأول فاعلا والثاني مفعولا، وبذلك نستريح من كل الصعوبات التي تنتج عن الإعراب والنظر في دقائقه؟

1- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص272.

*- ذكر محمد حسن حسن جبل هاتين الجملتين ومعهما مثيلاتهما في كتابه (دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية)، في فصل (علاقة المعنى التركيبي بالإعراب).

والجواب عن هذا السؤال يحتاج إلى بيان أمرين اثنين:

الأمر الأول: إن مرونة الجملة العربية، وسماحها لأجزائها بتغيير مواقعها، خاصية من خصائصها[**]، وبذلك نطقت النصوص الفصيحة، كقوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ (الحج: 37) وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ (الضحى: 09، 10)، وكقول امرئ القيس (من الوافر):

أقرّ حَشَا امرِئ القَيْسِ بْنِ حُجْرٍ   بَنُو تَيْمٍ مَصَابِيحُ الظَّلَامِ[1]

الأمر الثاني: من المعلوم أن تغير ترتيب الكلم في الجملة العربية يؤدي حتما إلى تغير دلالتها، وعلى هذه الفكرة بنى عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم، وخلاصة نظريته: إذا أسندت كلماتٍ بعضها إلى بعض، وغُيِّر ترتيبها تكونت جملتان تشتركان في معنى عام، ولكن واحدة منهما تفيد أمرا لا تفيده الأخرى[2] وتوضيحا لهذه الفكرة أمثل بالجمل التالية:

الجملة (7): كلم زيد عمرا.

الجملة (8): كلم عمرا زيد.

الجملة (9): عمرا كلم زيد.

فكلٌّ من الجمل الثلاثة يفيد أنه حدث كلام من زيد موجَّه إلى عمرو، ولكن ثمة دقائق تنفرد بها كل جملة عن غيرها، فالجملة (7) توجه إلى خالي الذهن لإفادته الخبر، والجملة (8) توجه إلى من يهمه أمر المفعول ولا يهمه أمر الفاعل، والجملة (9) تفيد أن زيدا لم يكلم غير عمرو في حين أن الجملتين تفيدان أنه حدث كلام من زيد موجه إلى عمرو دون إثبات ولا نفي توجيهه إلى غيره.

**- اعتبر ابن جني التقديم والتأخير في اللغة العربية مظهرا من مظاهر شجاعتها. وذلك في الجزء الثاني من كتابه (الخصائص)، في (باب في شجاعة العربية).

1- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطفاوي، ط2. بيروت: 1425هـ، 2004م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص154.

2- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.

ما كانت هذه الفروق بين الجمل الثلاثة لتكون لو لم يكن فيها تغيير في الرتبة، وما كان ليعرف الفاعل من المفعول لو لم يستدل عليه بعلامات الإعراب، وسأبسُط القول –إن شاء الله- في هذه الفروق في فصل (الوظيفة البلاغية)، وما ذكرت هذا القدر في هذا الموضع إلا لأثبت أن الرتبة لا تنوب عن علامات الإعراب.

والنوع الثاني: كما تثبت دلالة الإعراب على المعاني بالرجوع إلى كلام العرب الفصيح، والنظر في أثر علامات الإعراب في المعاني، واكتشاف الفروق الدلالية الموجودة بين جمل متشابهة من حيث الألفاظ مختلفة من حيث الإعراب.

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية على الوظيفة الدلالية لعلامات الإعراب

1. **الأمثلة:** بعد أن أَثْبَتُّ نظريا أن لعلامات الإعراب دلالة، وأن قرينتي الرتبة والسياق تشاركانها في بيان معنى الجملة ولا تلغيان وظيفتها الدلالية، أردت أن أعزِّز البحث بأمثلة لأستنتج في ما بعد الطرائق التي تُعتَمد في تحديد المعنى انطلاقا من علامات الإعراب والمبادئ المتحكمة في ذلك.

المثال الأول: قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ (الحشر: 03). يتميز الفاعل (لفظ الجلالة) عن المفعول (الجلاء) برفع الأول ونصب الثاني.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (البقرة: 213)، نفرق بين اسم كان من خبرها بعلامة الرفع في الأول وعلامة النصب في الثاني، وثمة قرينتان أخريان تضافان إلى علامة الإعراب وهما الرتبة والتعريف في اسم كان والتنكير في خبرها.

المثال الثالث: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾ (الأعراف: 157).

المثال الرابع: قال تعالى: ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ (لقمان: 33). يتضح من رفع كلمة (الغرور) بأنها ليست صفة للفظ الجلالة (الله) ولكنها فاعل للفعل (يَغُرُّ).

المثال الخامس: قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ (التوبة: 31)، فنصب كلمة (المسيح) تفيد أنها معطوفة على (أحبارَهم ورهبانَهم) وليست معطوفة على لفظ الجلالة (الله) ولو جر لفظ (المسيح) لكان معطوفا على لفظ الجلالة مما يؤدي إلى معنى مناقض تماما للمعنى المراد من الآية الكريمة.

المثال السادس: قال عبد الملك بن مروان لشبيب بن يزيد الخارجي الشاعر: «ألست القائل:

وَمِنَّا سُوَيْدُ والبُطَيْنُ وَقُعْنُبُ وَمِنَّا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ شَبِيبُ؟

فقال: إنما قلت: وَمِنَّا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ شبيبُ، بالنصب على معنى النداء، أي يا أمير المؤمنين، فأمر بتخليته[1]» فانقلب الكلام من الخبر إلى النِّداء بتغيير علامة إعراب كلمة واحدة في الجملة.

المثال السابع: ذكر الزجاجي في كتابه مجالس العلماء: «عن الأصمعي: أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال: كيف تنشد هذا البيت:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ

فقال الفرزدق: كذا أُنشده. فقال ابن أبي إسحاق الحضرمي: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ فقال الفرزدق: (لو شئتُ أن أسبِّحَ لسبَّحتُ). ونهض فلم يعرف أحد في المجلس قوله: (لو شئتُ أن أسبِّحَ لسبَّحتُ). فقال ابن أبي إسحاق: لو قال: فعولين، لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر[2]» وهنا كذلك ينقلب الكلام من الخبر برفع (فعولان) إلى الأمر بنصبه، فتقدير الكلام في حالة الرفع هو: وعينان قال الله: كونا فكانتا. وهما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر.

وتقدير الكلام في حالة النصب هو: وعينان قال الله: كونا فعولين بالألباب ما تفعل الخمر فكانتا.

1 - عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص131.

2 - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، تح عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1420هـ، 1999م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ص66.

المثال الثامن: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾ (الأعراف: 127) في هذه الآية يمكن إدراك علامة إعراب كلمة (موسى) بأمرين اثنين: الأمر الأول: إذا علمنا أنها مفعول والأمر الثاني: وهو الأوضح باستنتاجها من حركة كلمة (قومه) لأنها معطوفة على كلمة (موسى) ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف: 155)، فما دامت الجملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول، وكلمة (قوم) منصوبة إذن فكلمة موسى مرفوعة وهي الفاعل، ولو قيل: (واختار موسى قومُه) لعلمنا أن كلمة موسى نصب وهي المفعول.

3. تحليل الأمثلة:

عند النظر في المثال الأول نجد أن المفعول (الجلاء) نُصِب على الخلاف[*]، وذلك ليتميز الفاعل من المفعول، وكذلك بالنسبة للمثال الثاني فقد نصبت كلمة (أَمَّة) على الخلاف ليتميز اسم كان عن خبرها، ومن ذلك نستنتج أن علامات الإعراب إنما تتغير لتفرق بين الوظائف النحوية للكلمات، وهذا ما قصده الزجاجي في قوله: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِب زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على

*- النصب على الخلاف من مصطلحات المدرسة الكوفية، وقد يستعملون مصطلحا آخر للدلالة على المفهوم نفسه فيقولون: النصب على الصرف. وكأنهم خصوا الاسم بالأول، والفعل بالثاني. وقد أشار ابن الأنباري إلى تعليلهم نصب بعض الألفاظ على الخلاف في عدة مواضع من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) كتعليل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، ونصبه بعد فاء السببية، وغيرها كثير، وقام الباحث عبد الله الخثران بجمع المسائل التي عللها الكوفيون بالخلاف في كتابه (مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولها).

إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني[1]» فالكلمات لا تدل إلا على معانيها المعجمية، لذلك أدخل عليها الإعراب ليفرق بين الفاعل والمفعول، والصفة والحال، والمضاف إليه والمضاف وما شابه ذلك فـ«الغرض الأول من الإعراب، ينحصر في ضبط أواخر الكلمات لتمييز بعضها من بعض، وتحديد الوظيفة الأساسية التي تقوم بها الكلمة في الجملة تحديدا مباشرا يفرق بين المعاني المختلفة باختلاف التراكيب، ويظهر هذا الاختلاف بوضوح في بليغ الكلام ومحادثات البشر[2]» وتغيير علامة الإعراب على الخلاف يمس مستويين لغويين اثنين:

المستوى الأول: يتمثل في اختلاف علامة الإعراب بين كلمتين في الجملة الواحدة غير أنه لا يقتصر على الخلاف بين الفاعل والمفعول فحسب، ولكنه يشمل كل ما من شأنه أن يقع فيه اللبس لو لم يرفع باختلاف علامات الإعراب، فقد تذكر صفة في جملة ويذكر قبلها لفظان يمكن لكل واحد منهما أن يكون موصوفا، فيعتمد المستمع عندئذ على علامات الإعراب ليعرف علام تعود تلك الصفة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ (البروج: 14، 15)، فالرفع في المجيد هو الذي يجعلنا نعرف بأن هذه الصفة تعود على الودود لا على العرش.

- **المستوى الثاني:** وهو أن علامة إعراب كلمةٍ ما في الجملة تجعلها مختلفة عن جملة أخرى، ويظهر ذلك في المثال السادس، إذ تنتج عن رفع كلمة (أمير) جملة اسمية (مبتدأ وخبر)، وبنصبها تصبح جملة أخرى متكونة من منادى ومبتدأ وخبر محذوف، وعليه فإن اختلاف علامة الإعراب أدى إلى وجود جملتين مختلفتين، فوظيفتها هو إلغاء جملة وجعل الذهن ينصرف إلى الأخرى، وليس المقصود بالخلاف فيها التمييز بين وظيفتي كلمتين في جملة واحدة، ومثله كذلك البيت المذكور في المثال السابع، فعلامة الإعراب هي التي تجعلنا نفهم معنى الخبر ونلغي معنى الأمر، وهذا ما قصده أحمد بن فارس من قوله: «فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني. ألا ترى أن القائل إِذَا قال: (مَا أحسن زيد) لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام والذمّ إلاّ بالإعراب[3]» فإن كلا من التعجب والاستفهام والذم يتحقق في جملة تختلف عن غيرها، والإعراب هو الذي يحددها، قال رمضان عبد التواب: «فإن الجملة التالية، إذا كانت غفلا من الإعراب، احتملت معاني عدة، فإن أعربت نصت على معنى واحد: أكرم الناسُ محمداً، أكرم الناسَ محمدٌ، أكرمُ الناسِ محمدٌ، أكرمِ الناسَ محمدُ![4]» غير أن علامات

1- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69، 70.

2 - غريب عبد المجيد نافع، الإعراب أصوله وأسراره، ج1، ص12.

3- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص35.

4- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص372.

الإعراب قد تقوم بالوظيفتين (الخلاف بين وظيفة كلمتين في جملة واحدة والخلاف بين جملتين مختلفتين) في وقت واحد، وليس بالضرورة أنها إذا قامت بوظيفة امتنعت عنها الأخرى، فالفتحة في (محمدا) في الجملة: (أكرم الناسُ محمدا) بينت المفعول وفرقته من الفاعل، كما أنها تجعل المستمع يستبعد كونه مضافا إليه، وبذلك تكون قد بينت الفرق بين: (أكرم الناسُ محمداً) المتكونة من فعل وفاعل ومفعول، و(أكرمُ الناسِ محمدٌ) المتكونة من خبر مقدم ومضاف إليه ومبتدأ مؤخر.

كثيرا ما نجد النحاة يجيزون الرفع والنصب والجر في كلمة، فيظن بعض الباحثين أن المعنى في الحالات الثلاثة سواء، ولكن الأمر غير ذلك، فكلٌ يستعمل في سياق خاص به، ولا تصلح حالة مكان الأخرى، قال سيبويه متحدثا عن أسلوب المدح كقول الشاعر:

النازلين بكل معترك

«زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناء وتعظيما[(1)]» إذن نقول: النازلون. لمن جهل أمرهم، والنازلين لمن علمه ونخبره بأننا نمدحهم بذلك، ومثله قوله: «وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيها به، وما عمر كخالدٍ ولا مفلحا، النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحا. هذا وجه الكلام، فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كشبيه به[(2)]» فكل من النصب والجر جيد ولكن لكلٍّ موضعه، غير أن أغلب النحاة يكتفون بالإشارة إلى ما يصح وإلى ما لا يصح دون تحديد مواضع كل حالة، وليس ذلك قصورا في النحو العربي، ولكن النحاة كانوا يرون أن مواضع استعمال كل حالة من اختصاص علم المعاني، وشبيه بهذا ما قاله ابن هشام عن الحذف: «... وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، أو نحو ذلك. فإنه **تَطَفُّل** منهم على صناعة البيان[(3)]» وخلاصة القول: إنَّ تغير علامة إعراب كلمة في جملة ينقلها من أسلوب إلى أسلوب.

من هذا التحليل أكون قد توصلت إلى النتيجة الأولى التي تتمثل في أن علامات الإعراب تؤدي وظيفتها الدلالية اعتمادا على مبدأ الخلاف وهو نوعان: الخلاف بين الألفاظ في الجملة الواحدة، والخلاف بين الجمل.

---

1 - سيبويه، الكتاب، ج2، ص65.

2- نفسه، ج1، ص69.

3- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1423هـ، 2002م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ج6، ص536، 537.

إن قول الشاعر المذكور في المثال السابع، يُحلَّل في حالة رفع (فعولان) على النحو التالي:

القسم (أ): وعينان قال الله كونا فكانتا.

القسم (ب): وهما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر.

ولكل من القسمين (أ) و(ب) معنى مستقل عن الآخر، ويحلل في حالة نصب (فعولان) على النحو التالي:

القسم (أَ): وعينان قال الله كونا فعولين بالألباب ما تفعل الخمر.

القسم (بَ): فكانتا.

فعلامة الإعراب تتحكم في تحديد بداية الجملة ونهايتها، فهي التي تبيّن العلاقات الإسنادية بين الكلمات في النص، فعند قراءة قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ (البقرة: 180). ندرك أن الفعل (كُتب) مسند إلى اللفظ (الوصيةُ) بعلامة الرفع مع وجود كلمات كثيرة بين الفعل ونائب الفاعل.

وقد أشار القدماء إلى هذه المسألة إشارات عابرة ولم يعطوها ما تستحقه من الأهمية، قال عبد القاهر الجرجاني: «أَتُرى الأعرابيَّ حين سمع المؤذن يقول: (أشهد أنّ محمدا رَسُولَ الله) بالنصب، فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ويجعله والأوَّلَ في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأوّل في حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل، حتى يكون كلاما، وحتى يكون قد ذُكر ما له فائدة؟ إن كان لم يعلم ذلك، فلماذا قال: (صنع ماذا؟) فطلب ما يجعله خبرا؟[1]» فهذا القول يبين أن نصب كلمة (رسول) أوهم الأعرابي بأن الجملة لم تنته بعد، فتساءل عن الخبر، وهذا دليل لا يخالطه شك على وظيفة علامات الإعراب في بيان حدود الجمل في النص.

إن إدراك حدود الجملة مهم جدا لفهم معناها، لأنه مرتبط بما يعرف بالوقف، فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 02)، يختلف من حيث المعنى إذا قرأناه على النحو التالي: «ذلك الكتاب لا ريب، فيه هدى للمتقين» بالوقف على (ريب) عن قراءته

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص419.

«ذلك الكتاب لا ريب فيه، هدى للمتقين» بالوقف على (فيه)، وبين الوقف والإعراب علاقة وطيدة، إذ الإعراب هو الذي يحدد في كثير من الأحيان مواضع الوقف، قال أحمد سليمان ياقوت: «ورأيت أن هناك صلة وثيقة بين الوقف على رؤوس الآيات في القرآن الكريم وبين الإعراب[1]» وإن كان قوله هذا صوابا، فإنه غير جامع، فالأصوب منه أن يقال: الصلة وثيقة بين الوقف في القرآن الكريم وبين الإعراب، ولا حاجة إلى تخصيص هذا الحكم على رؤوس الآيات، ففي سورة المسد مثلا، فإنه يحسن الوقف على ﴿امرأته﴾ لمن قرأ ﴿حمالةَ﴾ بالنصب على الذم، ولا يحسن ذلك لمن قرأها بالرفع[2]، فالإعراب هو الذي يساعد القراء على معرفة مواضع الوقف، وإن لم يكن ذلك متعلقا برأس آية كالمثال الذي ذكرته من سورة المسد.

وبعد هذا التحليل للمثال السابع أصوغ النتيجة الثانية: **تساعد علامات الإعراب المستمع والقارئ على معرفة حدود الجمل وتمييز بعضها من بعض، وذلك ما يساعدهما على الفهم السليم للنص.**

وكما أن علامات الإعراب تبيِّن حدود الجمل في النص، فإنها تحدد الكلمات التي تخضع لحكم واحد كذلك، وغالبا ما تحمل هذه الكلمات علامة الإعراب نفسها، لذلك سماها النحاة التوابع، وهذا ما يظهر في المثال الثالث، إذ كون (الرسول) هو (النبي) وهو (الأمي) كانت كل الكلمات الدالة عليه منصوبة، وهذا ما جعل كلمة (المسيح) في المثال الخامس منصوبة أيضا، لأنها تشترك في الحكم مع (الأحبار) و(الرهبان)، ولا تشترك مع لفظ الجلالة (الله) في شيء، إذ المقصود من الآية أن النصارى اتخذوا الأحبار والرهبان والمسيح أربابا من دون الله، وليس المقصود أنهم اتخذوا الأحبار والرهبان أربابا من دون الله والمسيح، فلما كان لفظ (المسيح) مشاركا للفظين (أحبارهم ورهبانهم) شاركهما في علامة الإعراب كذلك، ولما كان المسيح هو ابن مريم نصبت كلمة (ابن) كما نصبت كلمة (المسيح)، والكلام نفسه يقال في المثال السادس، فإن الشاعر إذا رفع الكلمتين (أمير) و(شبيب) دل كلامه على أن شبيب هو أمير المؤمنين، وإذا خالف بينهما في علامة الإعراب فقد خالف بينهما في الحكم.

ومن الأدلة التي اعتمدها فاضل صالح السامرائي لإثبات دلالة الإعراب، اشتراك الألفاظ المشتركة في حكم ما في علامة إعراب ما، وإن لم يشر إلى ذلك إشارة مباشرة، ولكنه استدل بهذه

1- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دط. مصر: 1994م، دار المعرفة الجامعية، ص09. (من المقدمة).

2- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، تح يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط2. بيروت: 1407هـ، 1987م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ص635، 636.

القاعدة بقصد منه أو بغير قصد، قال: «لماذا يصح أن يقال: (إن زيدا شجاع واللهِ) بالجر ولا يصح أن يقال:(إن زيدا شجاع واللهَ أو واللهُ) أليس ذلك بسبب صحة المعنى أو فساده؟ فإنه لا يصح أن يوصف الله بالشجاعة فلا يصح العطف[1]» فلو رفع لفظ الجلالة (الله) لكان مشاركا للفظ (شجاع) ولو نصب لكان مشاركا للفظ (زيدا) وفي كلتا الحالتين يكون المعنى فاسدا، فلم يبق إلا الجر.

قد يقال: يمكن أن أقول: (التقيت بزيدٍ في البيتِ واللهِ) فلا يفسد المعنى، ولا ينصرف الذهن إلى عطف لفظ الجلالة على (زيدٍ) ولا على (البيتِ) وكلاهما مجرور.

فالجواب عن هذا، يتمثل في أمرين اثنين:

الأمر الأول: إن علامات الإعراب قليلة، والمعاني كثيرة، فلا بد من حدوث اشتراك بينها، إذ لا يمكن أن تكون لكل علامة دلالة واحدة لا تخرج عنها، وإلا لاحتجنا إلى عدد كبير من العلامات وهو أمر متعذر، بل إن هذا من لوازم الاقتصاد اللغوي قال تمام حسان: «تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية ولا تتناهى المعاني، ومن ثَمَّ يصبح على العربية أن تُعبِّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي، فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق الاقتصاد بعينه. ولقد عمدت العربية إلى اصطناع بعض الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه الخاصية، ولعل أشهر هذه الوسائل تعدد المعنى للمبنى الواحد ثم النقل، وكلاهما يتحقق في النحو كما يتحقق في المعجم[2]» فمن هذه الوسائل الاشتراك في المعاني سواء في الألفاظ أو في علامات الإعراب.

والأمر الثاني: من غير المعقول أن يكون أسلوب القسم بالرفع تارة، وبالنصب تارة، وبالجر تارة أخرى، وإنما الصواب هو أن يلزم حالة واحدة لا يخرج عنها، وهذا ما أشرت إليه سابقا مستدلا بقول تمام حسان: «اللغة تحرص على الاطراد قدر حرصها على [أمن] اللبس[3]» فليس المقصود هو أن تتغير علامة إعراب أسلوب القسم، ولكن المقصود أنه لو قلنا: (إن زيدا شجاع واللهَ) بالنصب مثلا، لما كان المعنى واضحا وضوحه في قولنا: (إن زيدا شجاع واللهِ)، وما جعل الجملة الثانية أكثر وضوحا من الأولى هو الإعراب، وهذا أمر لا يخفى، ولا يبطله وجود جمل مخالفة لما ذكرته.

لقد كان القدامى مدركين هذه الفكرة، ولا يكلفنا إثبات ذلك أكثر من الرجوع إلى قول عبد القاهر الجرجاني السابق، وإعمال الفكر في قوله: «... أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن

1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص31.
2- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص292، 293.
3- نفسه، ص180.

يكون خبرا ويجعله **والأوَّلَ في حكم اسم واحد**، وأنه إذا **صار والأوَّل في حكم اسم واحد...**[1]» فما قال ذلك إلا لعلمٍ راسخٍ في ذهنه أن الكلمتين إذا اشتركتا في علامة إعراب فإنهما تشتركان في حكم ما.

وأصل بعد هذا التحليل إلى النتيجة الثالثة وهي: **الكلمات المشتركة في علامة إعراب ما، غالبا ما تخضع لحكم واحد، خاصة إن كانت معمولات لعامل واحد، وهذه النتيجة مكملة للنتيجة الأولى، ويخرج عن هذه القاعدة بعض الجمل كاسم كان وأخواتها وخبرها، واسم إن وأخواتها وخبرها[*].**

وإنْ بدت بعض الكلمات العربية غير معربة، فإنها في حقيقة أمرها معربة بإعراب غيرها، وهذا ما يتحقق في المثال الثامن لأن علامات الإعراب لا تظهر على اللفظ (موسى) ولكنها تستنتج من موقع الكلمة في الجملة، ومن علامة إعراب اللفظ (قومَه)، فإعراب (قومَه) هو إعراب لـــ (موسى)، فكل كلمة لا تظهر على آخرها علامة إعراب تعرب بإعراب الكلمات الأخرى قياسا على ما يظهر إعرابه، وهذا ما فعله النحاة القدامى، لعلمهم بأن للغة سننا تتبعها ونادرا ما تحيد عنها، لذلك اعتبروا المنادى المفرد مبنيا على ما يرفع به في محل نصب، لأنهم سمعوا العرب تصفه بمنصوب، فأعربوه بإعراب غيره وليس بما يظهر عليه من حركات، قال سيبويه: «... وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو: (يا عبدَ الله) و(يا أخانا) والنكرة حين قالوا: (يا رجلاً صالحاً) حين طال الكلام... قلتُ: أرأيتَ قولهم: (يا زيدُ الطويلَ) علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب[2]» ولم يكونوا ليعتبروه مرفوعا موصوفا بصفة منصوبة لأن (زيد) هو الطويل، فلا بد أن يشتركا في علامة الإعراب، وإن كان في هذا التعليل شيء من التعسف إلا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا لمبادئ رسخت في أذهانهم، وهي أنه يمكن استنتاج إعراب كلمة من إعراب أختها قياسا واستنباطا.

وعليه؛ أكون قد توصلت إلى النتيجة الرابعة وهي: إعراب كلمة في الجملة هو إعراب لغيرها حتى وإن لم تظهر عليها علامات الإعراب.

المبحث الثالث: ماهية علامات الإعراب

I. حد علامات الإعراب:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص419.

*- تحتاج هذه النتيجة إلى مزيد من الشرح، أؤجله إلى فصل (الوظيفة الاتساقية) لارتباطها بتحليل النصوص.

2- سيبويه، الكتاب، ج2، ص182، 183.

بعد أن أثبت أن علامات الإعراب تؤدي وظيفة دلالية، بقي البحث في ماهيتها، أهي كلمة أم هي جزء من كلمة، أم أنها ليست وحدة لغوية أصلا؟

للإجابة عن هذا الإشكال يجب البحث في جنس علامات الإعراب ثم في مفهوم الوحدة اللغوية.

1. **جنس علامات الإعراب:** من المعلوم أن النحاة قسموا علامات الإعراب قسمين اثنين حركات وحروف، أما الحروف فأمرها واضح، وأما الحركات فهي من الناحية الصوتية مثلها مثل بقية الحركات في بداية الكلمة أو في وسطها، ولا تختلف عنها في شيء إلا في حالة الجزم، ومن النتائج التي أقرها علماء العربية أن «الحركة حرف صغير[1]» وبهذه النتيجة يرجع أمر حركات الإعراب إلى أمر الحروف، فتصبح علامات الإعراب جنسا واحدا، ولا تختلف إلا في الطول والقصر، قال مهدي المخزومي: «والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي[2]» وإنما يوهم الخط العربي بغير ذلك، إذ وُضِع لكلٍّ من الضمة والفتحة والكسرة رمز يختلف عن الرمز الذي وضع لكلٍّ من الواو والألف والياء، وذلك لبيان الفرق في الكم الصوتي بين الحركات والحروف، بينما في اللغة الفرنسية مثلا، فقد وضع لكل حركة حرف يدل عليها وهي (O A I).

إن كون علامات الإعراب بنوعيها حروفا لا يرتقي بها إلى درجة حروف المعاني، وإن كان لها في بعض الحالات «دور لا يقل في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة[3]» إلا أنها لا تستقل بنفسها، لذلك قال ابن تيمية في فتوى له: «حكم الإعراب حكم الحروف؛ لكن الإعراب لا يستقل بنفسه بل هو تابع للحروف المرسومة[4]» إذ لا يمكن النطق بها منفصلة فضلا عن أن تؤدي دلالة بذاتها؛ ومع ذلك، فهي أصوات ينطق بها في آخر الكلمة العربية للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، بل لقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى اعتبارها كلمات، ونسب رأيه هذا إلى القدامى، قال عز الدين مجدوب: «لما جعل النحاة العرب حركات الإعراب وحدات دنيا دالة سموها كلمات، وماثلوا بينها وبين بقية الوحدات الدنيا الدالة: كالاسم العلم، ولام التعريف وتاء

1- ابن جني، الخصائص، ج2، ص315.

2- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص68.

3- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص160.

4- أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دط. دس، ج12، ص586.

التأنيث في الحكم[1]» ولا أعرفُ عن النحاة القدامى أنهم سموا حركات الإعراب كلمات، والمعروف عنهم اتباعهم للتقسيم الذي أشار إليه سيبويه في قوله: «الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[2]» ولم يشر فيه إلى علامات الإعراب، بل أخرجها من القسمة بقوله: «جاء لمعنى» إشارة منه إلى حروف المعاني كحروف العطف، والاستفهام، والقسم، والتوكيد وما شابه ذلك، أما علامات الإعراب –وإن كانت من الناحية الصوتية حروفا- فليست حرفا من حروف المعاني لارتباطها بحرف من حروف بناء الكلمة ولزومها له، فهي والفتحة من راء (مُخرَجٌ) أو الكسرة من راء (مُخرِجٌ) سواء.

وإن كانت علامات الإعراب بنوعيها حروفا، وإن كانت حروف المعاني عند القدماء كلماتٍ، فإنه لا يمكنني الخلط بين المفهومين واعتبار علامات الإعراب كلمات، وإنما أتوقف عند اعتبارها حروفا أو أصواتا تلحق الكلمة في آخرها للتعبير عن معنى، أو لبيان وظيفة الكلمة في الجملة، غير أنها تحتاج إلى وضع مصطلح أدق من المصطلحين (حرف) أو (صوت).

2. **مفهوم الوحدة الدلالية:** قسم سيبويه الكلم العربي إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، واتبعه النحاة، ولم يضيفوا شيئا إلى هذا التقسيم ما عدا وَضْع بعض الضوابط كقول الزمخشري: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف[3]» فكل ما أضافه هو ضبط تعريف الكلمة، أما تقسيم أنواع الكلم في العربية فلم يتغير.

أما اللسانيون فقد وضعوا مصطلحين اثنين للتعبير عن أصغر وحدة دالة، فالمصطلح الأول هو المونيم (Monème)، والمصطلح الثاني هو المورفيم (Morphème)، أما المونيم فهو وحدة دنيا ناتجة عن التقطيع الأولي وهو متكون من شكل (دال Signifiant) ومعنى (مدلول Signifié)[4]، وأما المورفيم عند اللسانيين الأمريكيين فهو مرادف للمونيم عند لسانيي مدرسة جنيف، وأما عند مارتيني فالمورفيم هو المونيم النحوي (Monème grammatical)[5]. كما أشير إلى أن اللسانيين قسموا المونيمات والمورفيمات كلٌّ حسب اصطلاحه، قسمين اثنين: حرة ومرتبطة.

1- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص329.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص70.

4- Georges Mounin et autres, Dictionnaire de la linguistique, 4em edition, Frace 2004, p218, 219.

5- Georges Mounin et autres, Dictionnaire de la linguistique, p220, 221

ولا يهمني في هذا المقام تعريفات اللسانيين المختلفة للمصطلحين مونيم ومورفيم، ولا بيان الاختلاف بينهما، ولكنني سأعتمد مصطلح أندري مارتيني (المونيم النحوي) لما له من علاقة وطيدة بموضوع البحث.

إن علامات الإعراب إما أن تكون جزءا لا يتجزأ من الكلمة، وإما أن تكون مختلفة عن الكلمة، أما الاحتمال الأول فهو غير صحيح، لأن علامات الإعراب تتغير دون تغير الدلالة المعجمية للكلمة، فإن علم بطلان ذلك لزم صحة الاحتمال الثاني، وهو أنها مختلفة عن الكلمة، ومع ذلك يبقى الإشكال موجودا، إذ لو لم تكن جزءا من الكلمة لأمكن فصلها عنها، ولأدّت دلالتها دون حاجتها إلى الكلمات.

لقد كفتنا اللسانيات الحديثة الجواب عن هذا الإشكال الذي قد يقول به المعترض، إذ يمكن اعتبار علامات الإعراب مونيمات نحوية مرتبطة، فهي ليست جزءا من الكلمات، ولا يمكن فصلها عنها، ولا تعارض بين الأمرين، قال أحمد عمايرة: «إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم[*] في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه[1]» بل إن بعض الدارسين قد ذهب إلى القول بوجود وحدات تؤدي دلالة وهي أصغر من المورفيمات، قال أحمد مختار عمر: «أما الوحدة الدلالية التي تعد أقل من مورفيم فمثل دلالة الضمة على المتكلم والفتحة على المخاطب والكسرة على المخاطبة في الضمائر: كتبتُ- كتبتَ- كتبتِ[2]» وإنما قال بذلك، لأن تلك الضمائر تفقد دلالاتها بحذف الحركات، وليست علامات الإعراب كذلك، إذ يمكن تغييرها بغيرها أو تسكين الكلمة دون أن تفقد الألفاظ دلالتها المعجمية، وهذا دليل على أن علامات الإعراب مونيمات نحوية تؤدي وظيفة دلالية مستقلة كل الاستقلال عن الدلالة المعجمية، وقد أشار مهدي المخزومي إلى أن علامات الإعراب تؤدي وظيفة كلمات في لغات غير العربية فقال: «الضمة علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي في العربية تؤدي إلى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية[3]» وهي إشارة غير مباشرة منه إلى أنها مونيمات نحوية تقابلها في اللغات غير العربية كلمات تسمى الأفعال المساعدة.

---

*- اعتبر الباحث علامات الإعراب فونيمات، وكأنها جزء من الكلمة، وذلك يستلزم تغير معاني الكلمات بتغيرها، وهذا أمر واضح البطلان، فإن تغير علامات الإعراب يؤدي إلى تغير معاني الجمل لا معاني الألفاظ المفردة، لذلك؛ اعتبرتها مونيمات نحوية واستبعدت كونها مجرد فونيمات.

1- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص157.

2- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص34.

3- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70.

وإذا ثبت أن علامات الإعراب وحدات دلالية دنيا، لزم أن تكون كغيرها من الوحدات اللغوية محققة لعناصر الدلالة المتمثلة في الدال والمدلول عليه، وهذا ما ذهب إليه النحاة القدامى، قال الزجاجي: «وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها... وتكون الحركات دالة على المعاني[1]» فجعل -في قوله هذا- علامات الإعراب أدلة، وإن لم يذهب أكثر من هذا، وإنما اكتفى بالإشارة لأنه بصدد تعليل إعراب الكلام العربي، وقد أعاد ابن يعيش الفكرة نفسها بكلام أوضح، فقال: «لما كانت معاني المسمى مختلفة، تارة تكون فاعلة، وتارة تكون مفعولة، وتارة تكون مضافا إليها؛ كان الإعراب المضاف إليه مختلفا، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه[2]» وإن سمى الإعراب دليلا فإنه يقصد دالا، لأن كليهما اسم فاعل للفعل (دلّ) وهما بمعنى واحد قال الفيومي: «واسم الفاعل (دَالٌّ) و(دليل) وهو المرشد والكاشف[3]» كما نلاحظ أن ابن يعيش سمى وظيفة الكلمة في الجملة مدلولا، وبذلك يكون قد وضع ثنائية متكونة من دال ومدلول.

لقد حافظ الباحثون المعاصرون على هذا الرأي، بل لقد قاموا ببحوث مختلفة الغرض، منها البحث عن دلالة كل علامة من علامات الإعراب، وما فعلوا ذلك إلا لإيمانهم بأن علامات الإعراب دوال تقابلها مدلولات، فبذلوا جهدهم للبحث عنها، وفي هذا الصدد يقول إبراهيم مصطفى وهو من أبرز الباحثين عن دلالات علامات الإعراب: «من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، فإذا استهدينا بهذا الأصل –ومن الحق أن نستهدي به- وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها، فتجعل تلك الحركات دوال عليها[4]» ولا اختلاف بين قوله هذا وبين قول ابن يعيش.

وهذا ما يجعلنا نعتبر علامات الإعراب مونيمات نحوية عند تحليل الجملة العربية إلى وحداتها الدنيا، ولأمثل بالجملة التالية:

الجملة (10): زيدٌ سعيدٌ

1- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69، 70.

2- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص197.

3- أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، تح يوسف الشيخ محمد، دط. بيروت: 1428هـ، 2007م، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، مادة (دلل).

4- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص48.

تحلل على النحو التالي: زيدْ (مونيم معجمي)/ ٌ (علامة الرفع) (مونيم نحوي) / سعيدْ (مونيم معجمي)/ ٌ (علامة الرفع) (مونيم نحوي).

فإن كانت في الجملة كلمة مبنية أو يتعذر ظهور علامة الإعراب عليها، وضعنا مكان المونيم النحوي الرمز ø للدلالة على غياب وحدة دلالية في هذه الجملة يقتضيها نظام اللغة العربية، لأمثل بالجملة التالية:

الجملة(11): عيسى سعيدٌ.

تحلل على النحو التالي: عيسى (مونيم معجمي)/ø/ سعيدْ (مونيم معجمي)/ ٌ (علامة الرفع) (مونيم نحوي).

ولا يعتبر حذف نون الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنصب، ولا حذف حرف العلة من الأفعال المضارعة معتلة الآخر غيابا للإعراب، وإنما هو من باب عدم وجود العلامة علامة، وإنما يعتبر الإعراب غائبا في حالة ثبات اللفظ على صورة واحدة مع تغير موضعه في الجملة، أما في حالة كونه حاملا لعلامة إعراب في موضع وخاليا منها في موضع آخر، فهو معرب في الحالتين، وهذا ما درج عليه النحاة قديما وحديثا.

II. **معاني علامات الإعراب:** وبعد أن أثبت أن علامات الإعراب مونيمات نحوية مرتبطة، بقي أن أجيب عن السؤالين التاليين:

- هل لعلامات الإعراب دلالة واحدة لا تتغير، أم أن لكل علامة معنى خاصا بها؟
- هل تدل العلامة الواحدة على معنى واحد أم ليس لها دلالة محددة، وإنما يتغير معناها من جملة إلى جملة؟

هذان السؤالان شغلا بال النحاة القدامى والمحدثين على حد سواء، فقالوا بآراء تتفق في نقاط وتختلف في أخرى، وسأشير باقتضاب إلى أشهر الآراء، لأخلص فيما بعد إلى رأيي في الموضوع.

1. معاني علامات الإعراب عند القدامى:

يكاد يتفق النحاة القدامى على معاني علامات الإعراب، إذ يعتبر كل من الزمخشري وابن الحاجب الرفع علما للفاعلية، والنصب علما للمفعولية والجر علما للإضافة[1]، وإن كان الرضي يستدرك على ابن الحاجب فيقول: «قوله: (الرفع علم الفاعلية) أي علامتها، والأَولى –كما بيّنا- أن يُقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد. والنصب علم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العمد... وأما الجر فعلم الإضافة[2]» إلا أنه لم يخرج عما قاله ابن الحاجب ولم يزد عليه شيئا إلا مخالفته في الاصطلاح؛ ويلخص ابن مالك رأي النحاة القدامى في معاني الإعراب بقوله: «مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فضلة، أو بينهما. فالرفع للعمدة. وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به لفظا. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل. والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به. والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه. وأُلحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب: كان، وإنَّ، ولا[3]» فأشار إلى ما خرج عن مذهبهم هذا، وهي: خبر كان، واسم إنّ، واسم لا النافية للجنس.

ومما يدل على اتفاق النحاة القدامى على معاني علامات الإعراب إجماعُهم على أن الرفع للعمدة والنصب للفضلة، قال ابن الأنباري: «أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة، بخلاف المرفوع[4]» وإن اختلفت عباراتهم فإن المعنى واحد.

2. معاني علامات الإعراب عند المحدثين:

قام المحدثون ببحوث متعددة حاولوا من خلالها تحديد معاني علامات الإعراب[*]، فتوصل إبراهيم مصطفى إلى أن الضمة علامة إسناد، والكسرة علامة الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[1].

1- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص196. والرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص69.

2- نفسه، ص70.

3- أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. الجيزة: 1410هـ، 1990م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج1، ص264، 265.

4- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 1418هـ، 1997م، المكتبة العصرية، ج2، ص623.

يُعتبر ما قام به إبراهيم مصطفى تجديدا في النحو العربي، ذلك أنه سلك منهجا مخالفا لما عهده النحاة القدامى، وتوصل إلى نتائج تختلف في كثير من جوانبها عما توصلوا إليه، وخطا خطوة لا يُنكر فضلها في فتح السبيل أمام الباحثين عن سبلٍ لتيسير النحو، إلا أنه لم يستطع تفسير كل حالات الإعراب، ويؤخذ عليه أمرين اثنين:

الأمر الأول: دخول النواسخ على الجملة الاسمية لا يُغيِّر من العملية الإسنادية شيئا، ولكنه يُغيِّر من علامات إعراب المسند إليه والمسند، ولذلك فإن مبدأ (الضمة علامة إسناد) لا يصلح لتفسير نصب اسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، والمفعول الأول لظن وأخواتها، مع أنها كلها تمثل مسندا إليه[**].

الأمر الثاني: إخراجه الفتحة من علامات الإعراب أمر مستغرب منه، لأنه من المعلوم عقلا أن الشيئين إذا التبس أحدهما بالآخر فإنه يكفي وضع علامة لأحدهما، وعلامة الآخر هي خلوه من العلامة، ولذلك فليس في العربية علامة للنكرة، ولا للمفرد، ولا للمذكر، ومع ذلك فإنه يحمل علامة يصطلح عليها اللسانيون بـــ«العلامة العدمية[2]» (Signifiant Zéro)، فلو كانت في العربية كلمات تعرب أحيانا ويترك إعرابها أحيانا لما صح القول أنها خالية من الإعراب بل لأدرجت في باب العلامة العدمية، فإذا كان الأمر كذلك؛ فكيف نقبل بإخراج الفتحة من علامات الإعراب، وهي موجودة نطقا وكتابة؟

لقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأهمية النصب في اللغة العربية، قال أدولف دنتس: «حالة النصب هي الوظيفة الأغنى وظيفيا، ومن ثم تلعب دورا مهما في النحو[3]» لذلك لم يرتض بعض الباحثين مذهب إبراهيم مصطفى في معنى الفتحة، وطعنوا في أدلته، قال إبراهيم السامرائي: «ورأي

---

*- جمع خالد بن صالح الحجيلان آراء الباحثين العرب المعاصرين في قضية الإعراب في بحث له بعنوان (اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين)، وهو رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود سنة 1421هـــ.

1- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو.

**- عرض الباحث أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني رأيَ إبراهيم مصطفى ومن وافقه من الباحثين في كتابه (اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم) ثم بيَّن عدم خضوع بعض أبواب النحو لما أقروه من معانٍ لعلامات الإعراب في مبحث بعنوان (التركيب الاسمي والعوارض بين القديم والجديد).

2- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص91.

3- أدولف دنتس، "بنية العربية الكلاسيكية (الفصحى)"، دراسات في العربية أصولها – مراحلها التاريخية – بنيتها – لهجاتها – علاقاتها بأخواتها الساميات لمجموعة من المستشرقين المعاصرين، ص182.

الأستاذ مصطفى في الفتحة غريب في بابه ولا يستند إلى سند علمي، فقد دلت المقارنات إلى أن الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة[1]» نعم، إن الفتحة مستحبة عند العرب، وهي مشابهة للسكون كما قال إبراهيم مصطفى، ورأيه من هذه الناحية موافق لما قرره القدامى، قال ابن جني: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها أن كل واحد منهما يُهرب إليه مما هو أثقل منه... أفلا تراهم كيف سوَّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما[2]» ولكن مع خفتها واستحباب العرب لها، فإنها تبقى علامة إعراب، لأن السكون نفسه في اللغة العربية علامة إعراب، ولأنها تفرِّق بين كلام وكلام، أما أن تقاس على السكون في العاميات المعاصرة غير المعربة، فذلك قياس باطل.

ويأتي مهدي المخزومي برأي مشابه لما جاء به إبراهيم مصطفى، ولا يخالفه إلا في معنى الفتحة فيقول: «إن العربية كانت قد اتخذت من الضمة علامة لكون الكلمة مسندا إليه، أو صفة للمسند إليه، ومن الكسرة علامة لكونها مضافا إليه، أو تابعة للمضاف إليه، ومن الفتحة علامة لكونها ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة أيضا[3]» ويبقى هذا الرأي قاصرا عن تفسير معنى النصب في أسماء النواسخ وأخبارها، وعن إيجاد معنى لعلامات الإعراب في الفعل المضارع، وقد صرح مهدي المخزومي بذلك فقال: «وهذه المعاني الإعرابية، أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها. أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبّر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسندا إليه، ولا مضافا إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية، هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات[4]» فهو يعتبر الأفعال مبنية، وهذا رأي فيه نظر، لأن ما نشاهده في نصوص اللغة العربية هو تغير حركات إعراب الأفعال المضارعة، وهذا التغيّر يتبعه تغيّر في دلالة الجملة، وقد يمتنع وجه من الإعراب لِما يحدثه من تناقض في المعنى، وقد ذكر ابن هشام طرفا من ذلك في كتابه مغني اللبيب في (باب إعراب الفعل).

وحاول حسين الزراعي حصر معاني علامات الإعراب معتمدا نتائجَ البحوث اللسانية المعاصرة، فتوصل إلى أن الرفع هو الإعراب الذي يرمز إلى الفاعل والأسماء التي تقوم في علاقة حملية مع الفاعل، والنصب هو الإعراب الذي يرمز المفعول المباشر والأسماء التي تقوم في علاقة

1- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط3. بيروت: 1983م، دار العلم للملايين، ص123.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص59.

3- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص68.

4- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص68، 69.

حملية مع المفعول، ويستعمل الجر أساسا لوسم المركبات الاسمية التابعة للأسماء[1]، ثم ذهب إلى أن الجر في العربية دال عن التملك أو عن المنح[2]، وهو محصور –عنده- في حالات معدودات تتمثل في: جر الملكية نحو: دار زيدٍ، الجر التبعيضي نحو: بعض الطلابِ، جر الفاعلية نحو: ضربُ زيدٍ عمرا، جر المفعولية نحو: تدميرُ المدينةِ، جر الممنوح نحو: أعطيت الكتاب لهندٍ، جر المحلية نحو: زيد في الدار[3]. ومع ذلك فقد فاتته بعض أبواب النحو، فالخبر مرفوع وليس بفاعل وليس له علاقة حملية مع الفاعل، والفعل المضارع ينصب دون أن يكون مفعولا، كما فاتته بعض حالات الجر، كجر (الشمس) من قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ (الشمس: 01)، وكجر (يومٍ) من قول امرئ القيس (من الطويل):

ويا رُبَّ يومٍ قَدْ لَهَوْتُ وليلةٍ   بآنسة كَأَنَّها خَطُّ تِمْثَالِ[4]

وجر (أنياب) من قوله (من الطويل):

أَيَقْتُلُنِي والمُشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي   وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[5]

وجاء أحمد عفيفي بمحاولة لتفسير إعراب الكلام، وكان رأيه محصورا تحت قاعدة واحدة صاغها في قوله: «الإعراب بني على التخفيف[6]» ورتب الحركات من الأثقل إلى الأخف كالتالي: الضمة فالكسرة فالفتحة، فقال: «وبهذا كان ترتيب الحركات من حيث الخفة كما يلي: الفتحة أولا، تليها الكسرة، وأخيرا الضمة[7]»، وأغفل علامات الجزم، لأنها ليست حركة، ومع ذلك فهي لا تخرج من كونها علامات إعراب، وتوصل إلى مبدأ «الأثقل للأقل والأخف للأكثر[8]» اتباعا منه لما أقره النحاة

1- حسين الزراعي، إعراب الجر والأنظمة الإعرابية عبر اللغات، دراسة تركيبية ودلالية وصرفية في ضوء آخر تطورات اللسانيات التوليدية التحويلية، دط. صنعاء: 1425هـ، 2004م، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ص27، 28.

2 - نفسه، ص41.

3 - نفسه، ص42.

4- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص136.

5- نفسه، ص137.

6- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1. القاهرة: 1417هـ، 1996م، الدار المصرية اللبنانية، ص240.

7- نفسه، ص238.

8- نفسه، ص237.

القدامى، لذلك كانت –حسبه- المنصوبات أكثر من المرفوعات. كما فسّر سبب نصب اسم إن وأخواتها بقوله: «الحرف الأخير من هذه الحروف (إنَّ، أنَّ، لكنَّ، لعل) حرف مشدد، وفيه ثقل يقتضي تخفيف ما بعده بالفتح بدل الضم، وقد سرى هذا الحكم على (ليت) بالغلبة واتساق القواعد[1]» فرد علة النصب إلى الثقل التزاما منه بمبدأ التخفيف.

إن إعادة بعض الظواهر اللغوية إلى الخفة مبدأ من المبادئ التي التزمها النحاة القدامى، فقد كانوا «يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس[2]» وهو مبدأ يتفق وسنن اللغة العربية، ولكن ما ذهب إليه أحمد عفيفي من أن النصب كثير لخفته والرفع قليل لثقله، لا يمكن الأخذ به بمجرد العلم بأن المفعول يتعدد في الجملة، والفاعل لا يتعدد مثلا، ولكن يجب الرجوع إلى مدونة معتبرة، والقيام بإحصاء عدد المرفوعات وعدد المجرورات وعدد المنصوبات، فإن اتفقت نتائج الإحصاء مع مبدأ الخفة والثقل قلنا به، وإلا فالاستعمال هو السيّد، وقد قمت بإحصاء بسيط للمرفوعات والمجرورات والمنصوبات في الآيات العشر الأولى من سورة البقرة، والآيات العشر الأولى من سورة الكهف، واقتصرت على إحصاء المعربات فقط، فكانت النتيجة كالتالي:

	المرفوعات	المنصوبات	المجرورات
الآيات العشرة الأولى من سورة الكهف	09	29	13
الآيات العشرة الأولى من سورة البقرة	22	05	14

جدول يحصي أنواع المعربات في الآيات العشرة الأولى من سورتي البقرة والكهف

فالنتيجة المتحصل عليها من الإحصاء في سورة الكهف متفقة تماما وما توصل إليه أحمد عفيفي، إذ كانت المنصوبات أكثر من المجرورات والمجرورات أكثر من المرفوعات، ولكن هذه النتيجة غير مطردة، إذ نلاحظ أن النتيجة عكسية في الآيات العشرة الأولى من سورة البقرة، فليس بالضرورة أن تكون المنصوبات أكثر من المرفوعات في المستعمل من الكلام وإن كانت هي الأكثر في تصنيفات النحاة، ولنقرأ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ

1- نفسه، ص244.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص48.

ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ (الحشر: 22- 24)، لنلاحظ قلة المنصوبات وكثرة المرفوعات، ولم يؤثّر ذلك على النص لا بنية ولا معنى.

ومن المعروف أن الجملة العربية قد تستغني بالمرفوعات، كالجملة الاسمية المتكونة من مبتدأ وخبر، والجملة الفعلية المتكونة من فعل لازم وفاعل، ولا توجد في العربية جملة تستغني بالمنصوبات، وهذا ما يعوض قلة المرفوعات، وبذلك يبطل مبدأ (الأثقل للأقل والأخف للأكثر)، كما أن العرب قد ترفع ما هو منصوب في المعنى، كنائب الفاعل فلو كان مبدأ التخفيف ساريا في جميع أبواب النحو، لما انتقل نائب الفاعل من النصب وهو الأخف إلى الرفع وهو الأثقل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحجة التي ذكرها أحمد عفيفي لتعليل نصب اسم إنّ وأخواتها غير مؤسسة على قاعدة علمية، لأن علامة الإعراب في آخر الاسم، وإن وأخواتها تدخل على بداية الاسم، فلا يوجد ثقل لوجود حاجز بين هذه الحروف وعلامات الإعراب.

3. البديل عن رأي المحدثين في معاني علامات الإعراب:

إن هذه المحاولات تقسم الكلام إلى عمدة وفضلة –عدا الأخيرة منها- أو مسند ومسند إليه، أو فاعل ومفعول، أو ما شابه ذلك، ثم تبحث عن العلامات التي تدل على كل قسم، فتصيب بعضها وتخطئ بعضها، ولم تستطع مقاربةٌ واحدةٌ الإلمامَ بجميع أبواب النحو حتى لا يشذ عنها باب واحد، فتُكَوِّن نظريةً تفسر معاني علامات الإعراب تفسيرا دقيقا، ما جعل بعض الدارسين يقولون باستحالة حصر معاني علامات الإعراب حصرا دقيقا، قال مراجع عبد القادر: «ومن العبث أيضا أن نحاول أن نقرن كل علامة من علامات الإعراب بالدلالة على معنى معين لا تخرج عنه، وإن خرجت عنه حاولنا قسرها بالتأويل والتخريج المتكلف على العودة والرجوع إلى هذا المعنى[1]» وفي هذا القول جانب من الصواب، غير أنه لا يعني أنه ليس لعلامات الإعراب معان معينة، ولكنه يعني صعوبة حصرها تحت قاعدة واحدة لا تخرج عنها، غير أنه يمكن النظر في الموضوع من جانب مخالف لتقسيم الكلام إلى عمدة وفضلة أو إلى فاعلين ومفعولات، وإنما ينظر فيه من جانب وضع الألفاظ للدلالة على المعاني، وذلك انطلاقا من مبدأين لسانيين:

1- مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص611.

أولا مبدأ الخلاف: تتحدد قيمة اللفظ لاختلافه عن الألفاظ الأخرى، فلا يمكن الكلام عن قيمة لفظ إلا بوجود ألفاظ أخرى تحمل سمات تفصل بينها وبينه، لأن الاختلاف هو الذي يساعد على التمييز بين الألفاظ، قال سوسور: «إن اللغة نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، تنتج قيمة كل عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد[1]» وذلك بمقارنة بعضها ببعض، وهذا الحكم لا يختص بالدلالة المعجمية للألفاظ، ولكنه «ينطبق على العناصر الأخرى في اللغة، كالكيانات النحوية[2]» إذًا لا يمكن التحدث عن علامة إعراب إلا بمقارنتها بالعلامات الأخرى، وهذا ما أدركه علماء العربية القدامى، قال ابن جني: «ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه[3]» فاختلاف علامات الإعراب هو الذي أدى إلى الإفهام.

إذا انطلقتُ من هذا المبدأ، وجب أن أبيِّن كيفية المخالفة بين علامات الإعراب، ولا بد أن ثمة مبدأ ثانيا يتحكم في المبدأ الأول، ولا بد أن للعربي علامة أصلية وأخرى يأتي بها ليحقق الخلاف، وهذا ما أجاب عنه الخليل عندما سئل «عن الرفع لمَ جُعل للفاعل؟ فقال: الرفع أول حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا أول حركة لأول متحرك[4]» وقول الخليل هذا لا يصدق على الفاعل فحسب، وإنما يصدق على المبتدأ أيضا، لأنه أول متحرك أيضا، قال ابن الأنباري: «المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأول الأول[5]» وهذا ما تضمنه قول الحريري: «الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة، لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيدٌ، وزيدٌ منطلقٌ. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، ومررتُ بزيدٍ[6]» وقد أشار في المثالين: (قائم زيد، وزيد منطلق) أنه يمكن أن تكتفي الجملة بالمرفوعات لعدم وقوع اللبس بين المبتدأ والفاعل الذي سد مسد الخبر، والمبتدأ والخبر، وحصول الدلالة بقرينة أخرى هي التعريف والتنكير، وهذا ما يؤكد التزام العربي بالرفع ما لم يحدث لبس، وهذا ما أُوضِّحه في المثال التالي:

الجملة (12): كَتَمَ الأمينُ السِّرَ.

الجملة (13): كُتِمَ السِّرُ.

1- فاردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ص134.

2- نفسه، ص135.

3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

4 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص193.

5- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص69.

6- أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، شرح ملحة الإعراب، تح أحمد محمد قاسم، ط1. دمشق، بيروت: 1422هـ، 2002م، دار الكلم الطيب، ص80.

رفع (الأمين) في الجملة (12) لأنه أول متحرك في الجملة فوسم بالحركة الأصل (الضمة) ونصب (السِّرَّ) لتختلف حركة إعرابه عن حركة إعراب (الأمين)، فلما زال اللبس بحذف (الأمين) في الجملة (13) وسم (السِّرُ) بالضم، إذ لا ضرورة للنصب والمعنى ظاهر بالرفع.

انطلاقا من هذا المبدأ وضع نحاة الكوفة مصطلح (النصب على الخلاف)، وهو منحصر في الأبواب التالية: المفعول معه نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، والظرف المنصوب الواقع خبرا عن المبتدأ نحو: زيدٌ أمامَك، والفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء وأو وثم نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن[1]، وههنا قضية لا بد من تحقيق القول فيها وهي ذات ثلاثة فروع:

- **لا يحدث الخلاف بالنصب فقط**، ولكنه يحدث بأي علامة من علامات الإعراب تؤدي إلى بيان اختلاف لفظتين في حكم ما، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (التوبة: 03)، فقد حدث الخلاف برفع (رسولُه)، ليُخْرَج من الحكم الذي يدخل فيه (المشركين) وهو براءة الله منهم، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ (البروج: 14، 15)، فدل اختلاف حركتي إعراب (العرشِ) و(المجيدُ) على أن (المجيد) ليس هو العرش، ولكنه هو (الغفورُ الودودُ)، وهذا شبيه بما أشار إليه سيبويه في (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) قائلا: «وذلك قولك: هذا راقودٌ خَلاًّ، وعليه نِحيٌ سَمناً. وإن شئت قلت: راقودُ خلٍّ وراقودٌ من خلٍّ.

وإنما فررتَ الى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصَف به، ولكنه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه[2]» فعبَّر سيبويه عن المخالفة بين الضم في (راقودٌ) والنصب في (خلا) وعن المخالفة بين الجر في (صحيفةٍ) والرفع في (طينٌ) بـــ (فررت) وكأن ثمة خطرا ما في اتفاق العلامتين، وذلك أنه لو اتفق (راقود) و(خلا) في علامة الإعراب لتبادر إلى الذهن أن (الراقود) هو (الخل)، وليس ذلك هو المراد من الكلام، فحدث الخلاف بين علامات الإعراب سواء أبيْن الرفع والنصب أم بين الرفع والجر، وليس بالضرورة أن يكون الخلاف بالنصب فقط.

ومن هذا المنطلق يمكن توسعة مفهوم مصطلح (الخلاف) على جميع علامات الإعراب، وهو علة إعراب الكلام، بل إن مبدأ الخلاف هذا، سائر في جميع مستويات الكلام، في الإعراب والأسماء

1- ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها.

2- سيبويه ، الكتاب، ج2، ص117.

والأفعال والحروف، وفي هذا المعنى قال أبو حيان التوحيدي: «الكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب، كما يتغير الحكم فيه باختلاف الأسماء، وكما يتغير المفهوم باختلاف الأفعال؛ وكما ينقلب المعنى باختلاف الحروف[1]» فالاختلاف بين إعراب الألفاظ داخل الجملة هو الذي يحدد معاني علامات الإعراب فيها.

غير أن الأصل في الإعراب هو الرفع[*]، فلا يخرج عنه إلا لدفع اللبس، فـــ «لا يمكن وجود منصوب إلا إثر مرفوع باستثناء العوارض الناصبة الداخلة على الجملة الاسمية[2]» وهذا ما قال به النحاة القدامى بالإجماع، قال ابن الأنباري: «لا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى[3]» وجعل ابن جني تقدم الفاعل والمبتدأ علة رفعهما فقال: «كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخره[4]» ولم تبتعد بحوث المحدثين من هذا المعنى.

- لا يحدث الخلاف داخل الجملة فقط، وإنما يخالف بين علامات إعراب كلمة في جملتين مختلفتين لا لتمييز وظيفتها داخل الجملة، ولكن للتمييز بين دلالة الجملتين الواقعة فيهما تلك الكلمة، وذلك عند وجود كلمة مبنية تحتمل أكثر من معنى، نحو: (كم كتابٍ قرأتَ)، و(كم كتابا قرأتَ؟) فجر (كتاب) مرة ونصبه مرة أخرى، فرَّق بين الجملة التي يراد بها الخبر والجملة التي يراد بها الاستفهام، وذلك ما علل به ابن الأنباري النصب في الاستفهام والجر في الخبر فقال: «فإن قيل: فلمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا، وفي الخبر مجرورا؟ قيل: للفرق بينهما[5]» وهذا يصدق على (ما) إذ يحدد إعراب ما بعدها إذا ما كانت استفهامية أو تعجبية أو نافية، وبذلك يتحدد الفرق بين ثلاث جمل لكلٍ منها غرض خاص بها.

1- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص102.

*- هذا ما قال به يوسف السودا في كتابه الأحرفية، إذ قال: «الأصل في حركة الاسم الأخيرة الرفع، فإن ما كان مرفوعا لا يسأل عن علة رفعه، وما جاء منها منصوبا يسأل عن علة نصبه، وما جاء منها مجرورا يسأل عن علة جره» ع/ أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، ص415.

2- نفسه، ص147.

3- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص553.

4- ابن جني، الخصائص، ج1، ص55.

5- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص215.

- **إذا كانت للمخالفة بين علامات الإعراب أهمية، فإن تشابهها لا يخلو من أهمية كذلك:** وذلك لبيان الألفاظ التي تخضع لحكم واحد في الجملة، بتشابهها في علامة إعرابها غالبا، فلما كان «المبتدأ والخبر شيئا واحدا[1]» وُسِما بعلامة إعراب واحدة وهي الرفع، ولما كان الفاعل والمفعول شيئين مختلفين[2] خولف في علامة إعرابهما، وكذلك كلٌّ من المعطوف، والصفة، والتوكيد، والبدل، يتبع المعطوف عليه، والموصوف، والمؤكَد، والمبدل منه في علامات الإعراب لأنها تشترك في حكم واحد.

وغالبا ما يستعمل سيبويه للتعبير عن الألفاظ المشتركة في حكم واحد، الموسومة بعلامة الإعراب نفسها مصطلح (ملتبس) أو (من سببه)، وهذان المصطلحان كثيرا التواتر في كتاب سيبويه، أذكر منها تمثيلا قوله: «وتقول: ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريمٍ لأنه ملتبس به، إذا قلت أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلا نصبت وكان كلاما.

وتقول: ما زيدٌ ذاهبا ولا عاقلٌ عمرٌو، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلا عمرٌو لم يكن كلاما، لأنه ليس من سببه[3]» فإذا كانت ثمة علاقة بين كلمات ما، تشابهت تلك الكلمات في علامات إعرابها.

وهنا يجب الإجابة عن سؤال وهو: ما بال اسم كان وأخواتها مرفوع وخبرها منصوب، وهما في حقيقة أمرهما مبتدأ وخبر، ولو بقيا مرفوعين كما رفعا قبل دخول النواسخ عليهما لما أدى ذلك إلى لبس؟ ولأي شيء نصب اسم إن وأخواتها وهما في الأصل مبتدأ وخبر؟

والجواب عن هذين السؤالين يقتضي بيان المبدأ الثاني.

ثانيا مبدأ الاطراد: من سمات اللغة أن تخضع أغلب ظواهرها للاطراد، الذي يقصد به لغةً «التتابع والاستمرار[4]» وقد خرجت حالات عن هذا المبدأ فاصطلح عليها بالشاذ، حدد ابن جني هذين المصطلحين بقوله: «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا[5]» غير أنني

1- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص47. (بتصرف)
2- نفسه، ج1، ص47. وابن جني، المصدر السابق، ج1، ص94. (بتصرف)
3- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص61.
4- ابن جني، الخصائص، ج1، ص96.
5- نفسه، ص97.

أوظف مصطلح (الاطراد) على غير الوجه الذي استعمله النحويون، لأوضح سبب نصب خبر كان والحال والتمييز وما شابهها، وسأمثل بالجمل التالية[*]:

الجملة (14): ضَرَبَ عبدُ اللهِ رَجُلاً.

الجملة (15): جَاءَ عَبْدُ اللهِ راكباً.

الجملة (16): تفقأ زيد شحما.

الجملة (17): كان عبد الله منطلقا.

ففي الجملة (14) وُسِم (عبدُ الله) بالعلامة الأصل التي هي الرفع، ووُسِم (رجلا) بالنصب لبيان الخلاف، ثم اطرد هذا البناء في الجملتين الفعليتين (15) و(16)، وإن كان تركيبها مختلفا عن تركيب الجملة (14) التي لا يتم معناها إلا بذكر اللفظ المنصوب، في حين يمكن أن تتم الفائدة في الجملة (15) بالاستغناء عن اللفظ المنصوب، فنقول: جاء عبدُ الله.

وإنما حُملت بنية هذه الجمل بعضها على بعض لتحقيق مبدأ (الاطراد)، بل لقد تجاوز العرب حمل جملة فعلية على جملة فعلية إلى حمل جملة اسمية على جملة فعلية، يظهر ذلك في الجملة (17)، فرفعوا اسم كان قياسا على الفاعل، ونصبوا خبرها قياسا على المفعول، وإن كان بإمكانهم المحافظة على الرفع، فآثروا التزام الاطراد مع أمنهم اللبس، ولهذا قال المبرد: «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ أو معنى[1]» ولا يمكن للعرب أن يشبهوا لفظا بلفظ، ولكنهم يشبهون جملة بجملة، ثم يعطون الإعراب على حسب الرتبة، فما كان في منزلة الفاعل رفعوه، وما كان في منزلة المفعول نصبوه، إلا أن يتعارض ذلك مع مبدأ من مبادئهم (الاطراد أو الخلاف).

ومما أشكل على كثير من الباحثين المعاصرين نصب اسم إن مع أنه مسند إليه، وما نصب إلا لأنه شبه بالمفعول به المقدَّم، وسأمثل لذلك بالجملتين التاليتين:

---

*- أخذت هذه الجمل من كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج، ذكرها في (باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين).

1- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط2. القاهرة: 1399هـ، 1979م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج4، ص299.

الجملة (18): ضرب زيدا أخوك.

الجملة (19): إن زيدا أخوك.

فكما تقدّم النصبُ الرفعَ في الجملة (18) تقدم عنه في الجملة (19) وفقا لمبدأ الاطراد، وذلك غير مستغرب، لأن تقدم المفعول كثير في اللغة العربية يكاد يضارع تقدم الفاعل، قال ابن جني: «من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر[1]» فيمكن القياس عليه لكثرته في كلام العرب وإن لم يكن أصلا.

وعليه، فإن تشابه جملتين في الإعراب يوحي بتشابههما في البنية، كما كان اختلافهما في الإعراب يؤدي إلى اختلافهما في الدلالة.

وقد يعترض على قياس اسم إن وأخواتها على المفعول بكونها حروفا وليست أفعالا، وجواب هذا الاعتراض يندرج تحت عنصرين اثنين:

الأول: من المعروف عن العرب أنهم يشبهون شيئا بشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله، وهذا ما أشار إليه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه[2] حاملا بابا من النحو على باب وإن لم يكن مثله، معتمدا هذه الحجة في قياسه.

والثاني: هذه الحروف وإن لم تكن أفعالا فإنها تحمل معاني الأفعال «فمعنى إنّ وأنّ: حققت، ومعنى كأنّ: شبهت، ومعنى لكنّ: استدركت، ومعنى ليت: تمنّيت، ومعنى لعلّ: ترجيت[3]» فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال في المعاني شبهت بها فعملت عملها.

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص295.

2- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص126، 182، 259، 294، 397. وغيرها كثير.

3- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص148.

نتائج الفصل الأول:

تنشيطا للذاكرة، وجمعا للفكر أردت أن ألخص ما جاء في هذا الفصل في نقاط مختصرة، لتكون زبدة الفصل الأول، وسُلافة الفصل الثاني، وهي:

1. الحركات في اللغة العربية كثيرة أهمها نوعان:

حركات تُبيِّن بنية اللفظ، كأن تفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول كمُخبِر بضم الميم وكسر الباء، ومُخبَر بضم الميم وفتح الباء، وبين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول ككَتَب بفتح الكاف والتاء، وكُتِب بضم الكاف وكسر التاء، وقد يفرق هذا النوع من الحركات بين الاسم والفعل نحو: قَدَمٌ بفتح القاف والدال، وقَدُم بفتح القاف وضم الدال، وهي سبب وجود المثلثات في اللغة العربية.

وحركات تبيّن إعراب الكلام، وهي لا تقع إلا في نهاية الكلمة، يلحقها التغير بتغير موقع الكلمة في الجملة، ولكل من هذين النوعين من الحركات أثره في الدلالة، إلا أن أثر النوع الأول يظهر على مستوى المفردة، وأثر النوع الثاني خاص بالتركيب.

2. أجمع النحاة القدامى على دلالة علامات الإعراب على المعاني، ولم يخالفهم أحد إلا قطربا الذي ذهب إلى أن وظيفة علامات الإعراب تتمثل في تسهيل وصل الكلام بعضه ببعض، ولم يكتب لرأيه هذا الذيوع إلى أن جاء إبراهيم أنيس وأحياه من جديد.

3. اختلف المحدثون حول دلالة علامات الإعراب على المعاني: فمنهم من أثبتها واعتبر الإعراب مفتاح دلالة التركيب، ولا يمكن فهم الجمل بغير إعراب، وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى أذكر منهم: عباس حسن، عبده الراجحي، فاضل صالح السامرائي، صبحي الصالح، علي عبد الواحد وافي، رمضان عبد التواب وغيرهم كثير.

ومنهم من يثبت دلالة الإعراب على المعنى ولكنه لا يرى له الأثر الكبير في ذلك، ولا يعتبر الإعراب إلا قرينة من بين القرائن الكثيرة أذكر: منهم تمام حسان، وأحمد حاطوم.

ومنهم من أنكر دلالة علامات الإعراب على المعاني إنكارا تاما، أشهرهم إبراهيم أنيس الذي تأثر برأي قطرب، وبنتائج الدراسات اللغوية الحديثة والصوتيات منها خاصة، وقوبل رأيه هذا بالرفض التام، ولم يتبعه إلا عدد قليل من الباحثين أذكر منهم: عبد الحميد إبراهيم، وفؤاد حنا طرزي، وداود عبده، والجنيدي خليفة.

4. لا نشك في أن لعلامات الإعراب وظيفة دلالية، ويثبت ذلك بنوعين من الحجج:

النوع الأول نظري: يتمثل في إجماع العلماء القدامى والمحدثين على أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، ورفضهم الشديد للحن في الكلام، واستصغارهم لمن لا يحسن إعراب كلامه.

والنوع الثاني تطبيقي: يتمثل في الرجوع إلى القرآن الكريم، والنصوص الفصيحة من كلام العرب شعرا ونثرا، والنظر في مدى تأثير الإعراب في المعاني، ولا يقوم الباحث بهذه العملية إلا ليطمئن قلبه، لأن إجماع العلماء من محدثين وقدماء لم يأت اعتباطا، وإنما حدث منهم الإجماع لاستقرائهم النصوص الفصيحة، ولكن لا بأس أن يأخذ الباحث من حيث أخذوا.

5. يقسم الكلام العربي من حيث الإعراب قسمين: قسم لا يفهم معناه إلا بالإعراب، وقسم يفهم معناه بغير إعراب، وإنما أُعرب القسم الأول للإفصاح عن المعنى المراد من الجملة، إذ كانت بغيره محتملة لمعنيين أو أكثر، وأعرب القسم الثاني قياسا على القسم الأول، فلا يعقل أن يكون بعض الكلام معربا، وبعضه غير معرب. ومعنى هذا أن المعنى يتضح بعدة قرائن كالسياق والرتبة والتنغيم وغيرها، فقد تغني هذه القرائن عن الإعراب وقد لا تغني عنه، فأعرب الكلام الذي لا تغني فيه القرائن عن الإعراب توضيحا للمعنى، وتحديدا له، ثم قيس عليه الكلام الذي تغني فيه بقية القرائن عن الإعراب.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعراب لا يفقد أهميته في الحالات التي يفهم فيها الكلام بقرائن أخرى، لأنه يتضافر في هذه الحالة مع بقية القرائن ليسهّل على المتكلم حسن الإفهام، كما يسهل على المستمع حسن التفهم، فإن لم ينتبه المستمع أو القارئ لقرينة انتبه – لا محالة- إلى قرينة أخرى.

6. تقوم علامات الإعراب بالوظيفة الدلالية بالتفريق بين وظائف الكلمات في الجملة، كأن تبين الفاعل من المفعول، واسم كان من خبرها، كما تقوم بالتفريق بين الجمل، فقد يلتبس معنى الجملة فلا يعلم إن أريد بها الاستفهام أو التعجب أو النفي، فيكون الإعراب هو الفارق بين تلك المعاني.

7. تساعد علامات الإعراب على معرفة حدود الجمل وتفرق بينها، لأنها تبين العلاقة الإسنادية بين المفردات في النص، وترشد المستمع إذا ما كانت الجملة قد انتهت أم لا، ولذلك أثر كبير على فهم معنى الجملة.

8. غالبا ما تخضع الكلمات المشتركة في علامة إعراب ما في الجملة إلى حكم واحد، وذلك لكونها تعبر عن شيء واحد كالمبتدأ والخبر، أو تكون من التوابع كالنعت والتوكيد والعطف والبدل، وهي في غالب أمرها خاضعة لعامل واحد.

9. الكلمات العربية نوعان: معربة ومبنية، ومن المعرب ما يتعذر ظهور علامات الإعراب على آخره في بعض الحالات، فهو في حكم المبني وإن لم يكن كذلك، غير أن الكلمات التي لا تظهر عليها علامات الإعراب لكونها مبنية أو للتعذر في حكم الكلمات المعربة، لأن إعراب ما يجاورها من ألفاظ يؤدي بالمستمع أو القارئ إلى معرفة إعرابها.

10. لعلامات الإعراب أثر في دلالة الجملة، فهي وحدات دلالية دنيا، وبعبارة أخرى هي مونيمات نحوية مرتبطة.

11. يذهب النحاة القدامى إلى أن الرفع للعمدة، والنصب للفضلة، والجر لما بين العمدة والفضلة.

12. قام المحدثون بمحاولات لتحديد معاني علامات الإعراب ذكرت منهم: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وحسين الزراعي، وأحمد عفيفي؛ تتفق محاولاتهم في بعض النقاط وتختلف في بعضها الآخر، إلا أن محاولاتهم لم تستطع الإلمام بمعاني علامات الإعراب، فلم تكن – حسب رأيي- أحسن من نظرية العامل التي بني عليها النحو العربي منذ نشأته الأولى، والتي استطاعت استيعاب كل حالات الإعراب وتعليل كثير من الجمل المشكلة، كما أنها تمكنت من الكشف عن العلاقات بين الكلمات في الجملة الواحدة، لأن العامل لا بد له من معمول، كما أنها تساعد المتعلم المبتدئ على معرفة مواطن الرفع، ومواطن النصب، ومواطن الجر، ومواطن الجزم، ولا أرى لها من عيوب غير بعض التعقيدات الناتجة عن تعسف بعض النحاة في تفسير حالات شاذة قد تعود إلى اختلافات في لهجات العرب، أو إلى جنوح المتكلم نحو الخفة لتحقيق هدف جمالي ولتسهيل وصل الكلام بعضه ببعض، أو لأغراض أخرى سأوضحها في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

13. تخضع علامات الإعراب لمبدأين اثنين:

أ. **مبدأ الخلاف:** يخالف بين علامات إعراب الكلمات للتمييز بين وظيفتها في الجملة، غير أن علامة الإعراب الأصلية هي الضمة ولا تتغير إلا لدفع اللبس، ولا يحدث الخلاف بالنصب فقط كما هو معروف في اصطلاح نحاة الكوفة، وإنما يحدث بالنصب والجر، وقد يحدث بالرفع أيضا، كما أن الخلاف لا يكون بين كلمات الجملة الواحدة فقط، ولكنه قد يكون بين جملتين مختلفتين أيضا لتمييز الاستفهام مثلا من الخبر، أو تمييز النفي من الاستفهام وهكذا.

وإذا كان للخلاف بين علامات الإعراب أهمية، فإن للتشابه بينها أهمية أيضا، وذلك بأن توسم الألفاظ التي تخضع لحكم واحد في الجملة بعلامة الإعراب نفسها، وبأن توسم ألفاظ جملتين بعلامات إعراب متماثلة كأن تبدأ بالرفع فالنصب لبيان أن الجملتين تندرج ضمن بناء واحد، وقد مثلت لذلك بالجملة المتكونة من فعل ففاعل فمفعول، والجملة المتكونة بفعل ناقص فاسمه فخبره، فكانت علامات الإعراب في الجملتين نفسها، لبيان أن الثانية محمولة على الأولى.

ب. مبدأ الاطراد: يعرب الكلام العربي الفصيح سواء أكان مفهوما بالإعراب أم بغيره، وذلك لتكون اللغة العربية خاضعة لقواعد مطردة، لا يشذ عنها إلا النزر القليل، كما أن الجملة العربية تحقق بنية موحدة تحقيقا لمبدأ الاطراد، وذلك على النحو التالي:

فعل	مرفوع	منصوب	المثال
فعل متعد	فاعل	مفعول به	ضَرَبَ عبدُ اللهِ رَجُلاً
فعل لازم	فاعل	حال	جَاءَ عَبْدُ اللهِ راكباً
فعل لازم	فاعل	تمييز	تفقأ زيد شحما
فعل ناقص	اسم الفعل الناقص	خبر الفعل الناقص	كان عبد الله منطلقا

جدول يوضح تشابه بنية بعض الجمل العربية

فالحالات الأربعة تحقق بنية واحدة وهي: (فعل+ مرفوع+ منصوب)، وذلك لتحقيق مبدأ الاطراد في الجملة العربية، وقد تكون بنيتها: (فعل+ مرفوع)، أو (اسم مرفوع+ اسم مرفوع) لأنه لا حاجة إلى الخروج عن الرفع (العلامة الأصل) لأمن اللبس، وقد تكون بنية الجملة العربية (إنّ أو أحد أخواتها+ اسمها المنصوب+ خبرها المرفوع)، وهذا مقاس على (فعل متعد+ مفعول به مقدم+ فاعل).

ومن هذا المنطلق يمكن الوصول إلى النتيجة التالية: تقوم علامات الإعراب بتمييز الألفاظ مختلفة الوظيفة النحوية في الجملة الواحدة، وبين الجمل المختلفة كذلك، كما تقوم في المقابل بالإشارة إلى الألفاظ المشتركة في حكم واحد في الجملة الواحدة، وبوسم ألفاظ الجمل المشتركة في بنية واحدة بعلامات مرتبة ترتيبا واحدا كما هو مبين في الجدول أعلاه، فهي تحقق الثنائية (الخلاف/ التشابه) ولكلٍّ موضعه الخاص به.

الفصل الثاني
الوظيفة البلاغية

المبحث الأول: علامات الإعراب بين النحاة والبلاغيين

I. تعدد وجوه الإعراب

II. رأي العلماء في الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب

المبحث الثاني: أدلة الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب وطرائق تأديتها

I. الأدلة النظرية

II. الأدلة التطبيقية

المبحث الأول: علامات الإعراب بين النحاة والبلاغيين

I. تعدد وجوه الإعراب:

تحتمل بعض الجمل أكثر من وجه إعرابي، فيجوز –عند النحاة- رفع كلمة منها ونصب الثانية مثلا، ويجوز نصب الأولى ورفع الثانية، كما يجوز رفعهما معا أو نصبهما معا؛ وغالبا ما يتوقف النحاة عند الإشارة إلى ما يجوز من الإعراب وما لا يجوز، ويغفلون الفروق التي تنتج في المعنى تبعا لاختلاف الإعراب، ومن ذلك قول ابن الأنباري متحدثا عن قول الشاعر (من البسيط):

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ   إِلاَّ نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِـــينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَـــداً   والقَائِلُـــونَ: لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا[1]

قال: «فرفعَ (القائلون) على الاستئناف؛ ولك أن ترفعهما جميعا، ولك أن تنصبهما جميعا، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين[2]» فاكتفى بالإشارة إلى جواز أربعة أوجه إعرابية للبيتين، فنقول:

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَـــــداً   والقَائِلُونَ: لِمَـــــــنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

أو نقول:

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَـــــداً   والقَائِلِـــينَ: لِمَـــــــنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

أو نقول:

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَـــــداً   والقَائِلُونَ: لِمَـــــــنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

أو نقول:

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَـــــداً   والقَائِلِينَ: لِمَـــــــنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص470.

2- نفسه، ج2، ص471.

كل ذلك سواء عند النحويين، لأن لكل وجه من الأوجه السابقة ما يبرره، فهم لا يشتغلون – في أغلب الحالات- بالفرق بين الرفع أو النصب، وإنما همهم الأول هو ألا يكون في الكلام لحن، حتى إنه ليتبادر إلى ذهن المبتدئ فساد قواعد النحاة أصلا، ما دام أنه بإمكانه التصرف في علامات الإعراب كيف ما شاء!

وقد يحدث خلاف بين النحاة فبعضهم يقول بالرفع مثلا، وبعضهم يقول بالنصب، وليس ثمة مرجح لآرائهم أحسن من الرجوع إلى المعنى الذي أراده المتكلم، قال إبراهيم مصطفى: «وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع؛ ولو أنه تَبِع هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى، لكان ذلك هو الحَكَم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجها من الإعراب[1]» وإنْ كان من الدارسين من يذهب إلى غير ذلك، فيرى أن النحاة يهتمون بالمعنى اهتمامهم بالإعراب، قال أحمد غالي: «فإذا أمكن للطالب بما يكتب ويدرس أن يدفع عن النحويين تهمة تجريهم وراء الإعراب من غير أن يحفلوا بالمعنى، فإنه بهذا، يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية لونا جديدا من الدراسة، وهو يلمس المعنى الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرِّح به، وإنما لفت إليه بالإعراب على غير ما يتبادر[2]» والحقيقة أن النحاة لا يهملون المعنى إهمالا تاما، ولكنهم لا يهتمون بالفروق الدقيقة في المعنى للجملة إذا تغير إعراب بعض كلماتها، وهذا غير مقتصر على النحاة المتأخرين، ولكنه معروف منذ نشأة النحو العربي، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: «فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب[3]» وما قال سيبويه ذلك إلا لمَّا رأى كثيرا من النحاة لا يهتمون بربط الإعراب بالمواضع التي تقال فيها الجملة.

فقد تجوز عدة أوجه إعرابية بشكل عام، ولكنها تخضع لما يريده المتكلم، وعندئذ فإنه يجوز وجه من الإعراب في موضع ولا يجوز الوجه الآخر، أو يجوز الوجهان ويكون أحدهما أحسن من الآخر، وغالبا ما يمتنع جواز الوجهين وتطابقهما في الدلالة إلا أن يكونا من لغتين مختلفتين، فالكلمتان (عمة) و(خالة) من قول الفرزدق (من الكامل):

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري[4]

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص هـــ.

2- ع/ عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط1. ليبيا: 1391ه، 1982م، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ص34.

3- سيبويه، الكتاب، ج2، ص80.

4- الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، ط1. بيروت: 1407هـــ، 1987م، دار الكتب العلمية، ص312.

تحتملان ثلاثة أوجه إعرابية: الرفع والنصب والجر، ولكن بعضها أبلغ من بعض، لأنها تعبِّر عن مبالغة في المعنى المراد، فهي أكثر وقعا وأشد هجاء، قال عبد القادر البغدادي متحدثا عن بيت الفرزدق: «... فكل من الجر والنصب أبلغ من الرفع، لأنهما يدلان على أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات. والرفع يدل على أن له عمة واحدة حلبت له عشاره. ولهذا قال السيرافي: الأجود في البيت الخفض، وبعده النصب، وبعده الرفع[1]» فعلامات الإعراب في هذا البيت من حيث البلاغة درجات (الجر، فالنصب، فالرفع) حسب المعنى الذي ينتج عن تغيير علامات الإعراب.

ولم يقتصر الأمر على استحسان النقاد علامةَ إعراب في بيت شعري عن غيرها، بل لقد ذهب العلماء والمفسرون إلى تفضيل علامة عن علامة في آيات قرآنية مختلفة القراءات، وذلك لكونها أبلغ من غيرها بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه الكلمة، قال القرطبي مفسرا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ (البقرة: 204): «وقرأ ابن محيصن: ﴿ويَشْهَدُ اللهُ على ما في قلبه﴾ بفتح الياء والهاء في (يشهد)، (اللهُ) بالرفع، والمعنى: يعجبك قوله، والله يعلم منه خلاف ما قال. دليله قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ (المنافقون:1) وقراءة ابن عباس: (والله يشهد على ما في قلبه). وقراءة الجماعة أبلغ في الذم؛ لأنه قوى على نفسه التزام الكلام الحسن، ثم ظهر من باطنه خلافه[2]» فجعل قراءة الآية بنصب لفظ الجلالة (الله) أبلغ منها برفعها، وذلك أن النصب يقتضي أن المنافق اتخذ عهدا على الالتزام بالقول الحسن وجعل الله شهيدا على التزامه، ثم يظهر منه غير ما ألزم نفسه به، وفي ذلك من القبح ما ليس في قوله الباطل دون التزام منه بقول الحق.

وقال أيضا: «﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ (الأعراف: 149) أخذوا في الإقرار بالعبودية والاستغفار. وقرأ حمزة والكسائي: (لئن لم ترحمنا ربَّنا وتغفر لنا) بالتاء على الخطاب، وفيه معنى الاستغاثة والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء. (ربَّنا) بالنصب على حذف النداء وهو أيضا أبلغ في الدعاء والخضوع، فقراءتهما أبلغ في الاستكانة

1- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام محمد هارون، ط4. القاهرة: 1417هـ، 1997م، مكتبة الخانجي، ج6، ص487.

2- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج3، ص382.

والتضرع، فهي أولى[1]» فجعل قراءة أبلغ من قراءة، وإن لم تكن علامة الإعراب هي السبب الوحيد الذي جعله يفضل قراءة حمزة والكسائي على غيرها، لكنها تبقى قرينة من القرائن التي أدت إلى اختلاف معنى الآية في القراءتين.

لم يهمل النحاة الفروق الدقيقة في معنى الجملة عند تغير إعراب كلمات منها، جهلا أو سهوا منهم، ولكنهم لم يلتفتوا إليها إلا في القليل النادر لما يمليه عليهم منهجهم في دراسة اللغة العربية، ولِمَا وضعوه من حدود بين العلوم اللغوية، ولعلمهم بأن التطرق إلى تلك الفروق يفضي بهم إلى «فضولٍ في النحو، وتطفل من النحاة على علم البلاغة[2]» وليس ذلك خاصا بالإعراب وحده، ولكنه شامل لكل الأبواب التي يشترك في دراستها كل من النحو والبلاغة، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإضمار والإظهار، والتوكيد وغيرها.

فإذا كان الدرس النحوي يتوقف عند التحرز من اللحن، ويساوي بين الجمل إذا صح إعرابها ووافقت المطرد من كلام العرب، فإن ذلك غير كاف من الناحية البلاغية، لأن الكلام يفضل بعضه بعضا كما يفضل النسجُ النسجَ، وكما تفضل الصناعةُ الصناعةَ، ولأن الحكم على الكلام بالصحة أو بالخطأ حكما مطلقا أمر فاسد، فما صح في موضع ليس بالضرورة أن يصح في جميع المواضع، «وقد أصاب كل الصواب من قال: لكل مقام مقال[3]» كما أن الفهم والإفهام ليس هو حد البلاغة، قال الجاحظ: «فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللُّكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمعرب، كله سواء، وكله بيانا[4]» وإنما يوصف الكلام بالبلاغة إذا أضيفت إليه صفات تجعله يُفَضَّل عن كلام يحمل معناه، ولكنه لا يصل إلى درجته في الدقة والحسن، من هذه الصفات إعرابه بوجه من الوجوه الجائزة نحويا لاتفاقها والمعنى المقصود وموافقتها مقام الكلام، ولهذا رد بعض الباحثين حجج القائلين بفهم الكلام دون إعراب، بحجة تفاوت درجات الكلام من حيث البلاغة، فلا يكفي فهم المغزى العام وإنما يجب المحافظة على المعاني الدقيقة التي تضيع بالتخلي عن الإعراب، وفي هذا الباب يقول جميل علوش: «ألا يكون احتجاج المنادين

1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج9، ص336.

2- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص536، 537. (بتصرف)

3- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح عبد السلام محمد هارون، دط. القاهرة: دس، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص93.

4- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح عبد السلام محمد هارون، ط7. القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص162.

بإسقاط الإعراب بأنهم يفهمون الكلام العربي، حتى لو لم يكن معربا، مؤهلا لأن يكون مقبولا أو لأن يجد له ما يُسوِّغه؟

قد يكون هذا الاحتجاج صحيحا لو كان الفهم هو الدلالة الوحيدة على وجوب وجود الإعراب، إذ إن للكلام درجات يرقى بعضها إلى القمة وينحدر بعضها إلى القاع. ويكون التفاوت في الإجادة والإبداع لا في الفهم والتفهيم وحدهما، بل في قيم مختلفة تتوفر في الكلام فتجعل له قيمة، وتخلو منه فيفقد تلك القيمة. وتنبثق هذه القيم من لمسات فنية لها صلة بالفصاحة، أو بالوزن والقافية، أو بالإيقاع، أو الرقة، أو العذوبة، أو الفخامة، أو الجزالة، أو غير ذلك من عناصر الجملة ومكونات الأسلوب التي تتجاوز نطاق الفهم والتفهيم[1]» وذلك ما أروم إثباته في هذا الفصل.

II. رأي العلماء في الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب:

انقسم العلماء والباحثون فريقين اثنين: منهم من يرى لعلامات الإعراب أثرا في بلاغة الكلام، ومنهم من ينكر ذلك، وسأذكر في هذا الجزء من البحث رأي كل فريق وحججه.

1. القدامى:

1.1 المنكرون:

أ. عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): مع أن عبد القاهر الجرجاني يولي اهتماما كبيرا للنحو في نظريته حول النظم، بل إنه يحصر كل مزايا الكلام في توخي معاني النحو، وفي ذلك يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخِلَّ بشيء منها[2]» ومع أنه يولي الإعراب نفسَه أهمية بالغة، ويجعله المفتاح الذي يكشف المعنى ويزيل إبهامه، وذلك في قوله: «إذ كان قد عُلِم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيَّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس[*] الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرجَع إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر

1- جميل علوش، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، ص48، 49.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

*- قد يتبادر إلى الذهن أن عبد القاهر الجرجاني يقصد بمصطلحي: (المعيار) و(المقياس) علمَ النحو، خاصة وأنه يتكلم عن الذين زهدوا في هذا العلم، وليس كذلك، فإنه يقصد الإعرابَ، وإنما ترك الكلام عن النحو والتفتَ إلى الإعراب لأنّ علماء العربية يعطون الإعراب أهمية بالغة، والدليل على أنه يقصد الإعراب أنه قال بُعيْد ذلك: «وإذا كان الأمر

حسَّه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه[1]» إلا أنه لا يجعله من الوسائل اللغوية التي تؤثر في بلاغة الكلام، بل إنه ينقد من اقتصر في دراسته النظم على الإعراب، فقال: «وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجدي الكلام معه[2]» وإنما ذهب هذا المذهب لأنه يعتبر الإعراب من الموضوعات اللغوية التي لا تحتاج إلى إعمال الفكر، فلا يكون شخصٌ أقدرَ على استعمال وجه منه من شخص آخر، وإنما يتساوى فيه كل من أحسن العربية وعرف ألفاظها وأساليبها، فإن لم يصل إلى هذه الدرجة من العلم بالعربية فهو غير مقصود بالتحدي الوارد في القرآن الكريم، قال الجرجاني: «ومن ههنا لم يجز، إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية، أن يعد فيها الإعراب. وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالرّوية. فليس أحدهم، بأنّ إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، إنّما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة: 16) وكقول الفرزدق:

سقتْها خروقٌ في المسامع

وأشباه ذلك، مما يُجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدق، ومن طريق تلطف، وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب[3]» وكأن عبد القاهر الجرجاني يحس بأثر ما للإعراب في بلاغة الكلام، لكنه يصر على إبطال هذه الفكرة لأن نظريته لم تُبنَ على أسس لفظية، وإنما بناها على نظم المعاني، ولكن إحساسه لما للإعراب من أثر في البلاغة يجعله يستغرب ويعجب من إخراجه من معايير المفاضلة بين كلامين فيقول: «ومن **العجب** أنَّا إذا نظرنا في الإعراب، وجدنا التفاضل فيه محالا، لأنه لا يُتَصَوَّر أن يكون للرفع والنصب في كلامٍ، مزيةٌ عليهما في كلام آخر، وإنما الذي يُتَصَوَّر أن يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خللٌ، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخَر،

كذلك، فليت شعري ما عُذر من تهاون به وزهد فيه، ولم ير أن يستقيه من مصبِّه، ويأخذه من معدنه... وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلا» أي إذا كان هذا شأن الإعراب، فكيف يزهد بعض الناس في مصبِّه ولا يأخذونه من معدنه، ويتركون السبيل الموصلة إليه وهو النحو، فيكفي النحو شرفا أنه يعلم المتكلم الإعراب.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص28.

2- نفسه، ص291.

3- نفسه، ص395، 396.

وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخَر، ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب، ولكن تركا له في شيء، واستعمالا له في آخَر فاعرف ذلك[1]» فعبد القاهر ينفي وجود التفاضل في الإعراب، ولكنه يقول: «ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخَر» فكل من الكلامين صواب وفضُل أحدهما الآخر، فإن كان هذا هو المعنى الذي قصده عبد القاهر فإنه يوجد تفاضل بوجه ما، وإن لم يكن هذا هو المعنى المراد، فإن الرازي قد أزال اللبس من موقف عبد القاهر الجرجاني من أثر الإعراب في بلاغة الكلام، فقال: «اعلم، إن المقصود من الكلام إفادة المعاني؛ وهذه الإفادة، كما عرفتَ، على وجهين: إفادة لفظية، وإفادة معنوية. فأما الإفادة اللفظية فيستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها. فإن السامع للفظ إما أن يكون عالما بكونه موضوعا لمسماه أو لا يكون. فإن كان عالما به عرف مفهومه بتمامه. وإن لم يكن عالما به لم يعرف منه شيئا أصلا[2]» فعبد القاهر الجرجاني يعتبر الإعراب لفظا، ولذلك يرى أن المتكلم إما أن يكون عالما بما تواضعت عليه العرب من الإعراب فيستعمله كما استعملته، وذلك مثل علمه برجل وفرس وحائط، لأن «العالم بلغة من اللغات لا يحتاج في التلفظ بمفرداتها إلى الروية والفكرة، ويحتاج في التكلم بالكلام الفصيح بتلك اللغة إلى الروية. فالفصاحة غير متعلقة بالمفردات[3]» وإما أن يكون جاهلا به فيكون كلامه بعيدا كل البعد من كلام العرب، ولا يوجد تفاضل بين الحالتين وإنما يكون كلام الأول موافقا كلام العرب، ويكون كلام الثاني مخالفا له.

إلا أن هذا المذهب لا يتعارض ووضع المفردات اللغوية والحالات الإعرابية في موضعها المناسب مراعاةً للمقام، وذلك جانب بلاغي غير خافٍ، فمن عرف للسيف عدة أسماء واختار لكل مقام الاسم المناسب له فهو البليغ بعينه، ومن وجد جملة تحتمل عدة أوجه من الإعراب فاستعمل وجها واستبعد غيره، فقد طرق بابا من البلاغة، وثمة نص لعبد القاهر الجرجاني يثبت ما ذهبتُ إليه وهو قوله: «ومن العجب في هذا المعنى قولُ أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي　　　عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص399، 400.

2- فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط1. بيروت: 1424هـ، 2004م، دار صادر، ص31، 32.

3- نفسه، ص36.

قد حمله الجميع[*] على أنه أدخل نفسه من رفع (كل) في شيء إنما يجوز عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورة. قالوا: لأنه ليس في نصب (كل) ما يكسر له وزنا، أو يمنعه من معنى أراده. وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذاك أنه أراد أنها تدّعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة، لا قليلا ولا كثيرا، ولا بعضا ولا كلا. والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعته بعضه[1]» إنّ ما خالف فيه جميعُ النحاة الشاعرَ، وكان قول الشاعر هو الصواب، لأمرٌ محتاج إلى الفكر والروية، حاصل فيه التفاضل بين كلام وكلام، وإذا ثبت ذلك، فإن ما ذهب إليه عبد القاهر فيه نظر.

إلا أن بعض الباحثين اتخذ موقفا وسطا من رأي عبد القاهر الجرجاني، فقال: «وأحب أن أنبّه إلى إهمال عبد القاهر للفظ منفردا واهتمام غيره به وبالحروف لا يتدافع، ولا ينبغي أن يكون محلا لخلاف، لأن من اهتم بالحروف وبالكلمة مفردة لا يهتم بها إلا وهو يضع في اعتباره البناء اللغوي المتفاعل بدليل الاستشهاد بالكلام المفيد[2]» وعبد القاهر الجرجاني نفسه يقر ذلك، فيقول: «ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر[3]» وأمر الإعراب أظهر وأبين من أمر الألفاظ، لأنه لا يتصور إعراب من غير نظم، إذ يمكن التلفظ بالألفاظ منفردة ولا يمكن التلفظ بعلامات الإعراب منفردة.

ثم إننا نقرأ مثل قول أبي بكر الصديق < : «لتعلُّمُ إعراب القرآن أحب إليّ من تعلم حروفه[4]» ومثل قوله < : «لأن أقرأ وأخطئ، أحبُّ من أن أقرأ فألحنُ، لأني إذا أخطأتُ تعلمتُ،

---

*- يقصد جميع النحاة، ومنهم سيبويه إذ يقول في كتابه: «فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء» سيبويه، الكتاب، ج1، ص85.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص278.

2- محمد إبراهيم شادي، البلاغة الصوتية في القرآن الكريم، ط1. مصر: 1409هـ، 1988م، دار الرسالة، ص18 .

3- عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص46.

4- أحمد بن عبد الله الباتلي، أهمية اللغة العربية ومناقشة دعوى صعوبة النحو، ط1. الرياض: 1412هـ، دار الوطن للنشر، ص16.

وإذا لحنتُ افتريتُ[1]» ومثل ما كتبه عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري } : «... أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي[2]» فإنه لا يُقصَد في النصوص السابقة أنَّ أبا بكر الصديق وأبا موسى الأشعري } كانا يلحنان عند قراءتهما القرآن، كيف يعقل ذلك وهما من عصر الفصاحة، ومن أفصح القبائل؟ والعرب سواء في معرفة الإعراب كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني، ولكن الظاهر أنَّ المقصود أنْ يقرأ آية من كتاب الله على غير الوجه الذي أُنزلت به، فيتغير الحكم لتغير إعراب كلمة منها، ولو كان إعراب الكلام غير محتاج إلى إعمال الفكر، لما خشي أمثالهما اللحن عند قراءة القرآن، ولميَّزا بملكتهما اللغوية الخطأ من الصواب، ولكن الأمر متعلق بتغير علامات الإعراب بتغير المعاني واختلاف المقامات، وذلك موضوع البلاغة.

ب. ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ): يذهب ابن الأثير مذهبا شبيها بما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، فيستبعد أن يكون للإعراب أثر في حسن الكلام أو في رداءته، وإنما هو مجرد تواضع بين العرب، فإن لحن أحد في كلامه فالعيب فيه لجهله بسنن كلام العرب، وليس الهدف من الإبداع الأدبي بأنواعه التفنن في الإعراب، فيقول: «ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم، والدليل على ذلك، أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن قادحا في حسن الكلام، لأنه إذا قيل: (جاء زيد راكب) إن لم يكن حسنا إلا بأن يقال: (جاء راكبا) بالنصب لكان النحو شرطا في حسن الكلام وليس كذلك، فتبين بهذا، أنه ليس الغرض من نظم الشعر إقامة إعراب كلماته، وإنما الغرض أمر وراء ذلك، وهكذا يجري الحكم في الخطب والرسائل من الكلام المنثور[3]» وكلام ابن الأثير مردود من جهتين:

1- أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، دراسة وتح عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان: 1416هـ، 1995م، دار عمار، ص42.

2- أحمد بن عبد الله الباتلي، أهمية اللغة العربية ومناقشة دعوى صعوبة النحو، ص16.

3- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص31.

الأولى: كون الإعراب مؤثرا في المعنى، ليس من جهة الصحة والخطأ فحسب، ولكن من ناحية التفاوت في الحسن والقبح، فإن أخطأ الشاعر الوجه الأعلى من الإعراب انحط شعره، وابتعد عن الغاية التي ينشدها الفحول من الشعراء، وأُمثّل في هذا المقام بقول امرئ القيس (من الطويل):

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال[1]

فإنّ رفع (قليلٌ) يجعل البيت أبلغ من نصبه، قال سيبويه مبينا صنعة الشاعر عند اختياره الرفع واستبعاده النصب: «فإنّما رفع لأنه لم يجعل القليلَ مطلوبا، وإنما كان المطلوبُ عنده المُلكَ وجعل القليلَ كافيا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونَصَبَ فَسَدَ المعنى[2]» فالأفعال الواردة في قول سيبويه: (رفع) و(لم يجعل) و(جعل) و(لم يرد) و(نصب) دالة على أن الشاعر بذل جهدا فكريا، فكان معنى في ذهنه، فاختار وجها من الإعراب واستبعد وجها آخر، وليس في قدرة كل شخص اختيار الأفضل، لاسيما وأن كلا الوجهين مقبول في اللغة العربية.

لقد كان علماء العربية على علم بما للتفكير في أوجه الإعراب من صعوبة تجعل بعض الشعراء والأدباء مُقدَّما على بعض، فهذا ابن جني يشبههم بالخيل فيقول: «إن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجري مجرى مناقلة الفرس، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل، دون الكودن الثقيل[3]» وهذا ضياء الدين ابن الأثير نفسه يصرح بتعثر الشعراء الفحول أمام عتبة الإعراب، ولم يشفع لهم تقدمهم في الزمن، ولم يحمهم تمرسهم على الشعر، فيقول: «لم أجد أحدا من الشعراء المفلقين سلم من مثل ذلك، فإما أن يكون لحن لحنا يدل على جهله مواقع الإعراب، وإما أن يكون أخطأ في تصريف الكلمة؛ ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي، ومن كان قبله كالبحتري، ومن تقدمه كأبي تمام، ومن سبقه كأبي نواس، والمعصوم من عصمه الله تعالى[4]» وفي هذا دليل على أن الكلام قد يتفاضل بالإعراب لما فيه من دقائق قد يعجز عنها شاعر فيحققها غيره، فيكون كلام أبلغ من كلام اعتمادا على الإعراب الموسوم به.

1- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص139.
2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص79.
3- ابن جني، الخصائص، ج2، ص32.
4 - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص29، 30.

والثانية: أن قول ابن الأثير: «أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما[1]» وإن كان صحيحا، فليس معناه أن الشاعر لا يراعي الإعراب، بل إنه قد يراعيه أكثر من مراعاته القوانين العروضية، قال ابن جني: «اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغ الإعراب، وقبح الزِّحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزِّحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب. كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر[2]» وكأن ابن جني يربط الإعراب بالفصاحة، لذلك وصف الشعراء المهتمين بالإعراب بالجفاة الفصحاء، وهذا ما يؤكد مراعاة الشعراء الإعرابَ وأثره في حسن الشعر وقبحه عكس ما يوحي به كلام ابن الأثير.

ج. عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ): وجّه ابن خلدون نقدا لاذعا لنحاة عصره، وأبطل دعواهم بأن البلاغة ذهبت بذهاب الإعراب، ووصفهم بالعجز عن التحقيق فقال: «وما زالت هذه البلاغة والبيان ديدن العرب ومذهبهم لهذا العهد، ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة[*] النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه. وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم، وألقاها القصور في أفئدتهم، وإلا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى، والتعبير عن المقاصد والتعاون فيه بتفاوت الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في مخاطباتهم، وفهم الخطيب المِصقع في محافلهم ومجامعهم، والشاعر المفلق على أساليب لغتهم، والذوق الصحيح والطبع السليم شاهدان بذلك. ولم يفقد من أحوال اللسان المدوَّن إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مُضر طريقة واحدة ومهيعا معروفا وهو الإعراب[3]» وهذا الكلام وإن كان ظاهره نفي تأثير الإعراب في بلاغة الكلام، إلا أن معناه غير ذلك، وإنما المقصود منه أن البلاغة في الكلام قد تتحقق بغير إعراب، وذلك بقرائن أخرى، مثله مثل الدلالة، وهذا رأي لا ينكره عالم بسنن الألسنة، وإلا لزم القائل به نفي البلاغة في كل اللغات غير المعربة وهو أمر واضح الفساد.

1- نفسه، ج1، ص31.

2- ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص333.

*- الخرفشة هي الإفساد والخلط، وفيها ثلاث لغات: خرفش، وخربش، وخرمش. الفيروزأبادي، القاموس المحيط، مادة (خرش).

3- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ضبط وشرح محمد الإسكندراني، ط2. بيروت: 1419هـ، 1998م، دار الكتاب العربي، ص510.

إن المستوى اللغوي الذي تحدث عنه ابن خلدون مختلف عن اللغة العربية الفصحى، فالحكم على بلاغة كلام في عصره مستند إلى تواضع أهل عصره لا إلى ما تواضعت عليه العرب، وما إشارة ابن خلدون إلى محافظة الكثير من ألفاظ العرب على موضوعاتها الأولى إلا إيحاء بأن بعض الألفاظ فقدت معانيها التي عرفت بها في عصر الفصاحة، ولمَّا قصد ابن خلدون مستوى غير المستوى الفصيح، أقام مقارنة بينه وبين ما تعارف عليه القوم في عصره فقال: «ولم يُفقد منها إلا دلالة الحركات على تَعيُّن الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، إلا أن البيان والبلاغة في اللسان المضري أكثر وأعرف... وأما في اللسان العربي فإنما يُدَلُّ عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم وتأخير أو حذف أو حركة إعراب... فكان الكلام العربي لذلك أوجز وأقل ألفاظا وعبارة من جميع الألسن[1]» فلا يفهم القول السابق لابن خلدون إلا في سياقه، وهو الكلام عن مستوى لغوي مختلف عن لغة مُضر، فلا يحاكم إلا بما تواضع عليه أهله، وبهذا المفهوم فإن ابن خلدون لا ينفي أثر الإعراب في البلاغة بل إنه يذهب إلى جعل الكلام المعرب أكثر إبانة وإيجازا من غيره.

وقد صاغ محمد حسن حسن جبل عدة معادلات لبيان الاحتمالات التي يمكن أن يحققها الكلام، سأذكر في هذا الموضع معادلتين منهما تتفقان تمام الاتفاق مع ما ذكره ابن خلدون وهما:

«- مفردات معروفة المعنى+ علامات إعراب = معنى محصَّل، ويتيح المستوى اللغوي الرفيع.

- مفردات معروفة المعنى+ نمطية فقط= معنى محصّل، ولا يتيح إلا مستوى العامة[2]»

فعلامات الإعراب هي التي جعلت المستويين اللغويين مختلفين، يفضُل أحدهما الآخر.

2.1 المثبتون: أغلب علماء العربية يثبتون أثر الإعراب في بلاغة الكلام، لذلك رأيت الاقتصار على ما قاله بعض منهم، متوخيا الاختصار.

أ. ابن جني (ت392هـ): يبين ابن جني أن الهدف من تعلم النحو هو أن يتعلم غير العربي الإعراب، والتثنية، والجمع، والتحقير، وغير ذلك فيسايرهم في الفصاحة، فيقول: «هو انتحاء سمت

1- ابن خلدون، المقدمة، ص509.

2- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ص143.

كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في **الفصاحة،** فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذ بعضهم عنها رده به إليها[1]» فيشير إشارة تكاد تكون خفية إلى أن الإعراب شرط من شروط الفصاحة.

ويذهب ابن جني إلى أن للإعراب علاقةً بالبيان والإيضاح، فيقول: «وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان مُعرِب عما في نفسه أي مُبيِّن له، ومُوضِّح عنه... وأصل هذا كله قولهم: (العرب) وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة، والإعراب، والبيان[2]» وهذا التأصيل لمصطلح (الإعراب) من الأدلة على أثره في بلاغة الكلام، وبذلك يقول ابن جني.

ب. الزمخشري (467- 538هـ): يجعل الزمخشري الإعراب سلما إلى علم البيان، فيقول: «وهو المِرْقاة المنصوبة إلى علم البيان، المُطلِع على نكت نظم القرآن[3]» ولا يُظَن أنه يتحدث عن النحو بصفة عامة، بل إنه يقصد الإعراب دون غيره من موضوعات النحو، فقد قال قُبَيل قوله هذا: «فإنّ الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتّق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير مُعرِب، ركب عمياء، وخبط خبط عشواء[4]» فالمفسر لكتاب الله تعالى غير المطلع على المعاني التي يؤديها الإعراب، الجاهل بالفروق بين أوجه إعراب الجملة الواحدة غير مأمون عليه من الزلل، معرض للقول في كتاب الله بما يخالف المقصود منه، وجهله بالإعراب كجهله بسنن كلام العرب من تشبيه، واستعارة، ومجاز، وحذف وذكر، وإضمار وإظهار، ووصل وفصل، وغير ذلك من أضرب البلاغة وأوجه البيان.

ج. أبو حيان التوحيدي(312- 414هـ): يرفض أبو حيان التوحيدي فكرة الاكتفاء بإيصال المعنى ولو بكلام ملحون، فيقول لمعارضِه: «وأما قولك: (من عبّر عما في نفسه بلفظ ملحون أو محرف وأفهم غيره فقد كفى)، فكيف يصح هذا الحكم ويقبل هذا الرأي؟ والكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب، كما يتغير الحكم فيه باختلاف الأسماء، وكما يتغير المفهوم باختلاف الأفعال؛ وكما ينقلب

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.
2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص36.
3- ع/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص64.
4- ع/ المصدر نفسه، ج1، ص62، 63.

المعنى باختلاف الحروف[1]» وإنما رفض هذه الفكرة لعلمه بتفاضل الكلام ولو اشترك في معنى عام، وعِلم البلاغة لا يكتفي بإيصال المعنى العام للكلام، وإنما يهتم بإيصاله في أعلى درجاته، فليس قوله تعالى: «﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ (البقرة: 179)، وقول الناس: (قَتْل البعض إحياء للجميع)[2]» عند البلاغيين سواء، وكذلك الأمر بالنسبة لكلام ملحون وآخر معرب، فإنهما وإن كان يُعتَقد أنهما يؤديان المعنى نفسه وعلى درجة واحدة من البلاغة، فإنه عند التحقيق فيهما، يُدرَك أن اللفظ المعرب يزيد عن اللفظ الملحون بدرجات من حيث البلاغة، وسأبيّن ذلك في اللاحق من البحث.

د. الخفاجي(ت466هـ): ولما بَيَّن الخفاجي شروط الفصاحة وذكر الإعراب من بينها، وتوسم أن بعض العلماء ينكر ذلك، ذكر دليلا يثبت كون الإعراب شرطا من شروطها فقال: «ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطا في فصاحته: هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فإن قال: نعم، لزمه أن يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمى الفرس إنساناً، والسواد بياضاً، والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام، وهذا حدٌّ لا يذهب إليه محصّل، وإن قال: لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه، ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله، قلنا: فقد دخل في هذا إعراب الكلام، لأن معانيه تتعلق به، وهو الدليل على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به، ولا نجيز العدول عنه، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية، ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قولنا به، كما لا يتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم، وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو، ولا يليق بكتابنا هذا ذكره، لأنه علم مفرد وصناعة متميزة[3]» فقوله: «لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية» شبيه بما ذهب إليه ابن خلدون، إذ فرق بين لغة مضر التي أنزل بها القرآن الكريم ولغة عصره، وهذا الذي ذهب إليه الخفاجي لا يحتاج إلى دليل لشدة وضوحه، فمن المعروف بداهةً أنه لا يعتبر المتكلم بلغة بليغا فيها، حتى يحسن نطق ألفاظها، ويستعملها في مواضعها التي وضعها لها أصحابها، ويُركِّب

1- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص102.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص261.

3- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ط1. بيروت: 1402هـــ، 1982م، دار الكتب العلمية، ص109، 110.

الجمل بالسنن التي تعارف عليها أهل تلك اللغة، متقيدا كل التقيد بالقواعد النحوية والصرفية، وإلا اعتبر كلامه ناقصا بالقدر الذي خالف فيه خصائص تلك اللغة، وهذا حال الإعراب في اللغة العربية.

هــ. القلقشندي (ت821هــ): يذهب القلقشندي إلى أن الكاتب قد يأتي بكلام بليغ ثم يلحن، فيغطي اللحن جميع المحاسن التي جاء بها، فقال: «فإنه إذا أتى من البلاغة بأعلى رتبة ولَحَنَ في كلامه، ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه، وأُلغي جميع ما حسّنه، ووُقف به عند ما جهله[1]» فكأن الإعراب عنده هو الأساس الذي تبنى عليه بلاغة الكلام، أو الرأس الذي لا حياة بغيره، وكيف لا يكون كذلك؟ وهو سمة العربية، وحلية جمالها، فلا تكمل محاسن الكلام ببارع التشبيهات ومحاسن الاستعارات، وبليغ الكنايات، وهو غير متصف بجميع خصائص اللغة العربية.

2. المحدثون: وأما المحدثون، فإنهم تناولوا علاقة الإعراب بالبلاغة وأثره في رقي درجة الكلام، وزيادة فضله على غيره لكونه معربا، عند دراستهم موضوعات تؤدي بهم إلى ذكر أثر الإعراب في بلاغة الكلام وذلك لارتباط الموضوعين، وسأذكر بعض هذه الموضوعات:

أ. **اهتمام كثير من العلوم اللغوية والشرعية بالإعراب لأهميته:** قال عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي: «ومما يدلك على حيوية عنصر الإعراب فيها أنه كما امتد إلى بيان كثير من أحكام الشريعة الفرعية امتد إلى علوم أخرى كعلم التفسير، والقراءات، والحديث، والوقف والابتداء، والبلاغة، والدلالة والأصوات[2]» فذكر البلاغة عَرَضاً، ولم يقصد بيان علاقة الإعراب ببلاغة الكلام دون غيره، وإنما قصد بيان اتساع المجال الذي يشغله الإعراب بين العلوم اللغوية والشرعية.

ب. **ضرورة الإعراب لمعرفة أسرار القرآن الكريم:** قال سميح عاطف: «إذ لولاه ما كان يتسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، ولا ندرك مواطن جماله، ومحال بلاغته وإعجازه، وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه حلاله وحرامه، وآيات وعده ووعيده[3]» فعدَّ من بين ما عدده أثر الإعراب في الكشف عن بلاغة القرآن ومواطن إعجازه، وإن لم يفرده بالبحث وإنما اكتفى بالإشارة إلى علاقته بالبلاغة إشارة عابرة، كما أشار إلى أن نظرية النظم التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني، أساسها

1- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دط. القاهرة: 1340هــ، 1922م، دار الكتب المصرية، ج1، ص168.

2- عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي، "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، العدد 27، 1424هــ، ص563.

3- ع/ المرجع نفسه، ص570.

الأول هو الإعراب فقال: «أبرز أساس في بلاغة القرآن نظمه، والنظم فيه قائم على توخي معاني النحو، وأصل هذا التوخي الإعراب، ذاك أن الذي يحكم سلامة النظم، وسلامة التركيب إنما هو الإعراب[1]» غير أن قوله هذا لا يخلو من مبالغة، فالإعراب لا يتحكم في صحة النظم كما أشار، ولكنه يساعد على حرية النظم، ويذهب أبعد من ذلك، فيجعل الإعراب هو الأساس الذي قامت عليه نظرية النظم، فيقول: «اللغة العربية اتسمت بأعلى درجات البلاغة، ونظرية النظم التي نادى بها عبد القاهر الجرجاني جوهر تلك البلاغة، والأساس الذي تقوم عليه نظرية النظم إنما هو الإعراب... وقد أقام الجرجاني إعجاز القرآن على النظم الذي أقامه على توخي معاني النحو، ومعاني النحو التي تتوخى إنما هي الوجوه الإعرابية[2]» فلا يمكن أن تحصر نظرية النظم وهي التي ينشد عبد القاهر الجرجاني من خلالها الكشف عن سبب إعجاز القرآن الكريم في الإعراب، بل يجب التحفظ في القول بأن القرآن معجز في إعرابه، والقراءات القرآنية المنقولة بالتواتر كلها حجة وإن اختلفت بعض آياتها في الإعراب، ولكن نقول: إن «صلة الإعراب بالجانب البلاغي في النص من أقوى الصلات[3]» دون الإنقاص من أهمية التقديم والتأخير، والوصل والفصل، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، وغيرها من موضوعات النحو التي بنى عليها عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم.

فأغلب الباحثين المعاصرين يتطرقون إلى أثر علامات الإعراب في بلاغة النص عرَضا، ولم أعثر على بحث يجعل موضوعه (علاقة الإعراب بالبلاغة)، غير الباحثة بتول قاسم ناصر التي خصصت فصلا من كتابها (دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء) بينت فيه الوظيفة البلاغية للإعراب، سمته (الدلالة البلاغية للإعراب)، ولكنها حصرته في أهمية الإعراب في تحديد وظيفة الكلمة العربية في الجملة عند تغيير الرتبة الأصلية للكلمات، وذلك ما يعرف عند البلاغيين بالتقديم والتأخير، إلا أنها لم تفِ البحث حقه، كما أشارت إلى اشتراك كل من النحو والبلاغة في دراسة رتبة عناصر الجملة فقالت: «لقد راعى النحو الالتزام بهذه الأصول، في حين كان الخروج عليها مما تهتم به البلاغة، لأنها تعنى، كما قلنا، بالدلالة المضافة إلى الدلالة الأصلية التي قد تحصل بهذا الخروج، ولقد عين النحاة مواطن الخروج على هذه الأصول، ووقفوا عندها، ولذلك قلنا إن الدراسة البلاغية

1- نفسه، ص584.

2- نفسه، ص570.

3- عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي، "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، العدد 27، 1424هـ، ص572.

نشأت في أحضان الدراسة النحوية، وأن النحاة اهتدوا إلى المعاني البلاغية قبل البلاغيين[1]» ولو حَقَّقَتْ في الموضوع لأدركتْ أنَّ النحو والبلاغة لا يشتركان في الرتبة فقط، ولكنهما يشتركان في كثير من الموضوعات، منها ما لها علاقة بالإعراب، ومنها ما لا علاقة له بالإعراب، كالحذف، والتوكيد، والتصغير، والجمع (جمع القلة وجمع الكثرة)، والتعريف والتنكير، والاستفهام، والأمر، وبناء الفعل للمعلوم أو المجهول، والنداء (نداء القريب ونداء البعيد)، والأسماء الموصولة (للعاقل وغير العاقل)، فهذه الأبواب يدرسها النحويون كما يعود إليها البلاغيون والمفسرون للكشف عن إعجاز القرآن الكريم، وما على الدارس إلا أن يقرأ ما قاله عبد القاهر الجرجاني عند دراسته قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (هود: 44)، ليدرك أنه لم يقصر حديثه على التقديم والتأخير، بل تجاوزه إلى موضوعات نحوية كثيرة[2].

المبحث الثاني: أدلة الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب وطرائق تأديتها

أمَا وقد أشرت إلى موقف العلماء القدامى والمحدثين من أثر علامات الإعراب في بلاغة الكلام وارتفاع درجته عن غير المعرب، فإني سأذكر في هذا الجزء من البحث الأدلة على أن لعلامات الإعراب وظيفة بلاغية، وهي نوعان من الأدلة، أدلة نظرية أقتصر فيها على بعض النصوص دون تمثيل، وأدلة تطبيقية أذكر فيها شواهد أبيِّن من خلالها كيفية تأدية علامات الإعراب الوظيفة البلاغية.

I. الأدلة النظرية:

تتعدد الأدلة النظرية المؤكدة للوظيفة البلاغية للإعراب أذكرها فيما يلي:

أولا: بالرجوع إلى المعنى اللغوي للإعراب، نجد أنه يوحي بأثره في بلاغة الكلام، ذلك أنك «... تقول: أعربتُ الشيء، إذا حسّنتَه وأجدتَه... ومن ثمّ تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه في

1- بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، ط1. بغداد: 1999م، دار الشؤون الثقافية العامة، ص225.
2- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.

(أعربَ)، مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضا. فإذا قلت: (أعرب الرجل) عنيتَ أنه أفصح القول وجوّدَه وحسَّنَه[1]» وفي إيراد الكلام في صورة حسنة تفاوتٌ بين المتكلمين، وهو مبحث البلاغة وموضوعها.

ثانيا: إذا كان مرجع البلاغة «إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد... [2]» فإنه يمتنع أن يكون الكلام الملحون بليغا، وذلك أن علماء البلاغة العربية اشترطوا شرطين اثنين في الكلام ليكون بليغا، يتمثل الشرط الأول في موافقته المقام، ويتمثل الشرط الثاني في موافقته سننَ العرب في كلامها، فقالوا: «البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته[3]» ولا يمكن أن يوصف كلام ملحون بالفصاحة، وإلى هذا أشار ابن يعمر عندما سأله الحجاج بقوله: «أتسمعني ألحن؟ قال: الأمير أفصح الناس[4]» وكأنه انطلق من مُسلَّمة عنده تنص على أن الفصاحة واللحن لا يلتقيان أبدا، فيثبت أن الإعراب شرط من شروط البلاغة، وهذه المُسلَّمة كانت مسيطرة على فكر النحاة ما جعل إبراهيم أنيس يقول في معرض نقدهم: «ويخضعون أقوال الأدباء لميزانه، فليس الفصيح في رأيهم إلا من راعى قواعده، وأخذ نفسه باتباع أصوله ونظامه[5]» والظاهر أن إبراهيم أنيس نظر إلى جهة واحدة من الموضوع وهو متعدد الجهات، فالعلماء لا يشترطون الإعراب وحده في فصاحة الكلام، ولكنهم يشترطون -إضافة إلى ذلك- سلامة ألفاظه المفردة من غرابة الاستعمال، وخلوه من تنافر حروفه، وموافقته القياس، وأضافوا شرطا يستنتج بالحس ويدرك بالذوق السليم وهو ألاّ يكون كريها في السمع، وسلامة التركيب من التعقيد، وضعف التأليف، والتنافر، وكثرة التكرار بغير فائدة، وتتابع الإضافات[6].

ولما كان للإعراب الأثر الواضح في بلاغة الكلام، وأصبح ذلك أمرا معروفا بالضرورة، تجاوز بعض العلماء الحديث عنه في ما يؤلفونه من كتب البلاغة، ويكتفون بالإشارة إليه إشارة خفية،

1- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط1. القاهرة: 2003م، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص35.

2- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص36.

3- نفسه، ص33.

4- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، دط. جدة: دس، دار المدني، ج1، ص13.

5- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص198.

6- ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع.

كقول يحيى بن حمزة العلوي: «وكتابنا إنما نذكر فيه ما يتعلق بعلوم المعاني دون ما عداه، فلا يُمزَج أحدهما بالآخر، وأيضا فإن هذا الكتاب لا يخوض فيه إلا من له وطأة في علم الإعراب، وحظوة بحقائق العربية، فلا جرم أغنانا ذلك عن الكلام في الأسرار النحوية والمباحث الإعرابية[1]» فإغفاله الحديث عن الإعراب وأثره في بلاغة الكلام، هو تصنيف منه لمراتب الناس من حيث البلاغة، فمن لم يعرف الإعراب فلا يحق له النظر في كتابه المشتمل على أبواب في علم المعاني، لأنه لم يأت من علم البلاغة بالأساس الأول وطمح إلى ما بعده.

وكيف لا يكون الأمر كذلك؟ والدلالة مرتبطة به، محتاجة إليه، فـ «لو أراد متكلم إيضاح معنى ملتبس بغيره، من دون تفهيمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك[2]» والبلاغة في الكلام أعلى درجة من الإفهام، فقد نفهم كلام الصبي، وإشارات الأبكم، ولا يجعلنا ذلك نحكم له بالبلاغة، فإن تعذر فهم كلامٍ أصبح بينه وبين البلاغة بِيدٌ دونها بِيدٌ.

II. الأدلة التطبيقية:

1. **علامات الإعراب تتأثر بالسياق:** ما جعل بعض العلماء ينكر أثر علامات الإعراب في بلاغة الكلام، هو اعتقادهم أن الإعراب يُكتسَب سماعا كما تُكتسَب الموضوعات اللغوية من أسماء وأفعال وحروف، فرفع الفاعل والمبتدأ والخبر، ونصب المفعول والحال والتمييز، وجر المضاف إليه وما شابه ذلك، يبدو في ظاهر الأمر كتسمية الرجل رجلا، والفرس فرسا لا جهد فيه ولا صناعة، لذلك لا يتفاضل الناس في الإعراب، ومن هذا الاعتقاد نفوا أثر الإعراب في بلاغة الكلام.

وهذا الاعتقاد صحيح لو كان لكل جملة إعراب واحد لا تبرحه، ولكن المتكلم أمام خيارات متعددة، وحالات مختلفة، وذلك لتغير الإعراب بتغير المقام، قال ابن جني: «وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العُقَيلي الجُوثِي التميمي - تميم جوثة - فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع فأبى وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيشٍ هذا! اختلفت جهتا الكلام.

1- يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطراز، ط1. بيروت: 1423هـ، 2002م، المكتبة العصرية، ج2، ص89.

2- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص90.

فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً[1]» فالمتكلم لا يُعرِب كلامه انطلاقا من قوالب جاهزة حفظها فهو يكررها دون وعي منه، ولكنه يختار وجها من الإعراب ويرفض وجها آخر حسب ما يتلاءم مع المقام، ولذلك «نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمدا على سياق الحال واختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة[2]» بل إنه يحكم على جملة بالخطأ في موضع، ويحكم عليها بالصحة في موضع آخر، وفي كتابه من الأمثلة ما يتعذر إحصاؤه، أذكر منها قوله: «فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا[3]» وهذه الإشارة من الأهمية بمكان، فرفع عبد الله يوهم بأنه خبر، في حين أن المستمع يعرف ذلك، فيكون المتكلم قد أخبر المستمع بشيء معروف عنده، والواجب عليه أن يقول: (أنا عبدُ الله منطلقٌ) ليكون (عبدُ الله) بدلا من (أنا) و(منطلقٌ) هو الخبر، وإذا كان المستمع يجهل المتكلم أو يعرفه وهو خلف حائط حسُن قوله: (أنا عبدُ الله منطلقا)، فلا يستوي الإعراب مع من يعرف المتكلم ومع من لا يعرفه، وشبيه بما أشار إليه سيبويه، قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود: 72). قال الزجاج مبينا سبب نصب (شيخا): «القراءة النصب وكذلك هي في المصحف المجمع عليه، وهو منصوب على الحال، والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه.

وذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائما، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيد أنه زيد لم يجز أن تقول: هذا زيد قائما، لأنه يكون زيدا ما دام قائما، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول ذاك للذي يعرف زيدا: هذا زيد قائما فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير لك إلى

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص76.

2- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، ط1. الأردن: 1432هـ، 2011م، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص93.

3- سيبويه، الكتاب، ج2، ص80، 81.

زيد حال قيامه، لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر، فالنصب الوجه، كما ذكرنا ويجوز الرفع[1]» وإنما قال يجوز الرفع اعتمادا على قواعد النحاة، أما ما تقتضيه البلاغة فالنصب هو الوجه وبذلك نطق القرآن.

ومن الأمثلة على اختيار المتكلم علامة الإعراب حسب المقام، «قول حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لا تَهِرُّ كِلاَبُهُم وَلا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ[2]

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تهرُّ) وحمل (حتى) على الابتداء، لأن غرض الشعر مدحهم، فقد جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، ولو نصب (لا تهر) لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود[3]» فالشاعر يقصد أن كلاب الممدوحين ألفوا الضيوف فأصبحوا لا ينبحون عند رؤيتهم، وهذا المعنى لا يؤديه إلا الرفع، ولو نصب لجعل الناس يأتون إليهم بهدف منع كلابهم من النباح، وبين المعنيين من التفاوت ما بين الحكمة والهذيان، ولم يأت الشاعر بالرفع، ولم يتجنب النصب إلا بعد النظر في المعنى الذي يريده، والتفكير في الوجه الإعرابي الذي يقتضيه المقام.

ولا يختار المتكلم علامة إعراب دون غيرها ليكون كلامه موافقا للمقام فحسب، ولكنه قد يستغني عن العوامل اللفظية، فيرفع أو ينصب أو يجر اعتمادا على حال الخطاب، قال المبرد: «وكذلك لو قال: أقائما يا فلان وقد قعد الناس؟... ولو لم تستفهم لقلت منكرا: قاعدا علم الله– وقد سار الناس، قائما كما يرى والناس قعود. فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل[4]» فكأنه قال: أراك قائما يا فلان والناس قعود، ولكنه لم يتلفظ الفعلَ استغناء لما يشاهد من الحال، فهو لا يتحدث عن قيام كان وانقضى، ولا عن قيام غير موجود لحظة الكلام وسيكون بعده، ولكنه يتحدث عن قيام مشاهد وقت الكلام، فكانت علامة الإعراب غير خاضعة لعامل لفظي ولكنها متأثرة بمقام المقال.

1- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح عبد الجليل عبده شلبي، ط1. بيروت: 1408هـ، 1988م، عالم الكتب، ج3، ص63، 64.

2- عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان حسان بن ثابت، ط2. مصر: 1347هـ، 1929م، المطبعة الرحمانية، ص309.

3- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني)، ط1. الأردن: 1424هـ، 2004م، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص186.

4- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج3، ص264.

ولما كان هذا حال علامات الإعراب، نجد بعض العبارات تتكرر في كتب النحاة، كقولهم: رفع بتقدير كذا، وإذا وردت الجملة نفسها بالنصب مثلا قالوا: نصب بتقدير كذا، فيحار من ليس له مسكة باصطلاحاتهم، ولا اطلاع بمنهج دراستهم، ويرى في كلامهم نوعا من التكلف وضربا من الفلسفة البعيدة من الدراسة الوصفية للغة، ويتهمهم بإخضاع العربية لقواعدهم التي وضعوها؛ وسر المسألة، أن الرفع والنصب يتغير بتغير المقام فيقدر له عاملا موافقا لمقتضى الحال، وفي هذا المعنى يقول محمد عبد اللطيف حماسة: «... ولذلك قيل: (أنحى الناس من لا يُلحِّن أحدا). ومعنى هذا أن كل تعبير له أوجه من العربية وجه به يستقيم، ويكون صوابا لا خطأ فيه. ومعنى هذا أيضا أن المعيار الذي يُحتكم إليه في تمييز الصواب من الخطأ نسبي تقريبي. وإذن تبقى غاية أخرى، هي الكشف عن التمايز بين التراكيب، والفروق بينها في أدائها لما يراد بها أداؤه والتعبير عنه[1]» فلا يمكن الحكم على وجه إعرابي بالصحة أو بالخطأ حتى ينظر في المقام الذي أنتج فيه النص، أما أن يحكم عليه حكما مطلقا فلا.

2. **علامات الإعراب تؤدي وظيفة بلاغية بذاتها:** قد تُوسَم كلمة بعلامة إعراب تبدو مخالفة للمشهور من القواعد النحوية، فيحار النحاة في أمرها، ويجتهدون لتعليل ذلك العدول ومخالفتها لبقية الكلمات المجاورة لها، ولا يرجع سبب ذلك –فيما أرى- إلا لأمر بلاغي، خاصة إذا كان ذلك العدول في آية من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (المائدة: 69). فلو خضعت ألفاظ الآية للمشهور والمعروف من القواعد النحوية لكانت كلمة (ٱلصَّٰبِـُٔون) نصبا، لأنها معطوفة على منصوب (اسم إنَّ)، ولكنها خالفت القاعدة النحوية، وخالفت الكلمات المعطوفة عليها، فذهب النحاة مذاهب شتى(*) لإيجاد علة نحوية تبرر هذا العدول عن القاعدة، أو لتبيين

1- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، ط1. القاهرة: 1420هـ، 2000م، دار الشروق، ص27.

*- اختلف النحاة القدامى حول تفسير الرفع في (ٱلصَّٰبِـُٔون) أذكر منهم: سيبويه، الكتاب، ج2، ص155، 156. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص185- 195، وأبا البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دط. بيروت: دس، دار الكتب العلمية، ج1، ص221- 223. كما اجتهد اللغويون المحدثون لإيجاد تعليل دقيق للرفع على خلاف بينهم. أذكر منهم: إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب

موافقتها لقاعدة ما وذلك بتقدير محذوف، ولا سبيل إلى كشف سر هذا العدول وفهمه أحسن من البحث عن الفرق في المعنى بين النصب والرفع، قال الزمخشري: «﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز (إن) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك... فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا[1]» فكأن رفع (ٱلصَّٰبِـُٔونَ) بين منصوبات يؤدي إلى جذب الانتباه إلى هذه الكلمة، فحالها كحال شيء أحمر بين أشياء بيضاء، فإن العين ستركز النظر نحو اللون المخالف، ولو كانت كلها لونا واحدا لتساوت، ولما كان شيء منها أحق بالتركيز من شيء، فكذلك اللفظ المرفوع وسط ألفاظ منصوبة ولا سيما إنْ كان حقه النصب.

غير أن ثمة أمرا لا يزال الفكر يقلّبه ويتدبره، حتى ليكاد يؤدي به إلى الشك في ما قاله الزمخشري في الآية السابقة، وهو ورود آية تكاد تطابق الآية سالفة الذكر من حيث الألفاظ، ولكن لفظ (ٱلصَّٰبِـُٔونَ) لم يخالف قاعدة نحوية ولا خالف ما جاوره من ألفاظ، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: 62). ولم أجد من العلماء ولا من المفسرين من ربط بين الآيتين، وعلل سبب مخالفتها للقواعد النحوية في موضع واتفاقها في موضع آخر، وقد حاولت البحث عن السبب، فأرجعته إلى كون نزول سورة البقرة قبل سورة المائدة[*]، لذلك جاءت بالنصب إخبارا للمرة الأولى، فلما كررت جاءت رفعا فكانت تنبيها وتوكيدا، وهذا شبيه بأدوات التوكيد في الخبر، إذ يقع عاريا من أدوات التوكيد للمرة الأولى، ثم يؤكد

القرآن لأبي البقاء الحسين بن عبد الله العُكبري، رسالة ماجستير، إشراف غنيم بن غانم بن عبد الكريم الينبعاوي، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، 1420هـ، 1999م، ص175- 187.

1- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص272، 273.

*- قال الغرناطي: «... ثم أنزل بالمدينة: البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم إذا زلزلت، ثم الحديد، ثم القتال، ثم الرعد... ثم المائدة، ثم براءة» أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، البرهان في ترتيب سور القرآن، تح محمد شعباني، دط. المغرب: 1410هـ، 1990م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص57.

بمؤكد واحد للمرة الثانية، فإن لاحظ المتكلم إنكارا من المستمع أكد كلامه بمؤكدين فأكثر، وكذلك الآيتان، فإنما نصب (ٱلصَّـٰبِـِٔينَ) في سورة البقرة، لأن الآية موجهة لأشخاص أذهانهم خالية من المعلومة المقدّمة إليهم، فلما كررت في سورة المائدة عدل بها عن المعروف من قواعد النحاة توكيدا للمترددين، وتنبيها للغافلين.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ (الحج: 17) فلا علاقة له بالآيتين السابقتين، ولا تشتركان إلا في بعض الألفاظ، أما من حيث المعنى فمختلفتان تمام الاختلاف، إذ لم تحتوِ الآية وعدا لا بالثواب والمغفرة ولا وعيدا بالعقاب.

ومثل الآية السابقة (المائدة: 69)، قوله تعالى: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأَخِرِ أُوْلَـٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 162)، وإن كانت المخالَفة في آية المائدة بالرفع، وآية النساء كانت بالنصب، فالغرض البلاغي واحد، وهو الإشارة إلى أهمية الكلمة الموسومة بإعراب مخالف للكلمات التي تنص القواعد النحوية على وجوب موافقتها، فالمعطوف عليه والمعطوف من التوابع، ولكن لفظ (ٱلۡمُقِيمِين) خالف المعطوف عليه (ٱلرَّٰسِخُون)، فذهب بعض النحاة إلى تقدير حرف جار، وردّ المبرد هذا الرأي لعدم اتفاقه مع المشهور من قواعد النحو فقال: «ومن زعم أنه أراد (ومن المقيمين الصلاة) فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب[1]» غير أن تعليل حالة كهذه، تحتاج إلى الرجوع إلى سياق الكلام، والنظر في معناه، والبحث في بلاغته؛ ولا يكفي تقدير عامل ما، وإهمال ما ينتج عن هذا العدول من معانٍ لا تفهم إلا بالنظر وإعمال الفكر، فالسبب يرجع إلى إعطاء اللفظ أهمية أكثر مما جاوره من ألفاظ، قال فاضل صالح السامرائي: «إن هذا مما يسمى في علم النحو بالقطع وهو يكثر في

1- المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ص931.

المدح والذم والترحم، ويكون ذلك لأهمية المعطوف[1]» فأرجع سبب النصب إلى غرض بلاغي وهو الاهتمام.

غير أن بعض الباحثين لم يرتض هذا التعليل، فمن القدامى من أرجع نصب (المقيمين) إلى خطأ كُتَّاب الوحي، وكأنه يجيز تصحيحه، فرد رأيَهم المحققون من العلماء ونسبوهم إلى الجهل بكلام العرب، قال الزمخشري: «و﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يُلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان[2]» ومن المحدَثين من خالف رأي جمهور النحاة والمفسرين، ولم ير لنصب (المقيمين) من أثر في تفضيل الصلاة، لأنه يرى أن الإيمان أهم من إقامة الصلاة، فلا يصح عنده تفضيلها عليه، قال زكريا أوزون: «لا نرى أن مقيمي الصلاة أهم من المؤمنين بالله واليوم الآخر، فالإيمان أساس الانتماء للدين الحنيف الذي لا صلاة للمؤمنين بدونه أصلا[3]» والإيمان أهم من الصلاة كما قال، ولكنه لم يُقلِّب المسألة على وجوهها لينظر فيها من جميع جوانبها، ذلك أن الآية مدنية، فأمر الإيمان مفروغ منه وقد مر على ظهور الإسلام زمن غير قصير؛ كما أنه يوهم القارئ بقوله: «لا نرى أن مقيمي الصلاة أهم من المؤمنين بالله واليوم الآخر» أن المؤمنين بالله يختلفون كل الاختلاف عن مقيمي الصلاة، والأمر على غير ذلك، إذ لا يُتصَور شخص يقيم الصلاة، وهو لا يؤمن بالله، فمدْح مقيمي الصلاة هو مدْحٌ لطائفة خاصة من المؤمنين، أي إقامة الصلاة هي درجة عالية من الإيمان، وكلامه يتضمن هذا المعنى (لا صلاة للمؤمنين بدونه أصلا)، ولكنه كان مشغولا بتتبع أقوال النحاة، ومحاولة إبطال آرائهم وهم أعلم منه بكلام العرب، وأدرى بسنن كلامهم حفظا وإحاطة.

وإذا كان زكريا أوزون مخالفا للنحاة بحجة كون الإيمان أكثر أهمية من الصلاة، فإن إبراهيم أنيس يخالفهم من باب تجانس الأصوات في الآية وموافقتها لما يحيط بها من كلمات، ولا علاقة له –حسب رأيه- بالجانب الدلالي ولا بالجانب البلاغي، بل إنه لا يعتبر الواو والياء في جمع المذكر السالم إعرابا، فيقول: «ويجب أن نذكر دائما أنه لا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية، إلا أن الصيغة الأولى تشتمل على ضم طويل، في حين أن الأخرى تشتمل على كسر طويل... ولذلك لا

1- فاضل صالح السامرائي، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، ط1. الشارقة، القاهرة: 1429هـ، 2008م، مكتبة الصحابة، مكتبة التابعين، ص47.

2- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص178.

3- زكريا أوزون، جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص125.

ندهش حين نرى في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[1]» وهذا القول غير مستغرب من إبراهيم أنيس، لأنه ينكر دلالة علامات الإعراب في اللفظ المفرد اسما كان أو فعلا، وهي أوضح حالا من علامات الإعراب في جمع المذكر السالم والمثنى، ولا فرق عنده بين (المقيمون) و(المقيمين) إلا من الناحية الصوتية ووصل الكلام بعضه ببعض، هذا من الناحية الدلالية أما أن يتجاوز الحديث عما يحققه رفع كلمة أو نصبها من دقائق المعاني وتفاوت في الأسلوب، فهو أبعد الناس من ذلك.

وهذا أسلوب معروف في القرآن لتكرره في غير ما آية من القرآن الكريم، على اختلاف الموضوعات، واختلاف المعاني، وإنما يجمع بينها أمر واحد هو المدح أو الذم، قال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ (البقرة: 177)، فاختص الصابرين بالمدح، ولو رفع (الصابرين) لما اشتمل معنى المدح، قال الزمخشري: «﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾: منصوبا على الاختصاص والمدح؛ وإظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال[2]» ومن خلال الآيات السابقة يتضح أن وسم كلمة ما بعلامة إعراب أبلغ من وسمها بعلامة أخرى، وهذا ما أشار إليه العلماء القدامى، قال السيوطي: «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها. قال الفارسي: ((إذا ذُكرت صفات في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابه))؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا[3]» ولا تخفى إشارة السيوطي إلى أثر علامات الإعراب في بلاغة الكلام، وهو يعلل حسن المخالفة في الإعراب بأنه يوافق ما يقتضيه المقام.

يستنتج من الآيات السابقة «أن تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها ينبّه الذهن إلى وجوب التأمل فيها، ويهدي التفكير لاستخراج مزيتها، وهو من أركان البلاغة[4]» لأن تغيير إعراب كلمة من

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص272.

2- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، 367.

3- أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح مركز الدراسات القرآنية، دط. السعودية: دس، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج5، ص1664.

4- محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7. بيروت: 1420هـ، 1999م، دار اليمامة ودار ابن كثير، ج02، ص151.

بين أمثالها يجعل الكلام كله أبلغ وأحسن من جعله موافقا لها، وذلك لأن مخالفة كلمة لما جاورها من كلمات في الإعراب يجذب الانتباه ويدل على أنها ذات شأن، وإذا وسمت بعلامة إعرابية مماثلة لعلامات جاراتها، ساوتها في الفضل زيادة ونقصانا.

ومن الأدلة على أن لعلامات الإعراب أثرا في بلاغة الكلام بذاتها، دون الاستعانة بقرائن أخرى قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ (القمر: 49)، إذ يحتمل من الناحية النحوية وجهان من الإعراب لكلمة (كل)، إما الرفع وإما النصب، ولكن المعنى يتغير تغيرا تاما، «وتوضيح ذلك أن قوله تعالى (كلَّ) بالنصب معناه إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع[*] لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء و(بقدر) خبرا لكل، فيكون المعنى إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر. ومعنى ذلك، أن في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنما خلقها غيره سبحانه[1]» فرفع (كلٌّ) يؤدي إلى فهم معنى الكلام ومعنى لازمه، وذلك أن العقل يستنتج من الجملة: (إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر) أن ثمة أشياءً لم يخلقها الله، وقد استدل القدرية بذلك، وذهبوا إلى أن أفعال الإنسان غير مخلوقة، ولذلك لما أُشيع عن أبي عثمان المازني أنه من القدرية، وأنه يميل إلى الاعتزال، سأله الأصمعي في مجلس من مجالسه عن الفرق في المعنى بين نصب (كل) ورفعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ (القمر: 49)، فقال المازني مخبرا عن إجابته الأصمعيَ: «فعلمت مراده وخشيت أن يغري العامة بي فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل. وتعاميت[*] عليه[2]» ولكن أبا عثمان المازني يقرأ الآية بنصب (كل) ولا يعتقد اعتقاد القدرية، فقد قال قبيل جوابه هذا: «سيبويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالمضمر، لأنه ليس ههنا شيء هو بالفعل أولى،

---

*- مع أن القراء السبعة أجمعوا على النصب، إلا أن الزمخشري يروي قراءة بالرفع، قال: «وقرئ: (كل شيء) بالرفع» الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج5، ص664. والظاهر أنها قراءة شاذة.

1- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص30، 31.

*- قال: تعاميت، لأن هدف الأصمعي من السؤال أن يعرف إذا ما كان المازني قدريا كما أشيع عنه، وإنما يعرف ذلك إن قال بالرفع، وذلك أن الرفع يفيد أن ما خلقه الله كان بقدر وما لم يخلقه لم يكن بقدر، وعند القدرية أفعال الإنسان غير مخلوقة، غير أن المازني أجاز الحالتين وعلل كل واحدة منهما، فلم يحقق للأصمعي ما أراده.

2- ع/ الزجاجي، مجالس العلماء، ص224.

ولكن أبت عامة القراء إلا النصب، ونحن نقرأها كذلك اتباعا، لأن القراءة سنة[1]» وإنما آثر اجتناب الجدل أمام عامة الناس، وهذا واضح بيِّن في قوله: «وخشيت أن يغري العامة بي» وهذا الحوار العلمي الذي دار بين الأصمعي وأبي عثمان المازني، دليل على أن لعلامات الإعراب وظيفة بلاغية لما تؤديه من تفرقة بين المعاني.

إن ثمة أمرا هاما يُفسَّر على ضوئه سببُ نصب (كل)، وهو أن الاسم إذا رفع في بداية الجملة فهو المُتحدَث عنه، أو المسندُ إليه، أو العمدة، ولا خلاف في الأمر باختلاف الاصطلاحات، فكلها تؤدي معنى واحدا هو الإخبار عن الاسم المرفوع، في حين أن المقصود من الآية هو الإخبار عن الفعل ﴿خَلَقۡنَـٰهُ﴾، ذلك أن الآية جاءت لإثبات ما قدره الله تعالى، قال القرطبي: «في (صحيح مسلم) عن أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسولَ الله @ في القدر، فنزلت: ﴿ يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقۡنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 48، 49)[2]» فكان الكلام منصرفا إلى خلق الأشياء بقدر، ولم يكن إخبارا عن (كل) لذلك جاءت نصبا، وقد أوضح أبو القاسم السهيلي ذلك فقال: «ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء. وليس مقصورا على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه الوجه، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقۡنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49)، كيف أجمع القراء على نصبه، ودل ذلك على قبح الرفع فيه، لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: (إنا كلٌّ شيء) لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: ﴿خلقناه﴾،

1- ع/ المصدر نفسه، ص224.

2- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج20، ص105.

فكان يكون فيه للقدرية متعلق[1]» فلما كان القصد من الكلام الإخبار عن (كل) جاءت رفعا كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمۡرٍ مُّسۡتَقِرٌّ﴾ (القمر: 02)، وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ (القمر: 52).

وعليه، يجب الرجوع إلى المعاني المقصودة لمعرفة الوجه الإعرابي الذي يؤخذ به في مقام ما، ولا يُفضَّل وجه على وجه لمجرد التيسير كما ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى جواز «رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح. وترد هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو[2]» وإنما يكون ذلك هو الصواب لو لم يؤد الرفع والنصب إلى فروق في المعاني.

وقد يحتاج المتكلم إلى ذكاء وفطنة لتوجيه إعراب كلامه، خاصة إن تعلق الأمر بلحظات يؤدي الخطأ فيها إلى الضرر الجسيم، فعندئذ يكون المرء أحوج ما يكون إلى سرعة البديهة، «ومن ذلك ما روي عن عتبان الحروري في قوله:

فإن يك منكم كان مروان وابنه   وعمرو ومنكم هاشم وحبيبُ

فمنا حُصين والبُطين وقُعنُـــب   ومنا أميرُ المؤمنـــين شبيبُ

فإنه لما بلغ الشعر هشاما وظفر به قال له: أنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيب؟

فقال: لم أقل كذا وإنما قلت: ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ.

فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها[3]» فالشاعر وإن كان قد قال (ومنا أميرُ المؤمنين شبيب) بالرفع وهو في مقام ما، فإنه لم يعترف بذلك وأحاله على النصب وهو أمام أمير المؤمنين، لأن المقام الثاني يقتضي ذلك، ولا يمكن القول في حالات شبيهة بهذه الحالة، أن المتكلم لا يبذل جهدا لإعراب

1- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مَعوَّض، ط1. بيروت: 1412هـ، 1992م، دار الكتب العلمية، ص336.

2- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسَّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، ص70.

3- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص30، 31.

كلامه، وأنه لا يزيد على اتباع رسم خطه له سابقوه، وإنما عليه أن يفرق بين المقامات، فيرفع موضع الرفع، وينصب موضع النصب، لعلمه أن الإعراب (لعاب الأفاعي القاتلات) في موضع، وهو (أري الجنى اشتارته أيدٍ عواسل) في موضع آخر.

ومن دقائق المعاني التي تؤديها علامات الإعراب، فيرتفع بذلك كلام وينحط كلام وإن كان كلاهما صواب، ما أنشده صاحب الكتاب (من البسيط):

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللّؤم توعدني وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ[1]

برفع (اللؤمُ) و(الخورُ)، لعدم إعمال الفعل (خلتُ)، وهذا يقتضي تضاربا في رأي الشاعر، فتارة يكون متأكدا من الحكم الذي أصدره على الأراجيز، وتارة يدركه الشك، ففي الرفع تراجع عن رأي بدأ به كلامه، بينما لو أعمل الفعل (خلتُ) فنصب (اللؤم) و(الخور) لكان كلامه كله شكا ولم يرتق إلى درجة اليقين البتة، قال سيبويه: «وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك[2]» ومما يلفت الانتباه قول سيبويه (وإنما كان التأخير أقوى) وهو يقصد تأخير الفعل (خلت) في النية عن (اللوم) و(الخور)، ويفهم من ذلك أن الرفع أقوى من النصب، لأنه أكثر هجاء، فكأن الشاعر يقول: أتوعدني بالأراجيز وأنا لا أزال مترددا بين شك ويقين بأن فيها اللؤم والخور. ولو نصب لما وصل إلى درجة اليقين إطلاقا، فهو شاك فقط.

ولا شك في أن الشاعر بدأ كلامه بالشك ثم أدركه اليقين فرفع، ولا يمكن القول بأنه بدأ كلامه باليقين ثم أدركه الشك، لأن في ذلك إنقاص من شدة الهجاء ما يجعل الشعر متجها نحو إنصاف المهجو، وليس هذا من عادات الشعراء، وإنما يعرف الشعر بالمبالغة والادعاء، ولا تعلو قيمته بالإنصاف وتقرير الحقائق، وسواء آبتدأ كلامه بالشك ثم أدركه اليقين، أم ابتدأه باليقين ثم أدركه الشك، فهو أبلغ من أن يتوقف على شكٍ لا يرتقي إلى درجة اليقين إطلاقا.

1- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص120.

2- نفسه.

هذه الأمثلة التي ذكرتها سابقا، كلها تندرج تحت باب واحد وهو اختيار وجه من الإعراب من بين ما يحتمل الكلام من وجوه، لأنه أبلغ من غيره بالنظر إلى مقتضيات مقام الكلام، وثمة حالة أخرى تؤدي فيها علامات الإعراب وظيفة بلاغية بطريقة مختلفة تماما عما سبق، تتمثل في إبهام شيء عن السامع لإثارة رغبته في معرفة الشيء المخبر به، ثم إخباره بعد أن تَشَوّق لسماع ما يود المتكلم إيصاله إليه، وهو أبلغ من ذكره غفلا دون تشويق، قال يحيى بن حمزة العلوي: «اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيد بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب... ويؤيد ما ذكرناه هو أن الإبهام أولا يوقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام، لما قرع سمعه فلا تزال نفسه تنزع إليه، وتشتاق إلى معرفته، والاطلاع على كنه حقيقته. ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أبا، وأفضلهم فعلا وحسبا، وأمضاهم عزيمة، وأنفذهم رأيا، ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرم الأفضل الأنبل، وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولا، وتفسيره ثانيا[1]» وهذا قد يتحقق بعلامات الإعراب، نحو: (عندي حُبٌّ عسلا) و(عندي حُبُّ عسلٍ) و(عندي قدحٌ ماءً) و(عندي قدحُ ماءٍ)، فمعنى الجملتين عند نصب (عسلا) و(ماءً)، عندي من العسل ومن الماء مقدار حب ومقدار قدح، وتحتمل الجملتان بجر (عسلٍ) و(ماءٍ) معنيين:

- الاحتمال الأول: عندي مقدار حب ومقدار قدح.
- الاحتمال الثاني: عندي الحب الذي يوضع فيه العسل والقدح الذي يوضع فيه الماء.

وثمة أمر آخر يضاف إلى ما أشرت إليه، وهو تفخيم أمر الحب وأمر القدح، وتشويق المستمع إلى معرفة أهمية الحب والقدح لا يتم بالجر، وإنما يتم بالنصب على أن العسل والماء تمييز لا غير، قال الصبان عن بلاغة نصب التمييز: «وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب[2]» وتوضيحا لذلك يقول فاضل صالح السامرائي: «تقول: (عندي خاتمٌ ذهبا) بالنصب و(عندي خاتمُ ذهبٍ) بالإضافة فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة، ثم جئت بعدها بما يفسر الخاتم فكأنك أخبرت بخبرين: الأول (عندي خاتم)

1- العلوي، الطراز، ج2، ص44.

2- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص290.

حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام، وظن المخاطب أنه تم، قلت (ذهبا) بخلاف قولك (عندي خاتمُ ذهبٍ) فإن الكلام جعلته سردا واحدا فلم يتم بكلمة (خاتم)، بل أن السامع ينتظر بقية الكلام، فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام، وهذا يكون إذا أردت إبهام الأمر على السامع أولا ثم إيضاحه فيما بعد إذا رأيت أنّ المقام يستدعي ذلك، كأن يكون الخاتم من نوع ثمين، أو من معدن نادر يستدعي الإبهام، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده هذا الخاتم، أو لغير ذلك من الملاحظ فتبهم الأمر عليه، ثم توضحه له، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة[1]» والإبهام ثم الإيضاح من سنن كلام العرب ورد في البليغ من الكلام، وبه نطق القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ ١٦﴾ (طه: 13- 16). إذ ذكر الوحي مجملا ثم فصّل بعد ذلك.

3. علامات الإعراب تؤدي وظيفة بلاغية بتضافرها مع قرائن أخرى:

أ. **قرينة الرتبة:** لا يخفى ما للتقديم والتأخير من أهمية في بلاغة الكلام، ويكاد يكون سبب إعجاز القرآن الكريم، لأن نظم الكلم هو ترتيبه بتقديم لفظ وتأخير آخر، ما جعل عبد القاهر الجرجاني يقول عنه: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان[2]» وكذلك أشار النحاة إلى شروطه في كل باب يدرسونه، وقد يتجاوزون ذلك فيشيرون إلى الأسباب التي تجعل المتكلم يقدم لفظا ويؤخر آخر، فيلجون بذلك بابا من البلاغة وهم يشعرون أو لا يشعرون، قال سيبويه: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم[3]» فهو باب مشترك بين علمي النحو والبلاغة، كلٌّ يدرسه من جانب يتماشى ومنهجه.

1- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص279.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

ولما كانت اللغة العربية لغة معربة، اتصفت الجملة العربية بالحرية، بحيث يحدث تغيير في رتبة الألفاظ دون أن يلتبس بعضها ببعض ما دامت موسومة بعلامات إعراب تميزها من غيرها حيثما حلّت، وهذا ما قصده الزجاجي بقوله: «جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[1]» فلا ينفرد تقديم لفظ وتأخير آخر بفضل البلاغة، وإنما تشاركه في ذلك علامات الإعراب التي مكّنت المتكلم من التصرف في الألفاظ بالتقديم والتأخير، فالإعراب هو الذي يتيح التقديم والتأخير في الجملة العربية[*]، لأنه يوضّح وظيفة الكلمة العربية وإن تغيّر موضعها من الجملة، وليس بالضرورة أن تلزم رتبتها الأصلية لندرك إذا ما كانت فاعلا أو مفعولا أو حالا أو صفة، ولهذا قال مهدي المخزومي: «من خصائص العربية أن الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية، وأن لها من أجل ذلك حرية أوسع في التقديم والتأخير[2]» فكأن الألفاظ العربية تحمل أرقاما تبيّن ترتيبها الأصلي في الجملة، فلا تخفى على المستمع موضع الكلمة في الجملة وإن غُيّر بالتقديم والتأخير، تتمثل هذه الأرقام في علامات الإعراب التي تصاحب اللفظة حيثما حلّت، وهذه الخاصية غير متاحة للغات المبنية، قال فاضل صالح السامرائي: «إن الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير، وحرية في الكلام ليقدم ويؤخر من دون لبس، إذ يبقى الكلام مفهوما، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية، وهذا ما حرمت منه اللغات المبنية[3]» وهذا ما يتيح للمتكلم توليد كثير من الجمل المعبرة عن معنى عام مشترك من جملة واحدة، ولكنها تختلف في دقائق المعاني، وتتفق في الألفاظ نوعا وعددا لا ترتيبا، وذلك ما أشار إليه رمضان عبد التواب بقوله: «... لهذا كله نرى أن الإعراب كان من الأمور التي تساعد على حرية الجملة العربية، وأن الجملة العربية لهذا السبب كانت تقال بأوجه عدة[4]» ومثَّل فاضل صالح السامرائي لذلك بالجملة التالية: (أعطى محمدٌ خالدا كتابا) وقام بتوليد جمل منها بتقديم لفظ وتأخير لفظ، فتحصل على سبع جمل مثل: (أعطى خالدا محمدٌ كتابا) و(أعطى كتابا خالدا محمدٌ)

1- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69، 70.

*- خصص أحمد حاطوم جزءا من كتابه (كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة) عنونه بـــ (أثر الإعراب في النظام النحوي للعبارة العربية)، أثبت فيه أن الإعراب هو الذي يمكن المتكلم من تقديم جزء وتأخير جزء من الجملة العربية.

2- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67، 68.

3- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص47.

4- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص395.

ونحوهما، ثم قال: «دون أن يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول، في حين أنك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها. فهذه الجملة يقابلها في الانكليزية: Mohammad gave Khalid a book ولا نستطيع أن نصوغ لها صورة ثانية، إلا بتغيير في الجملة، أو بتغيير في المعنى، في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير سبع صور في العربية[1]» تلك الجمل السبعة تشترك في معنى عام، وهو أنه حدث إعطاء كتابٍ من محمد إلى خالد، ولكنها تختلف في زيادة واحدة عن الأخرى بمعنى جزئي يجعلها متميزة عن باقي الجمل، حسب ما يهتم به المتكلم ويريد إيصاله إلى السامع، فلا يمكن نيابة جملة من هذه الجمل السبعة عن جملة أخرى، في حين لو كانت العربية مبنية لاضطر المتكلم إلى احترام الرتبة الأصلية، فيعبر عندئذ عن معاني الجمل السبعة بجملة واحدة، وهذا ما عبر عنه فاضل صالح السامرائي بقوله: «للإعراب فائدة أخرى جليلة، وهي أنه يمنح اللغة غَناءً ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكِّن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية[2]» أو يُحْوِجُه اللبس بين المعاني الكثيرة للجملة الواحدة إلى زيادة ألفاظ أو حذف ألفاظ، فينتقل من جملة إلى جملة مغايرة تماما.

وقد يبدو الإعراب في مثل هذه المواضع غير ذي بال، أو أن الفضل كله يعود إلى التقديم والتأخير، ولكن الأمر دقيق لا يُدرك إلا بالتمعن، ولا يُفهم إلا بالرّوية وإعمال الفكر، ذلك أنه يمكن تقديم لفظ أو تأخيره، وجواز وجهين من الإعراب، ولا تتحقق بلاغة الكلام بوجه تحققها بالوجه الآخر، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ (الحجر: 19)، فإنه لا يمتنع رفع لفظ (ٱلۡأَرۡض) على الابتداء من حيث قواعد النحو، ولكن النصب هو الوجه إذ «لو رجعنا إلى السياق لوضح السبب، وإليك السياق: ﴿وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ١٦ وَحَفِظۡنَٰهَا مِن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٍ ١٧ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ ١٨

1- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص34.

2- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص34.

وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ۝١٩ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝٢٠﴾ (الحجر: 16- 20) فالكلام إنما هو على الله الذي جعل في السماء بروجا وزينها، ومد الأرض وألقى فيها رواسي وأنبت فيها من كل شيء، وجعل فيها المعايش[1]» ولو رفع لفظ (ٱلۡأَرۡض) لكان هو المتحدث عنه، لأنه يصبح عندئذ مسندا إليه، وهذا ما قرره النحاة القدامى والمحدثين على حد سواء، وهو مطابق لما توصل إليه النحو الوظيفي أيضا، فرفع (محمدٌ) في قولنا: (محمدٌ كلمته) علامة على أن (محمد) هو بؤرة الجديد باصطلاح النحو الوظيفي، ونصبه في قولنا: (محمدا كلمته) يجعله بؤرة المقابلة[*]، وليس فضل الكلام محصورا في أنه قُدِّم لفظ أو أُخِّر فحسب، وإنما يرجع أيضا إلى ما وُسم به من علامات الإعراب التي يختارها المتكلم حسب المقام.

وملخص القول: تأتي الجملة الفعلية في اللغة العربية مرتبة على النحو التالي: (فعل متعد ففاعل فمفعول)، وقد يحدث تغيير في هذا الترتيب لغرض بلاغي، وأمثل بالجمل التالية:

- الجملة (1): أكرمت محمدا.
- الجملة (2): محمدٌ أكرمته.
- الجملة (3): محمدًا أكرمته.

فالجملة (1) هي الأصل عدل عنه بالجملتين (2) و(3)، ومع أن ألفاظهما مرتبة ترتيبا واحدا إلا أن إعراب اللفظ (محمد) مختلف حسب ما يريده المتكلم، وذلك «أن المتحدث عنه في نحو قولك (محمد أكرمته) هو محمد، وفي (محمدا أكرمته) هو المتكلم، وكذلك في نحو قولك (زيد سلمت عليه)

1- نفسه، ج2، ص115.

*- يعرف أحمد المتوكل بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة بقوله: «نعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطَب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطَب) ونعرف بؤرة المقابلة بأنها البؤرة التي تستند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطَب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها» أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1. المغرب: 1405هـ، 1985، دار الثقافة، ص28، 29.

الإخبار فيه عن زيد، وفي (زيدا سلمت عليه) الإخبار عن المتكلم[1]» ولهذا جاء قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ (الحجر: 19)، بالنصب.

ومن المعاني الدقيقة التي يتضافر فيها كل من الإعراب والرتبة لتأدية معنى تقصر دونه مدارك الفحول من الشعراء، وتعجز عنه ألسنة المشاهير من الأدباء، ويصل إلى حد الإعجاز، ترتيب ألفاظ تتخللها ألفاظ أخرى في جملة، مع مراعاة المعنى المقصود، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ[*] إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ (المائدة: 06)، هذه الآية التي حيرت النحاة، فذهبوا مذاهب شتى لتعليل نصب (وَأَرۡجُلَكُمۡ) فذهب بعضهم إلى أن سبب النصب يرجع إلى «أن صب الماء مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها[2]» وإن كان هذا التعليل مقبولا، فإنه يمكن تعليل النصب بعلة أوضح، وما وجدت أحسن مما ذهب إليه القرطبي في تفسيره، إذ يقول: «ثم إنّ المسح في الرأس إنما دخل بين ما يغسل لبيان الترتيب على أنه مفعول قبل الرجلين؛ التقدير: فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وأرجلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم؛ فلما كان الرأس مفعولا قبل الرجلين قُدِّم عليهما في التلاوة – والله أعلم- لا أنهما مشتركان مع الرأس لتقدمه عليهما في صفة التطهير[3]» وهنا يُؤدَّى المعنيان دفعة واحدة، فيتضِح ما يمسح مما يغسل، وفي الوقت نفسه يتضح ترتيب أعضاء الوضوء على الوجه الذي ورد في التشريع، وبذلك لم يُكرر الفعل (اغسلوا) عند ذكر الأرجل لدلالة النصب عليه.

1- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص113.

*- قال القرطبي: «قرأ نافع وابن عامر والكسائي: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب، وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ: (وَأَرْجُلُكُمْ) بالرفع، وهي قراءة الحسن والأعمشِ سليمانَ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة: (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض» القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج7، ص342.

2- محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج02، ص185.

3- القرطبي، المصدر السابق، ج7، ص344، 345.

وعليه، فلا داعي لكل التعليلات النحوية التي لا تبحث إلا عن علة نصب (أَرۡجُلَكُمۡ) بتقدير عوامل لا تفسر المعنى المقصود من الآية والذي لا يتم إلا بالنصب، ومثل الآية السابقة قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ (البقرة: 132)، فرفْع (يَعۡقُوب) يجعله معطوفا على إبراهيم، ونصْبه يجعله معطوفا على (بنيه) وقد «قرئ (يعقوبَ) بالنصب عطفا على (بنيه) وهو بعيد، لأن يعقوب لم يكن فيما بين أولاد إبراهيم لما وصَّاهم، ولم يُنقل أن يعقوب أدرك جدَّه إبراهيم، وإنما وُلد بعد موت إبراهيم، وأن يعقوب أوصى بنيه أيضا كما فعل إبراهيم[1]» فلرفع يعقوب فائدتان اثنتان: تتمثل الفائدة الأولى في أن إبراهيم لم يوص يعقوب ^ فيمن أوصى من بنيه، وتتمثل الفائدة الثانية في أن يعقوب # وصى بنيه كما أوصى إبراهيم عليه السلام بنيه، فلم تكن وصية يعقوب لبنيه بدعة ابتدعها، ولكنه فعل كما فعل جده ^ .

ورغم وجود اللفظ (بنيه) بين اللفظين (إبراهيم) و(يعقوب)، فإن المعنى يفهم بالاعتماد على علامة الإعراب، كما فهم عطف (أرجلكم) على ما يغسل اعتمادا على علامة الإعراب، فالإعراب هو الذي يوضح رتبة الكلمات سواء قُدِّمت أو أُخِّرت.

وثمة باب هو أكثر غموضا مما أشرت إليه سابقا، ذلك أن اللفظة لا تبرح مكانها في الكلام المنطوق، ولكنها في حقيقة أمرها مأَخَّرة أو مقدَّمَة في ذهن المتكلم، وإنما يدرك المستمع ذلك من خلال الإعراب، لا من مواقع الألفاظ، وذلك كقول الشاعر:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللّؤم توعدني   وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ[2]

وإن كان ظاهر اللفظ أن (خلتُ) مقدم على (اللؤمُ والخورُ) فإنَّه في حقيقة أمره مؤخر عنهما، وكأنه قال: (وفي الأراجيز اللؤمُ والخورُ خلت)، وكأنه كان متيقنا وكان في نيته أن يقول: (وفي الأراجيز اللؤمُ والخورُ) ويسكت لا يزيد بعد ذلك لفظا واحدا، ثم أدركه الشك فقال: خلتُ، بعدما قطع

1- نفسه، ج2، ص409.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص120.

شوطا من اليقين، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بعلامات الإعراب، فيعرف المستمع ما ينويه المتكلم، ويعرف ما أراد تأخيره من الألفاظ وإن نطق بها أولا.

ومنه جواز جزم جواب الشرط وهو الأصل، وجواز رفعه على نية تقديمه على الشرط، ولكن الألفاظ تحافظ على رتبتها عند نطق الكلام، والذي يرشد المستمع إلى ما في نية المتكلم من تقديم وتأخير هو سماعه جواب الشرط مرفوعا، فيدرك أن ثمة تغييرا في الرتبة الأصلية للألفاظ في ذهن المتكلم لا في ما نطق به من كلام «نحو (إن جئتني أزرك) و(إن جئتني أزورك)... الذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدل على الإمضاء من جزمه، وذلك لأن أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر، والتقدير في الجملة السابقة (أزورك إن جئتني) فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث، ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرا، وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداء، ولذلك جزم الجواب[1]» وهذا شبيه بقول الشاعر:

وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

إلا أن في قول الشاعر يقين تخلله شك، وفي الجملة: (إن جئتني أزورك)، وعد بالزيارة ثم تراجُعٌ عنها وجَعْلها جزاء لمجيء المخاطب، ففي كلتا الحالتين تراجع من المتكلم، وكأنه لم ينظم الألفاظ نظْمَ ما أراده من معانٍ، فكان الإعراب هو القرينة التي يشير بها إلى ما ينويه من كلامه، ويمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي:

اللفظ المنطوق الموافق لنية المتكلم من حيث الرتبة	اللفظ المنطوق المخالف لنية المتكلم من حيث الرتبة	ما ينوي المتكلم قوله
وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمَ والخَوَرَ	وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ	وفي الأراجيزِ اللُّؤمُ والخَوَرُ خِلْتُ
إن جئتني أزرْك	إن جئتني أزورُك	أزورُك إن جئتني

جدول يبين الخروج عن الرتبة الأصلية دون تغيير مواضع الألفاظ نطقا

1- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص99.

وهذا الاختلاف الموجود بين ما ينطق به المتكلم، وما يضمره في نيته إنما يكون لضرب من البلاغة، وقد بينت ذلك فيما يتعلق بالبيت الشعري، وأما الجملة (إن جئتني أزورُك) فتصلح لمقامين اثنين، «إما للضرورة الشعرية، وإما أن يصدر المتكلم وعدا مطلقا يوجهه إلى السامع، ثم يحدث أمر طارئ يجعله يتراجع عن وعده الذي قطعه على نفسه في بداية كلامه، ولا يصلح في هذا المقام الأخير جزم جواب الشرط[1]» والملاحظ أن الجملتين: (إن جئتني أزورُك) و(أزورُك إن جئتني) غير متساويتين من حيث المعنى، فالأولى استقر رأي المتكلم على أنه سيزور المستمع دون شرط، وفي الثانية كان المتكلم سيزور المستمع دون شرط، ثم بدا له ألا يزوره إلا إن جاءه، فلا تصلح الواحدة منهما مكان الأخرى.

ب. الإيجاز: يُشترط في البليغ أن يُعبِّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، فلا يُكرِّر لفظا بغير فائدة، ولا يُعيد معنى فرغ من أمره، فيوصل ما أراده في فترة نشاط مستمعيه؛ بل إن البلاغة أصبحت ملتبسة بالإيجاز حتى عرِّفت بأنها: «الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خَطَل[2]»؛ وللإعراب دَخْل في تحقيقه، وذلك بطريقتين اثنتين: تتمثل الطريقة الأولى في الاستغناء عن كثرة الألفاظ للتعبير عن المعنى المقصود، وتتمثل الطريقة الثانية في تضافره مع قرينة الحذف، وذلك ما سأبيِّنه في هذا الجزء من البحث.

ومع أن الإيجاز تحدثه علامات الإعراب بذاتها -في بعض الأحيان- دون حاجتها إلى قرائن أخرى، إلا أنني آثرت ذكره في هذا الموضع لتفادي فصل نوعي الإيجاز بعضهما عن بعض وهما من ضرب واحد.

ب.1. الإيجاز[*] دون حذف: لكل لغة طريقتها في نظم كلمها، إذ تستعمل اللغة الفرنسية مثلا كلمات لربط النظم بعضه ببعض، نحو الأفعال المساعدة (Etre et Avoir) وبعض الحروف نحو (De , Du)، في حين تستغني اللغة العربية عن ذلك كله بعلامات الإعراب ما يجعلها أكثر إيجازا، وفي هذا المعنى يقول عبد السلام المسدي: «... إنما المراد هو المسلك الذي يتوخاه كل ضرب من ضربي الألسنة في تحقيق ظاهرة النظم... وإنما نعني الصورة التي يتم بها اللحام بين الألفاظ حين ترتصف في الخطاب، وهذه على ضربين لا غير: فإما أن آلية اللغة تعتمد في ذلك توفير أدوات لفظية يتم بها ربط

1- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص187، 188. (بتصرف)

2- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص97.

*- ليس الإيجاز قرينة، وإنما ذكرته في هذا الموضع لتفادي التكرار.

الكلمات بعضها ببعض ولا سيما عند الإبلاغ بالخبر، وإما أنها تتجاوز عن ذلك فلا تصرح بالرابطة معتمدة على تغير أواخر الكلمات الذي يصبح هو ذاته قرينة كاشفة لطبيعة العلاقة الحادثة بين الألفاظ[1]» فالنطق بحركة ينوب عن النطق بكلمة، فالضمة مثلا «علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي في العربية تؤدي إلى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية[2]» وليست الضمة وحدها هي التي تنوب عن استعمال كلمات، ولكنه حكم عام تحققه جميع علامات الإعراب، وسأجري مقارنة بسيطة بين جمل عربية وأخرى فرنسية ألخصها في الجدول التالي:

رقم الجملة	الجملة العربية	الجملة الفرنسية
1	الطفلُ سعيدٌ	L’enfant est joyeux
2	قرأت كتابَ البلاغةِ	J’ai lus le livre de Réthorique
3	جئتُ راجلاً	Je suis venus à pieds
4	سل: أيُّهم قام؟	Demande: qui s’est levé?
5	سل أيَّهم قام.	Tu intéroges celui qui s’est levé

جدول يتضمن جمل عربية ونظيراتها من الفرنسية

نلاحظ أنه لا وجود لرابط بين كلمات الجملة العربية في الحالة (1)، وإنما تم إسناد الخبر إلى المبتدأ مباشرة، بينما اعتمدت الفرنسية في الحالة نفسها للتعبير عن المعنى نفسه على لفظ للربط بين المسند إليه والمسند وهو الفعل المساعد (Est)، وفي الجملة (2) أغنى الجر في اللفظ (البلاغة) عن استعمال لفظ وسيط لإضافة (كتاب) إليه، بينما يضطر المتكلم باللغة الفرنسية إلى استعمال (De) للربط بين اللفظين (le livre) و(Réthorique)، كما ناب نصب (راجلا) في الجملة (3) عن التعبير عن المعنى نفسِه بالجملة (جئت بالأرجل) أو (باستعمال الأرجل) أو ما شابه ذلك، مثل ما عبِّر عنه في اللغة الفرنسية، ولا يجد متكلم العربية من عناء للتفريق بين معنى الجملتين (4) و(5)، إلا أن يغير حركة إعراب (أيهم) من رفع إلى نصب، لينتقل المعنى من الأمر بالاستفهام عن من الذي صدر منه قيام، إلى الأمر بتوجيه السؤال إلى القائم من الحاضرين، في حين يستوجب على متكلم الفرنسية تغيير

1- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص71، 72.

2- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70.

الجملة تغييرا كليا بزيادة ألفاظ وحذف أخرى، وفي الحالتين ألفاظ الجملة الفرنسية أكثر من ألفاظ الجملة العربية، لدلالة الإعراب على الفرق بين الجملتين.

ومن هنا، فإن علامات الإعراب تنوب عن كثير من الألفاظ التي تربط النص بعضه ببعض، سواء من حيث الإسناد أو من حيث الإضافة، كما تساعد على تفريق الجمل بعضها من بعض دون إضافة ألفاظ للشرح والتفسير، وتكون علامات الإعراب بذلك قد أدت إلى الإيجاز الذي لا تخفى أهميته البلاغية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتضافر الإعراب والرتبة لتحقيق الإيجاز، فينوب كلاهما عن ذكر ألفاظ كثيرة، قال عودة الله منيع القيسي مبيّنا أهمية علامات الإعراب في البلاغة ومستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ (البقرة: 127): «ولولا حركات الإعراب لكان حق التعبير أن يقال: (وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت، علما أن إبراهيم كان الشخص الرئيسي في عملية البناء، وأن إسماعيل كان الشخص الثانوي!) وبهذا... يكون التعبير الثاني ضعف التعبير الأول. ومن المقرر أن البلاغة في الإيجاز... عندما يستوي التعبير الموجز والطويل في أداء المعنى[1]» ونتأكد من ذلك بمقارنة جمل عربية بجمل تقابلها في لغات غير معربة، فعندما نقول: «(يعالج الطبيب مريضا) فقد أولينا اهتمامنا إلى الطبيب. فإن عارضنا أحد بقوله: (الطبيب يعالج مريضةً) ونحن متأكدون من أنه مريض لا مريضة حينئذ نقول: (مريضا يعالج الطبيبُ) مركزين كلامنا على (مريض)... فقد ركزنا على العلاج في العبارة الأولى، وركزنا في الثانية على الطبيب، وفي الثالثة على المريض من دون أن يتغير الإعراب... فإن نحن أردنا أن نعبّر بالفرنسية على المعنى الأول نقول: Le médecin soigne un malade. فإن نحن أردنا معنى الجملة الثانية لا نجد ما نُعبِّر به سوى العبارة الفرنسية المتقدمة نفسها، لكننا من أجل إفادة معنى الجملة الثالثة نضطر إلى إطالة الجملة بإضافة كلمات أخرى على العبارة فنقول: C'est bien un malade que médecin soigne فبعد ما كانت الجملة الفرنسية مشتملة على خمس كلمات، أصبحت مركبة من تسع كلمات، بينما لم تزد كل جملة من الجمل العربية الثلاث على كلماتها الثلاث[2]» وسبب ذلك يرجع إلى

1- عودة الله منيع القيسي، العربية الفصحى (مرونتها- وعقلانيتها- وأسباب خلودها)، ط1. الأردن: 1428هـ، 2008م، دار البداية ناشرون وموزعون، ص45.

2- إدريس بن الحسن العلمي، في اللغة، جمع وتقديم أمل العلمي، ط1. الدار البيضاء: 1422هـ، 2001م، دار النجاح الجديدة، ص48، 49.

اعتماد الفرنسية قرينة الرتبة وحدها، بينما تعتمد العربية قرينتين اثنتين (الإعراب والرتبة)، فتغير موضع الكلمات حسب ما يقتضيه المقام، ولا يحدث أي لبس بينها، فتستغني بذلك عن كثير من الألفاظ، فتكون العربية قد حققت أمرين اثنين دفعة واحدة: أداء المعنى المقصود، وتحقيق الإيجاز، وهذا ما عبَّر عنه سالم علوي بقوله: «تلتقي الدلالة مع الإعراب في الاقتصاد الجهدي الذي يبذله المتكلم[1]» وقد أدرك الأعرابي ذلك بفطرته، حيث ذكر الجاحظ أن معاوية سأل صحارا الأعرابي قائلا: «ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ[2]» فالإيجاز مع إيصال المعنى المقصود من غير خطأ غاية البلاغة التي تنشدها.

ب.2. الإيجاز بالحذف: ومن فنون البلاغة حذف بعض الألفاظ من الكلام، وهو أمر مستغرب عجيب، إذ يزداد الكلام حسنا بنقصان ألفاظه، وقد وضَّح عبد القاهر الجرجاني الوجه المستغرب من الحذف بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنك ترى به ترك الذِّكر، أفصح من الذِّكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِن[3]» وقد أدرجه ابن جني ضمن (باب في شجاعة العربية) من كتابه (الخصائص) لعلمه بصعوبة الإقدام عليه، وقال عنه: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[4]» فالحذف لا ينفرد بفضيلة تحسين الكلام وحده، بل إنه يتضافر هو والإعراب لتحقيق الإيجاز، إذ يُنقص الحذفُ من الألفاظ المنطوقة، ويكون الإعراب دليلا عليها، فتصبح في حكم المنطوق به، فلا يستغني الحذف عن دليل يرشد المستمع إلى الألفاظ المحذوفة، لذلك نجد النحاة يصرون «على أنه لا حذف إلا **بدليل**، ويؤيد ذلك ابن مالك بقوله: فزيد استغنى عنه إذ عرف[5]» وأدلة الحذف نوعان: حالية، وهي دلالة المقام على ما حُذف من ألفاظ، ومقالية، وهي دلالة ما نُطِق على ما حُذِف، جمعهما ابن هشام في قوله: «أحدها: وجود دليل (حالي)، كقولك: لمن رفع سوطا: (زيدا)، بإضمار (اضرب)، ومنه ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا ۖ﴾ (هود: 69)، أي: سلَّمنا سلاما. أو مقالي، كقولك لمن قال: من أضربُ؟: (زيدا)، ومنه: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ (النحل: 30)[6]» وحتى في

1- سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، ص85.

2- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص96.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

4- المصدر نفسه، ج2، ص360.

5- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص298.

6- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص317، 318.

الدليل الحالي، فإن الإعراب يدل على أن ثمة محذوفا، ويكتفي بذلك دون أن يحدد اللفظ المحذوف بذاته، فندرك عند سماعنا: (زيدا) أن ثمة لفظا محذوفا، ولكننا لا نستطيع تحديده، فقد يكون: اسمع، أو اكتب، أو اضرب، أو أي فعل متعد يمكن أن يكون (زيدا) مفعولا له، والذي يحدد الفعل بالذات هو حال الخطاب.

ولذلك يجب النظر في حال الخطاب لتقدير اللفظ المحذوف مع اعتماد علامة الإعراب، ولهذا يصح وجه من الإعراب في موضع ولا يصح في موضع آخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ (النحل: 24)، فكان الجواب عن السؤال: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ برفع (أساطيرُ)، ويتكرر السؤال نفسه في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾ (النحل: 30)، فكان الجواب بنصب (خيرا)، فالرفع في الحالة الأولى هو الوجه[*] لأنه لو نصب لكان معنى الكلام (أنزل ربنا أساطيرَ الأولين) في حين أنهم «ينكرون أن الله أنزل شيئا أصلا[1]» وفي النصب في الحالة الثانية إقرار بأن الله أنزل ما جاء به الرسول @، واعتراف بأنه خير، فدل الرفع على أن الكفار لا يضمرون في أنفسهم الفعل (أنزل) وهم لا يعترفون بأن القرآن منزل من عند الله، وإنما يضمرون لفظا آخر كـــ(هذه أساطيرُ الأولين) أو (هي أساطير الأولين) أو ما شابه ذلك، ودل النصب على أن المتقين يضمرون في أنفسهم الفعل (أنزل)، فاختلف اللفظ المحذوف باختلاف الحال، وساعدت علامات الإعراب على معرفته، وبذلك وردت الآيتان غاية في الإيجاز، وعبّرت عن المعنى دون فضول في القول، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أمثال الآيتين بقوله: «فكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون[2]» فجعل الإضمار

---

*- بعد أن علل ثعلب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ (النحل: 24) أجاز النصب، قياسا على قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾ (النحل: 30)، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتح عبد السلام محمد هارون، ط2. مصر: دس، دار المعارف، ج12، ص592.

غير أن السياق مختلف، فلا يصلح النصب –إن لم يرد في قراءة- في الآية الأولى، كما لا يصلح الرفع في الثانية، وإن كانت صناعة النحو تجيز الحالتين في الآيتين، وإنما امتنع التصرف في علامة الإعراب لارتباطها بالسياق، وهذا أمر بلاغي كما هو واضح.

1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2. الأردن: 1427هــ، 2007م، دار الفكر، ص85.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص147.

وعلامة الإعراب من رفع أو نصب أمرين متلازمين، وهذا دليل قاطع على أن حسن الكلام إن كان حسنا لِمَا فيه من حذفٍ لا يرجع إلى الحذف وحده دون الإعراب، وإنما يرجع إلى تضافرهما معا.

إن قول عبد القاهر الجرجاني السابق ليس قاعدة عامة، بل إن العرب قد يضمرون الفعل ويرفعون، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ (إبراهيم 48). بإضمار الفعل (تُبدَّلُ) وتقدير الكلام: «وتبدل السمواتُ غير السموات[1]» ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ﴾ (الأنعام 148)، أي (ولا أشرك آباؤنا)، وقد يدل النصب على فعل محذوف، في مثل «أهلا وسهلا، فالاسمان منصوبان بفعلين مضمرين، أو بفعلين محذوفين وجوبا، تقديرهما قصدت أهلا وحللت سهلا[2]» فليس الرفع ولا النصب هما اللذان يحدّدان ماهية المحذوف، ولكنهما ينبهان المستمع إلى أن ثمة محذوفا، وما عليه –عندئذ- إلا اعتماد قرائن أخرى لمعرفة إذا ما كان هذا المحذوف اسما أو فعلا، وما هو لفظه بالضبط، ولا يُعدم وسيلة التوصل إلى ذلك لأن اللغة مزودة بآليات تمكنه من معرفة المحذوف، فإن كان المتكلم يعرف أن المستمع عاجز عن الوصول إلى اللفظ المحذوف، انتقل من الحذف إلى الذِّكر، ولم يجعل كلامه غامضا إلا أن يكون المقام يقتضي ذلك.

وأشير هنا إلى نقطة تحتاج إلى زيادة فكر ودقة تأمل، وهي أنه يمكن أن تتفق جملتان في البنية ظاهرا، فتتكون من الألفاظ نفسها، وتنتظم نظما واحدا، إلا أنها تختلف في إعراب بعض كلماتها، فيكون في واحدة حذف ولا يكون في الأخرى، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ (الذاريات: 25)، فـــ(سلاما) في بعض ما ذهب إليه النحاة مفعول به، قال العكبري: «﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ في نصبه وجهان: أحدهما هو مفعول به على المعنى كأنه قال: ذكروا سلاما. والثاني هو مصدر: أسلموا سلاما[3]» والوجه الأول هو الرأي –فيما أرى- الأقرب من الصواب، وهذا يقتضي وجود كل ألفاظ الجملة، فلا وجود للحذف فيها البتة. بينما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ﴾، فلا بد من تقدير كلام لامتناع تمام الجملة بغيره، وقد ذهب النحاة لتقدير المحذوف مذهبين اثنين: «أحدهما هو خبر مبتدأ

1- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص169.

2- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص298.

3- العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ج2، ص41، 42.

محذوف: أي أمري سلام، أو جوابي أو قولي. والثاني هو المبتدأ والخبر محذوف: أي سلام عليكم[1]» فيكون المعنى بالنصب أن سلاما المذكور في الآية ليس هو اللفظ الذي نطقته الملائكة، وإنما قالوا كلاما سماه الله سلاما، وأما بالرفع فهو حكاية لتحية إبراهيم # كما نطقها، وهذا ما أشار إليه أبو القاسم السهيلي بقوله: «قوله عز وجل: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗا ۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ (الذاريات: 25)، نصب الأول (لأنه) لم يقصد الحكاية، ولكنه جعله قولا حسنا، وسماه سلاما لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس.

وحكى عن إبراهيم # قوله، فرفع بالابتداء، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه ونصب ذلك، إشارة لطيفة وفائدة شريفة، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملة إبراهيم # ، وقد أمرنا بالاتباع والاقتداء به، فحكي لنا قوله ولم يحك لنا قول أضيافه، إذ لا فائدة في تعريف كيفيته، وإنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم وكيفية تحيته، ليقع الاقتداء به. وأخبر عن قول الأضياف على الجملة، لا على التفصيل، وعن قول إبراهيم # مفصلا محكيا لهذه الحكمة، والله أعلم[2]» وتوضيح ذلك أنك إذا قلت: (سلامٌ) بالرفع فــ«... كأنك تريد: (سلام مني عليكم) فصار السلام في حكم المنعوت بقولك: (مني) فقوي الرفع فيه على الابتداء، لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها... ألا ترى أن كل من يقول: (سلام عليكم) إنما يريد أن يشعر بأنه مسلم محي، فالسلام صادر منه لأنه في معنى التحية. وليس كذلك: سقيا وجدعا، لأن المتكلم بها ليس بساق ولا جادع ولا عاقر، وإنما هو طالب من الله تعالى هذه الأشياء، فهي مفعولة[3]» وهذا الفرق بين النصب والرفع في الآية من الأدلة على دقائق المعاني التي يؤديها الإعراب، ما يجعله ينبه المستمع إلى وجود حذفٍ، أو تمام الجملة وذكر جميع ألفاظها، وبذلك يكون قد تضافر مع الحذف لتأدية وظيفة بلاغية.

ومجمل القول أن الحذف يؤدي إلى الإيجاز، ويكون الإعراب دليلا على وجود لفظ محذوف دون تعيينه تعيينا تاما، فيعتمد المستمعُ قرائنَ يمنحه إياها نظام اللغة لتعيين اللفظ المحذوف، ولا تدل علامة إعراب على أن المحذوف اسم أو فعل، لكن في الغالب يدل النصب على فعل متعد محذوف، وما دام أن الإيجاز يحدث بتضافر كل من الحذف والإعراب فإنهما شريكان في حسن الكلام وبلاغته.

1- نفسه.

2- السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص319.

3- نفسه، ص318.

نتائج الفصل الثاني:

وبعد أن ذكرت الأدلة على أثر علامات الإعراب في بلاغة الكلام، سأختم هذا الفصل بذكر ما توصلت إليه من نتائج أجملها في ما يلي:

1. تحتمل كثير من الجمل العربية عدة أوجه من الإعراب، يتوقف النحاة عند الإشارة إلى ما يجوز منها وإلى ما لا يجوز، وغالبا ما يهملون الفروق المعنوية بينها، ولا يربطون كل وجه إعرابي بالمقام الذي يصلح له، ويفعلون الأمر نفسه عند دراستهم الحذف، والتقديم والتأخير، إلا أن علماء البلاغة قد تناولوا الحذف والرتبة بالدراسة، وبينوا أغراضهما البلاغية، ولا يكادون يدرسون اختلاف الجملة الواحدة في الإعراب، إلا ما نجده في تفسير آية أو شرح شاهد شعري أو نثري.

وليس التقصير من النحاة، لأنهم ملتزمون بمنهج واضح، يوجبه عليهم ما وضعوه من حدود بين علمي النحو والبلاغة، وإنما التقصير – في ما أرى- من علماء البلاغة، لأن الفروق في المعنى بين الجمل من موضوعات علم المعاني، فعلى البلاغيين المحدثين تدارك هذا النقص، وإصلاح الخلل، وعليهم أن يقيدوا الأوجه الإعرابية بمواضعها، ويتبعوها بمقاماتها، ليزيلوا الحيرة عن دارس النحو العربي، فيعلم السبب الذي أدى إلى هذا التعدد في الإعراب، كما يساعدونه على التعبير عن المعنى المقصود بالوجه الموافق للمقتضى.

2. القول بالتخلي عن الإعراب في اللغة العربية المعاصرة بحجة أنه يمكن فهم الكلام بغير إعرابٍ، قولٌ مرفوض، ورأي واهٍ، إذ ليس الغرض من الكلام الإفهام فحسب، بل الغرض منه إيصال المعنى في كلام بليغ على أحسن صورة وأدق تعبير، ولا يمكن تحقيق ذلك بالكلام العربي دون إعراب.

3. إن رفض عبد القاهر الجرجاني لاعتبار الإعراب من الوجوه التي يتفاضل بها كلامان مرده إلى أمرين اثنين:

- **الأمر الأول:** اعتباره الإعراب لفظا.
- **الأمر الثاني:** اعتباره النظم في المعاني وليس في الألفاظ.

إذ توصل من هذين المبدأين إلى أن المتكلم إما أن يكون عارفا بلغة العرب، فيستعمل علامات الإعراب كما استعملتها العرب دون جهد منه، وإما أن يكون جاهلا بكلام العرب، فيكون كلامه خارجا من دائرة الصواب، وهذا المذهب فيه نظر، لأن المتكلم لا يبذل جهدا في اختيار العلامة التي يسم بها

الفاعل أو المفعول وما شابه ذلك، ولكنه يبذل جهدا في اختيار الرفع لموضع واختيار النصب لموضع آخر للكلام نفسه، وهنا يحدث التفاضل بين الناس.

4. يُستدل على أن لعلامات الإعراب وظيفة بلاغية بأدلة متعددة، أذكر منها:

أ. المعنى اللغوي للإعراب: إذ يقصد به التحسين والتجويد والإبانة، فكأن المتكلم إذا أعرب كلامه فقد حسنه وجوده وبين المعنى الذي قصده، وإذا اتصف الكلام بهذه الصفات كان بليغا لا محالة.

ب. اتباع كلام العرب شرط من شروط البلاغة: إذا كان الهدف من الدرس اللغوي العربي فهم القرآن الكريم، فإن الكلام البليغ عند علماء العربية هو ما وافق اللغة التي أنزل بها القرآن، ولما كانت هذه اللغة معربة، لزم عن ذلك أن يكون الإعراب شرطا من شروط الكلام البليغ، وأما ما ذهب إليه ابن خلدون من بقاء البلاغة في عصره مع ذهاب الإعراب، فذلك لأنه درس مستوى مخالفا للغة مضر، فحكم عليه بالمتعارف عند المتكلمين من أهل عصره، وليس المقصود به إنكار أثر الإعراب في بلاغة الكلام.

ج. علامات الإعراب تتغير بتغير السياق: من الأدلة على أن علاقة علامات الإعراب ببلاغة الكلام وطيدة تأثرها بالمقام، إذ يحسن وجه منه في موضع ويقبح في موضع آخر، وتأثرها بالسياق نوعان:

النوع الأول: تغيّر ساذج يدركه من اكتسب أدنى معرفة بالنحو العربي، وذلك كتغيير علامة إعراب كلمة بتغير وظيفتها في الجملة، كالفرق بين قولنا: كلّم سعيد أباه، وكلّم سعيدا أبوه.

النوع الثاني: تغير يحتاج إلى فكر وروية، كالتفريق بين المواضع التي تستعمل فيها الجملتان: (أنا عبدُ الله منطلقا) و(أنا عبدُ الله منطلقٌ).

د. كما أن علامات الإعراب تتأثر بالمقام، وذلك كأن يرى المتكلم رجلا يبحث عن كتاب فيقول له: الكتابُ بالرفع، وهو يضمر اسم الإشارة (هذا)، فإن رآه يهم بإعادته إلى صاحبه وهو لا ينتبه إليه، قال لصاحب الكتاب: الكتابَ بالنصب، وهو يضمر في نيته فعل الأمر (خذ)، وإنما استغنى عن ذكر العامل لعلمه بفهم السامع لِمَا يراه من ملابسات الحال.

هذا التصرف في علامات الإعراب حسب المقام، من الأدلة على العلاقة الوطيدة بينها وبين بلاغة الكلام، ومن هنا نفهم سر تقدير النحاة لعوامل مختلفة لتعليل حالات إعرابية مختلفة لجملة واحدة، وإنما اقتصروا على الجانب الشكلي للجملة دون الغوص في بيان الفروق المعنوية بين الرفع

والنصب والنصب والجر، لتقيدهم بحدود علم النحو وعلمهم أن بيان الفروق في المعنى، ودراسة مواضع استعمال كل وجه من الإعراب، إنما هو من موضوعات علم المعاني، ولكن هذا المنهج قد أوقعهم في العجز عن تفسير كثير من الشواهد، فقالوا فيها بما يتيحه لهم منهجهم فلا يهتدون إلى القول الفصل، كاختلافهم حول تفسير نصب (المقيمين) من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 162)، ولو وسّعوا دائرة دراستهم ونظروا في مقام الكلام وسياقه لزال الإشكال.

وللأسف لا نجد في كتب البلاغة اهتماما بالإعراب مثل الذي نجده عند دراستهم للرتبة والحذف والذكر وغيرهما، ولا أرى من سبب لهذا الإغفال من علماء المعاني للإعراب، إلا اعتقادهم أنه من موضوعات علم النحو دون غيره، وذلك لِمَا رأوه من كبير اهتمام من النحاة بالإعراب.

5. تؤدي علامات الإعراب وظيفة بلاغية بطرائق ثلاثة ألخصها في ما يلي:

أ. تحقق علامات الإعراب وظيفة بلاغية بذاتها دون افتقارها إلى قرائن أخرى، كأن يكون وسم كلمة بعلامة إعراب بعينها أبلغ من وسمها بعلامة أخرى، وقد مثلت لذلك بشواهد أذكر منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49)، كما يكون لعلامات الإعراب وظيفة بلاغية إذا خالفت علامات ما كان يفترض أن توافقها من كلمات، فتكون تلك المخالفة تنبيها للمستمع، وإشارة إلى أهمية الكلمة الموسومة بعلامة غير ما توسم به عادة.

ب. تتضافر علامات الإعراب وقرينة الرتبة: تستعين علامات الإعراب بقرائن أخرى لتأدية وظيفة بلاغية، إذ تُعرَف وظيفة الكلمة النحوية حيثما حلّت من الجملة قُدِّمت أو أُخِّرت عن موضعها الأصلي اعتمادا على علامات الإعراب، فيكون الفضل في بلاغة الكلام مناصفةً بين التقديم والتأخير من جهة، والإعراب من جهة أخرى، وفي هذا التضافر حالات ثلاثة:

- **الحالة الأولى:** وهي حالة بسيطة لا تحتاج إلى فضل فكر، ولا زيادة روية، وإنما يدركها عامة الناس، وذلك كتقديم المفعول وتأخير الفاعل، نحو: كلَّم عمرا زيدٌ.

- **الحالة الثانية:** وهي حالة أكثر تعقيدا من الأولى، لكونها مركبة من أمرين اثنين: الأمر الأول ترتيب الألفاظ حسب المعنى المطلوب، ولكن هذا المعنى قد يستلزم دخول ألفاظ أجنبية قبل تمام

المعنى الأول، فيتحتم النظر في الأمر الثاني: وهو منع التباس المعنى الأول بالثاني، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ (المائدة: 06)، إذ حافظت الآية على ترتيب أعضاء الوضوء، ومنعت الالتباس بين ما يغسل وما يمسح باستعمال علامات الإعراب.

- **الحالة الثالثة:** هذه الحالة أشد غموضا من الحالتين السابقتين، ذلك أن علامات الإعراب لا تشير إلى رتبة الكلمة في الجملة، ولكنها تشير إلى رتبة معناها في ذهن المتكلم، وهذا أمر عجيب، وسببه أن المتكلم ينطق جزءا من الجملة، فيرى أن هذا الترتيب الذي قطع شوطا منه غير مرضي عنده، فيتراجع عن ذلك الترتيب، ولا سبيل أمامه للتراجع وقد لفظ جزءا من الكلام إلا الإشارة إلى أنه ينوي تأخير ما نطقه أولا بعلامات الإعراب، وذلك كقول الشاعر:

وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

فكأنه أراد أن يقول: (وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمَ والخَوَرَ)، وأدركه اليقين فتراجع عن استعمال الفعل (خلت)، فرفع، ليصبح أصل كلامه: (وفي الأراجيزِ اللُّؤمُ والخَوَرُ خِلْتُ)، فكانت علامات الإعراب بمثابة وسيلة تصحيح، وإعادة ترتيب للألفاظ التي سبق اللسان إلى نطقها، ولا أظن أن هذه الوسيلة متاحة في اللغات المبنية، إلا أن يقول المتكلم: عفوا، أريد أن أقول كذا وكذا، أو والأصح أن أقول كذا وكذا، أو كلاما كهذا، فاستغنت اللغة العربية عن أشباه هذه الجمل بعلامات الإعراب وبذلك حققت الإيجاز.

ج. تحقق علامات الإعراب الإيجاز بثلاث طرائق:

- **الطريقة الأولى:** الربط بين المسند إليه والمسند، والمضاف إليه والمضاف، والعامل والمعمول وما شابه ذلك، دون الاستعانة بألفاظ مثل ما هو الحال في كثير من اللغات المبنية.

- **الطريقة الثانية:** تتضافر علامات الإعراب والرتبة لتحقيق الإيجاز، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ (البقرة: 127)، فإنه يفهم أن عمل إبراهيم # في بناء الكعبة أهم من عمل إسماعيل # اعتمادا على الرتبة، ويفهم من رفع إسماعيل أنه معطوف على إبراهيم فهو مشارك له في عمله دون أن يذكر لفظ واحد للدلالة على ذلك.

- **الطريقة الثالثة:** تتضافر علامات الإعراب والحذف لتحقيق الإيجاز، أما الحذف فيحقق الإيجاز بإنقاص عدد الكلمات المنطوقة، وأما الإعراب فيشترك مع الحذف في تحقيق الإيجاز بدلالته على وجود لفظ محذوف، إلا أنه لا يُمكِّن المستمع من معرفة اللفظ المحذوف، ولا تحديد إذا ما كان اسما أو فعلا، وإنما يكتفي بالدلالة على وجود لفظ محذوف، وعلى المستمع الاستعانة بالسياق بنوعيه المقالي والحالي لتحديد اللفظ المحذوف، ومعرفته معرفةً دقيقة لا يخالطها شك، فيكون عندئذ في حكم المنطوق به.

ومهما يكن الأمر، سواء أكانت لعلامات الإعراب وظيفة بلاغية بذاتها أم بتضافرها مع قرائن أخرى، فإنها تؤدي وظيفة بلاغية في الحالتين، وما على الدارسين إلا إدراجها في علم المعاني لتحديد الوجوه الإعرابية للجملة العربية، وربط كل وجه بالموضع الذي يصلح له، ولا شك أن لهذا العمل إرهاصات في العديد من الكتب النحوية ككتاب سيبويه، وكتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي، وكتاب معاني النحو لفاضل صالح السامرائي وغيرها.

الفصل الثالث

الوظيفة الاتساقيـة

- مدخل

المبحث الأول: علامات الإعراب والإحالة النصية

I. تعريفات

II. أدلة تأثير علامات الإعراب في اتساق النص

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لوظيفة علامات الإعراب الاتساقية

1. الإحالة وأنواعها في نصوص مختلفة

2. نتائج الفصل الثالث

مدخل:

يتكون الكلام من أصوات تتحد فيما بينها طبقا لنظام الوضع في لغة ما لتكوّن الكلمات، ثم تُركَّب الكلمات باتباع نظام اللغة لتتكوّن الجمل، وتُركّب الجمل ويُضمّ بعضها إلى بعض ليتكون النص؛ وإن كان علماء اللغة العربية القدامى قد درسوا هذه المستويات الأربعة، إلا أنهم لم يتطرقوا إلى مستوى النص إلا في نطاق ضيّق جدا، ولم يتعدَّ حدود التفسير والتأويل، أو النظر في بلاغته ودواعي جماله، وكلُّ ذلك مرده إلى تقسيمه إلى جمل، والنظر في كل جملة على حدة، ولذلك لم يظهر عندهم علم يدرس النص ويبحث في أسباب تماسكه، ووسائل ترابط أجزائه وتلاحمها، وهذا ما استدركته الدراسات اللغوية والأدبية في العصر الحديث، فظهر ما يعرف بلسانيات النص، وتحليل الخطاب وما شابههما.

وغاية ما ارتقى إليه علم النحو عند العرب اعتباره المتحكم الوحيد في عملية نظم الكلم، وهذا ما صرّح به عبد القاهر الجرجاني في قوله: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخِلَّ بشيء منها[1]» ومع ذلك، لم يُطبِّق نظريته على نصوص مطوّلة، وإنما مَثَّل بجمل قصيرة ليس إلا، وكأنّ علم النحو لا يتجاوز مستوى الجملة، إلا أنه يمكن تغيير هذه النظرة، وتوسيع دائرة موضوع علم النحو ليشمل النص، وهذا ما فعله الغربيون، إذ أسقطوا بعض النتائج التي توصلوا إليها من دراستهم الجملة على النص، وإن لم يكن هذا الإجراء صالحا في كل الحالات، فإنه لا يتعذر في كل الحالات أيضا، قال ديك: «أظن أنها فكرة جيدة أن نفترض أن العلاقات الوظيفية الواردة داخل الجملة يمكن أن "تسقط" على مستوى النص[2]» فوسَّعوا موضوع علم النحو ليشمل النص ويبحث في العلاقات القائمة بين جمله المتتالية، قال كلاوس برينكر مبينا ما يتطرق إليه في النص من الجانب النحوي: «وعلى مستوى الوصف النحوي ندرس (التماسك النحوي)، أي العلاقات النحوية الدلالية الوثيقة الصلة بربط النص بين الجمل المتعاقبة في نص ما[3]» فظهرت

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

2- ع/ أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ط1. الرباط: 1424هـ، 2003م، دار الأمان، ص100.

3- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر سعيد حسن بحيري، ط2. القاهرة: 1431هـ، 2010م، مؤسسة المختار، ص39.

مصطلحات تُعبِّر عن علاقة النحو بدراسة وسائل ترابط أجزاء النص بعضها ببعض، كالمصطلح (نحو النص) (Grammaire de texte[1])، كما ظهرت مصطلحات نحوية تُعبِّر عن مفاهيم لها علاقة بتحليل النصوص والبحث في عوامل ترابط أجزائها، كالمصطلح (Cohesion) الذي تُعتبر «ثلاثةُ أرباع السبل التي يتحقق بها نحوية[2]» فهو من هذه الجهة مصطلح نحوي.

وإن كان المقصود بقوانين النحو وأصوله ومناهجه عند عبد القاهر الجرجاني، أو ما يُعبَّر عنه عند المحدثين بالعلاقات النحوية، أمورا كثيرة كالإسناد، والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإظهار والإضمار، والذِّكر والحذف؛ والتمييز بين الموضوعات اللغوية كمعرفة مواضع استعمال كلّا وبلى، وأو وأم، والعطف بالواو أو بالفاء أو بثم، وغير ذلك؛ فإني سأقتصر في هذا الفصل على دراسة دور علامات الإعراب في تماسك الجمل، وتلاحم بعضها مع بعض لتكوِّن نصا، أي أنني سأثبت أن لعلامات الإعراب وظيفة اتساقية، وقبل الشروع في ذكر الحجج وسرد الشواهد، لا بد من شرح مصطلحات لها علاقة بما سأذكره لاحقا.

1- Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire D’Analyse du discours, Editions du Seuil, paris 2002, p288.

2- Bronwen Martin and Felizitas Ringham, Dictionary of Semiotics, first published, London 2000, p35.

المبحث الأول: علامات الإعراب والإحالة النصية

I. تعريفات:

1. النص (Le texte): يقصد بهذا المصطلح مجموعة من الجمل المترابطة بشكل ما، «وليس بالضرورة أن يكون مكتوبا، ولكنه يطلق على كل مدونة يستعملها اللساني[1]»، ويمكن تعريف النص بعبارة أدق وأقرب إلى علم تحليل الخطاب بأنه: «فعل لغوي يتسم بـــالسبك Cohesion، والالتحام Coherence والقصد Intentionality، والقبول Acceptability، ورعاية الموقف Situationality، والتناص Intertextuality، والإعلامية Informativity[2]». فعنصرا الاتساق (Cohesion) الذي ترجمه تمام حسان بالسبك، والانسجام (Coherence) الذي ترجمه بالالتحام شرطان أساسان في النص، فلا يمكن اعتبار مجموعة من الجمل نصا إلا بتوفرهما، لأن النص ليس «مجموعةً من الجمل... إنه (أي النص) قابع في ما يربط بين تلك الجمل، كما أن مفهوم الجملة ثاو في ما يربط بين الوحدات المعجمية Lexèmes، والصرفية النحوية Morphèmes التي يتكون منها. واستنادا إلى هذا المفهوم، سيحدد النص بوصفه حالة تماسك (Cohesion)، أو حالة انسجام (Cohérence)[3]» ونظرا لشدة التحام بعض أجزائه ببعض، اعتبره الأزهر الزناد نسيجا وعرفه بقوله: «النص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض[4]» وهو تعريف له أصول في كتب البلاغة العربية[*].

1- Georges Mounin et autres, Dictionnaire de la linguistique, 4em edition, France 2004, p323.

2- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر تمام حسان، ط1. القاهرة: 1418هـ، 1998م، عالم الكتب، ص103- 105. (بتصرف)

3- عبد الناصر لقاح، "مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر"، ، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات 4، مكناس: 1992م، ص19.

4- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ط1. بيروت: 1993م، المركز الثقافي العربي، ص12.

*- يُشبِّه البلاغيون العرب عملية نظم الكلام بالنسج، قال الجاحظ: «فإنما الشعر صناعة، وضرب من النَّسج، وجنس من التصوير» أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح عبد السلام محمد هارون، ط2. مصر: 1384هـ، 1965م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج3، ص132. وقال عبد القاهر الجرجاني: «ووجدت المُعوَّل على أن ههنا نظما وترتيبا، وتأليفا وتركيبا، وصياغة وتصويرا، ونسجا وتحبيرا... وأنه كما يفضل النظم النظمَ، والتأليف التاليف، والنسج النسج...» عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص35، 36.

2. الاتساق[*] (Cohésion): ربط النقاد العرب القدامى مصطلح الاتساق بنظم الشعر، قال ثعلب: «واتساق النظم: ما طاب قريضه، وسلم من السِّناد، والإقواء، والإكفاء، والإجازة، والإيطاء، وغير ذلك من عيوب الشعر، وما قد سهَّل العلماء إجازته من قصْرِ ممدودٍ، ومدِّ مقصورٍ، وضروب أُخَر كثيرة[1]» كما استعمله علماء العربية القدامى بمعنى لا يكاد يختلف عن مفهومه في الدراسات الحديثة، إذ ذكره ابن قيم الجوزية في تعريفه الانسجامَ فقال: «هو أن يأتي الكلام سهل المساق، عذب المذاق، حسن الاتساق، منحدرا في الأسماع كتحدر الماء المنسجم...[2]» واستعمله الباحثون العرب المحدثون للتعبير عن مفهوم (Cohésion) الذي أصبح يدل «منذ كتاب Cohesion in English لـ م.ا.ك هليداي ور. حسن (1976) على مجموع الوسائل اللسانية الرابطة بين عناصر الجملة وبين الجمل، والتي تسمح لملفوظ ما شفوي أو كتابي بأن يبدو في شكل نص[3]» فالاتساق هو الوسائل اللغوية الموجودة داخل النص التي تنقله من مجرد أصوات متتالية إلى نص يمكن فهمه، لأن تلك الوسائل اللغوية تجعل الذهن يتوقع جزءا من النص لم يُنطق بعدُ، أو يتذكر جزءا قد نُطِق سابقا، ولذلك قال الباحثان هاليداي ورقية حسن: «يبرز الاتساق في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخَر. يَفترض كلٌّ منهما الآخر مسبقا، إذ لا يمكن أن يحلّ الثاني إلا

---

*- اختلف الباحثون العرب حول ترجمة مصطلح (Cohésion) إذ استعملت عدة مقابلات له كالاتساق والسبك والتنضيد والتناسق والتضام، كما وجد الباحثون صعوبة في التفريق بينه وبين الانسجام (Cohérence). محمود عوض محمود سالم، قصة إبراهيم عليه السلام في القرآن الكريم (دراسة في ضوء علم اللغة النصي)، مذكرة ماجستير، إشراف صلاح الدين صالح حسنين ومحمد خليل نصر الله، جامعة بني سويف، قسم اللغة العربية وآدابها، 1428هـ، 2007م، ص21، 22. وحتى تكون مصطلحات البحث موحدة فإني أعتمد مصطلح الاتساق مقابلا لمصطلح (Cohésion) وذلك لتقبل أكثر الباحثين له، أما مصطلح الانسجام فإنه ليس من موضوع هذا البحث. كما اختلفوا حول ترجمة مصطلح (Référence) فمنهم من ترجمه بالإرجاع أو الإرجاعية، ومنهم من ترجمه بالإشارة، ووضع مصطلح الإحالة مقابلا للمصطلح (Denotation). محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية، ط2. بيروت: 2007م، دار المدار الإسلامي، ص103. وتفاديا لتعدد المصطلحات لمفهوم واحد سأعتمد المصطلح (إحالة) مقابلا للمصطلح (Référence).

1- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قواعد الشعر، تح رمضان عبد التواب، ط2. القاهرة: 1995م، مكتبة الخانجي، ص63.

2- شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تح محمد عثمان الخُشت، دط. القاهرة: دس، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، ص214.

3- باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دط. تونس: 2008م، دار سيناترا، ص100.

بالرجوع إلى الأول؛ وعندما يحدث هذا تتأسس علاقة اتساق[1]»؛ هذا الترابط بين العناصر في النص هو ترابط معنوي، ولذلك يعتبر الاتساق مفهوما دلاليا لأنه «يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، والتي تحدده كنص[2]» وقد كان لعبد القاهر الجرجاني السبقُ إلى هذا المعنى إذ يقول: «... أفَتَرى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتُحْضِرك عند تصورك هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كلٌّ ذلك لما بين **معاني الألفاظ من الاتساق العجيب**[3]» ولما لاحظ محمد خطابي كثرة تعريفات مصطلح الاتساق وتعددها - وإن كانت كلها تفضي إلى معنى واحد- لخص تعريفه في قوله: «يقصد عادة بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكِّلة لنص/ خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المُكوِّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمته[4]» فالمتكلم ينطق ألفاظا تتخللها وسائل لغوية تساعد المستمع/ القارئ على الربط بين تلك الألفاظ بالرجوع إلى دلالاتها، فيفهم النص وكأنه كتلة واحدة لا تتجزأ فإذا تحقق له ذلك حكم على النص بالاتساق.

3. الإحالة (Référence)[*]: ليتحقق الاتساق في نص ما، لا بد من ترابط أجزائه بعضها ببعض، ويتم ذلك بوجود علاقة بين جزء سابق بجزء لاحق من النص، وثمة وسائل ربط متعددة، حصرها الدارسون في: «أسماء الإشارة: هذا، ذلك... الألفاظ الدالة على زمن: الآن، قبل، بعد... الألفاظ الدالة على مكان: هنا، هناك... الضمائر: أنا، أنت... أدوات المقارنة كأسماء التفضيل: أكبر، أحسن، أو التشبيه لما فيه من مقارنة بين شيئين، الربط بالأداة: كحروف العطف، التعاقب على أساس السببية كالشرط نحو: إن تخرج أخرج، التكرار، الاستبدال، أل التعريف، الحذف[5]»، وثمة اختلاف طفيف بين الباحثين حول وسائل ترابط النص من حيث تحديدها، ومن حيث المصطلح المعبَّر به عنها، إذ يحصرها أحمد عفيفي في: إعادة اللفظ، التضام، التعريف، الإحالة، الاستبدال، الحذف، الربط

1- ع/ محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط2. المغرب، لبنان: 2006م، المركز الثقافي العربي، ص15.

2- ع/ المرجع نفسه، ص15.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص46.

4- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص05.

*- اختلف الباحثون العرب في وضع مقابل للمصطلح (Référence)، فمنهم من عبَّر عنه بالمصطلح (إرجاع) ومنهم من اختار المصطلح (إرجاعية) أو (مرجعية) ومنهم من فضّل مصطلح (إحالة). مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته محاور الإحالة الكلامية، ط1. دمشق: 1998، منشورات وزارة الثقافة، ص13. وسأستعمل مصطلح (إحالة) لشهرته.

5- سليمان بوراس، القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق "سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية، مذكرة ماجستير إشراف فرحات عياش، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009، ص20- 25. (بتصرف)

الرصفي[1]، فقد ذكرها مجملة ثم أتبعها الشرح والتفصيل، ولم يذكر الألفاظ الدالة على الزمن، والألفاظ الدالة على المكان كما ذكرها غيره من الباحثين.

ولا يهمني في هذا البحث من وسائل ربط أجزاء النص بعضه ببعض إلا الإحالة، لما لعلامات الإعراب من دور في إحالة جزء من النص على جزء آخر كما سأبينه في عنصر لاحق. وتعرَّف الإحالة بأنها «علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو في المتخيل أو في خطاب سابق/ لاحق[2]» وهي من خلال هذا التعريف ثلاثة أنواع[*] هي:

- **النوع الأول:** إحالة النص على ما نراه في الواقع.
- **النوع الثاني:** إحالة النص على المعاني الذهنية.
- **النوع الثالث:** إحالة جزء من النص على جزء آخر سابق عنه أو لاحق له، وهي التي تسمى «الإحالة النصية[3]» فهي إحالة داخل النص.

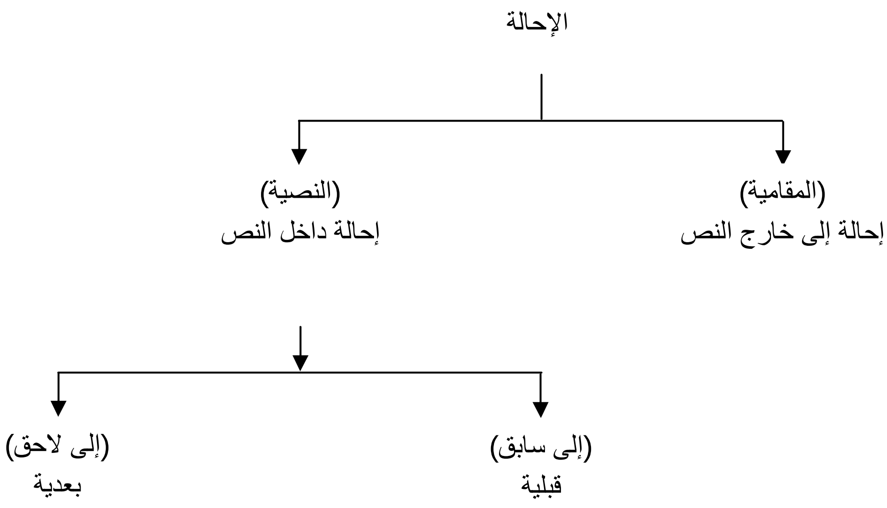
ولا يهمني من هذه الأنواع الثلاثة إلا النوع الأخير منها، إذ أنني سأقتصر على بيان دور علامات الإعراب في ربط جزء من النص بجزء آخر، ولا يخرج ذلك عن النص ذاته. ويمكن تلخيص أنواع الإحالة في الترسيمة (1):

1- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي.

2- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ط1. الرباط: 1431هـ، 2010م، دار الأمان، ص73.

*- قسّم الباحثون الإحالة أقساما كثيرة يطول ذكرها، إذ ميز ديك بين إحالتين: (إحالة بناء) و(إحالة تعيين). وقسّم أحمد المتوكل إحالة التعيين أربعة أقسام هي: «الإحالة المعرفية والإحالة السياقية والإحالة المقامية والإحالة الاستدلالية» أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دط. الرباط: 2001م، دار الأمان للنشر والتوزيع، ص141. وسأقتصر في هذا البحث من أنواع الإحالة على ما له علاقة بعلامات الإعراب.

3- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.



الترسيمة(1): أنواع الإحالة[1]

فالإحالة النصية نوعان إحالة على مذكور سابق (Anaphora)، وإحالة على مذكور لاحق (Cataphora)[2]، أما الأولى فهي أن يرتبط عنصر من النص بعنصر سابق عنه، كارتباط ضمير الغائب من (قلوبهم) بــ(المؤمنون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنفال: 02). وأما الثانية فنحو إحالة ضمير المفرد الغائب من (كلَّمته) على (زيد) في قولنا: كلَّمته وكلمني زيدٌ.

وثمة نوع ثالث للإحالة لم يذكر في الترسيمة (1)، ولها علاقة بموضوع هذا البحث وهي الإحالة لغير مذكور *(Exophoric réference)* يكتشفه المتلقي بالاستعانة بالسياق، مثّل لها دي بوجراند بقول شخص يفتح الباب «فيجد شخصا معروفا عنده خارج الباب:

She’s not here.

1- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

2- زتسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، تر سعيد حسن بحيري، ط1. القاهرة: 1424هــ، 2003م، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ص66. وكلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ص56، 57.

وكان المتكلم يعلم بالنية المعتادة للزائر أن يمر بشخص امرأة ما، وقد علم الزائر من جانبه أن المتكلم يعرف نيته[1]» وسأمثل لهذا النوع من الإحالة في العربية بتأثر علامات الإعراب بما يراه المتكلم من ملابسات الحال، أو بإحالتها على عامل محذوف يفسره العامل المذكور في النص.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الباحثين العرب المحدثين قد استعملوا مصطلحات مختلفة للتعبير عن أنواع الإحالة والمفهوم عندهم واحد، كاستعمالهم المصطلحات التالية: (الإحالة القبلية) و(الإحالة الرجعية) و(الإحالة العودية) و(إحالة العود) للتعبير عن إحالة عنصر من النص على عنصر سابق عنه، وسأستعمل مصطلح (الإحالة القبلية) لأنها تعبر عن الترتيب.

وفي المقابل استعملوا المصطلحات: (الإحالة البعدية) و(الإحالة التقدمية) و(الإحالة الاستباقية) و(إحالة الاستباق) للتعبير عن عنصر من النص على عنصر لاحق له، وسأستعمل مصطلح (الإحالة البعدية) تفاديا لتعدد المصطلحات، وليكون مقابلا للمصطلح (الإحالة القبلية).

لقد انطلق الباحثون عند تقسيمهم الإحالة إلى إحالة قبلية، وإحالة بعدية من مرتبة العنصر الإحالي وما يفسره في النص، ويمكن النظر من جوانب أخرى لنكتشف أصنافا أخرى للإحالة، فالموضوع الواحد يصنف عدة تصنيفات بتغيير زاوية النظر إليه، فالفعل – مثلا- في اللغة العربية يسمى لازما ومتعديا بالنظر في عمله، ومجردا ومزيدا بالنظر في حروفه، وجامدا ومتصرفا بالنظر في تصرفه... إلخ وكذلك الإحالة يتغير صنفها بتغير جهة النظر إليها.

من المعلوم أن النص مجموعة من الجمل المترابطة فيما بينها، وهذا معناه أن الإحالة لا تربط بين العناصر اللغوية المنتمية إلى الجملة الواحدة فحسب، وإنما تقوم –إضافة إلى ذلك- بربط عناصر من جملتين مختلفتين، وإلا لكانت الجمل منفصلا بعضُها من بعض، قالت نادية رمضان النجار موضحة هذا المعنى: «فكما تقوم العلاقات الإحالية بين العناصر في الجملة، يمكنها أن تكون ضمن

1- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص332.

العناصر في جملتين منفصلتين في النص[1]» وقد تكون الجملتان متجاورتين أو غير متجاورتين لوجود جمل أخرى تفصل بينهما، وهذا ما يجعلنا أمام احتمالين اثنين:

- **الاحتمال الأول:** يكون اللفظان المرتبطان بالإحالة قريبين من بعضهما.

- **الاحتمال الثاني:** يكون اللفظان المرتبطان بالإحالة بعيدين من بعضهما.

ولذلك، يمكن تقسيم الإحالة قسمين آخرين بالنظر إلى المسافة بين العنصرين (الإحالي والمفسِّر) قال الأزهر الزناد: «تنقسم الإحالة، باعتماد المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسِّره، إلى نوعين:

- **إحالة ذات مدى قريب:** وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية (Barriéres).

- **إحالة ذات مدى بعيد:** وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص[2]» ويمكن التركيب بين أنواع الإحالة فنحصل على أربعة أنواع:

- إحالة قبلية ذات مدى قريب.
- إحالة قبلية ذات مدى بعيد.
- إحالة بعدية ذات مدى قريب.
- إحالة بعدية ذات مدى بعيد.

ويضاف إلى هذه الأقسام الأربعة الإحالة لغير مذكور، وبذلك تصبح خمسة أنواع، سأحاول ذكر أمثلة عن كل نوع منها، مبينا أن علامات الإعراب تحققها جميعها.

II. أدلة تأثير علامات الإعراب في اتساق النص: سأذكر في هذا الجزء من البحث أدلة تثبت وظيفة علامات الإعراب في ربط أجزاء النص بعضها ببعض، وهي نوعان: أدلة نظرية تُستَنتَج من أقوال

1- نادية رمضان النجار، "علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (الخطابة النبوية نموذجا)"، مجلة علوم اللغة، مج9، العدد2، مصر: 2006م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص289.

2- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ص123، 124. (بتصرف)

العلماء والباحثين، وأدلة تطبيقية تُستَنتَج من النصوص العربية كالآيات القرآنية والقصائد الشعرية، أو من أقوال العلماء كالمتون العلمية: النحوية والفقهية ونحوهما.

1. الأدلة النظرية:

إذا رجعنا إلى المعنى العام لمصطلح (علامة) وجدنا أنها تتضمن مفهوم (الإحالة)، قال أمبرتو إيكو: «نعرف العلامة بأنها: كل شيء أو حدث، **يحيل** على شيء ما أو حدث ما[1]» فلا تخلو -إذاً- علامات الإعراب من شيء يربطها بالإحالة.

وإذا رجعنا إلى ماهية الإعراب وجدنا أنه «مظهر تركيبي[2]» فلا يمكن الحديث عن الإعراب إلا بعد تركيب الكلم بعضه ببعض، قال ابن يعيش: «... الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه، لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصوت تُصوِّتُ به، فإن ركَّبْتَه مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة، نحو قولك: (زيد منطلق، وقام بكرٌ) فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه[3]» فالإعراب والتركيب في اللغة العربية الفصحى شيئان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما.

هذا التلازم الموجود بين الإعراب والتركيب، يجعلنا نبحث عن السبب الذي يجمع بينهما، ولا نبذل أدنى جهد لندرك أن الكلم العربي يسند بعضه إلى بعض ويُنْظَم بعضه إثر بعض بالإعراب، قال جلال شمس الدين: «لا يترابط الاسمان إذا انعدمت العلاقات الإعرابية بينهما[4]» فعلامات الإعراب هي الإشارة التي تدل المستمع على علاقة لفظ بلفظ في التركيب، أو بعبارة أخرى «العلامات الإعرابية

1- أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، تر سعيد بنكراد، مراجعة سعيد الغانمي، ط1. بيروت: 1428هـ، 2007م، المركز الثقافي العربي، ص67.

2- أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص67.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص149.

4- جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً وتطبيقا دراسة بنيوية، دط. الإسكندرية: 1995م، مؤسسة الثقافة الجامعية، ج1، ص233.

ما هي إلا مورفيمات تدل على وضع الكلمة بالنسبة لغيرها من الكلمات[1]» وذلك أن الدلالة اللغوية نوعان:

- **النوع الأول:** دلالة اللفظ على معناه المعجمي، كدلالة اللفظ (شجرة) على هذا النوع من النبات، وفي هذه الحالة لا حاجة للفظ إلى ألفاظ أخرى ليتضح معناه.

- **والنوع الثاني:** دلالة التركيب كله على معنى واحد، وذلك نحو: جاء زيدٌ، فلا نفهم معنى (جاء) منفردا، ولا معنى (زيدٌ) منفردا، والدليل على ذلك أنه لا يحصل المعنى من التركيب حتى ننطق آخر لفظ منه.

في النوع الثاني من الدلالة، توظِّف اللغة العربية علامات الإعراب لتوضيح وظيفة اللفظ في التركيب، فيتبين للسامع أنَّ هذا فاعل وهذا مفعول وهذا حال، أو أنَّ هذا اسم كان وهذا صفة له وهذا خبره، وهكذا؛ وبذلك تترابط الكلمات فيما بينها لتؤدي دلالة واحدة، وفي هذا الصدد يقول إبراهيم مصطفى: «وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم[2]» فإن لم ترتبط الكلمات فيما بينها فلا يمكن أن نتحدث عن التركيب فضلا على أن نسميها نصا.

وقد أدرك القدامى هذه الوظيفة التي تؤديها علامات الإعراب، ولم تغب عنهم علاقتها بالتركيب، قال عبد الحميد السيد: «...أي أن النحاة عندما قالوا إن الإعراب هو (الإبانة عن المعاني بالألفاظ) كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره[3]» بل إنهم ذهبوا إلى أنه لا يمكن أن تتغير علامة كلمة إلا بتأثير من كلمة أخرى، وذلك ما اصطلحوا على تسميته (العامل اللفظي).

1- نفسه، ص83.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص49.

3- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني)، ص167.

وعندما قام المحدثون بمحاولات لاستبدال نظرية العامل بآراء أخرى، لم ينكروا أثر علامات الإعراب في ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، قال إبراهيم مصطفى: « فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة... أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[1]» وهذا الاتفاق بين القدامى والمحدثين يدفع الشك، ويرفع الظن في ما لعلامات الإعراب من وظيفة في تماسك أجزاء التركيب.

فإن أخطأ المتكلمُ وسْمَ كلمةٍ بما تستحقه من علامات، تفككت أجزاء التركيب ولم يستطع المستمع ربط بعضها ببعض، قال عبد القاهر الجرجاني: «أَتُرى الأعرابيَّ حين سمع المؤذن يقول: (أشهد أن محمدا رَسُولَ الله) بالنصب، فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ويجعله والأوَّلَ في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأوَّل في حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل، حتى يكون كلاما، وحتى يكون قد ذُكر ما له فائدة؟ إن كان لم يعلم ذلك، فلماذا قال: (صنع ماذا؟) فطلب ما يجعله خبرا؟[2]» وكأننا بهذا الأعرابي وقد فقد المواد التي تربط أول الكلام بآخره، فجعل يتساءل عن كلام لم يُذْكَر متوقعا أنه سيُرْبَط بما ذُكِر سابقا، «وهكذا يمكن القول بأن الحالات الإعرابية ترجمة للنسبة بين الكلمات[3]» إذ تربط المبتدأ بخبره، والفعل بفاعله، والموصوف بصفته، وغير ذلك.

وقد يعتقد بعض الباحثين أنَّ الإعراب لا يتجاوز مستوى الجملة، لما يراه من دراسات القدامى وتوقفهم عند هذا المستوى، ومن العجب أن يذهب باحث قدير كمحمد حماسة عبد اللطيف هذا المذهب إذ يقول: «إن تقسيم جوانب البحث اللغوي، واختصاص كل فريق بجانب يُشغل به دون الاهتمام بغيره أو الإفادة منه مزّق النص المدروس، وأفقد كل جانب من جوانب البحث غايته، وحصر النحو في دائرة الإعراب والبناء الضيّقة المغلقة التي لا تتسع لكشف فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره

1- إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص50.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص419.

3- محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، ط1. القاهرة: 1404هـ، 1984م، دار مرجان للطباعة، ص119.

واستخراج طاقاته[1]» فَفَصْلُ العلوم بعضها عن بعض دون الإفادة من علوم أخرى يؤدي إلى تمزيق النص كما أشار محمد حماسة، ولكن البحث في الإعراب والبناء ليس دائرة مغلقة، ولا تعجز عن توضيح النص، ولذلك نجد من الباحثين من ذهب إلى أن علامات الإعراب تتجاوز مستوى الجملة إلى النص، قال سالم علوي: «أجل إن هذه الحركات دلالات مُعرِبة عن مقاصد وأغراض داخل تضاريس النص اللغوي[2]» فجعل للنص تضاريس ما يجعلنا نتخيل مرتفعات ومنخفضات تختفي خلفها بعض المقاصد توضحها علامات الإعراب، وتكشف أسرارها، وذلك بربطها الأولَ بالآخر، والمتقدِّمَ بالمتأخِر، وتبين رتبة ما حقه التأخير وإن قُدِّم، وما حقه التقديم وإن أخِّر.

وإذا كان قد ثبت مما قدّمتُ أن علامات الإعراب تؤدي وظيفة اتساقية، فإنه لا بد من بيان كيفية تأديتها هذه الوظيفة، ليتضح الأمر، ويرفع ما بقي من لبس وشك.

2. الأدلة التطبيقية: يتمثل هذا النوع من الأدلة في بيان طرائق تأدية علامات الإعراب الوظيفةَ الاتساقية بما وضعه النحاة من مصطلحات، وما ذكروه من أمثلة، وتتلخص في أمرين اثنين: ربط العامل بالمعمول، وربط الكلمات الموسومة بعلامات إعرابية متشابهة بعضها ببعض.

أ. ربط العامل بالمعمول:

إذا أردنا معرفة الألفاظ المساعدة على ترابط النص، فإننا نبحث عن تلك الألفاظ التي إذا وُجِد الواحد منها استلزم وجودَ الآخر، قال هاليداي ورقية حسن: «يبرز الاتساق في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخر. يفترض كل منهما الآخر مسبقا، إذ لا يمكن أن يحلّ الثاني إلا بالرجوع إلى الأول؛ وعندما يحدث هذا تتأسس علاقة اتساق[3]» وهذا الشرط ينطبق تماما على علاقة العامل بالمعمول، إذ ربَط النحاة بين تَغَيُّر علامات إعراب كلمة ما من رفع إلى نصب إلى جر إلى جزم، وبين ما يسبقها من ألفاظ، واعتبروها السببَ الذي جعلها تتغير، فسموا الأول عاملا والثاني معمولا، وجعلوهما متلازمين يستحيل الفصل بينهما، وقد عبر ابن جني على هذا التلازم **بالمصاحبة**، فقال: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل

1- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، ص27.

2- سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، ص232.

3- ع/ محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص15.

يأتي مسبَّبًا عن لفظ **يصحبه**؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من **مصاحبة** لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول[1]» وعبّر عنها النحاة **بالاقتضاء** لأن كل من العامل والمعمول يقتضي وجود الآخر، وقد ألف فخر الدين قباوة كتابا في الموضوع سماه (مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء)، وبسبب هذا التلازم بين العامل ومعموله، عاب ابن هشام على الناشئ في صناعة الإعراب «أن يذكر فعلا ولا يبحث عن فاعله، أو أن يذكر مبتدأ ولا يتفحّص عن خبره، أو ظرفا أو مجرورا بحرف جرّ، ولا يُنّبِه إلى متعلقه[2]»؛ وذلك لتلازم هذه الوظائف وترابطها، وكذلك الأمر بالنسبة للمستمع/ القارئ فإنه إذا وجد عاملا في تركيب ما، افترض وجود معمول له لما يعلمه من ارتباط بينهما، واستلزام الواحد منهما الآخر، وإلى هذا المعنى أشار عبد الحميد السيد بقوله: «العوامل كلم، في الأغلب، تلتئم مع كلم أخرى هي المعمولات، ونسبة العمل إلى أمر ظاهر جلي يعين على إدراك العلائق بين عناصر التركيب ومدى الارتباط بين أجزاء الكلام[3]» وهذا ما يساعد على ترابط أجزاء النص.

وقد يعبِّر بعض الباحثين على تلازم العناصر اللغوية في النص بمصطلح (**الافتقار**) ويمثلون له ببعض الحالات النحوية: كافتقار الفعل إلى الفاعل، وافتقار البدل إلى المبدل منه[4] وغيرهما، إلا أن بعضهم يغفل افتقار المعمول إلى العامل بشكل عام كافتقار المرفوع إلى رافع، والمنصوب إلى ناصب، والمجرور إلى جار، والمجزوم إلى جازم.

ومهما قيل عن نظرية العامل في النحو العربي، فإنها من الأهمية بمكان، لأنها صالحة لمساعدة المتعلم على فهم أسباب تغير علامات الإعراب من جملة إلى جملة، وكفيلة بتفسير الظواهر التركيبية في الكلام، وذلك أن العامل والمعمول لا يتتابعان في التركيب بالضرورة بل يمكن أن يكون بينهما

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

2- محمد بن مصطفى القوجويّ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح إسماعيل مروة، ط2. دمشق: 1418هـ، 1997م، دار الفكر، ص177. (بتصرف)

3- عبد الحميد السيد، "نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب"، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد (3+4)، 2002، ص64. (بتصرف)

4- ينظر: سليمان بوراس، القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق "سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية.

ألفاظ كثيرة، فيرتبط أول الكلام بآخره باعتماد السامع ملكته اللغوية وربط العامل بمعموله مهما بعدت المسافة بينهما، كربط الخبر (شيخا) بالفعل (أصبح) من قول الشاعر (من الكامل):

قالت أمامة يوم برقة واسط   يا ابن الغدير لقد جعلتَ تغيَّرُ

أصبحتَ، بعد شبابك الماضي الذي   ذَهبتْ بشاشتُه وغصنُك أخضرُ

شيخاً دعامتك العصا ومشــيّعا   لا تبتغي خيرا ولا تُستخبَــرُ[1]

ولهذا استعمل الباحث عبد الحميد السيد مصطلح (مجال العامل) عند ذكره نتائج بحثه فقال: «أضاف البحثُ جديدا إلى ما كُتب من قبل في الناحية التركيبية للجملة العربية؛ فتناول مفهوم (مجال العامل)، فبيَّن: كيف تنعقِدُ العناصر في التركيب، مفردة أو مركبة بعاملها، وأين ينتهي عاملٌ وينهض آخر بالعمل؛ وبذا يصل البحث إلى أن الجملة لا حدَّ لها إلا الحد الذي يفرضه عامل جديد، وبذا –أيضا- يتحدّد طول الجملة وقصرها[2]» وكأن النص يبتدئ بعامل ما، هذا العامل تتبعه مجموعة معمولات ثم يبدأ عامل آخر تتبعه مجموعة معمولات كذلك، وهكذا إلى نهاية النص، ومجال العامل يبدأ من العامل نفسه إلى العامل الذي يليه، ولكن معمولات العاملين قد تتداخل فيما بينها، فتكون علامات الإعراب هي الفاصلة بينها، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ (المائدة: 06)، فمعمولات الفعل (اغسلوا) هي (وجوهَكم) و(أيديَكم) و(أرجلَكم)، وذُكر اللفظ (رؤوسِكم) قبل (أرجلَكم)، ومع ذلك لم يعتبر معمولا لـــ(اغسلوا) اعتمادا على علامة الجر الموسوم بها.

واعتمادا على مبدأ (الربط بين العامل والمعمول) أخلص إلى النتائج التالية:

النتيجة الأولى: تقوم علامات الإعراب بالإحالة القبلية، فإذا وجدت كلمة في النص منصوبة، أو مجرورة، وكانت عناصر التركيب محافظة على الترتيب الأصلي، فإن ذلك يستلزم وجود لفظ مرفوع

1- الجاحظ، البيان والتبيين، ج3، ص242.

2- عبد الحميد السيد، المرجع السابق، ص64.

مذكور سابقا، وذلك أن «الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة، لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيدٌ، وزيدٌ منطلقٌ. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، ومررتُ بزيدٍ[1]» فالنصب يدل المستمع/ القارئ على وجود رفع سابق عنه لعلمه بأن في اللغة العربية «لا يمكن وجود منصوب إلا إثر مرفوع باستثناء العوارض الناصبة الداخلة على الجملة الاسمية[2]» وبذلك يعتبر النصب وسيلة من وسائل الإحالة القبلية، وأمثل في هذا المقام بقول الجاحظ متحدثا عن الحاسد العالم: «... لا سيما إنْ كان مع استبطان الحسد واستعمال الدهاء والذكاء، جليساً لازماً وتابعاً لا يفارق ومحدِّثاً لا يريم[3]» فإن النصب في كل من (جليساً، لازماً، تابعاً، محدِّثاً) مرتبط بالعامل (كان) ومحتاج إلى وجود مرفوع مذكور سابقا وهو الضمير المستتر في كان، إذ تقدير الكلام (لا سيما إن كان الحاسدُ العالمُ...).

وقد يطول الكلام فلا يستطيع المتكلم ربط آخره بأوله، كقول أحد الطلبة: «أن الشاعر يبدو من خلال هذه الأبيات عذري وليس حسي قائم على وصف الجسد[4]» فلم يستطع الطالب ربط (عذري) بالفعل (يبدو) وبالضمير المستتر فيه، ولا ربط اللفظين (حسي، قائم) بالعامل ليس، ولو نصب لاستقام كلامه ولارتبط آخرُه بأوله، ولا يرجع سبب ذلك إلى الجهل بكلام العرب فقط، وإنما يضاف إليه طول الكلام وعجز الذاكرة على استرجاع ما سبق من عوامل، والدليل على ذلك أننا نجد جهابذة البلاغة، وفرسان الخطابة يتعثرون عند هذه العتبة، ومن ذلك ما رواه ابن سلام الجمحي قائلا: «أخبرني يونس بن حبيب، قال الحجاج لابن يعمر: أتسمعني ألحن؟ قال: الأمير أفصح الناس - قال يونس: وكذلك كان- ولم يكن صاحب شعر- قال: تسمعني ألحن؟ قال: حرفاً. قال: أين؟ قال: في القرآن. قال: ذلك أشنع له! فما هو؟ قال: تقول: (قل إن **كان** أباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها **أحبُّ** إليكم من الله ورسوله)، قرأها بالرفع، كأنه لما طال عليه الكلام نسي ما ابتدأ به. والوجه أن يقرأ: (أحبَّ إليكم) بالنصب، على

1- الحريري، شرح ملحة الإعراب، ص80.

2- أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، ص147.

3- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، مجموع رسائل الجاحظ، تح محمد طه الحاجري، دط. بيروت: 1983م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص176، 177.

4- ع/ أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص323.

خبر كان وفعلها[1]» وهذا لأن النصب يحيل على (كان) واسمه (آباؤكم)، ولكن الحجاج نسي ما ذُكر سابقا لطول الكلام، فلم يستطع المحافظة على إحالة النصب على بداية الكلام فرفع.

- **النتيجة الثانية: تقوم علامات الإعراب بالإحالة البعدية،** إذا كان النصب وسيلة من وسائل الإحالة القبلية، فإن عناصر الجملة العربية تتمتع بحرية تغيير موقعها، فإذا ما ذكر لفظ منصوب في بداية الجملة، فإن ذلك دليل على وجود عامل ناصب ولفظ مرفوع متأخران عنه، فيكون النصب قد أدى في هذه الحالة إحالة بعدية، وتعليل ذلك أن المتكلم ينطق لفظا منصوبا وهو ينوي ربطه بلفظ يذكره في ما بعدُ، نحو: الدرسَ كتبه زيدٌ، فنُطْق (الدرسَ) بالفتحة دليل على وجود رابطة في ذهن المتكلم بين كلمة (الدرس) وبين ما يليها من الكلام. وقد عبّر سيبويه على هذا المعنى بقوله: «فإذا ابتدأ كلامه على ما في **نيته** من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّر، كما قال: زيدا رأيتُ، ورأيتُ زيدا، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربتُ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل[2]» فسيبويه يجعل تقديم الاسم المنصوب على الفعل ضعيفا عند طول الكلام، وهذا يعني أن علامات الإعراب لا تؤدي إحالة بعدية ذات مدى بعيد بين الاسم المنصوب وعامل النصب، فإذا لجأ المتكلم في مثل هذه الحالة إلى الإحالة البعدية ذات المدى البعيد كان كلامه ضعيفا غير فصيحٍ، وهذا ما يصطلح البلاغيون على تسميته ضُعف التأليف، وهو من باب «ضرب غلامُه زيدا[3]»، لأن العرب الفصحاء يتحاشون استعماله في كلامهم.

ومع أن علامات الإعراب تتوقف -في هذه الحالة- عند الإحالة البعدية ذات المدى القريب، فإنّها هي الرابط الوحيد بين اللفظ المنصوب المقدَّم وبين الفعل المؤخَّر، قال محمد الرحالي: «ينعكس التأثير الصرفي للسمات الإعرابية على البنية التركيبية في الصورة الصوتية. فتقوم الأشكال الصرفية الإعرابية في هذا المستوى بمعاينة الموضوعات (arguments). ففي الصورة الصوتية لجملة مثل: (الكتابَ قرأت هندٌ)، لا يوجد سبيل لربط الموضوع المتقدّم بالفعل إلا بواسطة إعراب النصب الذي

1- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1، ص13.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص120.

3- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص26.

يظهر صرفيا على الاسم المتقدِّم[1]» ومما تقدم نستنتج أن علامات الإعراب عامةً والنصب منها خاصةً، وسيلة لغوية من وسائل الإحالة وذلك كما يلي:

- **تؤدي إحالة قبلية:** وهي الأكثر شيوعا في الكلام، لأنها تتحقق بعلامات الإعراب عند محافظة الألفاظ على رتبتها الأصلية، كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ (المزمل: 16)، فالنصب في (الرسول) يقتضي وجود عامل ناصب واسم مرفوع، وهما موجودان قبل الاسم المنصوب (الرسول) وبذلك يكون النصب قد أدى إحالة قبلية.

- **تؤدي إحالة بعدية:** كقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ (الزمر: 64). فالنصب في (غير) يحيل على الفعل والفاعل (تأمروني) المذكورين بعد الاسم المنصوب (غير) وهكذا يكون النصب فيه قد أدى إحالة بعدية.

- **تؤدي إحالة قبلية وإحالة بعدية في الوقت نفسه:** كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: 28). فالنصب في لفظ الجلالة (الله) يحيل على الفعل (يخشى) المذكور قبله وبذلك يكون قد أدى إحالة قبلية، كما أنه يحيل على الاسم المرفوع (العلماء) المذكور بعده وبذلك يكون قد أدى إحالة بعدية.

النتيجة الثالثة: تقوم علامات الإعراب بالإحالة لغير مذكور، قد يحذف لفظ من الكلام يكتشفه المستمع بقرائن متعددة، قال ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[2]» ومن القرائن التي يعتمدها المستمع لإدراك أن ثمة لفظا محذوفا علاماتُ الإعراب وحدها أو بتضافرها مع قرائن أخرى، فلو «رأيتَ رجلا يسدد سهما قِبَلَ القرطاس فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أي أصاب القرطاسَ.

1- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، ط1. المغرب: 2003م، دار توبقال للنشر، ص27. (بتصرف).

2- ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكَبَّروا لقلت: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي أبصروا الهلال[1]» فالنصب في (القرطاسَ) الأولى أحال على الفعل المضارع (يصيب)، وفي (القرطاسَ) الثانية أحال على الفعل الماضي (أصاب)، وفي (الهلالَ) أحال على الفعل الماضي (أبصروا)، والأفعال الثلاثة غير مذكورة في الكلام، وإنما تدرك من إعراب ما ذكر من ألفاظ، ومما يراه السامع من ملابسات الحال.

وقد يستغني المستمع عن المقام بعلمه سننَ كلام العرب ليدرك ما تحيل عليه علامات الإعراب، بهذا فسر سيبويه كثيرا من أبواب النحو، كقوله: «ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمرا)، فهذا مثَل قد كثُر في كلامهم واستُعمل، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه يقال: أعطني كليهما وتمرا[2]» فالنصب في (كليهما) و(تمرا) يحيل على الفعل (أعطني)، وإن لم يذكر في الكلام، وإنما أقدم المتكلم على حذفه، واستطاع المستمع فهمه لأن هذا الأسلوب معروف في كلام العرب، وهذا ما قصده سيبويه بقوله: «فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل» ولوجود النصب فيما ذكر من ألفاظ وهو الدليل على ما حُذِف.

ومثله أيضا «قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفةٌ   ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: أَذْكُرُ ديارَ ميَّةَ، ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الدّيار قبل ذلك[3]» وكأن في نصب (ديارَ) والإحالة على فعل محذوف يقدره النحاة غالبا بـــ(أذكرُ) أو (اذكر) نوعا من تعظيم اللفظ المنصوب، قال المبرد: «وأكثر ما تنشد العرب بيت ذي الرمة نصبا، لأنه لما ذكر ما يحن إليه ويصبو إلى قربه، **أشاد** بذكر ما قد كان يبغي فقال:

ديارُ مية إذ مي تساعفنا   ولا يرى مثلها عجم ولا عرب[4]»

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص257.

2- نفسه، ص280، 281.

3- نفسه، ص280.

4- المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ص934.

وسواء أحُذف الفعل (أذكر) أم لم يحذف، فإن دلالة النصب على التعظيم قائمة، وبكلاهما نطق القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾ (مريم: 16). وقال عز اسمه: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا﴾ (آل عمران: 30). إذ يقدر النحاة فعلا محذوفا «تقديره: (اذكر)[1]» يعللون به النصب في (يومَ)، وهذا معناه أن النصب في الآية يحيل على غيرِ مذكورٍ.

وقد يكون النص حوارا يشترك فيه شخصان، فتحيل علامات الإعراب في كلام أحدهما على لفظ غير مذكور اعتمادا على ما تلفظ به الآخر، قال سيبويه: «ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيت؟ فتقول: زيدا على كلامه[2]» فالنصب في (زيدا) أحال على الفعل (رأيتُ) غير المذكور، وليست علامات الإعراب هي المساعدة على إدراك ما حذف من ألفاظ وحدَها، وإنما يضاف إليها ما ذكر سابقا وإن لم تكن من كلام شخص واحد.

ب. ربط الكلمات بتماثل علامات إعرابها:

ترتبط الكلمات التي تعبر عن شيء واحد، أو تخضع لحكم واحد، أو تشترك في أمر ما، في النص باشتراكها في علامات الإعراب، وغالبا ما تكون هذه الألفاظ من التوابع (العطف، النعت، التوكيد، البدل)، وإذا كان التابع يوافق متبوعه في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فأهم ما يربطهما (المتبوع والتابع) هو علامة الإعراب، قال محمد حماسة عبد اللطيف: «لا تترابط التوابع على تنوعها (النعت والتوكيد والعطف بنوعيه والبدل) بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال متبوعها، أيا كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في جملته. ولذلك، يتوجه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه، فيوثِّق نظام اللغة علاقتها به بوسائل مختلفة أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية إذ يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابية[3]» بل إن علامات الإعراب لا تربط

1- محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج1، ص423.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص93.

3- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دط. القاهرة: 2003م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص175.

التوابع بمتبوعاتها فحسب، ولكنها تربط كل لفظين اشتركا في أمر ما، وذلك كاشتراك المبتدأ والخـــبر في الرفع لكونهما شيئا واحدا، قال سيبويه متحدثا عن اسم كان وخبرها[*]: «لأنهما شيء واحد[1]» وقال في موضع آخر: «واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو... فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء[2]» وقال ابن جني: «... وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا ههنا كالجزء الواحد[3]» فاشترك المبتدأ والخبر في علامة الإعراب وإن لم يكونا من التوابع، وما ذاك إلا لوجود علاقة بينهما.

وقد علل سيبويه اشتراك بعض الألفاظ في علامة الإعراب لاشتراكها في حكم ما في مواضع كثيرة من كتابه، قال: «ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره، لأن هذا يكرَّر توكيداً، كقولك: رأيت زيداً زيداً[4]» فالرفع في (أبو عبد الله) يجعله مرتبطا بـــ (زيدٌ)، ذلك لأن زيدا وأبا عبد الله شخص واحد، فاشترك اللفظان الدالان عليه في علامة الإعراب، بل إن سيبويه يبين في بعض المواضع من كتابه ارتباط اللفظين المشتركين في علامة الإعراب كقوله: «وإذا قلت: واللهِ لآتينَّك ثم اللهِ، فإنما أحد الاسمين **مضموم** إلى الآخر وإن كان قد أخِّر أحدهما، ولا يجوز في هذا إلا الجر، لأن الآخِر **معلق** بالأول؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه[5]» فجعل الاسمين مضموم أحدهما إلى الآخر، ولم يُجِز في اللفظ الثاني إلا الجر لتعلقه باللفظ الأول وهو مجرور فوجب اتباعه، وهذا يعني أن الجر في اللفظين يربط بينهما، أو يضم أحدهما إلى الآخر.

وقد يَرِد في كلام العرب لفظان مشتركان في حكم ما، ولكنهما مختلفان في علامة الإعراب فيردهما سيبويه إلى الأصل، نحو قوله: «ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلا، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك.

---

* - قد يعارض هذا الرأي باختلاف اسم كان وخبرها في علامة الإعراب وهما شيء واحد كما أشار سيبويه، والجواب عن هذا الاعتراض، أن ثمة اختلاف بوجه ما بين اسم كان وأخواتها وبين خبرها، فعندما نقول: كان زيد غنيا، فقد لا يكون= غنيا الآن، وعندما نقول: صار زيد غنيا، فهذا معناه أنه لم يكن غنيا في وقت سابق، ولذلك فلا وجود للتطابق التام بين اسم النواسخ وخبرها، ولذلك اختلفت علامة إعرابهما، فهذه علة يمكن الاحتجاج بها على المعارض.

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

2- نفسه، ج2، ص127.

3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص94.

4- سيبويه، المصدر السابق، ج2، ص341.

5- نفسه، ج3، ص502.

والوجه فيه الجرّ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين[1]» والعلة هي الاشتراك كما أسلفت، وليس بالضرورة أن يكون اللفظان يعبران عن الشخص نفسه، ولكن قد يكون بينهما علاقة ما، فيشتركان في علامة الإعراب، قال سيبويه: «وتقول: أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا، لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب عبد الله [مرفوع] فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصِب، فإنما جُعل هذا المظهر بيانَ ما هو مثله، فإن جعلتَ زيدا الفاعل قلت: أعبدَ الله ضرب أخاه زيدٌ[2]» فلما رفع (أخوه) رفع (زيدٌ) لأن هذا الأخ هو أخو زيد، ولما نصب (أخاه) نصب (زيدا) للعلة ذاتها، وهذا دليل على أن علامات الإعراب تربط بين اللفظين (زيد) و(أخوه) لوجود علاقة قرابة بينهما، فما أعرب به زيد يعرب به أخوه، ويقيس سيبويه الإعراب على المعاملات بين الناس كالإكرام والإهانة فيقول: «وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنتَ زيدا بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه[3]» وقد يتجاوز الأمر ذلك، فتكون العلاقة بينهما أبعد من الأخوة، بل إن علامات الإعراب قد تربط الاسمين المشتركين في أي أمر، ومثّل سيبويه لذلك في قوله: «ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول، قوله: أزيدا ضربت عمرا وأخاه، وأزيدا ضربتَ رجلا يحبه، وأزيدا ضربتَ جاريتين يحبهما، فإنما نصبتَ الأول لأن الآخِر ملتبس به، إذ كانت صفته ملتبسة به. وإذا أردتَ أن تعلم التباسه به فأدخلْه في الباب الذي تُقدِّم فيه الصفةَ، فما حسُن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبسا به. ألا ترى أنك تقول: مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ وأخوه؛ لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبسا بالأخ فالتبس برجل، ولو قلت: أزيدا ضربتَ عمرا وضربت أخاه لم يكن كلاما، لأن عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به. ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجلٍ قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه لم يجز، لأن أحدهما ملتبس بالأول والآخَر ليس ملتبسا[4]» فرغم أن (منطلقةٍ) في المعنى للجاريتين في قوله: (مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبهما) إلا أنها أعربت

1- نفسه، ج1، ص66، 67.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص102، 103.

3- نفسه، ج1، ص83.

4- نفسه، ج1، ص107، 108.

بما أعرب (رجلٍ)، لوجود علاقة حب بين الجاريتين والرجل، وهذا ما عبر عنه سيبويه بـــ (الآخر ملتبس بالأول)، وهذا معناه وجود إحالة بين اللفظين الموسومين بعلامة الإعراب ذاتها.

وقد أدرك النحاة القدامى أن الاشتراك في إعراب لفظين يؤدي إلى اشتراكهما في حكم ما، ويفضي إلى ارتباط الآخِر بالأول منهما، قال عبد القاهر الجرجاني: «ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه **إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب**، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك[1]» وهو كما قالوا، ولكن العطف ليس هو السبب الوحيد الذي يجعل المعطوف عليه والمعطوف مشتركين في أمر ما، بل إن الإعراب أكثر منه أهمية في الشركة، إذ قد نجد واو العطف في تركيبٍ ما، ولا يشترك ما قبلها بما بعدها في شيء، لأن «الواو قد تكون عاطفة بين المفردات أو الجمل التي لها محل من الإعراب وتفيد التشريك في الإعراب وفي مطلق الحكم، أما الواو التي تأتي بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب فلا تفيد مشاركة في الإعراب ولا في الحكم، بل تأتي لمجرد الربط، وقد أطلق عليها بعضهم واو الاستئناف والقطع والابتداء[2]» وهذا يصدق على الفاء كذلك، فقد تنطق بين لفظين ولا تشرك بينهما في شيء، ويلجأ المتكلم عندئذ إلى المخالفة بين علامة إعراب كل منهما، قال سيبويه: «... وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحا، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا، أو فذهب صاعدا. ولا يجوز أن تقول: وصاعدٍ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولا، ثم قروت شيئا بعد شيء لأثمان شتى[3]» ومنها أيضا واو الحال التي لا تشرك ما بعدها بما قبلها في شيء، كقول الشاعر (من البسيط):

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص222، 223.

2- صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل، ط1. مصر: 1406هـ، 1986م، مطبعة الأمانة، ص50.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص290، 291.

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُه   وَاللَّيْلُ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ[1]

فقصد الشاعر أنه رأى الصبح في الوقت الذي مزقت السرابيل عن الليل، ولم يقصد أنه رأى كلا من الصبح والليل فيشرك بينهما، ولا تخرج واو الحال من معنى العطف، قال عبد القاهر الجرجاني: «وتسميتنا لها (واو حال)، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة[2]» ومع ذلك لما انعدمت الشركة بين اللفظتين (الصبحَ) و(الليلُ) خولف بين علامتي إعرابهما وإن كان الواحد منهما معطوفا على الآخر.

ثم إنه قد تلتبس الألفاظ فلا يستطيع المستمع معرفة المعطوف عليه للبعد بين المعطوف عليه والمعطوف، فتكون علامات الإعراب هي القرينة الأوضح والرابط الأقوى التي تساعد على رفع اللبس، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ (طه: 129)، فظاهر اللفظ أن (أجلٌ) معطوف على (لزاما) لأنّ واو العطف واقعة بينهما، ولكن علامات الإعراب تدل على غير ذلك، لأنّ اللفظين موسومان بعلامتي إعراب مختلفتين، وحقيقته (أجلٌ) معطوف على (كلمةٌ)، وهما موسومان بعلامة الإعراب ذاتها، قال السيوطي متحدثا عن الآية السابقة: «هذا من تقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما[3]» فيمكن القول أن الرفع في (أجلٌ) أدى **إحالة قبلية ذات مدى قريب.**

وقد تؤدي علامات الإعراب في حالات مشابهة للآية السابقة **إحالة قبلية ذات مدى بعيد،** نحو قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ

1- عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص210.

2- نفسه، ص214.

3- أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، ط1. بيروت: 1408هـ، 1988م، دار الكتب العلمية، ج1، ص129.

وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ﴾ (البقرة: 177). فكلمة «(الموفون) عطفت على ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[1]» ولم تعطف على ذوي القربى، وما كنا لنفهم ذلك لو لم ننظر في علامات الإعراب.

ومثله أيضا، قول ذي الرمة (من البسيط):

لا بـــلْ هو الشَّوقُ من **دارٍ** تَخوَّنَـــها   مرّاً سحابٌ ومرّاً برِحٌ تَرِبُ
يَبْدُو لِعَيْنَيْكِ منها وهي مُزْمِنةٌ   نُؤيٌّ، ومُسْتَوقَدٌ بالٍ، ومُحتَطَبُ
إلى لَوائحَ مـــن أطلالِ أحوِيَةٍ   كأنَّها خِلَـــلٌ مَوْشِيَّةٌ قُشُبُ
بجانِبِ الزُّرْقِ لَمْ تطْمِسْ معالِمَها   دَوارجُ المورِ، والأمطارُ، والحِقبُ
ديارُ ميَّةَ إِذْ ميٌّ تُساعِفُنا   ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[2]

فأجاز بعض النحاة ربط الكلمتين (ديارُ) المذكورة في البيت الأخير و(دارٍ) المذكورة في البيت الأول، بجرهما على أن الثانية منهما بدل من الأولى، قال البغدادي: «ويجوز أن يكون مجرورا على أنه بدل من دار في بيت قبله بثلاثة أبيات[3]» فإذا وجد القارئ اللفظ (ديارٍ) مجرورا تساءل عن سبب جره، فرجع إلى الأبيات السابقة ليدرك أنه تابع للفظ (دارٍ)، فيكون الجر قد أحاله إحالة قبلية ذات مدى بعيد، لوجود ثلاثة أبيات تفصل اللفظين (ديارٍ) و(دارٍ).

وقد أدرك بعض المحدثين أن علامات الإعراب تربط اللفظين الموسومين بعلامة الإعراب ذاتها، قال أحمد حاطوم في معرض ذكره شواهد للإعراب الشكلي- الدلالي[*]: «(وكان ينبغي أن يكون رداءَ حريرٍ أسودَ) نستطيع، من السياق الدلالي أن نفهم أن الرداء هو الأسود وليس الحرير، بذاته، لا يكون له أي لون من الألوان، ولا ينعت عادة بأي لون. إلا أن المطابقة، في النصب، بين

1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج3، ص55. (بتصرف)

2- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1415هـ، 1995م، دار الكتب العلمية، ص10، 11.

3- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، ص341.

*- يعرف أحمد حاطوم الإعراب الشكلي- الدلالي بقوله: «هو كل إعراب تؤدَّى المعاني النحوية- التركيبية لكلماته وتفهم بدونه، إلا أن الأداء والفهم يصبحان به أقرب منالا» أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص257.

كلمة (رداء) وكلمة (أسود)، تجعل فهمنا للمعنى المطلوب أقرب منالا[1]» وإنما سهل الفهم عند إعراب الكلمات، لأن علامات الإعراب تمكننا من ربط الألفاظ بعضها ببعض، فتكون عملية فهم الكلام المعرب أسهل وأسرع من فهم غير المعرب.

وفي المقابل؛ يُخالِف المتكلم علاماتِ إعرابِ كلماتٍ في النص إذا لم يُرِد الإشراك بينها، وهذا ما علل به سيبويه إعراب كثير من الألفاظ، نحو قوله: «هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخِر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاؤوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخِر من الأول، فيصير كأنه من نوعه[2]» وذلك أن المستمع يهمه وجود إنسان، فيخبره المتكلم أنه لا يوجد إنسان وفي الوقت نفسه ليس المكانُ خاليا، بل يوجد فيه حمار، ولكنه لم يرد أن يجعل (أحد) و(حمارا) شيئا واحدا (مبدلا منه وبدلا) لذلك، خالف بين علامتي إعرابهما، وكذلك الأمر إذا دل لفظان على شخصين مختلفين، فإنه لا يشرك بينهما في علامة الإعراب، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثني الاسم توكيدا وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنيه وتؤكِّده مثنى بما هو منه أو هو هو[3]» وهذه العلة سارية في كلام العرب، يستعملها سيبويه في أبواب مختلفة من كتابه، إذ نجده يعلل نصب التمييز بقوله: «هذا راقودٌ خلا، وعليه نحيٌ سمنا، وإن شئت قلت: راقودُ خلٍ وراقود من الخل. وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٌ خاتمها، لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه[4]» فلو قال: هذا راقودٌ خلٌ (بالرفع) وبصحيفةٍ طينٍ خاتمها (بالجر)، لارتبط (خلٌ) و(راقود) ولفهم أنهما شيء واحد، ولفهم أن الصحيفة مصنوعة من الطين، ولذلك خولف بين علامة إعراب هذه الكلمات لئلا يرتبط بعضها ببعض.

ولما علم الكوفيون أن اشتراك لفظين في علامة إعرابهما دليل على اشتراكهما في حكم ما، وإشارة إلى وجود علاقة ما تربط الآخِر منهما بالأول، وضعوا مبدأ يعللون به نصب كثير من الألفاظ،

1- نفسه، ص264.

2- سيبويه، الكتاب، ج2، ص319.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص151.

4- نفسه، ج2، ص117.

واصطلحوا على تسميته (النصب على الخلاف)، قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو (زيد أمامَك، وعمرو وراءَك) وما أشبه ذلك... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قائم، وعمرو منطلق) كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت: (زيد أمامك، وعمرو وراءك) لم يكن أمامك في المعنى هو زيد، ولا وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما[1]» وذكروا العلة نفسها لتعليل نصب المفعول معه، «فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: (استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرٌو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف[2]» ومبدأ الخلاف هذا غير مقتصر على النصب فحسب، بل يمكن تحقيق الخلاف بغيره كالرفع والجر.

أما الخلاف بالرفع فنحو قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ (الواقعة: 17- 23). إذ نجد الألفاظ (أكوابٍ، أباريقَ، كأسٍ، فاكهةٍ، لحمٍ) مجرورة كلها، لارتباطها بالفعل (يطوف)، ونجد اللفظ (حورٌ) وإن سُبق بالواو مرفوعا، لأنه لا يشترك مع ما سبقه من ألفاظ، فلا يطاف بالحور العين، فهذا اللفظ غير مرتبط بالألفاظ المجرورة السابقة لذلك خالفها في الإعراب.

وأما الخلاف بالجر فنحو: إن زيدا شجاعٌ واللهِ، فلا يذهب ذهن المستمع إلى عطف لفظ الجلالة (اللهِ) على (زيدا) ولا على (شجاعٌ) لاختلاف علامة إعرابه عنهما.

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص245، 246.
2- نفسه، ج1، ص248.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أن سيبويه يستعمل مصطلح (كلام) إذا كان التركيب مرتبطا بعضه ببعض، ويستعمل مصطلح (كلامين) إذا كان التركيب ينقسم قسمين اثنين، وهذا ما يُعرف عند النحاة بالقطع والاستئناف، وإنما يعرف المستمع/ القارئ أن الكلام مستأنَفا أو غير مستأنَف بالنظر في علامات الإعراب، قال سيبويه: «وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضَبُع الفَزاري:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاَحَ ولاَ   أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرا

والذئـــبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ   وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرا

وقد يُبتدَأ فيُحمل على مثل ما يُحمَل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك: لقيتُ زيدا وعمرٌو كلمتُه، كأنك قلت: لقيتُ زيدا وعمرٌو أفضلُ منه. فهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلا. فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين **الكلامين**[1]» فالنصب في (الذئبَ) الموجود في البيت الثاني يربطه بـــ (السلاحَ) الموجود في البيت الأول، فإذا رفع (الذئبُ) أصبح وكأنه لم يذكر قبله أي لفظ لعدم ارتباطه بما قبله.

وملخص القول أن الألفاظ المشتركة في حكم ما، توسم بعلامات الإعراب ذاتها، ولا فرق في ذلك بين الرفع والنصب والجر، قال سيبويه: «واعلم أن المنصوب والمرفوع والمجرور في الشركة سواء[2]» والألفاظ التي لا ترتبط فيما بينها بأي علاقة توسم بعلامات إعراب مختلفة للتفرقة بين ما يرتبط بعضه ببعض مما لا يرتبط.

وقد يُعتَرض على ما قدمت من أمثلة، بوجود كلمات موسومة بعلامات إعراب متماثلة وواقعة في جمل متجاورة في النص ومع ذلك لا تربط بينها أي علاقة، ولا تحيل علامات الإعراب الواحد منها على الآخَر؛ وذلك نحو: «شاهدتُ أحدَ عشرَ فلماً، فعشر غير مرتبط بـــ (فِلْما) لأن العربية لا تقبل هذا التركيب (عشرَ فِلْما)[3]» ونحو (زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ).

1- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص89، 90.

2- نفسه، ج1، ص441.

3- جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً وتطبيقا دراسة بنيوية، ج1، ص235. (بتصرف)

ومرد ذلك إلى قلة علامات الإعراب وكثرة الكلمات في النص، فيتعذر أحيانا تأدية علامات الإعراب للوظيفة الاتساقية، وعندئذ تلجأ اللغة العربية إلى الاستعانة بوسائل أخرى، وهذا شأن كل وسائل الإحالة إذ لا تؤدي الواحدة منها الإحالة في كل الحالات وفي كل النص، بل إنها قد تعجز عن البيان، ولو نظرنا في الضمائر مثلا، لكونها أبرز وسائل الإحالة وأكثرها وضوحا، لوجدنا أنه يصعب – أحيانا- معرفة اللفظ الذي تحيل عليه في النص، هذا ما أدى بالمفسرين إلى الاختلاف في تأويل كثير من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلاً ٩﴾ (الفتح: 08، 09)، «فقد ذهب بعض العلماء إلى أن الضميرين في (تعزروه) و(توقروه) يعودان على (رسول)، وذهب بعضهم الآخر إلى أنهما يعودان على لفظ الجلالة (الله)[1]»، وهذا أمر معروف في اللغة غير منكَر.

لقد أقدم بعض الباحثين العرب على مهاجمة أصولٍ في النحو العربي من غير تأمل في أسرار اللغة العربية، ولا تفكر في مقاصد النحاة، ولعل أكثر المبادئ النحوية المعرضة للنقد – مع بالغ أهميتها- نظرية العامل، قال مراجع عبد القادر: «إن (حتّى) تدل في العربية على انتهاء الغاية وبلوغها، والمبالغة فيها، وهي في هذا الأسلوب لا تنفصل عن هذه الدلالة، سواء أرفعنا الاسم التالي لها أم نصبناه أم عمدنا إلى جره، فهي تدل على المبالغة في وصف التهام هذا الآكل النهم أو الجائع للسمكة، فهو لم يكتف بأكل الأجزاء الصالحة من السمكة للأكل، وإنما تجاوز ذلك إلى التهام رأسها، وهو لا فائدة فيه ولا نفع.

إنّ النّص اللغوي يتحول على أيدي النحاة إلى ما يشبه الألغاز، والأحاجي، والألاعيب التي يؤيدها المنطق العقلي المتمثل في نظرية العامل، وفي القياس المبني على دعوى الحمل والمشابهة[2]» والأمر على غير ما ذهب إليه الباحث، لأن النحاة نظروا في ترابط الكلم بعضها ببعض، وخُضوعها لحكم ما، أو اختلافها في ذلك، وهذا التحليل لم يخترعوه من عند أنفسهم، ولكنهم استنتجوه من كلام العرب شعرهم ونثرهم.

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، أسباب اختلاف المفسرين، ط1. الرياض: 1416هـ، 1995م، مكتبة العبيكان، ص74. (بتصرف)

2- مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص590.

إن قول القائل: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، بالنصب يجعل الكلمتين (السمكة) و(رأسَها) مرتبطتين لاشتراكهما في علامة النصب. وقوله: أكلت السمكةَ حتى رأسِها، بنصب الأول وجر الثاني، يخرج الرأس مما أُكل من السمكة اعتمادا على الخلاف كما بينته سابقا، وهذا أمر واضح بيّن لا مأخذ فيه على النحاة القدامى، كما أن هذه المبادئ التي جاءوا بها لا تجعل النص أحاجي وألغازا كما أشار الباحث، وإنما تضيف إليه وسيلة من وسائل الربط بين أجزائه لم يذكرها –فيما أعلم- اللسانيون الغربيون.

إن تماثل علامات إعراب كلمتين في جملة ما في موضع، واختلافها في موضع آخر، ليس مقتصرا على المثال: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وإنما هو سار في كلام العرب جميعه، والمقصود منه إشراك الكلمتين في الحكم والربط بينهما، أو فصل الواحدة عن الأخرى وإخراجها مما حكم به على أختها، وقد مثّل فخر الدين قباوة بقول الشاعر (من الوافر):

أحبُّكِ، يا ظلومُ، وأنتِ منّي **مكان** الروحِ، من جسد الجبانِ

وقال عنه: «إذا روي برفع (مكان) ونصبه. فالرفع يدل على أن **المخاطبة هي المكان** الذي تسكنه روح الجبان، في حين أن النصب يعني كونها هي في مكان تلك الروح، تحل محلها وتقوم مقامها من جسمه[1]» وهذا من حيث تماثل علامات الإعراب أو اختلافها مطابق لعبارة (أكلت السمكة حتى رأسها)، ومن قال ببطلان مذهب النحاة في هذا ونحوه، ورأى أن لا فرق بين تماثل علامات الإعراب واختلافها، فهو لا يعترف بدلالة الإعراب أصلا، فكيف يعترف بأن للعرب حِكَما في جعلها متماثلة أحيانا ومختلفة أحيانا؟!

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لوظيفة علامات الإعراب الاتساقية

1. الإحالة وأنواعها في نصوص مختلفة:

لما أدرك العلماء أن علامات الإعراب تربط بين الألفاظ في النص، وتساعد المستمع/ القارئ على تمييز الألفاظ المشتركة في ما بينها في علاقة ما من غيرها، استغلوا هذه الخاصية التي تتميز بها

1- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص29.

اللغة العربية في تأليف المتون العلمية، لأنها تمكنهم من التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وسأذكر فيما يلي أمثلة من ذلك، وأقف بعد كل نص منها على أهم مظاهر الوظيفة الاتساقية لعلامات الإعراب، دون التطرق إلى كل التفاصيل تفاديا للتكرار:

1.1.1 النص الأول:

قال الشيخ خليل الفقيه مالكي المذهب، متحدثا عن شروط الصلاة: «شُرِطَ لِصَلاَةٍ طَهَارَةُ حَدَثٍ وَخَبَثٍ وَإِنْ رَعفَ قَبْلَهَا وَدَامَ: أَخَّرَ لآخِرِ الاخْتِيَارِي وَصَلَّى، أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيدًا أَوْ جَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا، إِنْ لَمْ يُلَطِّخْ فَرْشَ مَسْجِدٍ، وَأَوْمَأَ لِخَوْفِ تَأَذِّيهِ أَوْ تَلَطُّخِ ثَوْبِهِ –لاَ جَسَدِهِ- وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ وَرَشَحَ فَتَلَهُ بِأَنَامِلِ يُسْرَاهُ، فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَمٍ قَطَعَ. كَأَنْ لَطَّخَهُ، أَوْ خَشِيَ تَلَوُثَ مَسْجِدٍ، وَإِلاَّ فَلَهُ القَطْعُ. وَنُدِبَ البِنَاءُ، فَيَخْرُجُ مُمْسِكَ أَنْفِهِ لِيَغْسِلَ، إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمْكِنٍ قَرُبَ، وَيَسْتَدْبِرْ قِبْلَةً بِلاَ عُذْرٍ، وَيَطَأْ نَجَساً، وَيَتَكَلَّمْ وَلَوْ سَهْواً وَإِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ. وَاسْتَخْلَفَ الإِمَامُ، وَفِي بِنَاءِ الفَذِّ خِلاَفٌ. وَإِذَا بَنَى لَمْ يَعْتَدَّ إِلاَّ بِرَكْعَةٍ كَمُلَتْ، وَأَتَّمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمْكَنَ وَإِلاَّ فَالأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَإِلاَّ بَطُلَتْ. وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ، أَوْ شَكَّ وَلَوْ بِتَشَهُدٍ وَفِي الجُمُعَةِ مُطْلَقاً لأَوَلِ الجَامِعِ، وَإِلاَّ بَطَلَتَا، وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ رَكْعَةً فِي الجُمُعَةِ، ابْتَدَأَ ظُهْراً بِإِحْرَامٍ وَسَلَّمَ وَانْصَرَفَ إِنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلاَمِ إِمَامِهِ لاَ قَبْلِهِ، وَلاَ يَبْنِي بِغَيْرِهِ كَظَنِّهِ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ، وَإِذَا اجْتَمَعَ بِنَاءٌ وَقَضَاءٌ لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الوُسْطَيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، أَوْ لِحَاضِرٍ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ صَلاَةِ مُسَافِرٍ، أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ، قَدَّمَ البِنَاءَ وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الإِمَامِ، وَلَمْ تَكُنْ ثَانِيَتَهُ.

فصل: هَلْ سَتْرُ عَوْرَتِهِ كَثِيفٍ وَإِنْ بِإِعَارَةٍ، أَوْ طَلَبٍ، أَوْ نَجَسٍ وَحْدَهُ، كَحَرِيرٍ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ شَرْطٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَرَ، وَإِنْ بِخُلْوَةٍ لِلْصَّلاَةِ؟ خِلاَفٌ. وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٍ، وَإِنْ بِشَائِبَةٍ وَحُرَّةٍ مَعَ اِمْرَأَةٍ، مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ، وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ – غَيْرَ الوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ- وَأَعَادَتْ لِصَدْرِهَا، وَأَطْرَافِهَا، بِوَقْتٍ، كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخِذًا، لاَ رَجُلٍ، وَمَعَ مَحْرَمٍ غَيْرُ الوَجْهِ وَالأَطْرَافِ، وَتَرَى مِنَ الأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مَحْرَمِهِ، وَمِنَ المَحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ، وَلاَ تُطْلَبُ أَمَةٌ بِتَغْطِيَةِ رَأْسٍ. وَنُدِبَ سَتْرُهَا بِخُلْوَةٍ، وَلأَمِّ وَلَدٍ، وَصَغِيرَةٍ، سِتْرٌ وَاجِبٌ عَلَى الحُرَّةِ، وَأَعَادَتْ إِنْ رَاهَقَتْ لِلاِصْفِرَارِ، كَكَبِيرَةٍ، إِنْ تَرَكَا القِنَاعَ، كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِهِ أَوْ بِنَجَسٍ بِغَيْرٍ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهِّرٍ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلاَتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ، لاَ عَاجِزَ صَلَّى عُرْيَانًا، كَفَائِتَةٍ وَكُرِهَ مُحَدِّدٌ، لاَ بِرِيحٍ، وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ كَكَفِّ كُمٍّ وَشَعْرٍ لِصَلاَةٍ وَتَلَثُّمٌ كَكَشْفِ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا وَصَمَّاءُ بِسِتْرٍ

وَإِلاَّ مُنِعَتْ كَاحْتِبَاءٍ لاَ سَتْرَ مَعَهُ وَعَصَى. وَصَحَّتْ إِنْ لَبِسَ حَرِيرًا، أَوْ ذَهَبًا، أَوْ سَرَقَ، أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ سِتْرًا لأَحَدِ فَرْجَيْهِ فَثَالِثُهَا يُخَيَّرُ، وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى عُرْيَانًا؛ فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظَلاَمٍ فَكَالمَسْتُورِينَ، وَإِلاَّ تَفَرَّقُوا، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صَلَّوْا قِيَامًا، غَاضِّينَ إِمَامَهُمْ وَسَطَهُمْ، وَإِنْ عَلِمَتْ فِي صَلاَةٍ بِعِتْقٍ مَكْشُوفَةُ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانٌ ثَوْبًا اِسْتَتَرَا، إِنْ قَرُبَ، وَإِلاَّ أَعَادَا بِوَقْتٍ، وَإِنْ كَانَ لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَاذًا، وَلأَحَدِهِمْ، نُدِبَ لَهُ إِعَارَتُهُم.

فصل: وَمَعَ الأَمْنِ اِسْتِقْبَالُ قِبْلَةٍ لِمَنْ بِمَكَّةَ، فَإِنْ شُقَّ فَفِي الاِجْتِهَادِ نَظَرٌ، وَإِلاَّ فَالأَظْهَرُ جِهَتُهَا اِجْتِهَادًا...[1]».

2.1.1 دراسة النص الأول:

لقد ساعدت علامات الإعراب المؤلّف على ربط ألفاظ نصه، واختصار كلماته، وذلك بإحالة بعضها على بعض، وسأذكر أمثلة عن ذلك:

- اللفظ (طهارةُ) المذكور في السطر الأول، مرتبط باللفظ (استقبالُ) المذكور في السطر الرابع والعشرين، بواسطة الضمة علامة الرفع، فكلاهما من شروط الصلاة، فكأن المؤلف قال: (شُرِط طهارةُ حدثٍ وخَبثٍ لصلاةٍ... وشُرِطَ استقبال قبلة مع الأمن...)، فعند وصول القارئ إلى كلمة (اِسْتِقْبَالُ) يفهم أن المؤلف انتقل من الكلام عن الشرط الأول من شروط الصلاة، وبدأ توضيح الشرط الثاني، وهذا الربط بين اللفظين (استقبالُ) و(طهارةُ) إحالة قبلية ذات مدى بعيد.

- اللفظان (حدَثٍ) و(خبثٍ)، مرتبط بعضهما ببعض، لاشتراكهما في الجر. وهما في الوقت نفسه، مرتبطان بلفظ (طهارةُ)، لأن سبب جرهما هو إضافة (طهارةُ) إلى الأول منهما، فكأن المؤلف قال: طهارةُ حدثٍ وطهارة خبثٍ. ففي هذه الحالة نجد إحالة قبلية ذات مدى قريب.

- الفعل (يجاوز) مرتبط بأداة الجزم (لم) المذكورة قبله مباشرة.

- الأفعال (يستدبرْ) و(يطأْ) و(يتكلمْ) مرتبط بعضها ببعض لاشتراكها في الجزم، ومرتبطة في الوقت نفسه بالفعل (يجاوزْ) لاشتراكها معه في الجزم كذلك، وكأن المؤلف قال: (لم يجاوزْ... ولم يستدبرْ... ولم يطأْ... ولم يتكلمْ)، وإنما استغنى عن تكرار عامل الجزم، لعلمه بأن علامة الإعراب ستحيل القارئ عليه، فيكون قد تحقق في هذا الموضع من النص إحالة قبلية ذات مدى قريب.

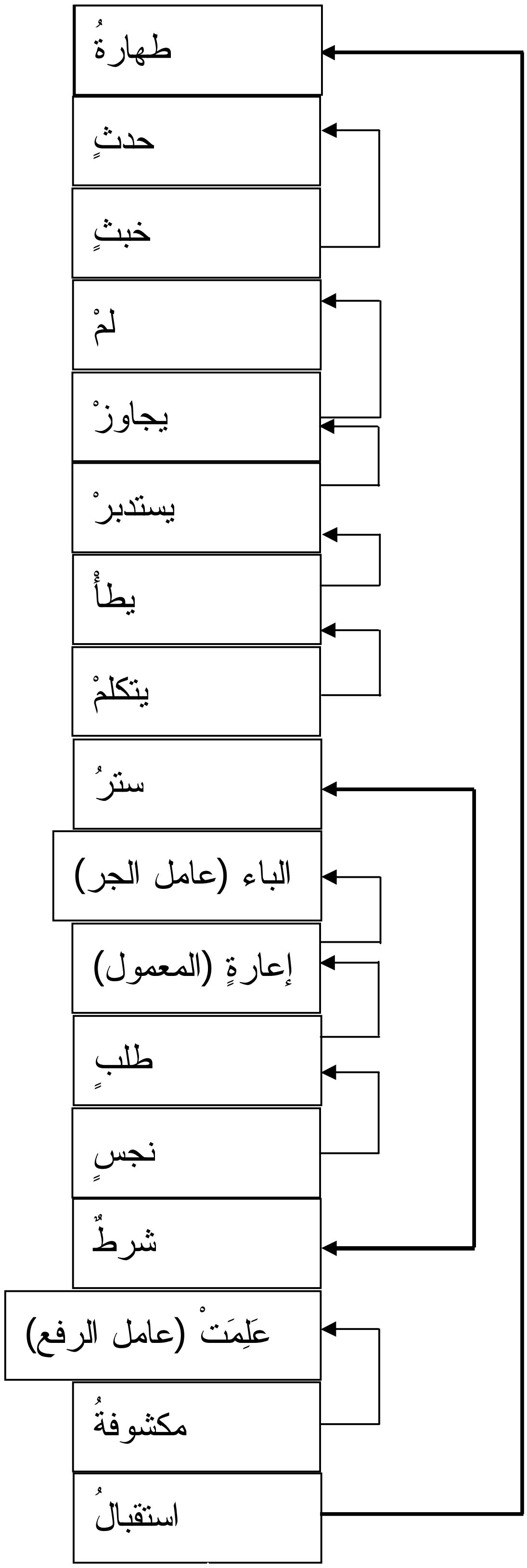
- اللفظان (طلبٍ) و(نجسٍ) مرتبطان باللفظ (إعارةٍ)، لمشاركته الجر.

1- خليل بن إسحاق المالكي، مختصر العلامة خليل، تص وتع أحمد نصر، دط. الجزائر: دس، دار الشهاب، ص25-27.

- اللفظ (شرطٌ) مرتبط باللفظ (سترُ) لاشتراكهما في الرفع، فكأن المؤلف قال: وهل سترُ عورته شرطٌ. وهنا يمكن اعتبار الضمة في (سترُ) تؤدي إحالة بعدية ذات مدى بعيد، لأن المعنى لا يكتمل حتى ننطق اللفظ (شرطٌ)، ويمكن اعتبار الضمة في (شرطٌ) مؤدية إحالة قبلية ذات مدى بعيد، لأننا لا نعرف سبب رفع (شرطٌ) حتى نرجع إلى ما ذكر سابقا من ألفاظ، ويمكن اعتبار الإحالة في هذا الموضع ذات اتجاهين اثنين (قبلية وبعدية في الوقت نفسه ذات مدى بعيد)، وإنما اعتبرتها إحالة ذات مدى بعيد لوجود ستة عشر لفظا بينهما، والأصل أن يتبع أحدهما الآخر دون فاصل.

- اللفظ (مكشوفةُ) مرتبط باللفظ (علمت) وذلك لأن الثاني معمول والأول عامل، فارتبطا وعلامة ارتباطهما الضمة الظاهرة في آخر (مكشوفةُ)، وبذلك تكون الضمة قد أدت إحالة قبلية ذات مدى قريب.

وفيما يلي الترسيمة (2) وهي تمثيلٌ لارتباط الألفاظ سالفة الذكر، بحيث سأذكر الألفاظ مرتبة ترتيبها في النص، وأرمز بالإحالة القبلية بسهم نحو الأعلى، وللإحالة البعدية بسهم نحو الأسفل، كما أرمز للإحالة ذات المدى القريب بخط دقيق، وللإحالة ذات المدى البعيد بخط سميك.



الترسيمة (2) تمثل ربط علامات الإعراب بعض الألفاظ في النص

1.2.1 النص الثاني:

هو نص من مختصر العلامة خليل بن إسحاق المالكي، وإنما ذكرته لما فيه من اختلاف عن النص الأول، إذ نجد كلمات كثيرة تجاوز عددها العشرة مرتبط بعضها ببعض، متوزعة في النص من بدايته إلى نهايته، ولأبين مدى استغلال العلماء لدور علامات الإعراب في الإحالة في تأليف متونهم العلمية، طلبا للإيجاز الذي يعد من أبرز سمات المختصرات العلمية.

قال الشيخ خليل متحدثا عن بعض أحكام الجنائز:

«... وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةٍ ابْنَ: كَسَبْعٍ، ورَجُلٌ: كَرَضِيعَةٍ، وَالمَاءُ المُسَخَّنُ، وَعَدَمُ الدَّلْكِ لِكَثْرَةِ المَوْتَى، وتَكْفِينٌ: بِمَلْبُوسٍ، أَوْ مُزَعْفَرٍ، أَوْ مُوَرَّسٍ، وحَمْلُ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ، وبَدْءٌ بِأَيِّ نَاحِيَةٍ، وَالمُعَيِّنُ مُبْتَدِعٌ، وَخُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ، أَوْ إِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الفِتْنَةَ فِي: كَأَبٍ، وزَوْجٍ، وَابْنٍ وَأَخٍ، وَسَبْقُهَا وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا، وَنَقْلٌ وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ، وَبُكًى عِنْدَ مَوْتِهِ وبَعْدَهُ بِلاَ رَفْعِ صَوْتٍ وَقَولٍ قَبِيحٍ، وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرٍ لِضَرُورَةٍ، ووَلِيَ القِبْلَةَ الأَفْضَلُ. أَوْ بِصَلاَةٍ يَلِي الإِمَامَ: رَجُلٌ، فَطِفْلٌ، فَعَبْدٌ، فَخَصِيٌّ، فَخُنْثَى كَذَلِكَ. وَفِي الصِّنْفِ أَيْضًا: الصَّفُ، وَزِيارَةُ القُبُورِ بِلاَ حَدٍّ[1]»

2.2.1 دراسة النص الثاني:

- يرتبط اللفظ (غسلٌ) المرفوع بعامل الرفع (جازَ)، ندرك ذلك من خلال افتقار الفعل إلى فاعلٍ، وافتقار المرفوع إلى رافع، وبذلك تكون علامة الرفع (الضمة) في (غسلُ) قد أدت إحالة قبلية ذات مدى قريب.

- يرتبط كل من الألفاظ المرفوعة (الماءُ)، (عدمُ)، (تكفينٌ)، (حملُ)، (بدءٌ)، (خروجُ)، (سبقُ)، (جلوسٌ) (نقلٌ)، (جمعُ)، (زيارةُ)، باللفظ (غسلُ) المرفوع، وفي الوقت نفسه يرتبط بعضها ببعض، لاشتراكها في علامة الرفع (الضمة).

- يرتبط كل من الألفاظ المرفوعة (الماءُ)، (عدمُ)، (تكفينٌ)، (حملُ)، (بدءٌ)، (خروجُ)، (سبقُ)، (جلوسٌ) (نقلٌ)، (جمعُ)، (زيارةُ)، بغير مذكور تقديره (جاز) دل عليه الرفع في هذه الألفاظ والفعل (جاز) المذكور في بداية النص، فكأن المؤلف قال: «... وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةٍ ابْنَ... وَجاز المَاءُ

1- خليل بن إسحاق المالكي، مختصر العلامة خليل، ص53، 54.

المُسَخَّنُ، وَجاز عَدَمُ... وَجاز تَكْفِينٌ: بِمَلْبُوسٍ... وَجاز حَمْلُ... وَجاز بَدْءٌ... وَجاز خُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ... وَجاز سَبْقُهَا وَجاز جُلُوسٌ... وَجاز نَقْلٌ... وَبُكًى... وَجاز جَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرٍ... وَجاز زِيارَةُ القُبُورِ بِلاَ حَدٍّ» ولكنه لا يذكر الفعل (جاز) لوجود قرينة الإعراب الدالة عليه ولِمَا ذكر في بداية الكلام.

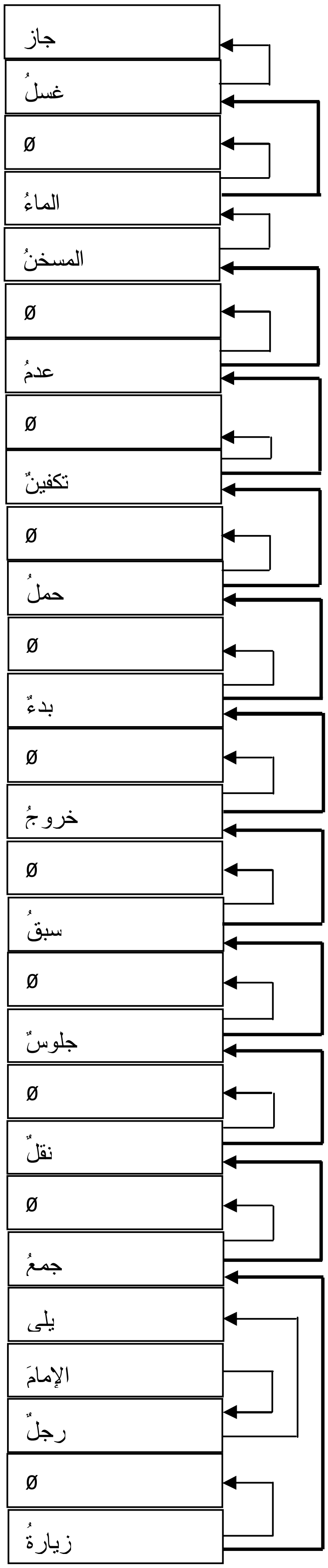
- يرتبط اللفظ (المسخنُ) باللفظ (الماءُ) لأن المسخن هو الماء كما أشرت سابقا، ولا يرتبط اللفظ المرفوع (عدمُ) مثلا باللفظ المرفوع (المسخنُ) مع اشتراكهما في علامة الإعراب، لأن هذا من باب (زيد منطلقٌ وعمرٌو ذاهب) الذي أشرت إليه سابقا، فلا تراط بين اللفظين المرفوعين (منطلقٌ) و(عمرٌو).

أما نوع الإحالة بين الألفاظ سابقة الذكر فهي قبلية، ولكن يصعب تحديد مداها، فليس لديّ معيار أميز به بين المدى القريب والمدى البعيد، لذلك سأعتبر الإحالة بين لفظين في الجملة نفسها ذات مدى قريب، والإحالة بين لفظين من جملتين مختلفتين إحالة ذات مدى بعيد، وبذلك تكون الإحالتان بين الفعل (جاز) والفاعل (غسلُ) وبين (سبقُها) و(جلوسٌ) إحالتين قبليتين ذواتي مدى قريب، وتكون الإحالات بين الألفاظ المرفوعة المتعلقة باللفظ (غسلُ) كلها إحالات قبلية ذات مدى بعيد.

- اللفظ المرفوع (رجلٌ) مرتبط بالفعل (يلي)، لأن الأول معمول (فاعل مرفوع)، والثاني عامل (فعل). والرفع في (رجلٌ) يؤدي إحالة قبلية ذات مدى قريب.

- يرتبط اللفظ (الإمامَ) المنصوب باللفظ (رجلٌ) المرفوع، لأن وجود منصوب في التركيب يستلزم وجود مرفوع إما مذكور وإما مَنْوِيّ، وفي هذه الحالة يكون النصب في (الإمامَ) قد أدى إحالة قبلية ذات مدى قريب.

وفيما يلي سأمثل ارتباط الألفاظ سالفة الذكر في الترسيمة (3)، مع ترتيبها حسب ذكرها في النص، وسأحافظ على الرموز التي أشرت إليها في الترسيمة (2)، وسأرمز لغير المذكور بالرمز: ø.



الترسيمة (3) تمثل ترابط الكلمات في النص الثاني بواسطة علامات الإعراب

نستنتج من الترسيمتين السابقتين ما يلي:

1. تؤدي علامات الإعراب أنواع الإحالات التالية:

أ. إحالة قبلية ذات مدى قريب، ومثالها من الترسيمة (2): (خبثٍ، حدثٍ).

ب. إحالة بعدية ذات مدى قريب، ومثالها من الترسيمة (3): (الإمامَ، رجلٌ).

ج. إحالة قبلية ذات مدى بعيد، ومثالها من الترسيمة (2): (استقبالُ، طهارةُ).

د. إحالة ذات اتجاهين (بعدية، قبلية) ذات مدى بعيد، ومثالها من الترسيمة (2): (سترُ، شرطٌ).

ه. إحالة على غير مذكور، وهي موجودة في النصين، إلا أني أهملتها في النص الأول، لتفادي تكرارها، ويكون هذا النوع من الإحالة عند ذكر ألفاظ مشتركة في العامل دون تكراره في كل مرة.

2. إذا لم نعتبر الإحالة على غير مذكور أمكننا فصل بعض العناصر من الترسيمتين (2) و(3) لعدم ارتباطها بغيرها، كفصل السلسلة [الباء (عامل الجر)، إعارة (المعمول)، طلب، نجس]، من الترسيمة (3)، وإذا اعتبرنا الإحالة على غير مذكور فإنه يستحيل فصل عنصر من السلسلة، وذلك ما يظهر جليا في الترسيمة (3)، إذ نجد بعض العناصر مرتبطا ببعض.

3. يمكن أن يؤدي كل من الرفع والنصب الإحالة القبلية والإحالة البعدية، ويتوقف الجر والجزم عند الإحالة القبلية.

4. يمكن أن تؤدي علامة واحدة إحالتين في الوقت نفسه، ومثال هذه الحالة من الترسيمة (2): (سترُ، شرطٌ). ويتحقق هذا النوع عند ربط علامة الإعراب بين المبتدأ والخبر لأن الكلام لا يتم دون واحد منهما نطقا أو تقديرا.

إن استغلال ربط الكلام بعضه ببعض باستعمال علامات الإعراب ظاهرة معروفة في المتون العلمية، وليس مقصورا على الفقه دونما سواه، ومن أمثلة ذلك في كتب النحو، قول شارح قواعد الإعراب: «إِنْ... فيقال فيها: **شرطية** للاستقبال سواء دخلت على الماضي نحو: إن أكرمتني أكرمتك... **ونافيةٌ** بالرفع عطف على (شرطية)، فتدخل على الجملة الاسمية[1]» فإنه قال: «**ونافيةٌ**

1- محمد بن مصطفى القوجويّ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، ص116، 117.

بالرفع عطف على (شرطية)» لأن بينهما أحد عشر سطرا، فقال: بالرفع لأنه هو الدليل على ارتباطها بشرطية، ثم احتاط فقال: عطف على شرطية، لأن الكتاب موجه للطلبة ومن شابههم.

وقد يعتقد مما قدمت من أمثلة من المتون العلمية، أن هذا الربط بين الألفاظ بعلامات الإعراب، متوقف على لغة العلماء، محتاج إلى نوع من التدبر، وضرب من التكلف، فإن كان من الإحالة ذات المدى القريب أمكن قبوله، وإن كان من نوع الإحالة ذات المدى البعيد، فلا يمكن أن يدرج ضمن خصائص اللغة العربية لغة التواصل بين الناس على اختلاف طبقاتهم، وتباين مستوياتهم.

غير أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى حجة مقنعة، ولا إلى دليل علمي، ذلك أن العلماء على اختلاف تخصصاتهم استغلوا خصائص اللغة العربية، ولم يأتوا بما ليس من كلام العرب، والدليل على ذلك أننا نجد في القرآن الكريم وهو المنزل بلغة العرب، إحالات مطابقة تماما لما استعمله العلماء في متونهم، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ﴾ (المائدة: 45).

فنلاحظ أن الألفاظ (النفسَ، العينَ، الأنفَ، الأذنَ، السنَ، الجروحَ) كلها منصوبة مترابطة في ما بينها، وليس العطف وحده هو الذي ربط بين هذه الألفاظ، وإنما ساعده الإعراب على ذلك، لأن الإعراب ناب عن تكرار العبارة ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ﴾، فأحال النصب على العامل في كل مرة دون تكرار ذكره، ولأنّ وجود الواو بين كلمتين لا يعني بالضرورة أن الأخيرة منهما معطوفة على الأولى ما لم تشتركا في الإعراب، فكلمة (المقيمين) غير معطوفة على كلمة (الراسخون) من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء/162)، مع وجود الواو بينهما. كما أن الألفاظ في النص كثيرة ومتداخلة فيما بينها، فيتعذر أحيانا معرفة اللفظ المعطوف عليه، ما يؤدي بالسامع إلى سوء فهم الكلام، قال تمام حسان: «... ولكن الجملة قد تطول أحيانا وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أول الكلام

وآخره شقة بعيدة لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا، وما الذي ينتمي إلى ذاك، وهكذا تتفكك أواصر الكلام ويدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبس، وكلا الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم[1]» ولكن المستمع لا يقع في غيابات الغموض ولا في متاهات اللبس إذا ما أسعفه الإعراب، وأرشده إلى أن هذا اللفظ مرتبط بهذا، وذاك مرتبط بذلك، فالإعراب شريك العطف في ربط الكلام بعضه ببعض، وقد يستغني الإعراب عن العطف، وليس بمقدور العطف الاستغناء عن الإعراب.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٣٥ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ١٣٨﴾ (البقرة: 135- 138).

فكلمة (صبغةَ) المنصوبة الواقعة في نهاية الآيات القرآنية، مرتبطة بكلمة (ملةَ) المنصوبة الواقعة في بدايتها، فالثانية بدل من الأولى[*]، ولا يمكن أن ندرك أن بين الكلمتين علاقة لولا تشابه

1- تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط1. القاهرة: 1413هــ، 1993م، عالم الكتب، ص107.

*- هذا ما ذهب إليه كثير من العلماء، قال الفراء: «وقوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ نصب مردودة على الملة» أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط3. بيروت: 1403هــ، 1983م، عالم الكتب، ج1، ص82. وقال الزجاج: «يجوز أن تكون ﴿صِبۡغَةَ﴾ منصوبة على قوله: بل نتبع ملة إبراهيم» أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص215. وقال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ قال

علامتي إعرابهما، ثم إن القارئ عندما يصل إلى الكلمة الثانية فإنه يتساءل عن سبب نصبها، فيعود بذاكرته إلى ما تلاه من الآيات الكريمة سابقا إلى أن يصل إلى كلمة (ملةَ)، وهذه العملية الذهنية هي الإحالة القبلية بعينها، ولما كانت المسافة بين المبدل منه والبدل بعيدة، اعتبرتُ الإحالة ذات مدى بعيد، وبذلك يكون النصب في (ملةَ) قد أدى إحالة قبلية ذات مدى بعيد.

وقد نجد آيات طويلة نسبيا، ترتبط كلماتها بعلامات الإعراب، وذلك كما سنراه في النص الثالث.

1.3.1 **النص الثالث** وهو قوله تعالى:

(وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَـٰذِهِ
ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَـٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ
كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّـٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾
قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ
﴿٥٦﴾ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ
لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿٥٨﴾ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُواْ
سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ
هَـٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ
ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ

الأخفش وغيره: دين الله، وهو بدل من ملة» القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج2، ص420.

أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا
تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ
فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ
ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ
إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا
وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَلُوطًا
ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ۗ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ
سَوْءٍ فَٰسِقِينَ ﴿٧٤﴾ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ
فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ
كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ
يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا
سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا
فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾
وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ
عَٰلِمِينَ ﴿٨١﴾ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا
لَهُمْ حَٰفِظِينَ ﴿٨٢﴾ ۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ

﴿٨٣﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَهۡلَهُۥ وَمِثۡلَهُم مَّعَهُمۡ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا
وَذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِدۡرِيسَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ كُلّٞ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾
وَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ فِي رَحۡمَتِنَآۖ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٦﴾ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ
أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ
ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَزَكَرِيَّآ
إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ
يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ
وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾ وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا
وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩١﴾﴾ (الأنبياء: 48- 91).

2.3.1 دراسة النص الثالث:

بدراسة ارتباط أسماء الأنبياء & ببقية أجزاء النص، وما أدّته علامات إعرابها من إحالات، وربط بعضها ببعض نجد:

- اللفظ (إبراهيم) منصوب فلا بد له من ناصب، ولا بد من وجود لفظ مرفوع مذكور أو منوي، كما وضحت ذلك سابقا. وعليه؛ فإن النصب فيه يحيل على الفعل والضمير المتصل به (آتينا)، وهي إحالة قبلية ذات مدى قريب.

- الألفاظ (لوطا، نوحا، داودَ، سليمان، أيوبَ، إسماعيل، إدريسَ، ذا الكفل، ذا النون) كلها منصوبة فلا بد لها من ناصب، لكن هذا الناصب غير مذكور في النص، وبذلك يكون النصب فيها قد أدى إحالة على غير مذكور. كما أن النصب يربط المتأخر منها بالمتقدم، وبذلك يكون النصب قد أدى إحالة

قبلية، بعضها ذات مدى بعيد، كارتباط اللفظ (لوطا) باللفظ (إبراهيم)، وبعضها ذات مدى قريب كارتباط اللفظ (سليمانَ) باللفظ (داودَ).

إن هذه الأسماء معطوف بعضها على بعض، وعلامات إعرابها متماثلة، ما ساعد على ارتباط بعضها ببعض، وتكوين نص واحد متسق، وما يؤكد ترابطها بتماثل علامات الإعراب لا بغيره، هو أننا إذا ما فصلنا جزءا من الآيات السابقة كقوله تعالى: ﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ عن بقية النص، فإننا لا نستطيع معرفة سبب نصب (إسماعيل) ولا (إدريس) ولا (ذا الكفل) حتى نبحث في ما سبقها من ألفاظ، وذلك راجع إلى ما تقوم به علامة النصب في الأسماء الثلاثة من ربطها بأسماء الأنبياء السابقة، وإن كان بعض المعربين يقدرون عاملا في كل بداية آية فيقولون مثلا: (واذكر أيوبَ) وهو وجه مقبول لوجود آيات من القرآن استعمل فيها هذا الأسلوب، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ (ص: 41) وكقوله أيضا: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾ (الأحقاف 21)، وهو في القرآن كثير، ولكنهم مع ذلك يجيزون عطف أسماء الأنبياء بعضها على بعض[1] وهو ما أرجحه.

وقد يُظَنُّ أن هذه الأسماء غير مرتبطة لاختلاف عامل النصب فيها، فاللفظ (إبراهيم) منصوب بالفعل (آتينا)، واللفظ (نوحا) مثلا منصوب بفعل محذوف تقديره (اذكر)، ولكن ذلك لا يفك أواصر الارتباط بينها، وإنما الذي يخرجها من الارتباط هو المخالفة بين علامات إعرابها، والدليل على ذلك قول سيبويه: «وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضَبُع الفَزاري:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاَحَ ولاَ أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرا

والذئــبَ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بهِ وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرا

وقد يُبتدَأ فيُحمل على مثل ما يُحمَل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك: لقيتُ زيدا وعمرٌو كلمتُه، كأنك قلت: لقيتُ زيدا وعمرٌو أفضلُ منه. فهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك

1- ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه.

لم تذكر فعلا. فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين[1]» فالعامل في اللفظ (السلاحَ) هو الفعل (أحملُ)، والعامل في اللفظ (الذئبَ) هو الفعل المحذوف (أخشى) الذي يفسره ما بعده، ومع ذلك كان النصب عامل ربط بين اللفظين (السلاحَ) و(الذئبَ)، فجعل سيبويه سبب نصب (الذئبَ) هو ما تقدمه من منصوبات، فإذا رفع –وهو جائز- فقد حمل على ما لم يتقدمه منصوب.

1.4.1 النص الرابع:

لما كان ربط الألفاظ فيما بينها باستعمال علامات الإعراب ظاهرة أصيلة في اللغة العربية، وظفها الشعراء في قصائدهم لربط أبياتها حتى تكون القصيدة كأنها بيت واحد، وإن كان استقلال الأبيات عندهم فضيلة، واحتياج الآخِر منهما للأول نقيصة[*]، إلا أن ذاك في المعنى، ولا يمنع ترابط بيتين اكتمل معنى كل واحد منهما بذاته، قال ابن خلدون مبينا الجمع بين استقلال الأبيات بعضها عن بعض، وترابط بعضها ببعض في الوقت نفسه: «والشعر من بين الكلام صعب المأخذ على من يريد اكتساب ملكته بالصناعة من المتأخرين، لاستقلال كل بيت منه بأنه كلام تام في مقصوده، ويصلح أن ينفرد دون ما سواه. فيحتاج من أجل ذلك إلى نوع تلطف في تلك الملكة... ويبرزه مستقلا بنفسه ثم يأتي ببيت آخر كذلك ثم ببيت... ثم يناسب بين البيوت في موالاة بعضها مع بعض[2]» فعلى الشاعر الجمع بين الأمرين: استقلال الأبيات والربط بينها بطريقة ما وذلك مرام صعب ومطلب عسير.

وقد ذكر محمد حماسة عبد اللطيف قصيدة للشاعر الجاهلي أوس بن حجر، وبيّن من خلالها إمكانية طول الجملة العربية إلى عشرات الأبيات[3]، وقد عدت إلى الديوان واخترت منه أبياتا تتلاءم وموضوع بحثي، قال أوس بن حجر (من الطويل):

وإنِّي امْرُؤٌ أَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ بَعْدَمَا   رَأَيْتُ لَهَا نَاباً مِنَ الشَّرِّ أَعْصَلاَ

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص89، 90.

*- لعل السبب الذي جعل نقاد الشعر القدامى يشترطون استقلال أبيات القصيدة هو طريقة إنشاد الشعر، إذ التوقف في نهاية كل بيت يشعر المستمع بنغم القافية، فإذا كان البيت غير مكتمل المعنى محتاجا إلى ما يليه، لم يستطع المنشد التوقف على نهايته، فتضيع تلك النغمة الموسيقية.

2- ابن خلدون، المقدمة، ص522.

3- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية.

أَصَمَّ رُدَيْنِياً كَأَنَّ كعُوبَـــــــــهُ نَوَى القَسْبِ عَرَّاصاً مُزَجّاً مُنَصَّلاَ

عَلَيْهِ كَمِصْبَاحِ العَزِيزِ يُشُبُّهُ لِفِصْحٍ ويَحْشُوهُ الذُّبَـــالُ المُفَتَّلاَ

وَأَمْلَسَ صُولِيّاً كنِهْيِ قَرَارَةٍ أَحَسَّ بِقاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأَجْفَلاَ

كَأَنَّ قُرُونَ الشّمسِ عند ارْتفاعِهَا وَقدْ صَادَفَتْ طَلْقاً مِن النَّجْمِ أَعْزَلاَ

تَرَدَّدَ فِيه ضَوؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسِنْ وَأْزْيِنْ بِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَاَ

وَأَبْيَضَ هِنْدِيّاً كَأَنَّ غِرَارَهُ تَلَأْلُؤُ بَرْقٍ في حَبِيٍّ تَكَلّلاَ

إِذَا سُلَّ مِنْ جَفْنٍ تَأَكَّـــلَ أَثْرُه عَلَى مِثْـــلِ مِصْحَاةِ اللُّجَيْنِ تَأَكُّلاَ

كَأَنَّ مَدَبَّ النَّمْلِ يَتَّبِعُ الرُّبَى وَمَدْرَجَ ذَرٍّ خَافَ بَدرْداً فَأَسْهَلاَ

عَلَى صَفْحَتَيْهِ مِنْ مُتُونِ جِلاَئِهِ كَفَى بِالَّذِي أُبْلِي وأَنْعَتُ مُنْصُلاَ

وَمَبْضُوعَةً من رأسِ فَرْعٍ شَظِيَّةً بِطَوْدٍ تَرَاهُ بِالسَّحَابِ مُجَلَّلاَ

عَلَى ظَهْرِ صَفْوَانٍ كَأَنَّ مُتُونَهُ عُلِلْنَ بِدُهْنٍ يُزلِقُ المُتَنزّلا[1]

وقال في البيت السابع والثلاثين:

وَحَشْوَ جَفِيرٍ مِنْ فُرُوعٍ غَرَائِبٍ تَنَطَّعَ فِيهَا صَانِعٌ وتَنَبَّلا[2]

إلى أن قال في البيت الثالث والأربعين وما بعده:

فَذَاكَ عَتَادِي فِي الحُرُوبِ إِذَا الْتَظَتْ وَأَرْدَفَ بَأْسٌ مِنْ حُرُوبٍ وَأَعْجَلاَ

1- أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تح محمد يوسف نجم، دط. بيروت: 1400هـ، 1980م، دار بيروت للطباعة والنشر، ص83- 86.

2- نفسه، ص89.

وَذَلِكَ مِنْ جَمْعِي وَبِاللهِ نِلْتُهُ وَإِنْ تَلْقَنِي الأَعْدَاءُ لاَ أُلْقَ أَعْزَلاَ

وَقَوْمِي خِيَارٌ مِنْ أُسَيِّدٍ شِجْعَةٌ كِرَامٌ إذا ما المَوْتُ خَبَّ وَهَرْوَلاَ[1]

2.4.1 دراسة النص الرابع:

أ. شرح الألفاظ:

«أعصل: أعوج. الأصم: المصمت الذي لا جوف له وموصوفه محذوف أي رمحا أصم. والرمح الرديني منسوب إلى ردينة بالتصغير وهي امرأة كانت تُقوِّم الرماح. الأملس: الدرع الناعم المشدود. أبيض هندي: السيف. مبضوعة: صفة للقوس، أي أعددت قوسا مبضوعة. الجفير: الكنانة وحشوها السهام[2]».

ب. بيان دور علامات الإعراب في ترابط الأبيات:

الشاعر بصدد ذكر أسلحته التي أعدها للحرب والافتخار بها، ولكنه لا يذكرها غفلا دون وصف ولا تشبيه يرفعان من شأنها، ولذلك فإنه اتبع منهجا واضحا يعدد من خلاله أسلحته، فكان يذكر سلاحا ويُتبعه مجموعةً من الأوصاف والتشبيهات، وقد يستغرق في ذلك أبياتا عدة، ومع ذلك فإنه يربط اللفظ الدال على السلاح المذكور ثانيا باللفظ الدال على السلاح المذكور أولا، وذلك كما يلي:

- اللفظ (أصمَّ) منصوب فلا بد له من ناصب يتقدمه، ولا بد من وجود لفظ مرفوع يسبقه أو يليه، وكلاهما مجموع في الفعل والضمير المتصل (أعددت)، وهنا تكون الفتحةُ علامةُ النصب قد أدت إحالة قبلية ذات مدى بعيد، وإنما اعتبرتها كذلك، لأن العامل موجود في بداية البيت الأول والمعمول موجود في بداية البيت الثاني.

- الألفاظ (عرَّاصا، مُزَجّا، مُنَصّلا) مرتبطة باللفظ (أصمَّ) لأنها صفات له، ومشاركة له في الفتحة علامة النصب.

1- نفسه، ص90، 91.

2- نفسه، ص83- 89. (بتصرف)

- الألفاظ (أملسَ) المذكور في البيت الرابع من النص، و(أبيضَ) المذكور في البيت السابع، و(مبضوعةً) المذكور في البيت الحادي عشر، و(حشوَ) المذكور في البيت الواحد والثلاثين (من النص)، كلها منصوبة فهي مرتبطة بعضها ببعض، وكل واحد منها مرتبط باللفظ (أصمَّ) المذكور في البيت الثاني؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، فإن علامة النصب في الألفاظ سالفة الذكر، دلالة على وجود عامل نصب مذكور أو محذوف، ووجود لفظ مرفوع يرتبط بها إما مذكور أو منويّ، وبالرجوع إلى النص فإننا نجدهما يتمثلان في اللفظ (أعددت) المحذوف لدلالة المذكور عليه، فكأن الشاعر قال: (إني أمرؤ أعددت للحرب أصمَّ رُدَيْنِيا... وأعددت أملسَ... وأعددت أبيضَ... وأعددت مبضوعةً... وأعددتُ حشوَ جفير... فذاك عتادي في الحروب...)، ولكنه لا يكرر (أعددت) استغناء بذكره في بداية القصيدة وبدلالة الإعراب عليه.

نستنتج مما سبق، أن الفتحة في الألفاظ السابقة أدت إحالة قبلية ذات مدى قريب كما هو الحال في الربط بين اللفظين (أصمَّ، وأعددتُ)، وأدت إحالة قبلية ذات مدى بعيد كالربط بين اللفظين (حشوَ وأصمَّ)، وأدت إحالة على غير مذكور وذلك بدلالتها على الفعل والفاعل المحذوفين (أعددتُ) قبل كل الألفاظ المذكورة سابقا عدا (أصمَّ).

من النصوص المذكورة سابقا، ندرك أن علامات الإعراب وسيلة من وسائل الإحالة النصية، وهي غير مقتصرة على لغة العلماء وحدهم، ولكن العلماء اقتبسوها عند كتابة متونهم العلمية من كلام العرب الفصحاء شعرهم ونثرهم، فهي إذاً وسيلة لربط أجزاء النص بعضه ببعض.

2. نتائج الفصل الثالث:

بعد هذا العرض للأدلة النظرية والتطبيقية المثبتة للوظيفة الاتساقية التي تؤديها علامات الإعراب، ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها في ما يلي:

1. يمكن توسيع بعض المفاهيم التي توصّل إليها النحاة العرب القدامى، من اقتصارها على وصف الجملة العربية ودراستها إلى دراسة النص والبحث في وسائل ترابط أجزائه وتماسكها، ولا يعدم الدارس إرهاصات في الدرس النحوي والبلاغي القديم لهذا الإجراء، ولعل نظرية النظم التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني خير مثال على ذلك، إذ ربط بين المفاهيم النحوية والبلاغية لدراسة نظم القرآن الكريم، ولا بد للدارس في العصر الحديث من الاستفادة من نتائج تحليل الخطاب ولسانيات النص، وبذلك يكون الدرس النحوي العربي قد خطا خطوة هامة، بإحياء مفاهيم تراثية وتقريبها من المفاهيم اللسانية الحديثة.

2. غالبا ما يتوقف الدارسون المحدثون في دراستهم وسائل الاتساق عند الوسائل التي ذكرها الغربيون، ويبحثون عن مثيلاتها في اللغة العربية، فيذكرون: أسماء الإشارة، والألفاظ الدالة على الزمن، والألفاظ الدالة على المكان، والضمائر، وأدوات المقارنة كأسماء التفضيل وأدوات التشبيه، والربط بحرف كحروف العطف، والترابط على أساس السببية، والتعريف والتنكير، والحذف، والتكرار... وغيرها ونادرا ما يذكرون ما تميز به الدرس النحوي العربي كربط العامل بمعموله، وما تميزت به اللغة العربية عن اللغات الأخرى كالإعراب، فعلى دارس وسائل الاتساق في اللغة العربية الاستفادة من الدراسات الحديثة، ومراعاة خصائص اللغة العربية، فيسقط عليها ما يمكن إسقاطه، ويبحث في ما لم يذكره اللسانيون الغربيون لانعدامه في اللغات المبنية.

3. لا يمكن البحث في إعراب كلمة وهي مفردة، وإنما تعرب بعد نظمها مع غيرها ومجاورتها لكلمات أخرى، فتصبح الأولى فعلا والثانية فاعلا والثالثة مفعولا أو حالا، أو الأولى مبتدأ والثانية خبرا وهكذا، وبهذا يتعين كون الإعراب مظهرا تركيبيا، فالترابط الحاصل بين الألفاظ في التركيب غير منفصل عن الإعراب، وهذا ما ذهب إليه جمهور علماء العربية قديما وحديثا، ولم يشذ عنهم إلا من أنكر وجود الإعراب في العربية أصلا، أو من حصر وظيفته في وصل الكلام بعضه ببعض.

4. تقوم علامات الإعراب بربط أجزاء النص بعضها ببعض بثلاث طرائق:

أ. ربط المعمول بالعامل: فوجود مرفوع في النص، يستلزم وجود رافع له، ووجود منصوب يدل على وجود ناصب وهكذا، حتى سمى ابن جني هذا التلازم مصاحبةً، وسماها بعض النحاة اقتضاءً.

ب. إحالة المنصوب والمجرور على مرفوع: لا تخلو جملة من مرفوع، إما مذكور أو محذوف، فإذا سمعنا لفظا منصوبا أو مجرورا، فذلك دليل على وجود لفظ مرفوع، فإن كانت عناصر الجملة محافظة على الرتبة الأصل فإن النصب والجر يؤديان إحالة قبلية، وإن كانت غير محافظة على رتبتها الأصلية فيمكن أن تكون الإحالة بعدية، كما يمكن لعلامات الإعراب أن تؤدي إحالة قبلية وإحالة بعدية في الوقت نفسه، وهذا النوع من الإحالة لم أجد أحدا من الباحثين في وسائل اتساق النص يذكرها عند دراسته الإحالة بالضمائر، والتعريف والتنكير، وأسماء الإشارة وغيرها، ولعل علامات الإعراب تنفرد بهذا النوع المزدوج من الإحالة وهو في غاية الأهمية، لأنه يجعل القارئ يتذكر جزءا سابقا من النص كما يجعله يتوقع جزءا لم يذكر بعدُ. فإن لم يُذكر العامل أو اللفظ المرفوع في التركيب ودلّت عليه علامات إعراب الألفاظ المذكورة، فإن الإحالة في هذه الحالة تسمى (إحالة على غير مذكور).

ج. إحالة الألفاظ ذات علامات متماثلة بعضها على بعض: تُوسم الألفاظ المشتركة في حكم واحد بعلامات إعراب متماثلة، وهذه القاعدة غير مقتصرة على التوابع، وإنما هي عامة، صالحة التطبيق على كل لفظين كان أحدهما من سبب الآخر.

هذا التماثل في علامات الإعراب بين اللفظين، هو إشارة إلى وجود علاقة بينهما، وذلك ما يجعلهما مرتبطين فإذا ذكر أحدهما استدعى الآخر، ولا تؤدي علامات الإعراب في هذه الحالة إلا الإحالة القبلية، إما ذات مدى قريب وإما ذات مدى بعيد.

5. تعتبر نظرية العامل مهمة في تحليل النصوص، صالحة لبيان أسباب اتساقها، حيث يعتبر الترابط بين العامل والمعمول نوعا من الإحالة، كما يعتبر تقدير العوامل المقدرة نوعا من الإحالة على غير مذكور، وكلاهما يدرك من علامات إعراب الألفاظ في النص.

وجملة القول: تؤدي علامات الإعراب وظيفة اتساقية لكونها وسيلة من وسائل الإحالة القبلية بنوعيها: ذات المدى القريب، وذات المدى البعيد، والإحالة البعدية بنوعيها كذلك، كما أنها تدل على اللفظ المحذوف، وهذا معناه أنها تؤدي إحالة على غير مذكور.

الفصل الرابع

الوظيفة الجمالية

مدخـــــــــــــــل

المبحث الأول: تأدية علامات الإعراب الوظيفة الجمالية بذاتها

1. الإدراج
2. التماثـــــــــــــل
3. الاختلاف
4. وزن البيت
5. قافية البيت

المبحث الثاني: تأدية علامات الإعراب الوظيفة الجمالية بتضافرها مع قرائن أخرى

1. الرتبة
2. الحذف

المبحث الثالث: نصوص تطبيقية

مدخـــــــــــــل:

يعجب القارئ بنص، ولا يعجب بنص آخر، وأحيانا يعرف السبب الذي جعله يفضل نصا على نص، وأحيانا لا يعرف، وإنما يُرجِع إعجابه وما يحسّه من الأريحية للذوق، ولا يستطيع أن يزيد على ذلك علة واحدة؛ وإذا ما استبعدنا التفاضل بين النصين في المعنى، فإن من أسباب تفضيل نص على نص من حيث جمال الأسلوب ونغم الألفاظ، الجرس الموسيقي الذي تضفيه علامات الإعراب على النص.

وهذا ما يدرك بالحسّ المرهف، والذوق السليم، ولنقرأ قول ابن المقفع: «مَنْ فَقَدَ مِنْ صَاحِبِهِ صُحْبَةَ المُرُوءَةِ وَوَقَارَهَا أَحْدَثَ ذَلِكَ لَهُ فِي قَلْبِهِ رِقَّةَ شَأْنٍ وَخِفَّةَ مَنْزِلَةٍ[1]» مُعربا، ثم لنقرأه ملحونا كأن نقول: «مَنْ فَقَدَ مِنْ صَاحِبُه صُحْبَةِ المُرُوءَةَ وَوَقَارُهَا أَحْدَثَ ذَلِكَ لَهُ فِي قَلْبَهِ رِقَّةُ شَأْنٌ وَخِفَّةِ مَنْزِلَةٌ» ولنقارن القولين أيهما أعذب نطقا، وألذ سماعا.

إنّ العرب قد استعملت حاسة السمع، فأعطت الكلام أخف الأوجه نطقا، وأعذبها سماعا، فلم تنطق ساكنين متتابعين، ولم تبدأ كلامها بساكن لما في ذلك من الجهد والكُلفة، كما قلبت حروف العلة إذا رأت ثقل نطقها، كأن يسبق الواو كسرة فيقلبونها ياء، أو تسبق الياءَ ألفٌ فيقلبونها همزة وهكذا، حتى كان من المُسلّم به لدى النحاة أن أهم العلل النحوية تنحصر في الخفة والثقل، قال ابن جني: «اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس[2]» وكذلك الأمر بالنسبة للإعراب، فإن العرب تختار منه الأخف على اللسان والأسهل للنطق،

1- عبد الله بن المقفع، الآثار الكاملة، تح عمر الطباع، ط1. بيروت: 1418هـ، 1997م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ص93.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص48.

وقد علل علماء العربية بعض وجوه الإعراب انطلاقا من خفة الحركات وثقلها، ومن هذا المنطلق علل النحويون رفع الفاعل ونصب المفعول(*).

لا بد أن هذه الخفّة في الكلام المعرب هي السبب الذي يجعلنا نفضله عن الكلام الملحون ونستريح إليه، ونحكم له بالجمال، ولا نرى لنظيره الحكمَ نفسَه. ولكن، هل يبقى الحس وتقبل النفس للكلام هما المعياران الوحيدان لنقده ومعرفة الحسَن من غيره؟

فإذا اختلف شخصان حول كلام يذهب أحدهما إلى أنّه كلام ذو وقع موسيقي تطرب له الأذن وترتاح النفس إليه، ويذهب الآخر إلى أنه لا يجد فيه ما يدعيه صاحبه، أفيبقى التحاكم إلى الحس أم أنه يمكن الرجوع إلى مبادئ علمية يمكن الاتفاق عليها؟

سأحاول في اللاحق من البحث بيان ما لعلامات الإعراب من أثر في جمال النص، مستندا إلى أدلة علمية من شأنها أن تزيل الخلاف بين المثبت للوظيفة الجمالية لعلامات الإعراب والمُنكِر لها.

*- علل النحاة رفع الفاعل بقلته في الكلام قال ابن جني: «الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون» المصدر نفسه، ج1، ص49. وهذه علة عقلية محضة لا علاقة لها بوصف اللغة.

المبحث الأول: تأدية علامات الإعراب الوظيفةَ الجمالية بذاتها

يقضي الذوق السليم بأن الكلام المعرب أجمل من غير المعرب، ولعل العرب سمّت تغير أواخر حركات أواخر الكلم إعرابا لما تضفيه على الكلام من حسن وجمال، إذ من معاني الإعراب التي ذكرها العلماء التحسين وإزالة الفساد، نقول: «أعرب فلان كلامه أي حسّنه، أو أزال عنه فساده[1]»، فالعرب قوم يطربون للكلام المعرب ذي الأصوات المنسجمة والكلمات المتصل بعضها ببعض، وينفرون من الكلام الملحون لما فيه من فساد، بل إنهم كانوا «يرون للغناء شرائط من الحسن إذا توفرت للمغنّي كان مُحسِنا، منها إقامة الإعراب[2]» وما ذلك إلا لأن الشيء لا يكون جميلا حتى يتم له الحُسن من جميع الجهات، فلو نظرنا إلى شخص فاستحسنا صورته وأُعجبنا بتناسب أعضائه، فلما كلمناه وجدنا في كلامه حبسة أو لكنة أعجمية، لكان ذلك النقص مدعاة لاستهجان ما استحسناه منه في أول وهلة، وكذلك الأمر بالنسبة للكلام، فإنه وإن كانت كلماته فصيحة، ومعناه مقبولا، فإن كان به لحن ذهب ذلك بالحسن كله وأنسى محل المزية منه، ويذهب محمد إبراهيم البنا إلى أن النحاة اهتموا بالإعراب لعلمهم بما يؤديه من بيان، وما يحلِّي به الكلام من جمال ما لا نجده في الكلام غير الفصيح، فيقول: «إن هذه العلامات تمثل قيمة جمالية في الأداء بما تقوم به من صيانة الأبنية وحفظها من ذهاب معالمها، على نحو ما أحدثت لغة التخاطب حين تخلت عن الإعراب من دمج الأبنية ومزجها، ومن هنا كان الإعراب معلم اللغة الفصحى الأول. وهذا هو سر عناية نحاتنا الأوائل بالإعراب، فقد أدركوا أن هيكل الفصحى يقوم بقيامه، وأنه يأخذ سَمْتاً من البيان والعذوبة والجمال تفتقده الأداءات الأخرى التي تخلت عن هذا النهج الإعرابي[3]» وهذا أمر بديهي لا يحتاج إلى أدلة ولا إلى برهانات لإثباته، ولا نحتاج لفهمه إلا إلى الرجوع إلى وسيلة العرب الجاهليين في التمييز بين الكلام الصحيح من السقيم، فنجد أنهم لا يملكون علوما يعتمدونها عند نقدهم الكلام، ولا قواعد يحتكمون إليها عند المفاضلة بين الخطب أو بين القصائد الشعرية، بل لم يزيدوا على استعمال حاسة السمع، فما أطربهم واستراحت إليه أنفسهم فهو الحَسن المقبول، وما كرهته أسماعهم ومجّته أنفسهم فهو السيئ المرفوض، ولهذا اختاروا لكلامهم أحسن حالات الإعراب فوسموه بها، قال نائل محمد إسماعيل: «ومما يؤكد ارتباط القيمة الوظيفية بالقيمة الجمالية لحركات الإعراب، أن فصحاء العرب قد اعتمدوا في فهم اللغة على

1- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص96. (بتصرف)

2- عثمان أمين، "مفهوم الجمال في اللغة العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع35، 1395هـ، 1975م، ص72.

3 - محمد إبراهيم البنا، الإعراب سمة العربية الفصحى دراسة تتناول وظيفته، وتقويما لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء، دط. مصر: دس، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع، ص70.

السماع، وذلك يعني أن للأذن أهمية كبيرة في تمييز المؤتلف من المختلف، أو الشاذ من الكلام، فما ترتاح له الأذن هو الكلام الفصيح الجميل، وأما ما تنفر منه الأذن فهو الغريب النشاز، أو هو ما يطلق عليه النحاة (اللحن)[1]» ولا بد أن اللغة العربية قد مرّت بمراحل كثيرة عبر عصور مختلفة، كانت العرب خلالها تصقل كلامها حتى وصل إلى عصر الاكتمال وهو عصر نزول القرآن الكريم، فكانت لغة ناضجة في أبهى صورة وأحسنها[*]، ثرية من حيث المفردات بما أبدعته أو اقترضته، متزنة من حيث التراكيب رتبةً وإعرابا، إلا أن بعض الباحثين وإن كانوا يعترفون بالوظيفة الجمالية لعلامات الإعراب، ينكرون أن يكون الإعراب في اللغة ظاهرة طبيعية، لِما رأوه من عجيب دقته، وكثرة فوائده، ويذهبون إلى أن علماء عباقرة هم الذين اخترعوه وألحقوه باللغة العربية فأصبح الناس لهم تبع، قال عبد الحميد إبراهيم: «إن الإعراب في ظني يلعب دورا كبيرا في إكساب الفصحى جمالية، تسهّل من وقعها على الأذن، إنه شيء صناعي قد اجتُلِب ليكسب الكلام رنينا وتنوعا، ويكسب الحروف انسجاما. إنه لا يمكن أن يكون سليقة، فهو يحتاج إلى تفكير ووعي، وهو لا يأتي لمجرد إفادة المعنى[2]» وما ذهب هذا المذهب إلا لِما رأى من أهمية الإعراب في جمال الكلام، فظن أن السليقة لا يمكنها أن تؤدي إلى هذه الدقة، وأن الأعراب رعاء الشاء لا يستطعون إتقان الكلام فيكون ذا نغم موسيقي عجيب، والحقيقة أن العرب كانوا أصحاب ألسنة فصيحة تنطق بالحكمة وإن كانوا قوما أميين، وقد ذكرت كتب علم الأدب نماذج كثيرة على تمكنهم من صياغة الكلام في أبهى صوره، وأرقى مراتبه، أذكر مثالا في هذا المقام وهو ما رواه الجاحظ مخبرا عن أعرابي فقال: «خطب الفضل الرقاشي إلى قوم من بني تميم، فخطب لنفسه، فلما فرغ قام أعرابي منهم فقال: تَوسّلتَ بحُرمةٍ، وأدليتَ بحقٍّ، واستندتَ إلى خيْرٍ، ودعوتَ إلى سُنّةٍ، ففرضُكَ مقبولٌ، وما سألتَ مبذولٌ، وحاجتُكَ مَقْضيةٌ إن شاء الله تعالى. قال الفضل: لو كان الأعرابي حمد الله في أول كلامه، وصلى على النبي @ لفضحني يومئذ[3]» فإن كنّا نعجب من دقة الإعراب في كلام العرب ونشك في كونه طبيعيا، فلا بد أن نشك في قدرتهم على الإتيان بمثل خطبة الأعرابي، وقدرته على تفصيلها تفصيلا ممنهجا، إذ

1- نائل محمد إسماعيل، "حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية، ج20، ع1، 2012م، ص309.

*- عقد جرجي زيدان مبحثا في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) درس فيه تطور اللغة العربية باختصار ثم قال: «ومهما يكن من تاريخ اللغة العربية القديم، فقد عرفناها عند ظهور الإسلام ناضجة، وقد تفرعت إلى لغات باختلاف الأصقاع والقبائل» جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تقديم إبراهيم صحراوي، دط. الجزائر: 1993م، موفم للنشر، ج1، ص66.

2- عبد الحميد إبراهيم، "الإعراب ظاهرة جمالية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 57، ص165، 166.

3- الجاحظ، البيان والتبيين، ج4، ص73.

بدأ بما فعله الخاطِب ومدحه على فعله، ثم أخبره بأنّ طلبه مقبول لما قدمه من ثناء على فعله، كما استطاع تقسيم خطبته الموجزة إلى عبارات متساوية تجعله يتوقف عند نهاية كل واحدة منها، وهذا ما يجعلها ذات نغم موسيقي غير خاف؛ فإن ادّعى أحد أن هذه الخطب وما شابهها من أخبار من وضع الجاحظ وأمثاله، فماذا سيقول عن القصائد الشعرية وانتهاء أبيات كل قصيدة بحرف روي واحد موسوم بعلامة الإعراب نفسها، وخضوع القصيدة وإن كانت من الطوال لوزن واحد من غير أن يكون للشعراء معرفة بعلم العروض ولا دراية بقوانينه؟!

ومع أن علامات الإعراب تتغير من جملة إلى جملة، فإنها لا تفقد بهذا التغير وظيفتها الجمالية لأنها «ليست جامدة، بل تتأثر وتتغير استجابة للقيم الوظيفية والجمالية التي يتطلبها السياق[1]» فهي في تصرف المتكلم، فإن رأى الرفع أَصْلَحَ رفَعَ، وإنْ رأى النصب أجملَ نَصَبَ، بإحداث تغييرات في كلامه ليحدث التلاؤم بين ما يرومه من علامات وما يتلفظ به من كلمات، ولهذا كان «الإعراب من أهم الوسائل التي تضفي الوظيفة الجمالية للغة العربية، وتكسو النص العربي رونقا وبهاء[2]» لأنه ملازم للكلام الفصيح لا يفارقه، في حين أنَّ الوسائل الأخرى كالسجع والجناس والترصيع[*] وغيرها لا تلازمه، وإنما توجد في الكلام أحيانا ولا توجد أحيانا أخرى، كما أنّ وسائل جمال النص غير الإعراب يلحقها التكلف والتصنع وهذا ما يذهب بجمالها، في حين يسلم الإعراب من ذلك.

وشيء آخر، وإن كان واضحا لا يشوبه أي غموض، وهو أن جمال الكلام لا يكون إلا بعد وضوح معناه، وعلامات الإعراب هي التي توضحه وتبيّنه، وترفع درجته فتزيد من بلاغته، وتربط أجزاءه بعضها ببعض، ثم تزيده جمالا وتكسبه نغما موسيقيا، ولا أظن بقية وسائل جمال النص ترتقي هذا المرتقى، قال سميح عاطف متحدثا عن الإعراب: «إذ لولاه ما كان يتسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، ولا ندرك مواطن جماله، ومحال بلاغته وإعجازه، وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه حلاله وحرامه وآيات وعده ووعيده[3]» ومع هذا البيان ما لعلامات الإعراب من وظيفة

1- نائل محمد إسماعيل، "حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية، ج20، ع1، ص309.

2- عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي، "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، العدد 27، ص587.

*- للترصيع عدة تعريفات تتفق على أنه من المحسنات البديعية، وهو غير التصريع. ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها.

3- ع/ المرجع نفسه، ص570.

جمالية، يبقى الموضوع في حاجة إلى توضيح كيفية تأديتها هذه الوظيفة دون حاجتها إلى قرائن أخرى.

تقوم علامات الإعراب بوظيفة جمالية بذاتها، بخمسة أوجه، قد تكون كلها في كلام واحد في الوقت نفسه، وقد يكون بعضها موجودا وبعضها غير موجود وهي:

1. **الإدراج:** ويطلق عليه أيضا الوصل، والإدراج لغةً هو «لف الشيء في الشيء[1]» وهو ظاهرة صوتية، يقصد به «التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة[2]»، وإنما خُصَّت به الحروف المتحركة دون الساكنة لأنّه لا يمكن وصل سواكن متتابعة بعضها ببعض، فلا يمكن نطق الحروف الساكنة (بْ، حْ، رْ) متصلة لنُكوّن منها كلمةً مثل ما نكوِّن منها كلمة (بَحْرٌ) وهي متحركة، قال ابن جني: «أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سببا له، وعونا عليه[3]» ويعود السبب في ذلك إلى أنّ المتكلم يحتاج إلى وقت قصير للانتقال من النطق بصوت إلى النطق بما يليه، ولا يكون صامتا في هذا الوقت ولكنه يستهلكه في نطق الحركة، وقد وضّح عبد الرحمن الحاج صالح هذه المسألة فقال: «اتصال الحروف يقتضي [تهيؤ[*]] للنطق بالحرف التالي في الوقت الذي ينطق بما قبله، وهذا يحدث في أثناء النطق بالحركة، أي في بداية الخروج من مخرج الحرف والانتقال إلى مخرج آخر، فالحركة ههنا هي مثل حركة الصور في الأفلام السينمائية فلا انقطاع فيها بين صورة وأخرى إطلاقا، فهذا هو الإدراج[4]» فالحركة في اللغة العربية مهمة جدا للانتقال من صوت إلى صوت، سواء أكان الصوتان من كلمة واحدة، أم كانا من كلمتين متتابعتين، حتى أن المتكلم – أحيانا - ينطق جزءا من الكلام ثم يعجز عن إيجاد اللفظ المناسب ليكمل كلامه، ولا يريد فصل أول كلامه عن آخره، فيستعين بمد الحركة مُدَّة من الزمن ليفكر خلاله فيما يقوله، وهذا ما سماه النحاة (حركة حرف التذكر)، قال ابن يعيش: «فإنْ كان قبل المتوقَّع حرف متحرك، فلا يخلو من أن يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، نحو: (قالَ) مثلا، و(يقول) و(من العامِ). فإن كان مفتوحا ألحقْتَه ألفا، نحو (قالا)، وإن كان مضموما ألحقته واوا، نحو: (يقولو)، وفي المكسور ياء، نحو: (من العامي) إذا تذكر، ولم يرد أن يقطع[5]» هذا

1- ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (درج).

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007م، موفم للنشر، ج2، ص181.

3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص58.

*- كذا في الكتاب بالرفع، والصواب (تهيؤا) بالنصب لأنه مفعول، ولعله خطأ مطبعي.

4 - عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ج2، ص182.

5- ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص185.

المد هو في أغلب الأحيان مد علامة إعراب الكلمة، ولا يختلف عن إدراج الكلام بغير تذكر إلا في الفاصل الزمني الذي يُستهلَك لنطق الحركة، أما في الطريقة فهو ذاته.

إذا كان قد ثبت هذا الارتباط بين الحركات وإدراج الكلم ووصل بعضها ببعض، فلا بد من أن يصدُق الحكم نفسه على علامات الإعراب، لأنها حركات أيضا، وقد علل سيبويه عدم إعراب الحروف إذا نُطِقتْ منفردة بأنها لا تدرج بكلمات أخرى فلا داعي إذن لإعرابها، قال: «ليست هذه الحروف مما يُدرج، وليس أصلها الإدراج[1]» وهذا هو المبدأ الذي انطلق منه قطرب لإنكار دلالة الإعراب على المعاني، «قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان[2]» وهذا المذهب - وإن كان فيه شيء من المبالغة لنفيه دلالة علامات الإعراب على المعاني- لا يُنكر من الناحية الصوتية، لأن أصوات اللغة العربية نوعان: صوائت وصوامت، والصوائت بحد ذاتها نوعان: قصيرة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وطويلة وهي الواو والألف والياء، وتكاد تكون هذه الصوائت هي علامات الإعراب، وإنما يحدث وصل الصوامت بعضها ببعض بالصوائت القصيرة، وعلامات الإعراب جزء منها، قال راسم الطحان: «فهدف الإعراب، إذن، أن يتكيف اللفظ المرن[*] مع ما يجاوره أو يواكبه من ألفاظ في الجمل، ليصبح الكلام بمجمله أحسن وقعا في الأسماع، وأكثر إفصاحا وإبانة عن المعنى المراد[3]» ويبدو أن اللفظ يتكيف مع ما يجاوره من ألفاظ ليكون أجمل من محافظته على صورة واحدة من الإعراب، ويمكن اعتبار هذا التكيف علة من العلل التي جعلت التوابع تحمل علامة إعراب مماثلة

1- سيبويه، الكتاب، ج3، ص265.

2- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70، 71.

*- يقصد باللفظ المرن، اللفظ المعرب. قال: «وقد اصطُلح، في هذا البحث، على أن يسمى مثل هذا التغيير (الإعراب)؛ وعلى أن يسمى النوع من الكلمات القابل لذلك التغيير (المرن)» راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ط1. ألمانيا: 1411هـ، 1990م، Adi Verlag، ص183.

3- راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ص177.

لعلامة إعراب المتبوعات، بل إنّ العرب تجاوزوا ذلك إلى وسم الكلمتين المتجاورتين بعلامتي إعراب متماثلتين، كقولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، طلبا لانسجام الأصوات وتوافقها.

وجملة القول، إنّ حركات أواخر الكلم العربي المسماة علامات الإعراب تساعد على إدراج الصوت الأخير من الكلمة ووصله بالحرف الأول من الكلمة التي تليها، فتكون أصوات التركيب متآلفة في ما بينها، ولا يجد المتكلم صعوبة عند انتقاله من كلمة إلى كلمة، فتكون علامات الإعراب عندئذ قد ساعدت المتكلم على النطق لجعلها الأصوات متآخية فيما بينها، منسابة إثر بعضها، واستهوت المستمع للاستماع، لِمَا أضفته على الكلام من رونق وجمال.

2. التماثل: قد يُستحسن الكلام لتماثل أجزائه وتناسب ألفاظه، لذلك نجد الأذن تطرب للجناس والسجع وتستحسنهما، لِمَا يحدثانه من تماثل الألفاظ وتشابهها، وكما نجد المتكلم يلجأ إلى ما يعرف بالإتباع الذي يقصد به في اصطلاح اللغويين: «الإتيان بالشيء تبعا ومناسبا لشيء آخر قبله أو بعده[1]» وذلك بإتباع الكلمات نحو قول العرب: عطشان نطشان، وجائع نائع، أو بإتباع الحركات كقولهم: الجِلِد، ومُنْحُدُر والحمدُ لُلّه، والحمدِ لِلّه[2]، طلبا للتماثل بين الألفاظ واستروحا إلى تتابع الحركات المتشابهة، لما يجده من نغم موسيقي في هذا التماثل والتشابه في الكلمات أو في الحركات.

وكما يحدث الإتباع في حركات الكلمة لجعل حركاتها متماثلة، أو لجعل حركة حرفها الأخير تماثل حركة الحرف الأول من الكلمة التي تليها، يحدث التماثل في حركتي إعراب كلمتين متباعدتين، قال ابن يعيش: «... العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسِد عليهم المعاني... قال الله تعالى: ﴿والقَمَرُ(*) قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ (يس: 39)، فرفع (القمر) ههنا؛ لأن قبله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ (يس: 37)[3]» فرغم وجود كلمات تفصل الكلمتين (الليلُ والقمرُ) إلا أنهما رفعا ليكونا متطابقين من حيث الإعراب، رغم جواز نصب (القمرُ)، وغالبا ما يردّ النحاة اختيار وجه من الإعراب لتحقيق الجانب الجمالي في الكلام، قال إبراهيم جميل: «يؤدي التناسب الصوتي إلى ترجيح أحد

1- عبد العظيم حامد محمد هلال، الإتباع في الحركة أو الحرف عند علماء النحو والتصريف، دراسة في ضوء القراءات القرآنية، ط1. مصر: 1996م، مطبعة أورفو، ص04.

2- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص333- 337.

* - (القمرُ) بالرفع في رواية ورش لقراءة الإمام نافع، وبالنصب في رواية حفص عن عاصم.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص404، 405.

الإعرابين الجائزين واختياره على الإعراب الآخر، وذلك لما يؤدي إليه من التناسب الصوتي بينه وبين إعراب آخر سابق، حيث تتفق العلامة الإعرابية في كل منهما مع جواز الوجه الآخر[1]» فالإعراب يعطي فسحة للمتكلم للمناسبة بين ألفاظ كلامه، ولو كان الكلام العربي مبنيا كله لما كانت هذه السعة، ولما كان أمام المتكلم حق اختيار الحركات بما يتفق وجماليات التركيب.

إن التماثل في الإعراب شبيه بالسجع في النثر، والدليل على ذلك أننا لو أخذنا كلاما مسجوعا، كقول الحريري (ت516هـ): «إذ كانت المتجرَ الذي لا يبورُ، والمنهلَ الذي لا يغورُ، والمصباحَ الذي يعشو إليه الجمهورُ، ويستصبحُ به العمي والعورُ[2]» واحتلنا لجعل علامات إعراب الكلمات (المتجرَ، والمنهلَ، والمصباحَ) مختلفة، وعمدنا إلى الكلمات (يبورُ، ويغورُ، والجمهورُ، والعورُ)، فجعلنا علامات إعرابها مختلفة كذلك كأن نقول: «إذ كانت المتجرَ الذي لا يبورُ، وهي المنهلُ الذي لن يغورَ، وكالمصباحِ الذي يعشو إليه عامة الجمهورِ، ويستصبحُ به العمي والعورُ» لذهب جماله وافتقدنا نغمه الموسيقي الذي كنا نجده بتماثل علامات إعراب الكلمات في حشو الكلام وفي فواصله، وهذا دليل على أن الحروف التي تنتهي بها الفواصل لا تنفرد بجماليات النص المسجوع، ولو كان لها هذا الفضل دون علامات الإعراب لكان حرف الروي في القصيدة مختلفَ الإعراب من بيت إلى بيت، وأوضح من هذا أن بعض فواصل القرآن الكريم قد تختلف من حيث الحروف وتحافظ على جمالها باتفاقها في علامات الإعراب، قال عبد الحميد إبراهيم: «إن الناظر في فواصل القرآن الكريم يدرك أن حركة الإعراب قد تلعب دورا جماليا، في الربط بين آيات القرآن، وفي إضفاء روح الانسجام على السورة، فمثلا سورة الفرقان تتنوع فواصلها بين الراء واللام والميم والنون والباء، وسورة الفتح أيضا تتنوع فواصلها بين النون والميم والزاي والراء واللام والياء والدال، وهي حروف تختلف في مخارجها، ولكن الفاصلة في [السورتين[*]] تأتي دائما بالفتح فتضفي على السورة جوا من الوحدة والانسجام يُعوِّض عن اختلاف الحروف في الفواصل، بينما نجد سورة محمد مثلا تحتفظ بالفاصلة وهي حرف الميم في أولها وفي آخرها لأنها دائما تأتي ساكنة، فلزم أن تحتفظ بحرف واحد ومخرج واحد، حتى لا تفقد السورة جو الوحدة والانسجام[3]» وذلك أن «الحركة حرف

1- إبراهيم جميل محمد إبراهيم، أثر التناسب الصوتي في الإعراب دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم، ط1. المملكة العربية السعودية: 1426هـ، 2005م، مكتبة المتنبي، ص91.

2- أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، مقامات الحريري، دط. بيروت: 1398هـ، 1978م، دار بيروت للطباعة والنشر، ص406.

*- في المقال (الصورتين) بالصاد وهو خطأ طباعي والصواب ما أثبته.

3- عبد الحميد إبراهيم، "الإعراب ظاهرة جمالية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 57، ص162.

صغير[1]» كما ينص على ذلك علماء العربية، فإذا انتهت الفواصل بعلامة إعراب واحدة فكأنها مسجوعة بهذا الحرف الصغير، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ۝٤ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ۝٦﴾ (الفرقان: 04- 06)، فإن القارئ للآيات الكريمة يستريح إلى نطق الكلمات: (زورا، أصيلا، رحيما) لأنه ينطق في آخرها حرفا متكررا في كل منها ناتج عن إعراب النصب فيها وهو (آ)، فتصبح فواصل الآيات وكأنها تنتهي بحرف واحد، ولو اختلف إعرابها لما كانت لها من المزية ما نجده بتماثل علامات إعرابها.

لقد وقف النحاة عند بعض الشواهد وقفة تدبر وتفكر، لأنهم وجدوها مخالفة للمشهور من القواعد النحوية، فحاولوا تعليلها وردّها إلى أصولهم وتقدير عوامل تساعدهم على فهم سبب مخالفة هذا الشاهد أو ذاك للمطرّد من كلام العرب، وإن أصابوا في الكثير من اجتهاداتهم فإنّهم قد أخطأوا في بعضها، ذلك أنّ اللغة تتجاذبها قوانين كثيرة (دلالية، نحوية، صرفية، صوتية...)، فإنْ استطاعت التوفيق بينها اتبعت المطرّد من قواعدها، وإن تعذر التوفيق بينها عمدت إلى التضحية ببعضها واعتمدت على قرائن أخرى لتعويضه، قال إبراهيم جميل: «اللغة العربية لغة تناسب صوتي، وانسجام إيقاعي، لذلك فإنها تؤثر من القوانين والوجوه ما يؤدي إلى المحافظة على التناسب الصوتي، بل إنها في سبيل ذلك قد تضحي ببعض القوانين والقيم، مثل التضحية بقيمة الصفة فيما أطلق عليه الجر بالمجاورة، وحذف المفعول به أو عائد الصلة أو المضاف إليه أو المخصوص بالمدح أو الذم أو لام الفعل المضارع معتل الآخر لغير جازم في الفواصل القرآنية للمحافظة على التناسب الصوتي بينها[2]» وإنما تضحي ببعض القيم لتوفُر قرائن كثيرة تحافظ على المعنى المراد، ولا تُخرِج الكلام من القواعد اللغوية الأصول، قال أحمد علم الدين الجندي معللا سبب رفع اسم إنّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم﴾ (طه: 63): «تضافرت قرائن: البنية والتضام والرتبة فأُمِن اللبس، فأهدرت القرينة اللفظية، وهي العلامة الإعرابية ولم يعد لها من الأهمية ما يُحتِّم

1- ابن جني، الخصائص، ج2، ص315.

2- إبراهيم جميل محمد إبراهيم، أثر التناسب الصوتي في الإعراب دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم، ص89.

الاحتفاظ بها، لتكون هناك مناسبة صوتية في (هذان، ساحران، يريدان) والقرآن يحرص عليها، لأنها مطلب من مطالب الأسلوب الأدبي، كما استعان القرآن الكريم بها على تأكيد المعنى بوفاء الإيقاع الموسيقي الذي تحقق بصوت المد (آ) في (هذان) ولا يتحقق بالحيف عليه وانتقاصه بالصوت (أي) في: إن هذين. والنظرة الموسيقية تؤكد تأثر الصيغة بجرس الحروف وتناسب الأصوات، ولا تأبه لمخالفتها قواعد النحاة الذين يعنيهم الشكل والقالب دون ما وراء ذلك من: لطائف، وإشارات، وأحاسيس، وأسرار[1]» ولكن هذا الخروج عن المألوف من كلام العرب، لا يعني أنّ الإعراب لا يؤدي وظيفة جمالية، بل إنّه دليل على بالغ أهميته، وكبر شأنه، لأن الكلام لا يخرج من الإعراب إلى غيره، وإنما يخرج من إعراب إلى إعراب، ففي كلتا الحالتين تكون علامات الإعراب قد أدت وظيفتها الجمالية، ولا يهم إن كانت الصفة قد طابقت الموصوف أو ما يضاف إليه في نحو (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، والمهم أنها ساهمت في تماثل نهايات الألفاظ فجعلت الكلام مطربا جميلا.

3. **الاختلاف:** إذا كان التماثل في الألفاظ والحركات شكلا من أشكال جمال الكلام، فإن الاختلاف بينها شكل من أشكاله كذلك، وذلك أن سماع الأصوات المتماثلة لمدة طويلة مدعاة للملل، وقد عد البلاغيون كثرة تكرار الألفاظ بغير فائدة عيبا من عيوب الكلام؛ وكراهية التكرار ليس مقصورا على الكلمات فحسب، ولكنه شامل للحركات أيضا، ولا تخلو المخالفة بينها من فوائد كالتي تحدث بتفادي تكرار الكلمات، قال زيد خليل القرالة: «... أما المخالفة بين الحركات فيما بينـــــــها فإنـــــها تمثل دورا هاما في مواطن عدة[2]» فمن فوائدها تنـــــــوع الحــــــركات وتناوبــــــــها على الكلم[*] ليأتي الكلام بصبغة جديدة تنزع النفس لسماعه، قال تمام حسان: «إن تكرار اللفظ فيما يبدو، هو الأصل في الربط (من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق) وأنه إذا عُدِل عنه فإنّما يعدل لأحد سببين:

الأول: كراهية الرتابة والإملال الذي يترتب على التكرار بصفة عامة، وربما دخل هذا في قبيل كراهية توالي المثلين أو المتقاربين في اللغة العربية، وتبدو هذه الكراهية في التحول إلى إدغام

---

1 - أحمد علم الدين الجندي، "علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق"، مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني 1404هـ، 1984م، ص305.

2- زيد خليل القرالة، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ط1. الأردن: 1425هـ، 2004م، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص93.

*- يسمي محمود عبد السلام شرف الدين تعاقب علامات الإعراب على الاسم تطريزا، وكأنه يشير بذلك إلى دور علامات الإعراب في زخرفة القول. ينظر: محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية.

المثلين وإدغام المتقاربين، والتخلص من التقاء الساكنين، وكراهية توالي الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون، وكراهية توالي النونات في نحو: لتبلوُنّ، وتوالي التاءات في نحو ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَـٰبِ﴾ (الحجرات: 11) وكما في بناء الماضي على السكون نحو ضربْتُ لكراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. ومعنى ذلك أن الذوق يكره الرتابة والتكرار... [1]» فتغير حركات الكلم من ضم إلى فتح إلى كسر إلى سكون يدفع الملل عن كل من المتكلم والمستمع، وهذا التغير في الحركات نوعان:

- تغير حركات الحروف التي تدخل في بناء الكلمة.
- تغير حركات أواخر الكلم المسماة علامات الإعراب.

هذا النوع الثاني دليل على الوظيفة الجمالية لعلامات الإعراب، إذ تشارك في تنوع الحركات، ولا يُستغرب أن تؤدي علامات الإعراب وظيفة جمالية بالتماثل ثم تؤديها بالمخالفة، لأن ذلك لا يكون في موضع واحد من اللفظ، وإلا لكان ضربا من جمع المتناقضين، ولو قارنا الحركات بالألفاظ لوجدنا الأمر مستصاغا مقبولا، فتماثل الحركات شبيه بالسجع والجناس، والمخالفة بينها شبيهة بالطباق والمقابلة، فالأذن تستريح لتشابه الأصوات وتماثلها، فإذا كثر ذلك عليها أدركها الملل، فتجنح عندئذ إلى المخالفة، فيحدث بتجاذب هذين المبدأين التماثل والاختلاف نوع من التوازن في الكلام، وكلاهما تحققهما علامات الإعراب.

4. **وزن البيت:** تتابع الحروف بعضها متحرك وبعضها ساكن، هو الذي يكوّن وزن بحر من البحور الشعرية، ولو كان الكلام العربي ساكنا غير معرب لما تمكن الشاعر من قول بيت شعري موزون، وللتأكد من ذلك «يكفي أن تقرأ بيتا كبيت بشر بن أبي خازم:

فَكَأَنَّ ظُعْنَهُمُ غَدَاةَ تَحَمَّلُوا   سُفُنٌ تَكَفَّأُ فِي خَلِيجٍ مُغْرِبِ

بتسكين أواخر كلماته؛ لتدرك إلى أي حد يفقد البيت وزنه الشعري، ووقعه الموسيقي على النفوس[2]» فإذا فقد البيت وزنه خرج من دائرة النظم إلى النثر، فأصبحت حروف رويه مجرد فواصل، ولهذا السبب تستحيل ترجمة الشعر العربي إلى لغات مبنية مع المحافظة على تلك الصبغة الموسيقية التي

1- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص189، 190.

2- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص387.

كان يتحلى بها، قال الجاحظ: «وقد نُقلت كتب الهند، وتُرجمت حكم [اليونان(*)]، وحوّلت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسنا، وبعضها ما انتقص شيئا، ولو حوّلت حكمة العرب، لبطل ذلك المعجز الذي هو الوزن[1]» ولا يعود الوزن الشعري إلى طبيعة الألفاظ العربية وأوزانها الصرفية، أو إلى حركات فاء الكلمة وعينها فحسب، ولكن للإعراب يدا طولى في إحداث الوزن، وإن لم يكن بين الضمة والفتحة والكسرة فرق في الوزن، فإنه يكمن في تحريك حرف إعراب الكلمة أو تسكينه، إذْ لا يمكن تسكين حروف الإعراب والمحافظة على الوزن، ولهذا اشترط بعض الباحثين العلمَ بالإعراب للتمكن من تمييز السليم من غيره، قال عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي متحدثا عن الشعر العربي: «الوقوف على سلامة وزنه بحاجة ماسة إلى علم الإعراب[2]» وقد أصبح إعراب الكلام في الشعر مُسلّمة يلجأ إلى استعمالها الباحثون للبرهنة على ما يريدون الذهاب إليه، كإثبات الإعراب في اللغة العربية أو إثبات وظيفة من وظائفه، قال إبراهيم أنيس: «أشرنا آنفا إلى الدليل القاطع على أن معظم الكلمات كان ينطق بها في الكلام الموصول محركة الآخر، هو الوزن الشعري الذي يبرهن لنا بما لا يدع مجالا للشك على أن سقوط الحركة من أواخر الكلمات قد يفسد الموسيقى الشعرية[3]» ومعلوم أن الشعراء لم ينطقوا كلامهم معربا ولم يختاروا وجها من الإعراب إلا لما تمليه عليهم حاسة سمعهم، وما يلزمهم به ذوقهم الشعري، فهم يحسون في ما ينطقونه من ألفاظ بشيء من الانسجام، وبنوع من الجمال نَاتِجَيْن عما يحدثه اللفظ المعرب من اتساق، وما يتبعهما من موسيقى تكتشفها الأذن المميِّزة للكلام المستقيم من السقيم.

وقد يثير بعض الباحثين مسألة تعارض الإعراب وصحة الوزن، فأيهما يُقدِّم الشاعرُ، وهنا يحتاج الباحث إلى إحصاء دقيق للشعر العربي ومعرفة ما الذي يفعله الشاعر في حالات التعارض، ولا يكفي الحكم حسب الرأي والاجتهاد الشخصي، ولكن بعض الباحثين ينطلق من أن الشاعر يهتم بالوزن لذلك يقول بتفضيله على الإعراب، قال أحمد علم الدين الجندي: «إذا تعارض الإعراب مع صحة الوزن لم يحفلوا بالإعراب وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم عندهم من رعاية

*- في الكتاب (اليونانية) والظاهر أنه خطأ طباعي لعدم استقامة العبارة.

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج1، ص75.

2- عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي، "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ص571.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص262.

قوانين الإعراب، فالشاعر قد يغفل عن الموقع الإعرابي لكن لا يغفل عن موسيقى الشعر[1]» في حين أن ابن جني يذهب إلى أن الأعراب لا يهتمون بسلامة الوزن اهتمامهم بصحة الإعراب فيقول: «اعلم أنّ البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغ الإعراب، وقبح الزِّحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزِّحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب. كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر[2]» والفصل في المسألة يتمثل في معرفة أمرين اثنين:

- **الأمر الأول:** ليس الشاعر حرا كالناثر، بل عليه تحقيق ثلاثة شروط: الشرط الأول الالتزام بصحة اللغة من كل الجوانب المعجمية والنحوية والصرفية وغيرها، والشرط الثاني احترام القواعد العروضية كالتقيد ببحر من البحور الشعرية من بداية قصيدته إلى نهايتها، وتكرار القافية وحرف الروي في نهاية كل بيت، والشرط الثالث ألا يجعله الشرطان السابقان يخرج عما أراده من معان.

- **الأمر الثاني:** صعوبة تحقيق الأوزان كما بينها العروضيون، تجعل الشاعر يرتكب زحافات فيسكن متحركا أو يحذف ساكنا وما شابه ذلك، وصعوبة تحقيق القواعد اللغوية تجعله يلجأ إلى الضرورات الشعرية فيصرف ما لا ينصرف، أو يقصر الممدود، أو يحذف ما لا يحذف وغير ذلك، قال سيبويه: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام[3]» وإنما يعدل الشاعر عن المطرد من القواعد اللغوية اضطرارا ليحافظ على ما أراد من معان وليصوغها في كلام موزون ومقفى، ومع ذلك فإنّ الشاعر يحاول ألا يبتعد من المطرِّد من كلام العرب، قال سيبويه بعد ذكره بعض الضرورات التي يرتكبها الشعراء: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها[4]» وهذا معناه أن الشاعر يلجأ إلى الضرورات الشعرية على مضض، يصدق فيه عند لجوئه إليها قول العرب: «مكره أخوك لا بطل[5]» وقولهم: «كُرْهاً تَرْكَبُ الإبلُ السفرَ[6]». ولو اجتنبها لكان شعره أحسن، وبقدر ما يلتزم الإعراب بقدر ما يكون شعره أحسن وقعا وأجمل سمتا، وبذلك يثبت أن وجود الضرورات الشعرية، ليس دليلا على أنّ علامات الإعراب لا تضفي على الشعر لونا من الجمال وضربا من النغم الموسيقي.

---

1 - أحمد علم الدين الجندي، "علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق"، مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، ص278.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص333.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

4- نفسه، ص32.

5- الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص318.

6- نفسه، ص164.

5. **قافية البيت:** ثمة شروط في القافية يجب على الشاعر التزامها ليحقق الجانب الموسيقي لقصيدته، يهمني منها «المجرى: وهو حركة الروي المطلق[1]» لأن هذه الحركة في حقيقة أمرها هي علامة إعراب الكلمة الأخيرة من كل بيت في القصيدة، ويُشترط على الشاعر أن يلتزم مجرى واحدا من بداية قصيدته إلى نهايتها إلا أن يقع في عيب من عيوب الشعر، قال صلاح يوسف عبد القادر: «لوازم القافية حروف وحركات تلتزم في أبيات القصيدة كلها، والخروج على هذا الالتزام يوقع الشاعر في عيب موسيقي[2]» فلحركة إعراب الكلمة الأخيرة من كل بيت أهمية موسيقية لأنها جزء من القافية.

ولا تقتصر أهمية علامات الإعراب على ما نسمعه من نغم موسيقي ناتج عن تماثل المجرى، وإنما تتجاوز ذلك إلى منح الشاعر حرية تأليف الكلمات بعضها مع بعض، وذلك أننا نجد الشاعر يستعمل الكلمة مرفوعة إذا كانت قافيته رفعا، فإن احتاج إليها منصوبة احتال لها فنصبها، وإن احتاج إليها مجرورة جعلها كذلك بتغيير ما يلزم تغييره في الجملة، ومع ذلك كله يجد اللغة مطواعة منقادة له، لاتصافها بالإعراب الذي يمنحها حرية التغير والتكيف مع ما يطلبه الشاعر، ولا يضطر إلى استبدال الكلمة التي تخدم المعنى الذي أراده بكلمة أخرى قد لا تتفق وما أراده من معان، ولو كانت اللغة مبنية لما مكّنتْه هذا التمكين، ولا منحته هذه السعة، ولاضطر إلى البحث عن كلمة أخرى غير التي يريد. ولنمثل بالكلمة (قريب) في أبيات من قصائد مختلفة للبحتري إذ يقول في قصيدة له قافيتها رفع (من الوافر):

وما كانت لِتَبْعُدَ عنك عيْنٌ   سَفُوحُ الدَّمعِ لو أَنِّي قريبُ[3]

فتلاءمت مع ما قبلها من كلمات كـــ (يجيبُ والنحيبُ، والدروبُ)، كما تلاءمت مع ما بعدها كـــ(الغيوبُ، ويؤوبُ، ويذوبُ والشَّعوبُ).

وقال في قصيدة قافيتها نصب (من الوافر):

فإن يُعْضِلْكَ عُذْرٌ عن بُلوغِ الـــ**ـــــذي أَمَّلْتُ فيهِ فقَعْ قريبا[4]

1- صلاح يوسف عبد القادر، في العروض والإيقاع الشعري دراسة تحليلية تطبيقية، ط1. الجزائر: 1996، 1997م، الأيام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ص137.

2- صلاح يوسف عبد القادر، في العروض والإيقاع الشعري دراسة تحليلية تطبيقية، ص136.

3- أبو عبيدة الوليد بن عبيد بن يحيى البحتري، ديوان البحتري، تح وشرح حسن كامل الصيرفي، ط3. القاهرة: دس، دار المعارف، ج1، ص257.

4- نفسه، ص251.

فتلاءمت مع نهاية الأبيات الأخرى كـــ(أن تجيبا)، و(حتى يؤوبا) و(أن يخيبا) لأنها كلها نصب، ولو كان بعضها مبنيا على الضم، وبعضها على الفتح، وبعضها على الكسر لما أمكن الشاعر استعمال تلك الكلمات في قصيدة واحدة.

وقال في قصيدة مجرورة حرف الروي (من الوافر):

يُنَوِّلُنا "حَمُولَةُ" من بعيدٍ   ويَحْرِمُنا رِجَالٌ من قَرِيبِ[1]

فأعطت نغما موسيقيا مع ما قبلها وما بعدها من كلمات كـــ (مُثِيبِ، والغريبِ، والهبوبِ، والجَنُوبِ).

هذا التصرف في القافية والعمل على جعلها متفقة من حيث حركة الإعراب فطرة فطر عليها العربي، فهو يترجم بلفظه ما يطلبه حسه من الموسيقى وما يجنح إليه ذوقه من الجمال، وعلى هذا الأساس خاطبهم الله بالقرآن الكريم، قال السيد خضر: «إذا كانت الفواصل مرفوعة مُهِّد للفاصلة بما يعمل الرفع، وإذا كانت منصوبة مُهِّد لها بما يعمل النصب[2]» لتنتهي الآيات بحركة الإعراب ذاتها، فتكون ذات نغم يحسه القارئ عند نهاية كل فاصلة قرآنية.

ولما كان لالتزام حركة الإعراب في حرف الروي أثرٌ موسيقي في القصيدة، اعتبر العروضيون الإقواء عيبا من عيوب القافية، وهو «اختلاف حركة حرف الروي بكسر وضم، بأن يأتي الروي في أحد أبيات القصيدة مضموما مع أن الروي مكسور، أو عكس ذلك[3]» وأشهر مثال للإقواء يتداوله نقاد الشعر القدامى قول النابغة الذبياني (من الكامل):

أمِنَ آلِ مَيَّةَ رائحٌ، أو مُغْتَدِ   عَجْلانَ، ذا زادٍ، وغيرَ مُزَوَّدِ

أَفِدَ التَّرَحّلُ، غير أنّ ركابنا   لمّا تَزُلْ برِحالِـــنا، وكأنْ قَـــدِ

1- البحتري، ديوان البحتري، ج1، ص262.

2- السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ط2. القاهرة: 1430هـــ، 2009م، مكتبة الآداب، ص137.

3- محمد حماسة عبد اللطيف، البناء العروضي للقصيدة العربية، ط1. القاهرة: 1420هـــ، 1999م، دار الشروق، ص230. (بتصرف)

زَعَمَ الغُرابُ أنَّ رِحْلَتَنا غَدًا وبذاكَ خَبَّرَنَا الغُدافُ الأَسوَدُ[1]

فأُخذ عليه رفع (الأسودُ) مع أن حرف الروي في الأبيات الأخرى مجرور، وليس ذلك لعيب في اللغة ولا بنقص في المعنى وإنما لما يحسه المستمع من خلل في موسيقى البيت الذي به إقواء، قال المرزباني مبينا بعض ما أُخِذ على النابغة الذبياني: «وعابوا عليه اختلاف القوافي في الإعراب وذلك قوله:

يا بؤس للدهر ضرّارا لأقوامِ

وقوله:

لا النور نور ولا الإظلام إظلامُ[*]

وقوله: (غير مزودِ) ثم قال: (الغرابُ الأسودُ)[2]» فرغم كون حرف الروي نفسه وهو الدال، إلا أن اختلاف حركة الإعراب أدى إلى خلل في موسيقى القصيدة، بل إن تماثل حركات الإعراب – في غير الشعر - قد يعوض تماثل الحروف، قال نائل محمد إسماعيل: «سورة الفتح تنوعت فواصلها بين النون والميم والراء واللام والباء والدال، وهي أحرف تختلف مخارجها، نحو: (مبينا، مستقيما، مصيرا، تبديلا، قريبا، شهيدا) ولكن الفاصلة في السورة تأتي بالفتح دائما، فتضفي على السورة جوا من الوحدة والانسجام، يعوض عن اختلاف الحروف في الفواصل[3]» فتحافظ علامات الإعراب على نغم الفاصلة وجمالها.

1- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح حمدو طمّاس، ط2. بيروت:1426هـ، 2005م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص38.

*- الشطران من قصيدة يخاطب فيها النابغةُ زرعةَ بن عمرو العامري، أما الشطر المذكور أولا فهو الشطر الأول من مطلع القصيدة تتمته:

قالت بنو عامر: خالوا بني أسد، يا بؤس للجهل، ضرَّارا لأقوام

وأما الشطر الثاني فهو الشطر الثاني من البيت الخامس وتتمته:

تبدو كواكبه، والشمس طالعة لا النور نور، ولا الإظلام إظلام

النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص104، 105.

2- أبو عبيد الله بن عمران المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، دط. القاهرة: 1343هـ، المطبعة السلفية، ص44.

3- نائل محمد إسماعيل، "حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية، ج20، ع1، ص297.

ولو بحثنا عن السبب الذي يجعل لتماثل حركة حرف الروي في الشعر أو حركة الفاصلة في القرآن أثرا في جمال النص بنوعيه، فإننا سنخلص إلى أن الحركة من الناحية الصوتية «حرف صغير[1]» فإذا نطقت في آخر البيت فكأننا نطقنا حرفا صغيرا، هذا الحرف هو الذي يعطي للقصيدة نغما موسيقيا، ثم إنّ حركة الروي تشبع بحرف من جنسها، «فإذا كانت ضمة أشبعت ونطقت واوا، وإذا كانت فتحة أشبعت ونطقت ألفا، وإذا كانت كسرة أشبعت ونطقت ياء[2]» ذلك ما يجعل الحركة أطول تكاد تصل إلى مستوى الحرف.

قد يُعترض على ما ذكرت بأن القافية من حيث حركة حرف الروي نوعان: «مطلقة إذا كان حرف رويها متحركا، ومقيدة إذا كان حرف رويها ساكنا[3]»، فلا تؤدي علامات الإعراب الوظيفة الجمالية في النوع الثاني، كقول عبد الحميد بن باديس (من مجزوء الكامل):

شَعْبُ الجَــزَائرِ مُسْلِمٌ   وَإِلَى العُرُوبَــةِ يَنْتَسِبْ

مَنْ قَالَ حَادَ عَنْ أَصْلِهِ   أَوْ قَــالَ مَاتَ لَقَدْ كَذَبْ

أَوْ رَامَ إِدْمَاجاً لَــــهُ   رَامَ المُحَالَ مِنَ الطَّلَبْ[4]

هذا الاعتراض صحيح، لأننا لو أعربنا الكلمة الأخيرة من كل بيت فإننا سنحصل على (ينتسبُ) بالضمة، و(كذبَ) بالفتحة، و(الطلبِ) بالكسرة، وهذا اختلاف في علامات الإعراب ولكنه لا يؤثر في الجانب الموسيقي للقصيدة لأن الشاعر لجأ إلى التسكين، وهو أمر معروف عند الشعراء منذ القدم، ومع ذلك لا يمكن نفي الوظيفة الجمالية لعلامات الإعراب في الشعر العربي أو الإنقاص من أهميتها، لأنّ عدد القصائد ذات القافية المقيدة قليل جدا بالنسبة لعدد القصائد ذات القافية المطلقة، قال إبراهيم أنيس: «وقد تبين لنا في إحصاء سابق أن نحو 90% من الشعر العربي، قديمه وحديثه وقعت

1- ابن جني، الخصائص، ج2، ص315.

2- صلاح يوسف عبد القادر، في العروض والإيقاع الشعري دراسة تحليلية تطبيقية، ص30. (بتصرف)

3- محمد حماسة عبد اللطيف، البناء العروضي للقصيدة العربية، ص216، 217. (بتصرف)

4- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، إعداد وتصنيف عمّار الطالبي، ط3. الجزائر: 1417هــ، 1997م، الشركة الجزائرية، مج2، ج2، ص334.

فيه القافية المطلقة[1]» فإذا حققت علامات الإعراب الوظيفة الجمالية في 90% من الشعر العربي فإنّ 10% لا يقدح في أهميتها.

إنّ لجوء أكثر الشعراء العرب من قدماء ومحدثين إلى القافية المطلقة لم يقع صدفة، وإنما فعلوا ذلك لما يشعرون به من جمال في نطق حرف الروي متحركا، وذلك ما لا يجدونه في السكون، ولكون اللغة العربية معربةً كان شعرها أجمل وأكثر موسيقية من شعر اللغات غير المعربة، قال إبراهيم أنيس: «يجدر بنا أن نبيّن بما لا يدع مجالا للبس أو الوهم أن القافية في الشعر العربي بوجه عام أكثر موسيقية، وأجمل وقعا في الآذان من القافية في الشعر الإنجليزي، مؤسسين هذه الحقيقة على الأسس الصوتية التالية:

أولا: أن القافية المطلقة أوضح في السمع وأشد أسرا للأذن، لأن الروي فيها يعتمد على حركة بعده قد تستطيل في الإنشاد وتشبه حينئذ حرف مد. ومن المقرر في علم الأصوات أن حروف المد أوضح في السمع من الحروف الأخرى...[2]» وينفي إبراهيم أنيس وجود شبيه بالقافية المطلقة في اللغة الإنجليزية، ولا يعتبر القصيدة ذات قافية مطلقة إذا انتهت بكلمتين مثل: Fro مع So، أو Free مع Sea، أو Blue مع Drew، أو Woe مع Below، لأنه لا بد للقافية في الشعر العربي من أمرين ليطلق عليها مصطلح القافية المطلقة، هما حرف الروي يليه حرف مد، في حين «لا يتوفر في قافية الشعر الإنجليزي إلا حرف المد وحده[3]» ولا تجمع بين حرف الروي وحرف المد كما جمعت القصيدة العربية بينهما، لأن حرف المد في القصيدة الإنجليزية يعتبر هو حرف الروي، فالقصيدة العربية العادية تقابل في الإنجليزية القصيدةَ التي التزم فيها الشاعر ما لا يلزم، فيصل الشاعر العربي بفطرته درجة المتكلف من الشعراء الإنجليزيين، حتى أصبح الواحد منهم يزعم أنه لو أراد أن يجعل كلامه كله شعرا لفعل، قال الجاحظ: «... وسمعت أبا العتاهية يقول: لو شئت أن يكون حديثي كله

1- إبراهيم أنيس، "بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي" مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع29، 1392هـ، 1972م، ص58.

2- نفسه، ص59.

3- نفسه. (بتصرف)

شعرا موزونا لكان[1]» وذلك لتمكنهم من الشعر وقدرتهم على فنونه حتى انساقت لهم القوافي وذللت لهم الأوزان.

إن ما أشار إليه إبراهيم أنيس من تكوُّن القافية المطلقة في الشعر العربي من حرف الروي وحرف المد، هو في حقيقة أمره حرف إعراب الكلمة الأخيرة من كل بيت، وعلامة إعرابها مُشبَعةً، وبذلك يتضح أن لعلامات الإعراب أثر في جماليات القصيدة العربية، وذلك لكونها جزءا من قافية القصيدة التي تعتبر أهم عنصر في النغم الموسيقي في الشعر.

1- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص115.

المبحث الثاني: تأدية علامات الإعراب وظيفة جمالية بتضافرها مع قرائن أخرى

علامات الإعراب جزء من الوسائل التي يوظفها الشاعر لتكون قصيدته ذات نغم موسيقي، لكنها لا تؤدي وظيفتها الجمالية في كل الأحوال بذاتها، وإنما تتمكن من ذلك أحيانا، وتعجز عنه أحيانا، فتكون محتاجة إلى وسائل لغوية أخرى، نذكر من هذه الوسائل التي تتضافر وعلامات الإعراب لتكوِّنَ نغما موسيقيا في القصيدة بشكل خاص، ولتأدية الوظيفة الجمالية في الكلام شعرا كان أو نثرا بشكل عام، الرتبةَ والحذفَ.

1. **الرتبة:** يعيد عبد القاهر الجرجاني مزايا الكلام إلى نظم ألفاظه، بأن يُقدَّم لفظ ويُؤخَّر آخَر، فإذا غيرت الألفاظ عن مواضعها فقدَ الكلام رونقه، وضاع منه جماله، يقول: «ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدِّم فيه شيء، وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان[1]» ثم يشير إلى علاقة هذا التصرف في مراتب الكلام بالإعراب إشارة خفية فيقول متحدثا عن النوع الثاني للتقديم والتأخير: «وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه[2]» وهكذا يتضح من كلام عبد القاهر الجرجاني أن الإعراب ملازم للتقديم والتأخير، لأنه لو لم يكن الكلام العربي معربا لما كانت للمتكلم حرية التصرف في الكلم بالتقديم والتأخير.

هذا التلازم بين الرتبة والإعراب يجعلهما شريكين في الحسن الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني، إذ يمنح الإعرابُ الشاعرَ حرية التصرف في ترتيب الكلمات بما يتفق وجماليات قصيدته، غير أن عبد القاهر الجرجاني ينفي أن يتصرف الشاعر في ترتيب الألفاظ طلبا لاطراد القوافي أو إقامة الوزن دون النظر في المعنى، فيقول: «واعلم أنّ من الخطأ أنْ يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيُجعل مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذاك سجعه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

2- نفسه، ص106.

كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدّعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يُرغب عن القول به[1]» إنّ مجمل هذا الذي ذهب إليه عبد القاهر واضح لا لبس فيه، إلا أنّه قد يوهم بأن الشاعر لا يراعي الموسيقى عند نظمه ألفاظ قصيدته، ويتوقف عند مراعاة المعاني، والأمر على غير ذلك، وإنما يحاول الشاعر المحافظة على المعنى الذي يريد التعبير عنه، وفي الوقت نفسه يحاول صياغة هذا المعنى في قالب شعري موزون ومقفى، ولكنه قد يضطر إلى ترتيب ألفاظ بيت ترتيبا يحقق له النغم الموسيقي، فتضيع منه بعض المعاني الدقيقة، وهنا يتفاضل الشعراء ويسبق بعضهم بعضا، وأمثل في هذا المقام بقول المتنبي (من الوافر):

وما عَفَتِ الرِّيَاحُ لَهُ مَحَلاًّ، عَفَاهُ مَنْ حدا بِهِمُ وَسَاقَا[2]

فمما قرره عبد القاهر الجرجاني أنك «إذا قلتَ: (ما فعلتُ)، كنتَ نفيتَ فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلتُ)، كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول[3]» فانطلاقا من هذا المبدأ، كان حقّ المتنبي أن يقول: (وما الرّياح عفَت له محلا)، لأنه لم ينف الدروس ولكنه نفى أن تكون الرياح هي الفاعل، والدليل على ذلك أنه جعل الفاعل هو من حدا بهم وساق، فالفعل في قول الشاعر ثابت الحدوث لا يصح نفيه، وإنما يتوجه النفي إلى الفاعل فهو مضارع لقولنا: ما أنا فعلتُ، ولم يقع المتنبي في هذا التناقض بين الشطر الأول والشطر الثاني جهلا باللغة، ولكن اضطره الوزن إلى ذلك، فرتب الكلمات حسب ما تقتضيه موسيقى القصيدة، وإن كان قد أخلّ بجزء من المعنى.

إنّ المحافظة على الجانبين: الجانب المعنوي والجانب الجمالي معا بترتيب الكلمات ترتيبا ما أمر صعب للغاية، لا يُنكر أن يقع العجز من الشعراء والكتاب لتحقيقهما، وإنما الذي يُنكَر أن يكون قد وقع شيء منه في القرآن الكريم مراعاةً لجانب دون جانب، قال فاضل صالح السامرائي: «وقد يكون التقديم لضرب من التوسع في الكلام لا للدلالة على معنى معين كما في الشعر ومراعاة الأسجاع.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص110، 111.

2- نفسه، ص238.

3- نفسه، ص124.

إنّ القرآن الكريم لا يقدِّم أو يؤخِّر على حساب المعنى، بل إن التقديم والتأخير كله مراعى فيه جانب اللفظ والمعنى[1]» وهذا جانب من الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم حري بالبحث والدراسة.

لقد أدت كل من علامة النصب والرتبة وظيفة جمالية بالمحافظة على الفاصلة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥﴾ (المدثر: 01- 05)، فلا يستوي معنى ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ و(كبر ربَّك) كما أنّ انتهاء الآيات بفاصلة واحدة أحسن نغما وأسهل وقعا على الآذان، وكقوله تعالى: «﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ (طه: 129)، قال[*]: هذا من تقاديم الكلام، يقول: لو لا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما[2]» وذلك حتى تتسق الفاصلة مع ما سبقها (تُنْسى، أبقى، النهى) ومع ما يتبعها (ترضى، أبقى، التقوى).

ولاهتمام القرآن الكريم بالجانب الجمالي ومراعاته لحب الناس للكلام المنسجم بعضه مع بعض، قد يكرر الكلمات نفسها في آيتين مختلفتين مع تغيير ترتيبها حفاظا على الفاصلة دون إهمال المعنى «نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ (آل عمران: 153) يقدم الخبرة على العمل، وفي موطن آخر: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ (التغابن: 08) فيقدم العمل على الخبرة، كل ذلك لغرض انسجام الفاصلة[3]» فلا يمكن نفي تصرف الشاعر والكاتب في ترتيب كلامهما خدمة للجانب الشكلي، وحفاظا على السجع أو تماشيا مع القافية، وإنما يكمن مربط الفرس في قدرة الشاعر والكاتب على التوفيق بين المعنى وما طلبه من سجع أو قافية.

إن الإعراب هو الذي يمنح المتكلم حرية التصرف في رتبة الألفاظ، فيقدم ما شاء ويؤخر ما شاء طالما أن الكلام يُفهَمُ والوظائف النحوية تحفظ، ولا يمكن أن نعزوَ الجمال كله للتقديم والتأخير، قال أندرسون: «الإعرابات لها خصائص جمالية وفنية، وخصوصا لدارسي الأدب حيث يمكن للمبدع أن يستثمر معاني الجمل التي يقدمها النظام الإعرابي الصرفي ***Inflectional***، كما أن حضور

1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص54.

*- يقصد أبا حاتم راوياً قول قتادة.

2- السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1، ص129.

3- فاضل صالح السامرائي، من أسرار البيان القرآني، ط1. الأردن: 1429هـ، 2009، دار الفكر، ص163.

الإعراب يلعب دورا في حرية التعبير؛ ولهذا لا نعرف لغة لا تحتوي على هذا النظام الذي هو أساسي في تنوع جماليات أي لغة، إلى جانب دوره الدلالي في إيضاح معاني الجملة[1]» وإذا كان قد ثبت أن علامات الإعراب تتضافر مع قرينة الرتبة لتحقق نغما موسيقيا في الكلام الأدبي، فإنها تحافظ على خصائص الشعر بطريقتين اثنتين:

أ. **المحافظة على حرف الروي:** قد تكون الرتبة الأصلية لا تتفق وحرف الروي الذي اختاره الشاعر، فيعمد إلى تقديم لفظ وتأخير لفظ، ويكون الإعراب هو القرينة الدالة على وظيفة كل كلمة وإن قدمت وإن أخرت، ولو كانت وظائف الكلمات تعرف برتبتها فحسب لوجد الشاعر عنتا في تأليف قصيدته، لصعوبة إيجاد كلمة تحقق له المعنى وتحفظ له حرف الروي، قال ابن يعيش: «ولو اقتُصر في البيان على حفظ المرتبة، فيُعلم الفاعلُ بتقدمه، والمفعول بتأخُّره، لضاق المذهبُ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب[2]» فالإعراب هو الذي يمنح الشاعر حرية تأخير اللفظ الذي يحقق له حرف الروي المطلوب، ولا يضطر إلى البحث عن كلمة غير التي يريد ما قد يدفعه إلى تضييع بعض المعاني قال الشنتمري: «اعلم أن قولهم: (ضرب زيدا عبدُ الله) جارٍ على غير الرتبة. وذلك أن حكم الفاعل التقديم لافتقار الفعل إليه. ولكنهم قدموا المفعول لدلالة الإعراب عليه، فاكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المُسَجَّع. وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه لذلك[3]» حتى ربط بعض الباحثين التقديم والتأخير بالكلام الأدبي، لأن المتكلم من أجل التواصل في البيت أو في السوق وما شابههما، لا يُلزم بقيود جمالية تفرض عليه نمطا معينا من الكلام، ولا يُطلب منه إلا المحافظة على المطرد من القواعد، قال السيد خضر: «والتقديم والتأخير عند العرب مرتبطان بفن القول، أي بالكلام ذي الطبيعة الفنية كالشعر والنثر الفني في ألوانه المتعددة، والضابط للتقديم والتأخير عندهم هو الإعراب الذي يحفظ لكل لفظ موقعه في بناء الجملة سواء ورد مقدما أم مؤخرا[4]» غير أن هذا الكلام لا يصح على إطلاقه، وإنما المتكلم يقدم ويؤخر لأغراض بلاغية، فالمتكلم يورد كلامه حسب ما يطلبه السامع، أو حسب ما يريد هو تبليغ السامع، قال سيبويه: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا

1- ع/ حسين الزراعي، إعراب الجر والأنظمة الإعرابية عبر اللغات، دراسة تركيبية ودلالية وصرفية في ضوء آخر تطورات اللسانيات التوليدية التحويلية، ص48.

2 - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص196، 197.

3- أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح رشيد بلحبيب، دط. المغرب: 1420هــ، 1999م، مطبعة فضالة، ج1، ص246.

4- السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص94.

جميعا يهمانهم ويعنيانهم[1]» ثم يضاف إلى هذا الاهتمام وهذه العناية صياغة الكلام في صورة جميلة تستريح إليها النفس وتطرب بها الأذن، قال السيد خضر معقبا على قول سيبويه السابق: «ونستطيع أن نضيف مطمئنين إلى هذه الأهمية التي صارت من بعد مبررا لكل تقديم وتأخير، نضيف إليها الاهتمام ببناء الجملة من حيث الإيقاع الذي يحدثه التقديم والتأخير أيضا[2]» وسأضرب مثالا لما قدمت من تضافر القرينتين الرتبة والإعراب للمحافظة على حرف روي القصيدة بقول ذي الرمة (من الطويل):

ألا يا اسلَمي يا دارَ ميٍّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَــرعائِكِ القَطْرُ!

وإن لم تكوني غــير شامٍ بقَــفرةٍ تجُـــــــرُّ بها الأذيالَ صيفيَّةٌ كُدْرُ

أقامتْ بها حتى ذوى العودُ في الثرى وساقَ الثريّا في مُلاءتِه الفَجرُ[3]

«**الجرعاء:** الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة فيها. الصيفية الكدر: الرياح فيها غبار[4]»

لننظر في الأشطر الأخيرة ونعيد ترتيب ألفاظها حسب الرتبة الأصلية، فإننا سنحصل على:

- **الشطر الثاني من البيت الأول:** ولا زالَ القَطْرُ مُنْهَلًّا بِجَــرعائِكِ.
- **الشطر الثاني من البيت الثاني:** تجُـــــــرُّ صيفيَّةٌ كُدْرُ الأذيالَ بها.
- **الشطر الثاني من البيت الثالث:** وساقَ الفَجرُ الثريّا في مُلاءتِه.

إنّ ما كنا نجده من النغم الموسيقي الناتج عن انتهاء القصيدة بحرف روي واحد، قد اختفى بإعادة ترتيب الكلمات حسب رتبتها الأصلية، وما كان الشاعر ليُقدِم على التقديم والتأخير لو لم يكن على علم من أن الإعراب سيسعف المستمع على فهم المعنى، ومعرفة وظيفة كل كلمة وكأنها ذكرت في رتبتها الأصلية، وهذا دليل على تضافر القرينتين الرتبة والإعراب لجعل أبيات القصيدة منتهية بحرف روي واحد، ولذلك أثَر موسيقيّ يحسه المستمع عند النطق بآخر كلمة من كل بيت.

ثم إنّ القارئ للأشطر الثلاثة بعد إعادة ترتيبها حسب الرتبة الأصلية، يحس بشيء من الركاكة والثقل، يدركهما السمع لأول وهلة، وللتأكد من ذلك نقارن بين:

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

2- السيد خضر، المرجع السابق، ص94، 95.

3- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ص102.

4- نفسه. (بتصرف)

تجُـــــــرُّ بها الأذيالَ صيفيَّةٌ كُدْرُ

و:

تجُـــــــرُّ صيفيَّةٌ كُدْرُ الأذيالَ بها

فلا شك أن السامع يستحسن الشطر كما قاله الشاعر عن الشطر بعد إعادة صياغته، وليس ذلك من أجل حرف الروي فحسب، وإنما ثمة شيء آخر يحققه تضافر القرينتين الرتبة والإعراب وهو الوزن.

ب. المحافظة على الوزن: لا ينفرد حرف الروي والقافية بما تعرف به القصيدة العربية من موسيقى، وإنما يشاركهما الوزن في ذلك، لأن أبياتها تتفق في عدد الحركات والسكنات نوعا وعددا وترتيبا، وذلك ما يشكِّل المقاطعَ العروضيةَ المعروفةَ: السبب الخفيف (/0)، والسبب الثقيل (//)، والوتد المجموع (//0)، والوتد المفروق (/0/)، والفاصلتين: الصغرى (///0)، والكبرى (////0).

هذه المقاطع تتكرر بترتيب واحد من بداية القصيدة إلى نهايتها، فيتشكل بحر القصيدة، وقد يكون ترتيب الكلمات حسب رتبتها الأصلية لا يتفق والبحر الذي اختاره الشاعر لقصيدته، فيلجأ عندئذ إلى تقديم لفظة وتأخير أخرى، ويكون الإعراب هو القرينة الدالة على وظيفة كل كلمة في البيت، ولتوضيح هذه الصنعة التي يسلكها الشاعر ويكون الإعراب عونا له، أمثّل بقول الشاعر (من الطويل):

أَأَتْرُكُ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ   زِيَارَتَه؟ إِنِّي إِذاً لَلَئِيمُ[1]

البيت من بحر الطويل تفعيلاته:

فعول مفاعيلن فعول مفاعلن   فعول مفاعيلن فعول مفاعي

ولو حافظ الشاعر على الرتبة الأصلية للألفاظ لقال: (أتترك زيارة خالد أنْ قلَّت دراهمُه إنّي إذا للئيم) لما كان هذا الكلام من الطويل، وبذلك يضيع النغم الموسيقي للقصيدة، وإنما عُلم أن (زيارتَه) مفعول للفعل (أأتركُ) مع ما بينهما من ألفاظ بعلامة النصب، وهذا معناه أن الإعراب هو الذي يمنح الشاعر حرية التقديم والتأخير ليحافظ على الوزن، وهذا المعنى هو الذي قصده عباس محمود العقاد بقوله:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص117.

«فليس أوفق للشعر الموزون من العبارات التي تنتظم فيها حركات الإعراب، وتتقابل فيها مقاطع العروض وأبواب الأوزان وعلامات الإعراب.

فإن هذه الحركات والعلامات تجري مجرى الأصوات الموسيقية، وتستقر في مواضعها المقدورة على حسب الحركة والسكون في مقاييس النغم والإيقاع، ولها بعد ذلك مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير في كل وزن من أوزان البحور، لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة، فلا يصعب على الشاعر أن يتصرف بها دون أن يتغير معناها، إذ كان هذا المعنى موقوفا على حركتها المستقلة الملازمة لها، وليس هو بالموقوف على رص الكلمات كما ترص الجمادات[1]» ولو كانت اللغة العربية مبنية، فإن المعنى سيبقى حبيس الرتبة فلا يمكن للشاعر عندئذ تقديم وتأخير الألفاظ ليستقيم له الوزن، فيكون مضطرا إلى تغيير ألفاظ بغيرها أو زيادة ألفاظ لألاّ يفسد عليه المعنى، فيسلك عندئذ مسلكا صعبا، ويركب من أجل ذلك مركبا حرونا.

2. الحذف: قد يدل الإعراب في بيت من الشعر على ألفاظ محذوفة لو ذكرت لما استقام وزنه، ولذهب نغمه الموسيقي لاختلافه عن الأبيات الأخرى، وغالبا ما يكون ذلك بحذف العامل لدلالة علامة الإعراب عليه، منها بيت الكتاب (من الطويل):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَه   كسَاعٍ إِلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[2]

بحذف الفعل (الزم)، وإنما حذفه لدلالة علامة الإعراب في (أخاك) عليه، وليستقيم له الوزن، فالبيت من الطويل تفعيلاته:

فعول مفاعلن فعولن مفاعلن   فعولن مفاعيلن فعول مفاعي

ولو ذكر الفعل (الزم) لكان السببان الخفيفان (/0/0) دخيلين على المقاطع العروضية للبيت، فيُحدثان نشازا في نغمه الموسيقي، لخروج وزن البيت عن الذوق الشعري الذي ألفه العربي وطرب له.

وكإضمار الجار، «كقوله [من المتقارب]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً   وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللّــيْلِ نَاراً

1- عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة، دط. القاهرة: 1995م، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص19.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص256.

على إرادة (كل). ومن ذلك قول الآخر [من الخفيف]:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

أراد: (ربَّ رسم دار)، ثم حذف لكثرة استعمالها[1]» فدلت علامة الجر على العامل المحذوف.

قد يُعتَرض على أن يكون الحذف في الأبيات الثلاثة للحفاظ على الوزن، بوجود شبيه به في النثر، فلم يزد الشاعر على أن اتبع سنن كلام العرب، ولم يدفعه حرصه على الوزن إلى الحذف.

والجواب عن هذا الاعتراض أن الحذف يساعد الشاعر على المحافظة على الوزن، سواء أكان هذا الحذف جائزا في النثر أم لم يكن جائزا، ووجوده في النثر لا ينفي لجوء الشاعر إليه للمحافظة على الوزن، غير أنه قد يضطر أحيانا إلى حذف ما لا يجوز حذفه في النثر، قال سيبويه متحدثا عن لام الأمر: «واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة. وقال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

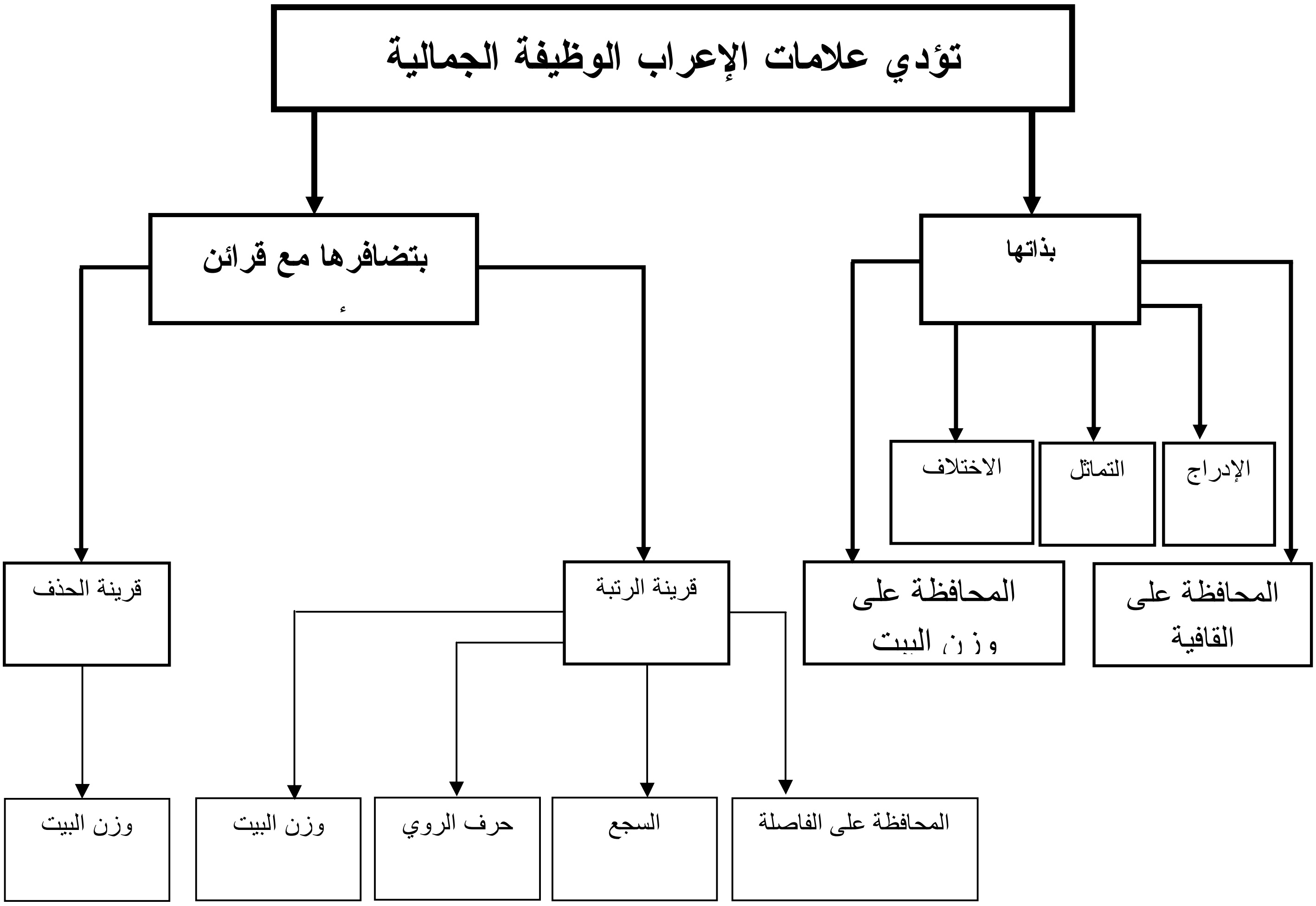
وإنما أراد: لتفد[2]» فحذف الشاعر لام الأمر مع أن العرب لا تحذف الجازم، قال سيبويه: «والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر[3]» ولو ذكر الشاعر كل الألفاظ لقال: (يا محمد لتفد نفسك كل نفس)، لما استطاع أن يحقق الوزن بهذا الشكل.

يتضح مما أسلفت ذكره، أن علامات الإعراب تؤدي وظيفة جمالية، بعدة طرائق أوضحها في الترسيمة (4):

1- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص516.

2- سيبويه ، الكتاب، ج3، ص08.

3- نفسه، ص09.



الترسيمة(4): توضح طرائق تأدية علامات الإعراب الوظيفةَ

المبحث الثالث: نصوص تطبيقية

وبعد أن بيّنتُ ما تقوم به علامات الإعراب من وظائف، اخترت نصين اثنين لأبيِّن فيهما وظائف علامات الإعراب مجملة، أما النص الأول فهو جزء من قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، والهدف من ذلك هو دراسة وظائف علامات الإعراب كلها دراسة تطبيقية مقتضبة في نص واحد. وأما النّص الثاني فهو مقالة لمحمد البشير الإبراهيمي مدرجة في برنامج السنة الثالثة ثانوي، وذلك بغرض توضيح طريقة تطبيق نتائج البحث في الكتب التعليمية.

❖ **النص الأول:** قال كعب بن زهير(*) (من البسيط):

01	يَسْعَى الوُشاةُ بِجَنْبَيْهَا، وقَـــولُهُمْ:	إنّكَ يَا ابْـــــنَ أَبِي سُلْمى لَمَقْتُولُ
02	وَقَالَ كُــلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ آمُلُـــــهُ:	لا أُلْفِينَّكَ، إنّي عَنْكَ مَشْـــــغُولُ
03	فَقُلْتُ: خَلُّــوا طـــــــريقي، لا أبا لَكُمُ،	فكلُّ ما قَدَّرَ الرَّحمنُ مَفْعُـــــولُ
04	كلُّ ابــنِ أُنْثى، وإنْ طالتْ سلامتُه،	يَوْماً عَلى آلةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُـــولُ
05	أُنْبِئْتُ أَنَّ رَسُولَ الله أَوْعَــــدَنِي،	والعفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُـــولُ
06	مَهْلاً! هَدَاكَ الذي أَعْطَاكَ نَافِلَةَ الـــ	ـــالقُرآن فِيها مَواعِيظٌ، وَتَفْصِيـلُ
07	لا تأْخُذَنّي بأَقْوَالِ الوُشَاةِ، ولَـــمْ	أُذْنبْ، ولو كَـــثُرَتْ عَنّي الأَقَاوِيلُ
08	لَقَدْ أَقُومُ مَقَاماً لَوْ يَقُـــــومُ بِهِ،	أَرَى وأَسْمَـــــعُ ما لَوْ يَسْمَعُ الفِيلُ

---

*- هذا النص جزء من قصيدةٍ قالها كعب بن زهير يوم أعلن إسلامه يمدح فيها النبي @، بعدما كان قد أذاه بشعره، وهي من أحسن ما قال، مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول   متيم إثرها لم يُجز مكبول

اخترت منها الجزء الذي مدح فيه النبي صلى الله عليه وسلم، ولها قصة يذكرها العلماء في ثنايا شرحهم قصيدة كعب بن زهير.

09 لَظَلَّ يُرْعَدُ، إلاّ أنْ يَكُونَ لَـــــــهُ   مِنَ الرَّسُولِ بإذن الله، تَنْوِيـــــــلُ

10 حتّى وَضَعْتُ يميني لا أُنازِعُـــــهُ   في كَفِّ ذي نَقَمَاتٍ قيلُهُ القِيـــــــلُ

11 لَذاكَ أهْيَبُ عِنْدي إذ أُكلِّـــــــمُهُ   وَقِيلَ: إنَّكَ مَسْبُورٌ وَمَسْـــــــؤُولُ

12 من ضَيْغمٍ من ضِراءِ الأُسْدِ مَخْدَرُهُ   ببطنِ عثَّرَ، غِيلٌ دُونَــــــهُ غِيلُ

13 يَغْدو، فَيلحَمُ ضِرْغامَــيْنِ، عَيْشُهُمَا   لَحْمٌ مِنَ القَوْمِ مَعْفُورٌ، خَرَاذِيـــــلُ

14 إذا يُساوِرُ قِرْناً لا يَحِلُّ لَـــــــهُ   أنْ يتْرُكَ القِرْنَ إلاَّ وَهُـــوَ مَفْلُولُ

15 مِنْهُ تَظَلُّ حَميـــرُ الوَحْشِ ضَامِزَةً   ولا تُمَشِّي بواديهِ الأَرَاجِــــــيلُ

16 وَلاَ يَزَالُ بِوَادِيـــهِ أَخُو ثِقَـــــــةٍ   مُطَرَّحُ البزِّ، والدِّرْسانِ، مأكـــولُ

17 إنَّ الرَّسولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَـــاءُ بِـــهِ   مُهَنَّدٌ مِنْ سُيوفِ الله مَسْلُـــــــولُ

18 في عُصْبَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَال قائلُـــهم   بِبَطْنِ مَكَّةَ، لَـــــمَّا أَسْلَمُوا: زُولُوا

19 زَالُوا، فَمَا زَالَ أنكاسٌ، ولا كُشُفٌ،   عِنْدَ اللِّقَاءِ، ولا مِيلٌ مَعَازِيـــــــلُ

20 شُمُّ العَرَانِين، أَبْطالٌ، لَبُـــــــوسُهُم   مِنْ نَسْجِ داودَ، فِي الهَيْجَا، سَرَابِيلُ

21 بِيضٌ سوابغُ قدْ شُكَّــتْ لها حَلَـــقٌ   كأَنَّها حَلَقُ القَفْعاءِ، مَجْـــــــدُولُ

22 لا يَفْرَحُونَ، إِذَا نَالَتْ رِمَاحُـــــهُمُ   قَوْماً، ولَيْسُوا مَجَازِيـــعاً، إِذَا نِيلُوا

23 يَمْشُونَ مَشْيَ الجِمَالِ الزُّهْرِ، يَعْصِمُهُمْ   ضَرْبٌ، إِذَا عَرَّد السُّـــودُ التَّنَابِيلُ

24 لا يَقَعُ الطَّعْنُ إلاَّ فِي نُحورِهِـــمُ،   ما إنْ لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ تَهْلِيلُ(1)

1- كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، تح وشرح علي فاعور، دط. بيروت: 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، ص65- 67.

1. شرح الألفاظ:

تنويل: تأمين. **مسبور:** مسؤول. **ضِراء الأسد:** الأُسد المفترسة. **مَخْدَرُه:** عرينه. **عثَّرَ:** موضع، وهو كثير الأسود. **الغيل:** الشجر الملتف. **معفور:** مطروح على التراب. **خراذيل:** قطع صغيرة. **ضامزة:** ساكنة. **الأراجيل:** الواحد رجيل، الراجل بخلاف الراكب. **البز:** الثياب أو السلاح. **الدِّرسَان:** ثياب خُلقان، والواحد دريس. **أنكاس:** الواحد نكس: الضعيف الجبان. **كُشُف:** الذين ينهزمون ولا يثبتون. **ميل:** جمع الأميل وهو الذي لا يثبت على السرج. **معازيل:** واحده أعزل، من لا سلاح له. **شكّت:** يتحدث عن الدروع فيقول: أدخل بعض حلقها في بعض. **القفعاء:** نبات ينبسط على وجه الأرض له حلق كالخواتم، وقد شبه به حلق الدروع. **مجدول:** مفتول. **الزُّهر:** البيض. **عرَّد:** جبن. **التنابيل:** القصار(*).

2. **وظائف علامات الإعراب في النص:** سآخذ نماذج من القصيدة تحقق بعض المبادئ التي أشرت إليها في الفصول الأربعة، لأن استقصاء كل ما جاء في القصيدة مفض إلى الإطالة المملة، ومؤد إلى تكرار كثير مما قيل سابقا.

قوله في البيت (1):

إنّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلْمى لَمَقْتُولُ

أدى الرفع في (مقتولُ) وظيفة اتساقية بإحالته على إنَّ واسمها، إحالة قبلية ذات مدى قريب، وهذا النوع من الإحالة يتكرر في البيت (09)، إذ يقول: (إلا أن يكون له من الرسول بإذن الله تنويلُ)، فالرفع في (تنويلُ) يقتضي وجود عامل أحدثه، وعند الرجوع إلى ما سبق من النص نجد الفعل (يكون) لندرك أن أصل الكلام: (إلا أن يكون تنويلُ له من الرسول بإذن الله)، فالرفع قد ربط بين العامل والمعمول (يكون وتنويل)، بواسطة الإحالة القبلية ذات المدى القريب.

كما أدى وظيفة جمالية بتضافر قرينتي الإعراب والرتبة، وذلك أن تقدير الكلام: (إنك لمقتول يا ابن أبي سلمى)، فحرف الروي هو اللام، ولا يتحقق بترتيب الجملة ترتيبا أصليا، كما أن القصيدة من بحر البسيط، وتفعيلات هذا الشطر هي:

*- بعض هذه الكلمات شرحها علي فاعور محقق ديوان كعب بن زهير، وبعضها شرحها السكري شارح الديوان، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة بينهما.

مستعلن فعلن مستفعلن فاعلْ

بدخول الطي والقطع على تفعيلاته، ولا يحقق ترتيب كلماته ترتيبا حسب الرتبة الأصلية أيَّ وزن.

- قوله في البيت(4):

كلُّ ابنِ أُنْثى، وإنْ طالتْ سلامتُه، يَوْماً عَلى آلةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُـــــــــــــولُ

اشتراك اللفظين (كلُّ ومحمولُ) في الرفع دليل على أن أحدهما مبتدأ والآخر خبره، مع وجود ألفاظ كثيرة تفصل بينهما، وتقدير الكلام: : (كل ابن أنثى محمول)؛ واختلاف علامة إعراب اللفظين (كلُّ ويوما)، دليل على أن (يوما) ليس خبرا لــ(كلُّ) وهنا تحقق مبدأ الخلاف الذي يقول به الكوفيون، وهذا ما يساعد المستمع على التفريق بين خبر المبتدأ والظرف، فيتضح المعنى من الكلام، وبهذا تكون علامات الإعراب قد أدت وظيفة دلالية بالتماثل تارة وبالاختلاف تارة أخرى.

كما أن الرفع في (كلُّ ومحمولُ) يؤدي وظيفة اتساقية بربط الواحد منهما بالآخر، لاشتراكهما في الرفع، فعندما يسمع المتلقي اللفظ (كلُّ) مرفوعا ينتظر الخبر، وعندما يسمع (محمولُ) يدرك أن ثمة مبتدأ متحَدَثا عنه، فيكون الرفع في هذه الحالة قد أدى إحالة من الجهتين (بعدية وقبلية) في الوقت نفسه، وهي ذات مدى قريب كما أسلفت.

وقد أدى الرفع في محمول بتضافره مع قرينة الرتبة وظيفة بلاغية، ذلك أن المتلقي عندما يسمع (كلُّ) بالرفع ينتظر الخبر، فيقول الشاعر: (وإنْ طالتْ سلامتُه، يَوْماً عَلى آلةٍ حَدْبَاءَ) فيزداد تشوقا إلى معرفة الخبر، ثم يقول الشاعر: محمولُ، فتحصل الفائدة بعد أن تطلَّع المستمع إلى معرفتها، وهذا أبلغ من أن يقول: (كل ابن أنثى محمول) دون إثارة عنصر التشويق لدى المستمع، وهذا مسلك معروف عند البلاغيين، قال يحيى بن حمزة العلوي «ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أبا، وأفضلهم فعلا وحسبا، وأمضاهم عزيمة، وأنفذهم رأيا، ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرم الأفضل الأنبل، وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولا، وتفسيره ثانيا[1]» وله أمثلة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا

1- العلوي، الطراز، ج2، ص44.

بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٣٦﴾ قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا
بِتَأۡوِيلِهِۦ قَبۡلَ أَن يَأۡتِيَكُمَاۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ
وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ مَا كَانَ
لَنَآ أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ عَلَيۡنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ
ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ﴿٣٨﴾ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ
ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا
مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ
ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٤٠﴾ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ
فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾﴾ (يوسف: 36-
41)، إذ كان السؤال في بداية الآيات، وكان الجواب في نهايتها تشويقا لما سيقوله يوسف # ، واستغلالا لفترة نشاط المستمع، وهذا ما فعله الشاعر في البيت (4)، إذ ذكر المبتدأ في بداية الشطر الأول، وذكر الخبر في نهاية الشطر الثاني، وفصل بينهما بكلام تشويقا للمستمع وإبقاء على نشاطه، وكان الإعراب هو القرينة الدالة على وظيفة كل كلمة في البيت.

إنّ تصرف الشاعر في رتبة الألفاظ، وتأخير اللفظ (محمولُ) كان من أجل الحفاظ على قافية البيت، كما أن نظم الألفاظ بالطريقة التي جاء بها الشاعر هي التي تحقق الوزن، ولو قال:

كلُّ ابنِ أُنْثى مَحْمُولُ يَوْماً عَلى آلةٍ حَدْبَاءَ وإنْ طالتْ سلامتُه

لما كانت لهذا الكلام علاقة بالشعر، ولا حقق ما كان يحققه من موسيقى، ولو كان كلام العرب مبنيا لما استطاع الشاعر التصرف بحرية، فيقدم ويؤخر حسب ما يمليه عليه الوزن والقافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو سكَّن الشاعر الكلمات المعربة لما تحقق له الوزن؛ وبذلك يتضح أن علامات الإعراب قد أدت وظيفة جمالية بالمحافظة على وزن البيت وقافيته.

- قوله في البيت (16):

تَظَلُّ حَميرُ الوَحْشِ ضَامِزَةً

أدى الخلاف بين علامتي إعراب (حميرُ وضامزةً) إلى التمييز بين اسم (تظل) وخبرها، وقد حقق مبدأ الاطراد الذي أشرت إليه في الفصل الأول وذلك كما يلي:

أصل علامات الإعراب الرفع وإنما يؤتى بالنصب والجر والجزم للخلاف، والدليل على ذلك أننا نجد بعض الجمل تستغني بالرفع عما سواه إن لم يؤد ذلك إلى لبس، كقول الشاعر في البيت (01): يسعى الوشاةُ، وقوله في البيت (23): عرّد السودُ، وقوله في البيت (05): والعفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ.

يؤتى بالنصب للخلاف، كقوله في البيت (22): نَالَتْ رِمَاحُهُمُ قَوْماً، وقيس عليه قوله في البيت (15): تَظَلُّ حَميرُ الوَحْشِ ضَامِزَةً، ففي كلتا الحالتين نجد: فعل+ مرفوع+ منصوب، ليتحقق مبدأ الاطراد، ويعود المنصوب إلى أصله الرفع إذا استغنت الجملة على المرفوع، كقول الشاعر في البيت (21): شُكَّت لها حَلَقٌ، وقد يصبح ترتيب الجملة: فعل+ منصوب+ مرفوع، بالتغيير في الرتبة لدلالة الإعراب على وظيفة كل كلمة، نحو قول الشاعر في البيت (23): يعصمُهُم ضربٌ، وعليه قيس اسم إن وخبرها، كقوله في البيت (17): إنَّ الرسولَ لسيفٌ، ليكون الكلام مطردا.

وقد يحدد الإعراب المقصود من الجملة لا بالخلاف بين ألفاظها، ولكن بالخلاف بين ألفاظها وألفاظ جمل أخرى، يتحقق هذا الحكم في قول الشاعر في البيت (19): ما زال أنكاسٌ. فالرفع في (أنكاسٌ) دون وجود منصوب، دليل على أن (زال) ليس فعلا ناقصا، وهنا تفرق علامات الإعراب بين قول الشاعر: ما زال أنكاسٌ، وبين جمل أخرى نحو: ما زال زيدٌ واقفا.

نستنتج أن علامات الإعراب أدت الوظيفة الدلالية في الأمثلة السابقة كالآتي:

- المحافظة على العلامة الأصل وهي الرفع ما لم يحدث لبس.
- المخالفة بين علامات إعراب كلمات الجملة الواحدة لتمييز وظيفة كل واحدة منها، والمخالفة بين إعراب كلمات جملتين مختلفتين لتمييز الواحدة من الأخرى.
- إعراب بعض الجمل قياسا على جمل أخرى لتحقيق مبدأ الاطراد.

قوله في البيت (16):

وَلاَ يَزَالُ بِوَادِيهِ أَخُو ثِقَـــــةٍ   مُطَرَّحُ البزِّ، والدِّرْســـان، مأكولُ

أدى الرفع في اللفظين (مطرَّحُ ومأكولُ) وظيفة دلالية، لأنه حدد نهاية جملة وبداية جملة أخرى، فالبيت عبارة عن جملتين اثنتين:

- **الجملة الأولى:** وَلاَ يَزَالُ بِوَادِيــهِ أَخُو ثِقَــةٍ، بتقدير خبر محذوف للفعل الناقص (لا يزال)، فتكون الجملة: ولا يزال أخو ثقةٍ موجودا بواديه.

- **والجملة الثانية:** مُطَرَّحُ البزِّ، والدِّرْســان، مأكــولُ، باعتبار (مطرَّحُ) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، فتكون الجملة عندئذ: وهو مُطَرَّحُ البزِّ، والدِّرْسان، مأكولُ، ويكون عندئذ (مأكول) خبرا ثانيا للضمير هو.

ولو نُصب اللفظ (مطرَّحُ) لكان البيت جملة واحدة، فكأن الشاعر قال: ولا يزال أخو ثقة مطرَّحَ البزِّ والدرسان، وله في (مأكول) خياران إما أن يجعله خبرا ثانيا، فيجب نصبه كما نصب (مطرحَ) وإما أن يرفعه فيجعله خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو، غير أن القافية لا تسمح له بالنصب لأن بقية الأبيات رَفْعٌ، فلا بد له من الرفع للحفاظ على الجانب الموسيقي للبيت.

ولا بد أن يتبادر إلى الذهن سؤال هو: ما الفرق بين أن يجعل الشاعر البيت جملة واحدة فينصب، أو يجعله جملتين اثنتين فيرفع؟

والجواب: هنا تكمن الوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب، إذ إنّ الرفع، هو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، فهو كقول الشاعر:

وَلاَ عَيْبَ فيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ　　　بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[1]

فعندما يقول الشاعر: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن، ينتظر المستمع ذكر عيب يحط من قيمة المتحدَّث عنهم، فيواصل الشاعر كلامه فيقول: فلول من قراع الكتائب، فينبهر عندئذ المستمع لذكر الشاعر شيئا لم يكن يتوقعه، وبهذا الأسلوب يكون المدح أوكدَ في المعنى، وأكثر تأثيرا في النفس لما يحمله من عنصر المفاجأة للمستمع، وهذا عينه الذي جاء به كعب بن زهير في قوله:

وَلاَ يَزَالُ بِوَادِيــهِ أَخُو ثِقَــةٍ

1- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص380.

فيستغرب المستمع ويتساءل عن شراسة هذا الأسد إن كان الرجل الشجاع موجودا بواديه، فيواصل الشاعر ويقول: مُطَرَّحُ البزِّ، والدِّرْسان، مأكولُ، فعندئذ يدرك المستمع أن الشجاع موجود ولكنه على هذه الحالة، وليس كما اعتقده المستمع، فالرفع في (مطرحُ) يجعل الجملة في محل نصب حال تبين هيئة الشجاع أثناء وجوده بوادي الأسد، أما النصب فإنه لا يثير استغراب المستمع، ولهذا كان الرفع في (مطرحُ) أبلغ من النصب.

وقد يُعترض على أن يكون قول كعب بن زهير من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، بحجة أن المستمع لا يعرف إذا ما كان (مطرح) مرفوعا أو منصوبا حتى ينطقه الشاعر، فإن كان مرفوعا علم بوجود خبر محذوف في الشطر الأول، وإن كان منصوبا علم أنه هو الخبر، ولا يأتي الشاعر بعنصر المفاجأة بعد ذلك، في حين أن أداة الاستثناء في البيت الذي ذكره القزويني هي التي تحدث عنصر المفاجأة، فأين هذا من ذاك؟

والجواب عن هذا الاعتراض موجود – ضمنيا- فيما أسلفت من توضيح، فالرفع في (مطرحُ) يجعل البيت كلامين اثنين، والنصب يجعله كلاما واحدا، وهذا معناه أن الرفع يُلزِم الشاعرَ بأن يسكت سكتة قصيرة عند نهاية الشطر الأول، إيذانا منه بحصول الفائدة من الشطر الأول دون حاجته إلى الشطر الثاني، ولا يتسنى له ذلك إذا اعتبر (مطرح) خبرا للفعل (يزال)، فيواصل الإنشاد دونما توقف؛ فلما يسمع المتلقي هذه السكتة القصيرة يدرك أن ثمة خبرا محذوفا تقديره (موجودا) أو (حاضرا) وما شابه ذلك، فيستغرب من أمر الشاعر وتناقض كلامه، إذ يريد وصف الأسد بالشجاعة ثم يذكر أن الرجل الشجاع يستطيع مشاركته مكانَه، فيقطع الشاعر على السامع هذا التفكير ويبطل عليه هذا الاعتقاد بقوله: (مُطَــــرَّحُ البــزِّ، والدِّرْســـان، مأكولُ)، فيزول عن المستمع ما كان يجده من لبس في البيت، وهذه الطريقة في إيصال المعنى، وجعل المستمع يتوهم أمرا ثم مفاجأته بنقيضه يجعل الكلام أكثر بلاغة وأحق بالإعجاب.

أما الوظيفة الجمالية لعلامات الإعراب فهي واضحة للعيان، إذ ساعد الرفع في حرف الروي على إكساب القصيدة نغما موسيقيا منسجما، كما أن الإعراب مكّن الشاعر من تأخير الكلمة الموافقة لحرف الروي في أبيات كثيرة أجملها في الجدول التالي:

رقم البيت	قول الشاعــــــــــــر	الرتبة الأصلية
01	إنّكَ يَا ابْــــــــــــــنَ أَبِي سُلْمى لَمَقْتُولُ	إنّكَ لَمَقْتُولُ يَا ابْــــــــنَ أَبِي سُلْمى
04	كلُّ ابنِ أُنْثى، وإنْ طالتْ سلامتُه، يَوْماً عَلى آلــةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُــــولُ	كلُّ ابنِ أُنْثى مَحْمُولُ عَلى آلةٍ حَدْبَاءَ يَوْماً، وإنْ طالتْ سلامتُه
05	والعفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُــــــــولُ	والعفْوُ مَأْمُولُ عِنْــدَ رَسُـــــــــــولِ الله
09	يَكُونَ لَهُ مِنَ الرَّسُـــــولِ بإذن الله، تَنْوِيــلُ	يَكُونَ تَنْوِيــلُ لَهُ مِنَ الرَّسُولِ بإذن الله
15	ولا تُمَشِّي بواديهِ الأَرَاجِـــــــيلُ	ولا تُمَشِّي الأَرَاجِيلُ بواديـــــــــهِ
19	عِنْدَ اللِّقَاءِ، ولا مِيلٌ مَعَازِيلُ	ولا مِيلٌ مَعَازِيلُ عِنْدَ اللِّقَاءِ
20	لَبُوسُهُم مِنْ نَسْجِ داودَ، فِي الهَيْجَا، سَرَابِيلُ	لَبُوسُهُم سَرَابِيلُ مِنْ نَسْجِ داودَ فِي الهَيْجَا
24	ما إنْ لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ تَهْلِيلُ	ما إنْ تَهْلِيلُ لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ

جدول يبين تضافر قرينتي الرتبة والإعراب للحفاظ جمال القصيدة

هذا التغيير في الرتبة اعتمادا على علامات الإعراب، يحافظ على القافية وعلى وزن القصيدة في الوقت نفسه، لأن تغيير كلمة من موقعها إلى غيره، يؤدي حتما إلى تغيير في ترتيب المقاطع العروضية ما يؤدي إلى خلل في الوزن، وذلك ما ندركه من قراءتنا ألفاظ الأبيات مرتبة حسب الرتبة الأصل ولا يُحْوِجُنَا ذلك إلى تقطيعها والنظر في التفعيلات.

❖ **النص الثاني:** هو نص لمحمد البشير الإبراهيمي، مقرر في برنامج السنة الثالثة ثانوي للشعبتين آداب/ فلسفة ولغات أجنبية، والهدف من إدراجه في هذا الموضع من البحث هو اقتراح نموذج لتدريس وظائف علامات الإعراب لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي أثناء دراستهم النصوص.

قال محمد البشير الإبراهيمي: «المثقفون في الأمم الحيّة هم خِيارُها وسادتُها وقادتُها وحراسُ عزِّها ومجدِها. تقوم الأمّةُ نحوَهم بواجبِ الاعتبارِ والتَّقديرِ، ويقومون هم لها بواجب القيادةِ والتَّدبِيرِ، وما زالت عامّةُ الأمم، من أول التاريخِ تابعةً لعلمائها وأهلِ الرأيِ والبصيرةِ فيها، تحتاج إليهم في أيَّامِ الأمن وفي أيام الخوف. تحتاج إليهم في أيام الأمن لينهجوا لها سبيلَ السَّعادةِ في الحياة، ويُغَذُّوها من علمهم وآرائهم بما يحملها على الاستقامةِ والاعتدالِ، وتحتاج إليهم في أيام الخوف ليحلوا لها المشكلات المعقدة ويخرجوها من المضائق محفوظةَ الشَّرفِ والمصلحةِ.

... إنَّ أوَّلَ واجب على المثقفين إصلاحُ أنفسهم قبل كلِّ شيء، كلُّ واحد في حد ذاته، إذ لا يُصلِحُ غَيْرَهُ من لم يُصلِحْ نَفْسَهُ، ثم إكمالُ نقائصهم العلمية واستكمالُ مؤهلاتهم التثقيفية حتى يصلحوا لتثقيفِ غيرهم، إذ ما كل مثقف يكون أهلا لأن يُثَقِّفَ، وإذا كان المثقفون قبل اليوم في حالة إهمال فحالتُهم إذا هيأوا أنفسهم لتأدية الواجب تستلزم اهتماما آخر واستعدادا جديدا. وثانِي واجب هو إصلاحُ مجتمعهم كلُّ طائفة مع كلِّ طائفة بالتعارف أولا، وبالتقاربِ في الأفكار ثانيا، ومن طبيعة الاجتماع أنه يَحذِفُ الفضولَ واللَّغوَ، وبالتفاهم في إدراك الحياة وتصحيحِ وجوه النَّظرِ إليها ثالثا، وبالاتفاق على تصحيح المقياس الذي تقاس به درجة الثقافة رابعا[1]».

1. الطريقة المتبعة في دراسة النص في السنة الثالثة ثانوي:

تتم دراسة النص في القسم بالتطرق إلى نقاط مختلفة الجوانب، حيث يُبْدأ بشرح الألفاظ الصعبة المذكورة في النص تحت عنوان **(أُثري رصيدي اللغوي)**، ثم تُوجّه أسئلة إلى التلاميذ تجعلهم يفكرون في مضمون النص، وتكشف مدى فهمهم معناه العام، تُجْمَع هذه الأسئلة في عنصر بعنوان **(أكتشف معطيات النص)**، ثم توجه أسئلة أخرى تُحفِّز التلميذ على إبداء رأيه في موضوع النص، وتجعله يناقش أفكار الكاتب بالتأييد أو المعارضة، وهذا في عنصر **(أناقش معطيات النص)** والمقصود من هذه الأسئلة تدريب التلميذ على إبداء آرائه الشخصية، وعرضها للحوار مع أستاذه وزملائه، ثم ينتقل الأستاذ بالتلاميذ إلى عنصر **(أحدد بناء النص)** لمناقشة أسلوب النص، والبحث في دلالات المعجم المستعمل، ودراسة بعض الألوان البيانية وغير ذلك، ثم يثير المعلم أسئلة يتوصل التلاميذ من خلالها إلى وسائل ترابط النص وذلك في عنصر **(أتفحص الاتساق والانسجام في النص)** وهذان المصطلحان (الاتساق والانسجام) مأخوذان من علم تحليل الخطاب وإن لم يكن مقررا في برنامج السنة الثالثة ثانوي، إلا أنه من المفيد إعطاء لمحة بسيطة عنه لتلاميذ الأقسام النهائية، ثم يُقدَّم للتلميذ ملخصٌ عن النص، وحكمٌ عنه وعن صاحبه في عنصر بعنوان **(أجمل القول في تقدير النص)**، يلي ذلك كله عنصر بعنوان **(أستثمر موارد النص وأوظفها)** وتحته عناوين جزئية هي على التوالي: (في مجال قواعد اللغة) يُستخرج في هذا العنصر مثال من النص وتوضح من خلاله قاعدة نحوية. و(موازين الأفعال) تستخرج فيه بعض الأفعال وتبين القاعدة الصرفية المتحكمة في ميزانها الصرفية، وبيان طرائق صياغة الفعل المضارع، وآخِر عنصر في مجال قواعد اللغة هو (في مجال البلاغة) وفيه

1- ع/ دراجي سعيدي وآخرون، اللغة العربية وآدابها للسنة الثالثة من التعليم الثانوي للشعبتين آداب/ فلسفة ولغات أجنبية، تنسيق وإشراف الشريف مريبعي، ط1. الجزائر: 2007، 2008، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، ص182، 183.

تدرس بعض المفاهيم البلاغية الموجودة في النص المدروس كالاستعارة وتقارن بمثيلاتها من نصوص أخرى سبق للتلاميذ وأن درسوها[1].

هذه المنهجية في دراسة النص ليست قارةً، وإنما تدخل عليها تغييرات بالزيادة أو بالحذف من عناصرها، ولكن التشابه قائم بين عناصرها في محور المقال على الأقل، ولستُ بصدد نقد طريقة دراسة النص في هذا المقام، إذ لا علاقة لذلك بموضوع بحثي، وإنما أنا بصدد اقتراح عنصر في دراسة النصوص يتناول وظائف علامات في النص المدروس، وذلك أنه يُمكِن دراسة النص الأدبي من جهات أربعة: من جهة دلالته على معنى سواء الدلالة المعجمية المباشرة للألفاظ، أو الدلالات الضمنية والمجازية؛ ومن جهة بلاغته ووجوه حسنه؛ ومن جهة ترابط أجزائه بعضها ببعض، فيُنظر في الوسائل التي جعلت ألفاظه كلا متكاملا حتى سمي نصا؛ ومن جهة جماله، فتُدرس الأسباب التي تجعل القارئ يعجب به ويشعر بأريحية عند قراءته، فيحكم بأنه نص أدبي لا مجرد كلام للتواصل؛ وللإعراب مُسكة بهذه الجهات الأربعة بطريقة أو بأخرى، سأشير إليها في ما يلي متناولا مقال الإبراهيمي بالدراسة مقترحا أن تكون هذه الدراسة تحت عنصر **(أستثمر موارد النص وأوظفها)** وأن تكون الدراسة على شكل أسئلة توجه إلى التلاميذ ليشاركوا في استخراج وظائف علامات الإعراب واكتشافها بأنفسهم:

2. **دراسة وظائف علامات الإعراب في النص:** سأقترح في هذا العنصر من البحث طريقة لدراسة وظائف علامات الإعراب في السنة الثالثة ثانوي، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة يوجهها الأستاذ إلى تلامذته تساعدهم على اكتشاف الوظائف المختلفة، مراعيا مستواهم الدراسي ومتماشيا مع البرنامج المقرر عليهم دراسته، وبعد حوار بين الأستاذ والتلاميذ حول الأسئلة الموجهة إليهم، يصلون إلى إجابة نموذجية.

أ. الوظيفة الدلالية:

❖ **الأسئلة:**

أ.**1.** من حيث الدلالة، إلام يشير اشتراك الألفاظ **(**المثقفون، وخِيارُها وسادتُها وقادتُها وحراسُ**)** في الرفع؟

1- ينظر: دراجي سعيدي وآخرون، اللغة العربية وآدابها للسنة الثالثة من التعليم الثانوي للشعبتين آداب/ فلسفة ولغات أجنبية.

أ. **2.** ما هي علّة اختلاف علامتي إعراب اللفظتين (المضائقِ ومحفوظةَ)؟

أ.**3.** ما هي وظيفة علامة إعراب اللفظ (إكمالُ) من قول الكاتب: (ثم إِكمالُ نقائصهم العلمية).

أ.**4.** من خلال إجابتك عن الأسئلة الثلاثة السابقة، وضِّح طرائق تأدية علامات الإعراب الوظيفة الدلالية.

❖ **إجابة نموذجية:**

أ.**1.** يدل اشتراك الألفاظ **(**المثقفون، وخِيارُها وسادتُها وقادتُها وحراسُ) في علامة الإعراب على أنّ هذه الألفاظ مرتبطة في ما بينها في علاقة ما، وبالنظر في النص من حيث دلالته نجد أن هذه الألفاظ دالة على شيء واحد وهم المثقفون، فكأنّ الكاتب قال: المثقفون خيارُ الأمم الحية، والمثقفون سادةُ الأمم الحية، والمثقفون قادة الأمم الحية، والمثقفون حراسُ عز الأمم الحية. ولكنه لم يكرر اللفظ (المثقفون) استغناء بعلامة الرفع في الألفاظ المذكورة.

أ.2. اختلفت علامة إعراب اللفظين (المضائقِ ومحفوظةَ) للدلالة على أن (المضائق) ليست هي (محفوظة) كما كان المثقفون هم خيارها وهم سادتها، فلما اختلف مدلول كل من اللفظتين اختلفت علامة إعرابهما.

أ.3. وظيفة الرفع في (إكمالُ) هو الدلالة على أنه معطوف على اللفظ (إصلاحُ)، فلو لا الإعراب لصعب علينا عطف أحدهما على الآخر لوجود ألفاظ كثيرة بين اللفظين.

أ.4. من خلال الأجوبة السابقة يتضح أن علامات الإعراب تؤدي الوظيفة الدلالية بطريقتين اثنتين:

- الطريقة الأولى: التماثل بحيث توسم الألفاظ التي ترتبط في ما بينها في علاقة ما بعلامة الإعراب نفسها، كاشتراك المبتدأ والخبر، والتوابع في علامات الإعراب.

- الطريقة الثانية: الاختلاف إذ توسم الألفاظ مختلفة الوظيفة النحوية في الجملة بعلامات إعراب مختلفة للتفرقة بينها.

ب. الوظيفة البلاغية:

❖ **الأسئـــــــــــلة:**

ب.1. لجأ الكاتب إلى الحذف والإضمار تحقيقا للإيجاز وتجنبا للتكرار، اذكر بعض الأمثلة توضح ذلك مبيّنا القرينة الدالة على الألفاظ المحذوفة أو المضمرة.

ب.2. قال البشير الإبراهيمي: «لا يُصْلِحُ غَيْرَهُ منْ لم يُصْلِحْ نَفْسَهُ**»**.

- كيف نعرف وظيفة الاسم الموصول (منْ) في العبارة السابقة؟
- ما الفرق بين قول البشير الإبراهيمي السابق وبين قولنا: مَنْ لم يصلحْ نفسَه لا يصلحُ غيرَه.
- هل انفردت قرينة الرتبة بتحديد الفرق بين العبارتين؟

❖ **إجابة نموذجية:**

ب.1. لجأ الكاتب إلى الإضمار والحذف ليكون كلامه موجزا، أما الإضمار فنحو قوله: لم يُصْلِحْ نَفْسَهُ، إذ أضمر الفاعل ودل عليه النصب في (نَفْسَهُ)، وأما الحذف ففيه حالتان اثنتان هما:

- الحالة الأولى حذف الحرف: كحذف لام التعليل من (يُغَذُّوها ويخرجوها)، وندرك أن ثمة لاما محذوفة اعتمادا على علامة إعراب الفعل وعلى ما ذكر سابقا من كلام؛ وكحذف إنَّ من قوله: وثاني واجب، والنصب في اللفظ (ثاني) دليل عليه.

- الحالة الثانية حذف الفعل: كقوله: واستعدادا جديدا، وتقدير الكلام: تستلزم حالة المثقفين استعدادا جديدا، ونستدل على الألفاظ المحذوفة بعلامة النصب في اللفظ (استعدادا)، وبالسياق اللغوي للكلام.

ب.2. قول البشير الإبراهيمي: «لا يُصْلِحُ غَيْرَهُ منْ لم يُصْلِحْ نَفْسَهُ**»**.

• تتحدد وظيفة الاسم الموصول (مَنْ) في قول البشير الإبراهيمي: **«**لا يُصْلِحُ غَيْرَهُ منْ لم يُصْلِحْ نَفْسَهُ**»** من السياق اعتمادا على نظام الجملة العربية أولا، ومن حركة إعراب اللفظ (غيرَه) ثانيا، لأنه إذا عُلِم أن (غيرَه) مفعول به من علامة إعرابه عُلِم أن (مَنْ) هو الفاعل، وهذا شبيه بالجملة (صاحبَ سعيدا موسى) فعلامة إعراب (سعيدا) تبيِّن وظيفة اللفظ (موسى) في الجملة مع أن علامة إعرابه غير ظاهرة.

• الفرق بين قول البشير الأبراهيمي: «لا يُصلِحُ غَيْرَهُ منْ لم يُصلِحْ نَفْسَهُ» وبين قولنا: مَنْ لم يصلحْ نفسَه لا يصلحُ غيرَه، هو أن في العبارة الأولى دلالة على وجود أشخاص لا يصلحون أنفسهم ويدَّعون أنهم يعملون على إصلاح غيرهم، ولهذا قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: 44)، وقال الشاعر (من الكامل):

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

وأما العبارة: (مَنْ لم يصلحْ نفسَه لا يصلحُ غيرَه) فهي مجرد تقرير حقيقة الإصلاح، وبيان بأنه يَبدأ بالنفس أولا ثم ينتقل إلى المجتمع ثانيا، وليس فيه معنى وجود أشخاص لا يصلحون أنفسهم ويحاولون إصلاح غيرهم.

• لم تنفرد قرينة الرتبة بتحديد الفرق بين العبارتين، وإنما شاركها الإعراب في ذلك، لأنه يدل على وظائف الألفاظ مع وجود تقديم وتأخير، فدل النصب في (نفسَه)، و(غيرَه) على وجود إضمار، وعلى أنهما مفعولين، في حين يدل النصب في (غيرَه) في قول البشير الإبراهيمي على أن (مَنْ) هو الفاعل.

ج. الوظيفة الاتساقية:

❖ **الأسئـــــــــلة:**

ج.1. من حيث الاتساق، إلامَ يشير الرفع في الألفاظ **(**خِيارُها، سادتُها، قادتُها، حراسُ**)**؟

ج.2. شكِّلْ العبارة **(**وثاني واجب هو إصلاح مجتمعهم**)**.

ج.3. علام تحيل علامة إعراب اللفظ (ثاني)؟

❖ **إجابـــــــة نموذجـــــــية:**

ج.1. يشير الرفع في الألفاظ **(**خِيارُها، سادتُها، قادتُها، حراسُ**)** إلى أنها مرتبطة باللفظ المرفوع (المثقفون)، أي وجود إحالة قبلية قريبة المدى بين الألفاظ المرفوعة الأربعة وبين اللفظ (المثقفون).

ج.2. التشكيل: وَثَانِيَ وَاجِبٍ هُوَ إِصْلَاحُ مُجْتَمَعِهِمْ.

1- سيبويه، الكتاب، ج3، ص42.

ج.3. يحيل النصب في اللفظ (ثانِيَ) على اللفظ المنصوب (أوّلَ) إحالة قبلية ذات مدى بعيد.

د. الوظيفة الجمالية:

❖ **السؤال:** اعتنى الكاتب بالجانب الشكلي لنصه، فوظَّف وسائل متعددة لإخراجه في حُلَّة جميلة، بيِّن الطرائق التي سلكها الكاتب للحفاظ على الجانب الجمالي لنصه باعتماده علامات الإعراب.

❖ **إجابة نموذجية:** وظف الكاتب علامات الإعراب ليجعل نصه جميل الشكل، متلائم الألفاظ، منسجم الأصوات، وذلك كالتالي:

1. **الإدراج:** استعمل الكاتب علامات الإعراب في وصل الكلم بعضها ببعض وذلك في النص كلّه، أذكر منه تمثيلا قولَه: (تحتاجُ إليهم في أيامِ الأمن لينهجوا لها سبيلَ السَّعادةِ في الحياة)، إذ يسهل وصل اللفظين (تحتاجُ إليهم) لكون آخر اللفظ الأول متحركا وأول اللفظ الثاني متحركا، كما يسهل وصل اللفظين (أيامِ الأمن) واللفظين (سبيلَ السَّعادةِ) مع كون الحرف الأول من اللفظ الثاني ساكنا، وذلك اعتمادا على حركة إعراب اللفظ الأول من المثالين.
2. **التماثل:** جعل محمد البشير الإبراهيمي علامات إعراب بعض الألفاظ متماثلة ليحقق بذلك نغما موسيقيا في نصه، كقوله: «المثقفون في الأمم الحيّة هم خِيارُها وسادتُها وقادتُها وحراسُ عزِّها ومجدِها» إذ نشعر ونحن نقرأ الألفاظ (خِيارُها وسادتُها وقادتُها وحراسُ عزِّها) بشيء من الانسجام بين هذه الألفاظ، والسبب في ذلك هو وسمها كلها بعلامة الرفع، كما نحس بأريحية ونحن نقرأ قوله: «تقوم الأمةُ نحوَهم بواجبِ الاعتبارِ والتَّقديرِ، ويقومون هم لها بواجب القيادةِ والتَّدبِيرِ» والسبب في ذلك هو كون الألفاظ (بواجبِ الاعتبارِ والتَّقديرِ) مجرورة تتبعها الألفاظ (بواجبِ القيادةِ والتَّدبِيرِ) مجرورة أيضا فوجود ثلاثة ألفاظ مجرورة عند حديثه عن واجب المثقفين تتبعها ثلاثة ألفاظ مجرورة أيضا عند حديثه عن واجب الأمة نحو المثقفين أحدث نغما موسيقيا زاد من جمال العبارة.
3. **الاختلاف:** يكون اختلاف علامات الإعراب –أحيانا- مظهرا من مظاهر جمال النص، وذلك عند الانتقال من حالة إعراب إلى حالة مختلفة عنها، لأن الإنسان يمل الرتابة ويكره التكرار، ويستريح إلى التنوع ويميل إلى سماع الأصوات مختلفة المخارج، ومن أمثلة اختلاف علامات الإعراب في نص البشير الإبراهيمي قوله: «إنَّ أوّلَ واجبٍ على المثقفين إصلاحُ أنفسِهم قبلَ كلِّ شيءٍ»، ففي هذه العبارة الموجزة، ينتقل اللسان من نصبٍ إلى رفع إلى جرٍ في فترات زمنية قصيرة جدا، فكان الاختلاف فيها سببا من أسباب جمالها كما كان التماثل سببا من أسباب جمال غيرها.

وهكذا نصل إلى أن الكاتب سلك ثلاث طرائق لتوظيف علامات الإعراب ليكون نصه جميل الشكل هي: استعمالها في وصل الكلمات بعضها ببعض، وجعلها متماثلة تارة ومختلفة تارة أخرى.

يتبين من هذه الأمثلة المدروسة من النصين أنّ علامات الإعراب تؤدي عدة وظائف في الكلام في وقت واحد، ولا تعارض بين أن تؤدي وظيفة دلالية مثلا ووظيفة جمالية، أو وظيفة اتساقية ووظيفة بلاغية وهكذا، وقد تؤدي وظائفها الأربعة في الوقت ذاته وفي الكلام نفسه، وهذا ما يجعلنا نتذكر قول الزمخشري: «فإنّ الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى[1]» فقد لخص ~ محاسن الإعراب في هذه العبارة الموجزة، قليلة الألفاظ كثيرة المعاني.

1- ع/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص62، 63.

خـــاتمـــــــــــة:

الحمد لله رَبِّ العَالَمِينَ، لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، أحمده تعالى على أن يسر لي إكمال فصول هذا البحث، وسهّل لي مباحثه، ووفقني لإتمامه، وأرشدني إلى مصادره ومراجعه، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

ختاما لهذا البحث رأيت أن من تمام الفائدة جمع أهم نتائجه، ليكون بعضُها قريبا من بعض، فتنوب قراءة هذه السطور عن إعادة قراءة البحث كله، وهي كالتالي:

1. التمييز بين علامات الإعراب وحركات البناء أقرب إلى المنهج العلمي، وذلك ليتمكن دارس النحو العربي من التمييز بين الحركات التي تتغير بتغير وظيفة الكلمة في الجملة، من الثابتة التي لا يلحقها التغير.

2. لا سبيل لإنكار وجود الإعراب في اللغة العربية إذ لم يُرو عن عالم من القدامى أنه أنكر وجوده، وكان جمهور المحدثين لهم تبع، إضافة إلى ذلك لا تزال بين أيدينا نصوص معربة لا يُشك في فصاحتها، كالقرآن الكريم والقصائد الشعرية الجاهلية والإسلامية.

3. تؤدي علامات الإعراب أربعة وظائف هي:

أ. الوظيفة الدلالية:

أجمع النحاة القدامى – إلا قطربا- على دلالة الإعراب على المعنى، وانقسم المحدثون فريقين اثنين: فريق اتبع القدامى ويرى للإعراب الأهمية القصوى في الدلالة، بينما يرى الفريق الثاني دلالته على المعاني بتضافره مع قرائن أخرى، والصواب في المسألة، أن الكلام العربي قسمان قسم يفهم بغير الإعراب، وقسم لا يفهم إلا بالإعراب، وإنما أعرب القسم الذي يفهم بغير الإعراب ليحقق مبدأ الاطراد الذي تحرص عليه اللغة أشد الحرص.

وقد أثبتُّ أن علامات الإعراب مونيمات نحوية مرتبطة، لدلالتها على معنى مع استحالة فصلها عن الكلمة، وهذا يستلزم كونها دوالا، مدلولها هو وظيفة الكلمة في الجملة، وقد أدرك القدامى والمحدثون دلالة علامات الإعراب على المعاني، فحاولوا البحث عن دلالة كل علامة، فأفضى البحث بأغلب القدامى إلى أن الرفع يدل على العمدة، والنصب على الفضلة، والجر على الإضافة؛ وكاد يتفق المحدثون على أن الرفع يدل على المسند إليه، ويدل النصب على المفعولات أو ما له علاقة بالمفعول،

ويدل الجر على المضاف، عدا أحمد عفيفي الذي أرجع علامات الإعراب إلى الخفة والثقل وفي ذلك نظر، لوجود فرق بين الأبواب النحوية والمستعمل من الكلام.

ثم حاولتُ البحث عن المبادئ والأسس التي تعتمدها علامات الإعراب لتأدية وظيفتها الدلالية، والتي لا تكاد تخرج عنها، وهي متمثلة في ما يلي:

- **مبدأ الخلاف:** الأصل في علامات الإعراب الرفع، فإذا وقع اللبس بين وظيفة كلمتين في الجملة خولف بين علامتي إعرابهما، وقد يخالف بينهما لا لرفع اللبس، ولكن ليكون الكلام العربي مطردا، كما قد تؤدي علامات الإعراب الخلاف بين جملتين، كالتفرقة بين التعجب والاستفهام.

أدرك الكوفيون مبدأ الخلاف، ولكنهم حصروه في النصب دون غيره، وهو مبدأ عام صالح لتفسير كثير من وجوه الإعراب.

- **التماثل:** الكلمات المشتركة في علامة إعراب ما، غالبا ما تخضع لحكم واحد، خاصة إن كانت معمولات لعامل واحد، وليس التماثل محصورا في التوابع فقط، ولكنه يشمل كثيرا من أبواب النحو.

- **تحديد الجملة:** تساعد علامات الإعراب على معرفة حدود الجملة، فالعبارة (إنّ زيدا صاحبَ الدار) غير تامة، وتصبح تامة إذا رفع اللفظ "صاحبُ"، ومعرفة حدود الجمل أمر ضروري لفهم الكلام.

وجود بعض الكلمات العربية المبنية، ووجود بعض الألفاظ التي يتعذر ظهور علامات الإعراب على آخرها، لا ينقص من أهمية علامات الإعراب في الدلالة، لأن الكلام العربي يعرب بعضه بعضا، فإذا ظهر الإعراب على كلمة في الجملة، علم إعراب الكلمة الأخرى اعتمادا على الملكة اللغوية التي تتكون باطراد الظواهر اللغوية، كما أن حذف النون من الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة من الفعل المضارع المجزوم، لا يعتبر غيابا لعلامات الإعراب وإنما هو من باب عدم العلامة علامة.

ب. الوظيفة البلاغية:

يقدر النحاة عوامل مختلفة لتفسير تعدد وجوه إعراب جملة واحدة، فإذا قال المتكلم: زيدٌ، مثلا بالرفع قالوا: قصد هذا زيدٌ، وإذا قال: زيدا، بالنصب قالوا: قصد كلمتُ زيدا أو رأيت زيدا وما شابه ذلك، وهذا معناه أن علامات الإعراب تتأثر بالسياق بطريقتين اثنتين: إعراب المتكلم كلامه حسب المقام، أو اعتمادا على ما يشاهده من الحال، وهذا التأثر بالمقام من أقوى الحجج على علاقة الإعراب

بالبلاغة، إذ يصلح وجه من الإعراب في مقام ما، ولا يصلح في مقام آخر وإن كانت قواعد النحاة تجيزه، أو يصلح الوجهان ويكون واحد منهما أبلغ من الآخر؛ ويمكن تلخيص ما يتعلق بالوظيفة البلاغية لعلامات الإعراب في النقاط التالية:

- البلاغة درجة أعلى من الدلالة، فلا يكفي أن يكون المعنى صحيحا حتى يضاف إليه موافقته لكلام العرب وتطابقه مع المقام.

- إذا كان لجملة عدة أوجه من الإعراب واختار المتكلم الفصيح وجها من الإعراب دون غيره، فإنما فعل ذلك لغرض بلاغي.

- مخالفة كلمة لما جاورها من كلمات في الإعراب مع إمكانية موافقتها، يجذب الانتباه ويدل على أنها ذات شأن.

- تتضافر علامات الإعراب مع غيرها من القرائن لتؤدي الوظيفة البلاغية كالرتبة والحذف.

- توجد ثلاث حالات لتضافر الإعراب والرتبة: الحالة الأولى ساذجة وهي تقديم كلمة عن كلمة، والحالة الثانية تخلل ألفاظ بين لفظين يتبع أحدهما الآخر دون تقديم أحدهما عن الآخر، والحالة الثالثة وهي من غرائب الإعراب، إذ تقدم الكلمة في الذهن فقط، وأما في النطق فلا تبرح مكانها الأصلي.

- تساعد علامات الإعراب على الإيجاز وهو على ضربين: الإيجاز دون حذف، والإيجاز بالحذف، ففي الضرب الثاني تكون علامات الإعراب هي القرينة الدالة على وجود ألفاظ محذوفة، والدليل على ذلك، اتفاق جملتين في الألفاظ واختلاف ألفاظها في الإعراب، فيكون الحذف في واحدة ولا يكون في الأخرى، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ (الذاريات: 25).

- ومن الطرائق التي تؤدي بها علامات الإعراب الوظيفة البلاغية، إثارة عنصر التشويق بالإبهام أولا ثم الإيضاح آخِرا، كأن يذكر عاملا ويتبعه ألفاظا أجنبية كثيرة ثم يذكر في نهاية الكلام معموله.

ج. الوظيفة الاتساقية:

من المتفق عليه بين العلماء أن الإعراب مظهر تركيبي، وهذا ما يوحي بوظيفته في ترابط الكلمات بعضها ببعض، ويتم ذلك بطريقتين اثنتين:

- **الطريقة الأولى**: ربط العامل بالمعمول.

• **الطريقة الثانية:** تماثل الكلمات المترابطة فيما بينها في علامة الإعراب، وفي المقابل اختلاف علامة إعراب الكلمات غير المترابطة.

وفي الحالتين تعتبر علامات الإعراب وسيلة من وسائل الإحالة القبلية أو البعدية، ذات مدى قريب أو ذات مدى بعيد، وقد تكون إحالة على غير مذكور.

د. الوظيفة الجمالية

تقوم علامات الإعراب بالوظيفة الجمالية بذاتها بخمسة طرائق:

• **الإدراج**: يحتاج المتكلم إلى وقت قصير للانتقال من النطق بصوت إلى النطق بما يليه، ولا يكون صامتا في هذا الوقت، ولكنه يستهلكه في نطق الحركة، فإذا نطق الحرف الأخير من الكلمة أسعفته علامة الإعراب للانتقال إلى الكلمة التي تليها.

• **التماثل:** يُحدِث تماثل علامات الإعراب في نهاية جمل النص نغما موسيقيا، وهو في الحركات شبيه بالسجع والجناس في الألفاظ.

• **الاختلاف:** ينتج عن تغير علامات الإعراب من لفظ إلى لفظ في الجملة اختلافٌ في نهايات الكلمات، ما يجعل الأذن تطرب لهذا الاختلاف كما طربت للتماثل، وهو في الحركات كالطباق في الألفاظ والمقابلة في الجمل.

• **وزن البيت:** يتكون بحر القصيدة من متحركات تتخللها سواكن، لتتشكل بذلك ما يعرف بالمقاطع العروضية، وعلامات الإعراب جزء من الحركات المكونة لوزن البيت، كما أن الإعراب يساعد الشاعر على التقديم والتأخير والحذف تماشيا مع البحر الذي اختاره لقصيدته دون أن يفقد المعنى الذي أراده.

• **قافية البيت:** تشارك علامات الإعراب في جعل أبيات القصيدة تنتهي بحرف روي متحرك بالحركة ذاتها، وذلك ما يدخل في تشكيل القافية المطلقة.

وتقوم بالوظيفة الجمالية بتضافرها مع قرائن أخرى: كالرتبة فتحافظ على حرف الروي ووزن القصيدة، والحذف: لتحافظ على بحر القصيدة الذي اختاره الشاعر.

4. إذا كانت للإعراب هذه الوظائف الأربعة، فهو ظاهرة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها بحجة إمكانية الفهم دون إعراب، كما تصبح الدعوة إلى العامية ضرب من الخَطَل، وشكل من الهذيان.

5. ليس من الضروري أن تنفرد قرينة واحدة بوظيفة معينة لا يشاركها فيها غيرها من القرائن، بل يمكن اشتراك عدة قرائن في وظيفة واحدة، حتى ولو كانت واحدة تغني عن الأخرى.

وفي المقابل، ليس من المستحيل أن تؤدي قرينة واحدة عدة وظائف، سواء في وقت واحد، أو في أوقات مختلفة، فإذا كانت علامات الإعراب تؤدي وظيفة دلالية مثلا، فلا مانع من أن تؤدي وظيفة جمالية، ولا مانع من أن تشاركها الرتبة في وظيفتها الدلالية.

6. يمكن توسيع الدراسة النحوية من دراسة الجملة إلى دراسة النص، بإسقاط النتائج المتحصل عليها في دراسة الجملة على النص مع مراعاة خصائص كل صنف منهما.

7. من خلال دراسة الوظيفة الاتساقية، تثبت أهمية نظرية العامل، لكونها صالحة لتفسير ترابط بعض أجزاء النص بارتباط المعمول بالعامل.

8. يجب إعادة النظر في طرائق تدريس ظاهرة الإعراب في النحو العربي، فلا يكفي دراسته دراسة شكلية، ولكن يجب تنبيه الطالب إلى دوره في معنى التركيب، وإرشاده إلى الفروق الدقيقة بين أوجه الإعراب المختلفة وربطها بالمقام وما يريد المتكلم إبلاغه، ولفت انتباهه إلى دوره في ربط أجزاء النص بعضها ببعض، وتحسيسه بما يضفيه من جمال على النص.

تلك هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا، وإن كنت قد بذلت قصارى جهدي ليكون أقرب إلى الكمال منه إلى النقصان، إلا أن الموضوع أكثر من أن يحاط به، فإن عجزت عن إعطائه حقه، فأتمنى أن يكون بحثي هذا مفتاحا لبحوث أخرى تكون إثراء لنتائجه، وتصويبا لأخطائه، وسدا لنقائصه.

فهـــرس المـــصادر والمراجــــع:

- المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم.

I. المعاجم:

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1. بيروت: 1428- 1429هـ، 2008م، دار الفكر.
2. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط1. بيروت: 1417هـ، 1996م، دار الكتب العلمية.
3. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج، ط1. بيروت: 1996م، مكتبة لبنان ناشرون.
4. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دط. القاهرة: دس، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
5. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دط. الكويت: 1413هـ، 1993م، وزارة الإعلام في الكويت.
6. الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مراجعة محمد الإسكندراني، دط. بيروت: 1429هـ، 2008م، دار الكتاب العربي.
7. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تح يوسف الشيخ محمد، دط. بيروت: 1428هـ، 2007م، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع.
8. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 1425هـ، 2004م، مكتبة الشروق الدولية.
9. مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ط1. بيروت: 1427هـ، 2006م، الدار العربية للموسوعات.
10. مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، ط2. الدار البيضاء: 2002م، مطبعة النجاح الجديدة.

II. الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، دط. القاهرة: 2003م، مكتبة الأنجلو المصرية.

2. //، من أسرار اللغة، ط6. القاهرة: 1978م، مكتبة الأنجلو المصرية.

3. إبراهيم جميل محمد إبراهيم، أثر التناسب الصوتي في الإعراب دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم، ط1. المملكة العربية السعودية: 1426هـ، 2005م، مكتبة المتنبي.

4. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دط. القاهرة: 1423هـ، 2003م، دار الآفاق العربية.

5. ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح كامل محمد محمد عويضة، ط1. بيروت: 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية.

6. ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، دط. دمشق: دس، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

7. //، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 1418هـ، 1997م، المكتبة العصرية.

8. //، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1405هـ، 1985م، مكتبة المنار.

9. ابن باديس، عبد الحميد، آثار ابن باديس، إعداد وتصنيف عمّار الطالبي، ط3. الجزائر: 1417هـ، 1997م، الشركة الجزائرية.

10. ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دط. دس.

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، دار الكتب المصرية.

12. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، ضبط وشرح محمد الإسكندراني، ط2. بيروت: 1419هـ، 1998م، دار الكتاب العربي.

13. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

14. ابن السراج، أبو بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، دراسة وتح عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان: 1416هـ، 1995م، دار عمار.

15. ابن سلام الجمحي، محمد، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، دط. جدة: دس، دار المدني.

16. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك، تح سمير حلبي، طنطا: 1409هـ، 1989م، دار الصحابة للتراث والتحقيق والتوزيع.

17. ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية.

18. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، ط2. القاهرة: 1393هـ، 1973م، دار التراث.

19. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تح محمد عثمان الخُشت، دط. القاهرة: دس، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

20. ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. الجيزة: 1410هـ، 1990م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

21. ابن المقفع عبد الله، الآثار الكاملة، تح عمر الطباع، ط1. بيروت: 1418هـ، 1997م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع.

22. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11. مصر: 1383هـ، 1963م، المكتبة التجارية الكبرى.

23. //، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1423هـ، 2002م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

24. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 1422هـ، 2001م، دار الكتب العلمية.

25. أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، ط1. بيروت: 1413هـ، 1993م، دار الكتب العلمية.

26. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، تح يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط2. بيروت: 1407هـ، 1987م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

27. أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، ط1. الرياض: 1428هـ، 2007م، مكتبة الرشيد- ناشرون.

28. أحمد بن عبد الله الباتلي، أهمية اللغة العربية ومناقشة دعوى صعوبة النحو، ط1. الرياض: 1412هـ، دار الوطن للنشر.

29. أحمد حاطوم، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ط1. بيروت: 1412هـ، 1992م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

30. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دط. مصر: 1994م، دار المعرفة الجامعية.

31. أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1. القاهرة: 1417هـ، 1996م، الدار المصرية اللبنانية.

32. //، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1. القاهرة: 2001م، مكتبة زهراء الشرق.

33. أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ط1. الرباط: 1431هـ، 2010م، دار الأمان.

34. //، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دط. الرباط: 2001م، دار الأمان للنشر والتوزيع.

35. //، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1. المغرب: 1405هـ، 1985، دار الثقافة.

36. //، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ط1. الرباط: 1424هـ، 2003م، دار الأمان.

37. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5. القاهرة: 1998م، عالم الكتب.

38. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط يوسف الصميلي، ط1. بيروت: 1999م، المكتبة العصرية.

39. إدريس بن الحسن العلمي، في اللغة، جمع وتقديم أمل العلمي، ط1. الدار البيضاء: 1422هـ، 2001م، دار النجاح الجديدة.

40. الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ط1. بيروت: 1993م، المركز الثقافي العربي.

41. الاسترابادي، الرضي، شرح الرضي على الكافية، تص وتع يوسف حسن عمر، ط2. ليبيا: 1996م، منشورات جامعة قار يونس.

42. أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، ط1. الأردن: 1432هـ، 2011م، دار الحامد للنشر والتوزيع.

43. أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، تر سعيد بنكراد، مراجعة سعيد الغانمي، ط1. بيروت: 1428هـ، 2007م، المركز الثقافي العربي.

44. باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دط. تونس: 2008م، دار سيناترا.

45. بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، ط1. بغداد: 1999م، دار الشؤون الثقافية العامة.

46. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تع رمضان عبد التواب، ط2. القاهرة: 1414هـ، 1994م، مكتبة الخانجي.

47. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام محمد هارون، ط4. القاهرة: 1417هـ، 1997م، مكتبة الخانجي.

48. تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط1. القاهرة: 1413هـ، 1993م، عالم الكتب.

49. //، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط2. القاهرة: 1420هـ، 2000م، عالم الكتب.

50. //، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. الدار البيضاء: 1421هـ، 2001م، دار الثقافة.

51. //، مقالات في اللغة والأدب، ط1. القاهرة: 1427هـ، 2006م، عالم الكتب.

52. التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين، دط. بيروت: دس، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع.

53. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، قواعد الشعر، تح رمضان عبد التواب، ط2. القاهرة: 1995م، مكتبة الخانجي.

54. //، مجالس ثعلب، شرح وتح عبد السلام محمد هارون، ط2. مصر: دس، دار المعارف.

55. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح عبد السلام محمد هارون، ط7. القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

56. //، الحيوان، تح عبد السلام محمد هارون، ط2. مصر: 1384هـ، 1965م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

57. //، رسائل الجاحظ، تح عبد السلام محمد هارون، دط. القاهرة: دس، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

58. //، مجموع رسائل الجاحظ، تح محمد طه الحاجري، دط. بيروت: 1983م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

59. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 1424هـ، 2004م، مكتبة الخانجي.

60. جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تقديم إبراهيم صحراوي، دط. الجزائر: 1993م، موفم للنشر.

61. جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريّةً وتطبيقا دراسة بنيوية، دط. الإسكندرية: 1995م، مؤسسة الثقافة الجامعية.

62. جميل علوش، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، ط1. بيروت: 1417هـ، 1997م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

63. الحريري، أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، شرح ملحة الإعراب، تح أحمد محمد قاسم، ط1. دمشق، بيروت: 1422هـ، 2002م، دار الكلم الطيب.

64. //، مقامات الحريري، دط. بيروت: 1398هـ، 1978م، دار بيروت للطباعة والنشر.

65. حسين الزراعي، إعراب الجر والأنظمة الإعرابية عبر اللغات، دراسة تركيبية ودلالية وصرفية في ضوء آخر تطورات اللسانيات التوليدية التحويلية، دط. صنعاء: 1425هـ، 2004م، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة.

66. الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، سر الفصاحة، ط1. بيروت: 1402هـ، 1982م، دار الكتب العلمية.

67. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ط1. جدة: 1404ه، 1984م، دار عالم المعرفة.

68. خليل بن إسحاق المالكي، مختصر العلامة خليل، تصحيح وتع أحمد نصر، دط. الجزائر: دس، دار الشهاب.

69. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. الجزائر: 2006م، دار القصبة للنشر.

70. دراجي سعيدي وآخرون، اللغة العربية وآدابها للسنة الثالثة من التعليم الثانوي للشعبتين آداب/ فلسفة ولغات أجنبية، تنسيق وإشراف الشريف مريبعي، ط1. الجزائر: 2007، 2008، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.

71. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط1. بيروت: 1424هـ، 2004م، دار صادر.

72. راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ط1. ألمانيا: 1411هـ، 1990م، Adi Verlag.

73. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط6. القاهرة: 1420هـ، 1999م، مكتبة الخانجي.

74. روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر تمام حسان، ط1. القاهرة: 1418هـ، 1998م، عالم الكتب.

75. زتسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، تر سعيد حسن بحيري، ط1. القاهرة: 1424هـ، 2003م، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

76. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح عبد الجليل عبده شلبي، ط1. بيروت: 1408هـ، 1988م، عالم الكتب.

77. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، ط3. بيروت: 1399هـ، 1979م، دار النفائس.

78. //، مجالس العلماء، تح عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1420هـ، 1999م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

79. زكريا أوزون، جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام، ط1. بيروت: 2002م، رياض الريس للكتب والنشر.

80. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط1. الرياض: 1418هـ، 1998م، مكتبة العبيكان.

81. زهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، ط1. دمشق: 2010م، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.

82. زيد خليل القرالة، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ط1. الأردن: 1425هـ، 2004م، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

83. سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دط. الجزائر: 1421هـ، 2000م، دار هومه.

84. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ط3. بيروت: 1983م، دار العلم للملايين.

85. السامرائي، فاضل صالح، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، ط1. الشارقة، القاهرة: 1429هـ، 2008م، مكتبة الصحابة، مكتبة التابعين.

86. //، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2. الأردن: 1427هـ، 2007م، دار الفكر.

87. //، الجملة العربية والمعنى، ط2. الأردن: 1430هـ، 2009م، دار الفكر.

88. //، معاني النحو، ط1. بيروت: 1428هـ، 2007م، دار إحياء التراث العربي.

89. //، من أسرار البيان القرآني، ط1. الأردن: 1429هـ، 2009، دار الفكر.

90. السّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مَعوَّض، ط1. بيروت: 1412هـ، 1992م، دار الكتب العلمية.

91. سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل.

92. السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ط2. القاهرة: 1430هـ، 2009م، مكتبة الآداب.

93. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح مركز الدراسات القرآنية، دط. السعودية: دس، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

94. //، الأشباه والنظائر في النحو، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، دار الكتاب العربي.

95. //، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، ط1. بيروت: 1408هـ، 1988م، دار الكتب العلمية.

96. //، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، دط. بيروت: 1413هـ، 1992م، مؤسسة الرسالة.

97. الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح رشيد بلحبيب، دط. المغرب: 1420هـ، 1999م، مطبعة فضالة.

98. صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل، ط1. مصر: 1406هـ، 1986م، مطبعة الأمانة.

99. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح طه عبد الرؤوف سعد، دط. دس. المكتبة التوفيقية.

100. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط16. بيروت: 2004م، دار العلم للملايين.

101. صلاح يوسف عبد القادر، في العروض والإيقاع الشعري دراسة تحليلية تطبيقية، ط1. الجزائر: 1996، 1997م، الأيام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

102. عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني)، ط1. الأردن: 1424هـ، 2004م، دار الحامد للنشر والتوزيع.

103. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007م، موفم للنشر.

104. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط1. ليبيا: 1391ه، 1982م، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.

105. عبد العظيم حامد محمد هلال، الإتباع في الحركة أو الحرف عند علماء النحو والتصريف، دراسة في ضوء القراءات القرآنية، ط1. مصر: 1996م، مطبعة أورفو.

106. عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط1. الجيزة: 1411هـ، 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

107. عبد الناصر لقاح وآخرون، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات 4، مكناس: 1992م.

108. عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ط1. طرابلس: 1990م، دار اقرأ للطباعة والترجمة والنشر والخدمات الإعلامية.

109. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط1. تونس: 1998م، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع.

110. العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة، دط. القاهرة: 1995م، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

111. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دط. بيروت: دس، دار الكتب العلمية.

112. العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز، ط1. بيروت: 1423هـ، 2002م، المكتبة العصرية.

113. عودة الله منيع القيسي، العربية الفصحى (مرونتها- وعقلانيتها- وأسباب خلودها)، ط1. الأردن: 1428هـ، 2008م، دار البداية ناشرون وموزعون.

114. غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، ط1. عمان: 1426هـ، 2005م، دار عمار.

115.الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، البرهان في ترتيب سور القرآن، تح محمد شعباني، دط. المغرب: 1410هـ، 1990م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

116. غريب عبد المجيد نافع، الإعراب أصوله وأسراره، ط1. دم: 1411هـ، 1991م، المكتبة الفنية.

117. فاردينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر يوئيل يوسف عزيز، دط. بغداد: 1985م، دار آفاق عربية.

118. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط1. القاهرة: 2003م، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.

119.الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط3. بيروت: 1403هـ، 1983م، عالم الكتب.

120. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح عبد الله المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، ط1. بيروت: 1427هـ، 2006م.

121. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، ط2. بيروت: دس، دار الفكر العربي.

122. القلقشندي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دط. القاهرة: 1340هـ، 1922م، دار الكتب المصرية.

123. كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر المنصف عاشور، دط. الجزائر: 1984م، ديوان المطبوعات الجامعية.

124.كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، تر رمضان عبد التواب، دط. المملكة العربية السعودية: 1397هـ، 1977م، جامعة الرياض.

125.كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر سعيد حسن بحيري، ط2. القاهرة: 1431هـ، 2010م، مؤسسة المختار.

126. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح محمد أحمد الدالي، ط3. بيروت: 1418هـ، 1997م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

127. //، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط2. القاهرة: 1399هـ، 1979م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

128. مجموعة من المستشرقين المعاصرين، دراسات في العربية أصولها – مراحلها التاريخية – بنيتها – لهجاتها – علاقاتها بأخواتها الساميات، تحرير ڤولفديتريش فيشر، تر سعيد حسن بحيري، ط1. القاهرة: 1426هـ، 2005م، مكتبة الآداب.

129. محمد إبراهيم البنا، الإعراب سمة العربية الفصحى دراسة تتناول وظيفته، وتقويما لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء، دط. مصر: دس، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع.

130. محمد إبراهيم شادي، البلاغة الصوتية في القرآن الكريم، ط1. مصر: 1409هـ، 1988م، دار الرسالة.

131. محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، ط1. بيروت: 1425هـ، 2005م، المكتبة العصرية.

132. محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، أسباب اختلاف المفسرين، ط1. الرياض: 1416هـ، 1995م، مكتبة العبيكان.

133. محمد بن مصطفى القوجويّ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح إسماعيل مروة، ط2. دمشق: 1418هـ، 1997م، دار الفكر.

134. محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط2. مصر: 2000م، البربري للطباعة الحديثة.

135. محمد حماسة عبد اللطيف، البناء العروضي للقصيدة العربية، ط1. القاهرة: 1420هـ، 1999م، دار الشروق.

136. //، بناء الجملة العربية، دط. القاهرة: 2003م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

137. //، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط، القاهرة: 2001، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

138. //، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، ط1. القاهرة: 1420هـ، 2000م، دار الشروق، ص27.

139. محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط2. المغرب، لبنان: 2006م، المركز الثقافي العربي.

140. محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، ط1. المغرب: 2003م، دار توبقال للنشر.

141. محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسَّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، دط. القاهرة: دس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

142. محمد علي طه الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، ط2. جدة: 1409هـ، 1989م، مكتبة السوادي للتوزيع.

143. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية، ط2. بيروت: 2007م، دار المدار الإسلامي.

144. محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، ط1. القاهرة: 1404هـ، 1984م، دار مرجان للطباعة.

145. محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7. بيروت: 1420هـ، 1999م، دار اليمامة ودار ابن كثير.

146. مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، دط. بنغازي: دس، منشورات جامعة قار يونس.

147. المرزباني، أبو عبيد الله بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، دط. القاهرة: 1343هـ، المطبعة السلفية.

148. مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته محاور الإحالة الكلامية، ط1. دمشق: 1998، منشورات وزارة الثقافة.

149. المسدي، عبد السلام، العربية والإعراب، دط. تونس: 2003م، مركز النشر الجامعي.

150. المقدسي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي، دليل الطالبين لكلام النحويين، دط. الكويت: 1430هـ، 2009م، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

151. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1406هـ، 1986م، دار الرائد العربي.

152. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دط. 1374هـ، 1955م، مطبعة السنة المحمدية.

III. الدواوين وشروحها:

1. ابن حجر، أوس، ديوان أوس بن حجر، تح محمد يوسف نجم، دط. بيروت: 1400هـ، 1980م، دار بيروت للطباعة والنشر.

2. امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطفاوي، ط2. بيروت: 1425هـ، 2004م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

3. البحتري، أبو عبيدة الوليد بن عبيد بن يحيى، ديوان البحتري، تح وشرح حسن كامل الصيرفي، ط3. القاهرة: دس، دار المعارف.

4. البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان حسان بن ثابت، ط2. مصر: 1347هـ، 1929م، المطبعة الرحمانية.

5. ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1415هـ، 1995م، دار الكتب العلمية.

6. السكري، أبو سعيد بن الحسن، شرح ديوان كعب بن زهير، ط3. القاهرة: 1423هـ، 2002م، دار الكتب والوثائق القومية.

7. الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، ط1. بيروت: 1407هـ، 1987م، دار الكتب العلمية.

8. كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، تح وشرح علي فاعور، دط. بيروت: 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية.

9. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح حمدو طمّاس، ط2. بيروت:1426هـ، 2005م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

IV. الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء الحسين بن عبد الله العُكبري، رسالة ماجستير، إشراف غنيم بن غانم بن عبد الكريم الينبعاوي، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، 1420هـ، 1999م.

2. خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها جامعة الملك سعود، 1421هـ.

3. سليمان بوراس، القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق "سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية، مذكرة ماجستير إشراف فرحات عياش، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

4. محمود عوض محمود سالم، قصة إبراهيم عليه السلام في القرآن الكريم (دراسة في ضوء علم اللغة النصي)، مذكرة ماجستير، إشراف صلاح الدين صالح حسنين ومحمد خليل نصر الله، جامعة بني سويف، قسم اللغة العربية وآدابها، 1428هـ، 2007م.

V. المجلات:

1. الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ج20، ع1، غزة: 2012م.
2. جامعة أم القرى، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، العدد 27، مكة المكرمة: 1424هـ.
3. جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد (3+4)، دمشق: 2002.
4. يحيى بن علي المباركي وآخرون، مجلة علوم اللغة، مج9، العدد2، مصر: 2006م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
5. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج57، القاهرة: 1406هـ، 1985م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
6. //، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج29، القاهرة: 1392هـ، 1972، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
7. //، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع35، 1395هـ، 1975م.
8. جامعة أم القرى، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، ع2، مكة المكرمة: 1404هـ، 1984م.

VI. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Bronwen Martin and Felizitas Ringham, Dictionary of Semiotics, first published, London 2000.
2. Georges Mounin et autres, Dictionnaire de la linguistique, 4[em] edition, Frace 2004.
3. Laurel J. Brinton and Donna M. Brinton, The Linguistic Structure of Modern English, Amsterdam, 2010, Library of Congress Cataloging –in-Publication Data.
4. Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire D’Analyse du discours, Editions du Seuil, paris 2002.

❖ فهرس الموضوعات

ملخص أطروحة الدكتوراه

وظائف علامات الإعراب

يجيب هذا البحث في الأساس عن سؤال جوهري هو: ما دور علامات الإعراب في الكلام العربي؟

ويفضي إلى أنها تؤدي أربع وظائف هي:

1. **الوظيفة الدلالية:** إذ علامات الإعراب هي التي تكشف عن الدلالة الدقيقة للجملة بطرائق مختلفة.
2. **الوظيفة البلاغية:** تساعد علامات الإعراب على الإيجاز والتقديم والتأخير وهما من موضوعات البلاغة.
3. **الوظيفة الاتساقية:** تعتبر علامات الإعراب وسيلة من وسائل الإحالة النصية.
4. **الوظيفة الجمالية:** تساعد علامات الإعراب على إدراج الكلام وتحافظ على القافية ووزن البيت الشعري.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لعلامات الإعراب أن تؤدي هذه الوظائف في الكلام في الوقت نفسه، ويمكن أن تؤدي بعضها دون بعض.

Résumé de thèse de doctorat

Les fonctions des désinences casuelles

Ce travail répond à cette question cruciale qui est : quel est le rôle des désinences casuelles dans la langue arabe ?

Après l'analyse, il s'est avéré que les désinences casuelles peuvent remplir ces quatre fonctions :

1. ***Fonction sémantique*** : les désinences casuelles révèle la sémantique exacte de la phrase avec manières différentes.
2. ***Fonction rhétorique*** : désinences casuelles nous aide à la concision et la démarcation et ces derniers sont des sujets de la rhétorique.
3. ***Fonction cohésive*** : les désinences casuelles sont l'un des moyens de l'inférence textuelle.
4. ***Fonction esthétique*** : les désinences casuelles lient les parties du discours et préserve la rhyme et la scansion.

Remarque : les désinences casuelles peuvent remplir toutes ces fonctions en même temps dans la langue, comme elles peuvent remplir quelques fonctions.